مركز دراسات الوحدة العربية



مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٤)

ألمانيا والوحدة العربية

١٩٤٥ - ١٩٩٥

الدكتور علي محافظة

ألمانيا والوحدة العربية

١٩٤٥ - ١٩٩٥



مركز دراسات الوحدة العربية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٤)

ألمانيا والوحدة العربية

١٩٤٥ - ١٩٩٠

الدكتور علي محافظة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

محافظة، علي

ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ - ١٩٩٥/ علي محافظة.

٣٠٣ ص. - (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤)

بيليوغرافية: ص ٢٧٩ - ٢٩٢.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-43124-8

١. الوحدة العربية. ٢. ألمانيا - العلاقات الخارجية - البلدان العربية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.430174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢

المحتويـــات

قائمـــة الجـــداول

مقدمـــة

بدأ مركز دراسات الوحدة العربية بمشروع دراسة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية منذ مطلع الثمانينيات. وكلفني بدراسة مواقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩١٩ و١٩٤٥. وصدرت الدراسة عن المركز سنة ١٩٨٥. وكلفني بعد ذلك بدراسة مواقف كل من ألمانيا وفرنسا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٩٥. وقضيت صيف سنة ١٩٩٧ في ألمانيا، حيث اطلعت على الوثائق والمؤلفات والدراسات التي تناولت علاقات ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية وألمانيا الموحدة مع البلاد العربية خلال مدة الدراسة. وأفدت كثيراً من مكتبة «الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية «Deutsche Gesellschaft fuer Auswaertige Politik»» في مدينة بون، وما تحتويه من وثائق ومؤلفات ودراسات بمختلف اللغات الأوروبية. وكان للصديق الاستاذ الدكتور شتيفان فيلد (Stefan Wild)، مدير مركز الاستشراق في جامعة بون، وراينهارد شلاجنفايت (Reinhard Schlaginweit)، مدير معهد البحوث التابع للجمعية الألمانية للسياسة الخارجية، الفضل في فتح أبواب المكتبة المذكورة ومكتبة معهد الاستشراق في جامعة بون أمامي.

وقد استرعى انتباهي، أثناء متابعتي وقراءتي للمؤلفات والدراسات الصادرة باللغات الأوروبية خلو المكتبة العربية من الدراسات المتخصصة بالعلاقات العربية ـ الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أهمية ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية وعلاقتهما الاقتصادية والثقافية الوثيقة مع معظم الدول العربية. ولم أجد سبباً لهذا الإهمال من قبل الباحثين والأكاديميين العرب، ولا سيما أولئك الذين أتموا دراساتهم العليا في الجامعات والمعاهد العليا الألمانية. ومن المعروف أن عدداً منهم تناول هذه العلاقات في دراسات وأبحاث كتبت ونشرت باللغة الألمانية. وقد اطلعت عليها وأفدت منها، غير أنهم لم يسعوا الى ترجمتها الى العربية. أما الباحثون

الألمان فقد أولوا علاقات بلادهم بالدول العربية جل اهتمامهم، وصدرت دراسات عديدة وجادة تناولت هذه العلاقات.

ووجدت، أثناء دراستي للوثائق والمؤلفات، أنه من المتعذر التعرف على المواقف الرسمية للحكومات الألمانية المتعاقبة والقادة السياسيين الألمان والأحزاب السياسية الألمانية في الدولتين الألمانيتين من الوحدة العربية ومن مشاريع الوحدة العربية التي أخذت طريقها الى التنفيذ وتلك التي بقيت حبراً على ورق. لقد وجدت، بالمقابل دراسات لباحثين ألمان تناولت موضوع الوحدة العربية ومشاريع الوحدة العربية، من دون أن تتطرق لمواقف ألمانيا منها. لذا رأيت أن أسلك سبيلاً آخر لدراسة موقف الدولتين الألمانيتين من الوحدة العربية، من خلال دراسة العلاقات العربية - الألمانية السياسية والاقتصادية والثقافية، وأثر هذه العلاقات في مواقف الدولتين الألمانيتين من القضايا العربية التي كان عليها إجماع أو شبه إجماع عربي أو تمثل التضامن العربي، مثل الصراع العربي - الإسرائيلي، والعدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، والأزمة العربية - الألمانية سنة ١٩٦٥، والعدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن سنة ١٩٦٧، وحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، والعدوانين الإسرائيليين على لبنان سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٨٢، والحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، والغزو العراقي للكويت سنة ١٩٩٠ وعدوان التحالف الامريكي على العراق سنة ١٩٩١، والصحوة الإسلامية في البلاد العربية.

وآمل أن تساهم هذه الدراسة في إيضاح موقف ألمانيا من الوحدة العربية، ولا سيما بعد أن أصبحت ألمانيا من الدول الأوروبية المهمة التي تقوم بدور فاعل في الاتحاد الأوروبي وفي تطويره إلى قوة دولية مؤثرة في السياسة العالمية.

وفي الختام أغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر الى الجامعة الأردنية التي أتاحت لي فرصة التفرغ لإعداد هذه الدراسة، وإلى مركز دراسات الوحدة العربية الذي دعم هذه الدراسة، وإلى مديره العام الأخ الدكتور خير الدين حسيب الذي ما توانى عن تشجيعي ومساعدتي طوال مدة إعدادي للدراسة. وللآنسة لينا داود الشكر لطباعة مخطوطة الدراسة على الحاسوب.

علي محافظة

قائمة المصطلحات المختصرة

A.A.: Auswaertiges Amt	ـ وزارة الخارجية الألمانية
B.R.D.: Bundes Republik Deutechland	ـ جمهورية ألمانيا الاتحادية
C.D.U.: Christhisch - Demokratische Union	ـ الاتحاد المسيحي الديمقراطي
C.S.U.: Christhisch - Soziale Union	ـ الاتحاد المسيحي الاجتماعي
D.D.R.: Deutsche Demokratische Republik	ـ جمهورية ألمانيا الديمقراطية
E.E.C.: European Economic Community	ـ الجماعة الاقتصادية الأوروبية
E.U.: European Union/ Europacische Union	ـ الاتحاد الأوروبي
E.W.G.: Europaeische Wirtschafts Gemeinschaft	ـ الجماعة الاقتصادية الأوروبية
F.D.P.: Freie Demokratische Partei	ـ الحزب الحر الديمقراطي
F.R.G.: Federal Republic of Germany	ـ جمهورية ألمانيا الاتحادية
G.D.R.: German Democratic Republic	ـ جمهورية ألمانيا الديمقراطية
K.S.Z.E.: Konferenz ueber Sicherheit and Zusammenarbeit in Europa	ـ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي
S.P.D.: Sozialdemokratische Partei Deutschlands	ـ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني
V.A.R.: Vereinigte Arabische Republik	ـ الجمهورية العربية المتحدة

مـدخــل
ألمانيا بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٥٥

أولاً: نتائج الحرب العالمية الثانية على ألمانيا

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن انهيار ألمانيا في أيار/مايو ١٩٤٥ واستسلامها، بلا قيد أو شرط، لقوات الحلفاء التي احتلتها. وكان معظم الألمان يعتقدون أن بلادهم سوف تستمر، ككيان سياسي موحد، وفقاً للقانون الدولي، لأن الاستسلام الذي تم على يد الجيش الألماني يومي ٧ و٨ أيار/مايو ١٩٤٥، كان عملاً عسكرياً لا يؤدي إلى زوال الوضع القانوني لألمانيا ككيان سياسي(١).

وصدرت في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٤٥ أربعة بيانات عن قادة الحلفاء العسكريين المجتمعين في المقر العام للمارشال جوكوف (Schukow) في برلين وهم: المارشال جوكوف ممثلاً الاتحاد السوفياتي، والجنرال آيزنهاور (Eisenhower) ممثلاً الولايات المتحدة الأمريكية، والفيلد مارشال مونتغمري (Montgomery) ممثلاً بريطانيا، والجنرال دولاتر دوتاسيني (de Lattre de Tassigny) ممثلاً فرنسا. كان أول هذه البيانات عن سقوط ألمانيا واحتلالها. وقد نص على تولي القوات الحليفة الأربع جميع السلطات والصلاحيات العائدة للحكومة الألمانية والقيادة العليا للجيش الألماني ولجميع الولايات والمدن والحكومات المحلية الألمانية والموظفين فيها. ونص أيضاً على إرجاء النظر في حدود ألمانيا. وتضمن هذا البيان خمسة عشر مطلباً على ألمانيا أن تنفذها فوراً، ومن بينها: نزع سلاح الجيش الألماني، وإطلاق سراح أسرى الحرب من

(١) Konrad Adenauer, *Erinnerungen*, 4 vols. (Stuttgart: Deutsche Verlags-Anstalt, [1965-]), vol. 1: *1945-1953*, pp. 78-80.

الحلفاء، وإلقاء القبض على القادة النازيين ومجرمي الحرب، واستكمال احتلال ألمانيا. وتضمن البيان الثاني استشارة الدول الحليفة في كل ما يتعلق بألمانيا. ونص البيان الثالث على تقسيم منطقة برلين الكبرى بين الدول الحليفة إلى أربعة قطاعات. وتضمن البيان الرابع تعيين واحد من القادة العسكريين الأربعة رئيساً لمجلس الإدارة، وأصبح كل قائد عسكري هو صاحب السلطة العليا في المنطقة التي تحتلها قواته. أما القادة الأربعة فيتخذون القرارات العامة في المسائل المتعلقة بألمانيا كلها، وشمل هذا البيان تفاصيل تنظيم مجلس الإدارة(٢).

وبين ١٧ تموز/يوليو و١٢ آب/أغسطس ١٩٤٥، عقد مؤتمر بوتسدام الذي ضم الدول الحليفة المنتصرة الثلاث: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا، ولم تمثل فرنسا في هذا المؤتمر. وتم فيه الاتفاق على اجتثاث الروح العسكرية والنازية من ألمانيا، واتخاذ التدابير اللازمة بحيث لا تهدد ألمانيا جيرانها أو السلام العالمي مرة ثانية، ودعوة الشعب الألماني إلى إعداد نفسه لتجديد حياته على أسس ديمقراطية سلمية. وتقرر في هذا المؤتمر أيضاً موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا على طلب الاتحاد السوفياتي بضم الجزء الشمالي من بروسيا الشرقية إلى روسيا السوفياتية. كما تقرر ضم المنطقة الألمانية الواقعة شرقي الخط الذي يبدأ من البحر الشرقي إلى الغرب من سفينموند (Swinemunde) ومصب نهر الأودر (Oder) حتى لقائه مع نهر نايسه (Neisse)، وعلى طول امتداد نهر نايسه الغربي حتى الحدود التشيكوسلوفاكية، شاملة أجزاء من بروسيا الشرقية بما في ذلك مدينة دانتسيغ (Danzig) الحرة سابقاً، إلى بولندا.

واجهت الدول الحليفة المنتصرة التي تحتل ألمانيا مشكلات سياسية واقتصادية معقدة، أهمها: إبرام معاهدة سلام مع ألمانيا، ودمج المناطق المحتلة، وإقامة نظام حكم ألماني، ومسألة التعويضات، وتحديد مستوى الصناعة الألمانية. وكان لكل دولة من الدول الأربع موقف مختلف إزاء كل مشكلة من هذه المشكلات. وارتبطت مسألة إبرام معاهدة صلح مع ألمانيا بمسألة إنشاء إدارة مركزية ألمانية. وكانت الولايات المتحدة على استعداد لإنشاء هذه الإدارة، وقبلت بذلك بريطانيا والاتحاد السوفياتي، غير أن الحكومة

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١.

الفرنسية عارضت الفكرة بشدة. وأخيراً قرر البريطانيون والأمريكيون منفصلين توحيد منطقتي احتلالهما اقتصادياً اعتباراً من ١/ ١٠/١٩٤٦. وأعلن وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بايرنز (James Byrens) في ١٩٤٦/٩/٦، أن بلاده ترغب في توحيد سريع لألمانيا. وقال: «إن الشعب الأمريكي يرغب في أن يوكل إلى الألمان حكم بلادهم، والشعب الأمريكي يرغب في مساعدة الألمان على أن يستعيدوا مكانة كريمة بين الشعوب الحرة المسالمة». وكرر في باريس في ٣/ ١٩٤٦/١٠ هذا الموقف، وأضاف: «إن الدولة الألمانية المقبلة ينبغي أن تكون اتحادية (فدرالية)»، وأعلن جوزيف ستالين (Joseph Stalin) أن الدولة الألمانية لا بد أن تكون مجردة من السلاح وديمقراطية[٣].

أما أهم المشاكل الاقتصادية فكانت مشكلة التعويضات التي أقرها مبدئياً مؤتمر يالطا (Yalta) في شباط/ فبراير ١٩٤٥، وحدد مؤتمر بوتسدام كيفيتها. وتألفت لجنة رباعية من الدول الحليفة لهذه الغاية، عقدت عدة اجتماعات انتهت بتوقيع اتفاقية حولها في باريس في ١٩٤٦/١/١٤. وتقرر بموجبها أن يحصل الاتحاد السوفياتي على ٥٠ بالمئة من قيمة هذه التعويضات، بحيث يأخذ ٤٥ بالمئة من المنطقة الألمانية التي يحتلها و٥ بالمئة من المناطق المحتلة الأخرى. وقام الاتحاد السوفياتي بتفكيك العديد من المصانع الألمانية ونقلها إلى روسيا مثل مصانع كارل تسايس (Karl Zeiss) المختصة بإنتاج العدسات، ومصانع سيارات أوبل (Opel)، ومصانع صواريخ V-2 في نوردهاوزن (Nordhousen) التي أصبحت الأساس لبرامج سبوتنك (Sputnik) السوفياتية. ويقدر ما أخذه الاتحاد السوفياتي من ألمانيا بـ ٤٣ بالمئة من قدرات ألمانيا الصناعية. كما نقل معها العلماء والخبراء والفنيين الألمان، وكان من بينهم ستمائة عالم ومهندس. وقدر عدد أسر هؤلاء الذين رحلوا إلى روسيا بحوالى ٢٦ ألف نسمة[٤].

أما بشأن تحديد مستوى الصناعة الألمانية، فقد تقرر في مؤتمر بوتسدام منع إنتاج الأسلحة والذخيرة والتجهيزات العسكرية وجميع أنواع الطائرات والسفن، ووضع إنتاج المعادن والمواد الكيماوية والماكنات والسلع الضرورية لاقتصاد الحرب تحت رقابة شديدة، وحل الكارتلات والنقابات والتروستات والاتفاقيات الاحتكارية، وتوجيه الاقتصاد الألماني نحو الإنتاج الزراعي. وتحدد

(٣) J - B. Duroselle, *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours,* études politiques, économiques et sociales, 7ème. rév. et prolongée jusqu'en 1978 (Paris: Dalloz, 1978), pp. 437 - 438.

(٤) Richard Nixon, *The Real War* (New York: Warner Books, 1980), p. 222.

مستوى الصناعة الألمانية في ٢٦/٣/١٩٤٦ من قبل «مجلس الحلفاء للإشراف على ألمانيا» (Allied Control Council for Germany)، بحيث يصل الإنتاج الصناعي إلى حوالى ٥٥ بالمئة من الإنتاج سنة ١٩٣٨ في حده الأقصى، وتقرر أيضا حظر إنتاج الأسلحة والذخيرة والطائرات والسفن وأجهزة الاتصال والجرارات الثقيلة والمواد الكيماوية والصناعات البلاستيكية والمطاط الصناعي والزيوت الصناعية.

ولو طبقت هذه القرارات لاستحال على ألمانيا أن تصدّر شيئاً من منتوجاتها، ولسادها الاضطراب الاجتماعي، ولاندلعت المقاومة الشعبية ضدها وتحولت ألمانيا كلها إلى الشيوعية، غير أن الخلاف بين الدول الغربية الحليفة والاتحاد السوفياتي حال دون تطبيق هذه القرارات، وكان ذلك لصالح ألمانيا(٥).

وفي ١٢/٣/١٩٤٧، ألقى الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) خطاباً في الكونغرس، أشار فيه إلى خطورة الوضع الدولي والنتائج التي قد تترتب عليه. وكانت اليونان تعاني حرباً أهلية، وتركيا تشعر بالتهديد السوفياتي، وقد طلبتا العون من الولايات المتحدة، لذا طلب الرئيس ترومان من الكونغرس الموافقة على تخصيص معونة لهاتين الدولتين مقدارها ٤٠٠ مليون دولار. وطبق هذه المعونات على كل بلد يواجه خطر الشيوعية، وعرف ذلك بمبدأ ترومان(٦). وقد حال هذا المبدأ دون اتفاق وزراء خارجية الدول المنتصرة الكبرى: الجنرال مارشال (أمريكا) ومولوتوف (الاتحاد السوفياتي) وجورج بيدو (Georges Bidault) (فرنسا) وارنست بيفن (Ernest Bevin) (بريطانيا)، في اجتماعهم الذي عقد في موسكو بين ١٠ آذار/مارس و٢٥ نيسان/أبريل ١٩٤٧، حول إبرام معاهدة سلام مع ألمانيا، ومن دون الاتفاق على خطة حول مكافحة النازية في ألمانيا، وحول الحدود الشرقية لألمانيا، وحول تخفيض قوات الاحتلال في ألمانيا.

واختلفت آراء الحلفاء أيضا حول الحكومة الألمانية المقبلة. ففرنسا تريد إدارة ألمانية لامركزية مؤلفة من اثنتي عشرة ولاية (Laender)، وحكومة فدرالية ضعيفة، بينما يريد الاتحاد السوفياتي دولة ألمانية مركزية قوية، ويطالب بالمشاركة في الإشراف على منطقة الرور الصناعية. أما الأمريكيون

---

(٥) Adenauer, *Erinnerungen*, pp. 83 - 87, and Duroselle, Ibid., pp. 438 - 439.

(٦) Duroselle, Ibid., pp. 471 - 472.

والبريطانيون فيريدون حكومة ألمانية فدرالية قوية تدير الشؤون الخارجية والجمارك والمصارف والنقد والنقل(٧).

١ ـ نشوء الأحزاب السياسية تمهيداً لقيام الحكم المحلي في ألمانيا

كان التحول السلمي نحو الديمقراطية في الحياة السياسية الألمانية من الأهداف الرئيسية للحلفاء في المؤتمرات التي عقدوها في نهاية الحرب العالمية الثانية، على اختلاف تصوراتهم للديمقراطية. فقد نصت قرارات مؤتمر بوتسدام في ٢/٨/١٩٤٥ على لامركزية البنية السياسية الألمانية، وعلى قيام حكم ذاتي محلي على أسس ديمقراطية، وعلى السماح للأحزاب السياسية الديمقراطية بالنشاط والعمل في ألمانيا كلها، وكان الاتحاد السوفياتي أول من سمح بتأسيس الأحزاب السياسية في المنطقة التي احتلها، وأعلن عن ذلك في ١٠/٦/١٩٤٥. وفي اليوم التالي وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الألماني ((KPD) Kommunistische Partei Deutschlands) نداء إلى التنظيمات الاشتراكية والشيوعية لإعادة تنظيم القوى الوطنية الألمانية. وكان أبرز القادة الشيوعيين الألمان، فالتر اولبرخت (Walter Ulbrecht) الذي نقل من موسكو مع مجموعة من الشيوعيين الألمان إلى برلين قبيل نهاية الحرب بأيام، من أجل إعادة تنظيم الحزب الشيوعي في ألمانيا المحتلة. وفي ١٥/٦/١٩٤٥ وصلت إلى برلين اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (Sozial Demoktatische Partei Deutschlands (S.P.D))، المنافس للحزب الشيوعي، وطالبت بنسيان الماضي وأخطائه والاتحاد مع الحزب الشيوعي باعتبارهما حزبين يمثلان العمال. والتقى الحزبان في مؤتمر عام عقد يومي ٢١ و٢٢/٤/١٩٤٦ في برلين الشرقية، وتقرر فيه إنشاء حزب الوحدة الاشتراكي الألماني (S.E.D) Sozialistische Einheitspartei Deutschland) وتألفت قيادة الحزب الجديد من الشيوعي فيلهلم بيك (Wilhelm Pieck) والاشتراكي الديمقراطي أوتو غروتفول (Otto Grotwohl)، وتقاسم الشيوعيون والاشتراكيون الديمقراطيون المناصب القيادية في الحزب الجديد(٨).

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

(٨) Helmut M. Müller, *Schlaglichter der Deutschen Geschichte*, in zusammenarbeit mit Karl Friedrich Krieger, Hanna Vollrath und der Fachredaktion Geschichte des Bibliographischen Instituts (Mannheim: Bibliographisches Institut; [Leipzig]: F. A. Brockhous, 1990), pp. 315 und 318 - 319.

وبعد زحف القوات البريطانية على مدينة هانوفر (Hannover)، في نهاية الحرب، جاء إليها كورت شوماخر (Kurt Schumacher)، عضو مجلس الرايخ السابق، وأحد قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي (S.P.D) من أجل إعادة تنظيم حزبه، بعد أن رفض عملية الدمج التي تمت بين حزبه والحزب الشيوعي الألماني في منطقة الاحتلال السوفياتية. وعقد مؤتمر عام للحزب الاشتراكي الديمقراطي في فينغستن (Wennigsten) قرب هانوفر في يومي ٥ و٦/١٠/١٩٤٥، وأعلن استقلاله عن فرع برلين، وانتخب كورت شوماخر زعيماً للحزب في أيار/مايو ١٩٤٦[٩].

وتأسس في مدينة كولون (Koeln)، الواقعة تحت الاحتلال البريطاني، الحزب المسيحي الديمقراطي (Christlische Demokratische Partei) في ١٧/٦/١٩٤٥. كما تأسس حزب الشعب الديمقراطي المسيحي (Christlische Demokratische Volkspartei) في ١٥/٩/١٩٤٥. وتأسست أحزاب مسيحية ديمقراطية مماثلة في الولايات الألمانية الأخرى. وعقدت هذه الأحزاب مؤتمراً عاماً بين ١٤ و١٦/١٢/١٩٤٥ في بلدة بادجودسبرغ (Bad Godesberg) تحت اسم «الاتحاد المسيحي الديمقراطي» (Christlich - Demokratische Union (C.D.U) من دون أن تنتخب قيادة مركزية لها. واحتفظ الفرع البافاري الذي تأسس تحت اسم «الاتحاد المسيحي الاجتماعي» ((Christlich - Soziale Union (C.S.U)) باستقلاله، وكان هذا الحزب أشد محافظة من الاتحاد المسيحي الديمقراطي، وذا اتجاه اتحادي أشد. وبرز كونراد أديناور (Konrad Adenauer) كزعيم لا يبارى للاتحاد المسيحي الديمقراطي منذ مطلع سنة ١٩٤٦. وكان قد تولى قيادة الحزب في منطقة الراين ومنطقة الاحتلال البريطانية. وانتخب كأول زعيم للحزب على مستوى ألمانيا الاتحادية سنة ١٩٥٠. وكان هذا الحزب ينادي بالاشتراكية المسيحية، أول الأمر، ولكنه ما لبث أن تخلى عنها وأصبح داعية لاقتصاد السوق. وتولى قيادة هذا الحزب في منطقة الاحتلال السوفياتية ياكوب كايزر (Jakob Kaiser)، واندمج الحزب مع الحركة المناهضة للفاشية، ثم اضمحل نفوذه مع الزمن مع قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية[١٠].

وتأسس في برلين تحت الاحتلال السوفياتي «الحزب الديمقراطي الألماني» ((L.D.P.D) Liberal - Demokratische Partei Deutschland) بقيادة فيلهلم كولتس

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٣١٦ ـ ٣١٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(Wilhelm Kueltz) في ٥/٧/١٩٤٥. غير أن أهم حزب ليبرالي تأسس في مناطق الاحتلال الغربية على يد تيودور هويس (Theodor Heuss) وراينهولد ماير (Reinhold Maier) في ولاية بادن ـ فورتمبرغ (Baden - Wurtemburg)، كان باسم «حزب الشعب الديمقراطي» (Demokratische Volks Partei (D.V.P)). ونشأ في هامبورغ «حزب الأحرار الديمقراطيين» (Partei der Freien Demokraten) في أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، وسمي فيما بعد بالحزب الاتحادي (Bundes Partei). وتأسست أحزاب ليبرالية عديدة في منطقة الاحتلال البريطانية في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦. وتأسست أحزاب ليبرالية أخرى في منطقتي الاحتلال الأمريكية والفرنسية. وكان الليبراليون، على اختلاف برامجهم السياسية، يرفضون نفوذ الكنيسة على الدولة، ويتفقون على مبدأ الاقتصاد الحر. وقد عقدت الأحزاب الليبرالية في مناطق الاحتلال الغربية مؤتمراً عاماً في ١١/١٢/١٩٤٨ في هيبنهايم (Heppinheim)، وأسست «الحزب الحر الديمقراطي» (Freie Demokratische Partei (F.D.P)) بقيادة تيودور هويس[١١].

٢ ـ بريطانيا تبدأ بنقل الحكم إلى الألمان

طلب الجنرال السير بريان روبرتسون (Sir Brian Robertson)، الحاكم العسكري البريطاني في ألمانيا، اللقاء بعدد من السياسيين الألمان في مقر قيادته في برلين في ١٥/٧/١٩٤٦. والتقى بالدكتور كونراد أديناور، زعيم الحزب المسيحي الديمقراطي والدكتور كورت شوماخر، زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وياكوب كايزر، زعيم الاتحاد المسيحي الديمقراطي في برلين، وعدد آخر من السياسيين الألمان. وقد أبلغهم روبرتسون أنه قرر إقامة دولة في منطقة الاحتلال البريطانية في إقليم شمال الراين ـ فستفاليا (Nordrhein - Westfalen). وهذا يعني عدم استجابة بريطانيا للطلب الفرنسي بتحييد منطقة الرور وفصل الضفة اليسرى لنهر الراين عن ألمانيا. وقد وافق اديناور وحزبه على قيام الحكومة المذكورة بينما عارضه شوماخر وحزبه. وأجرى روبرتسون مباحثات ومشاورات مع سياسيين ألمان آخرين من أجل إقامة حكومات في ولايات سكسونيا السفلى (Nieder Sachsen) وشليزفيغ ـ هولشتاين (Schleswig - Holstein) ومدينة هامبورغ (Hansastadt- Hamburg) التي تحتلها القوات البريطانية. وقد أعلن الحاكم العسكري البريطاني رسمياً إنشاء حكومة ولاية

(١١) المصدر نفسه، ص ٣١٧.

شمال الراين - فستفاليا في ١٩٤٦/٧/٨. وتم ذلك بالتفاهم مع الحكومة الأمريكية، وبذلك قطعت على فرنسا كل محاولة لتحييد منطقة الرور وفصل الضفة اليسرى لنهر الراين عن ألمانيا. واشتملت الولاية الجديدة على منطقة الرور الصناعية وعلى مناطق زراعية وصناعية متوسطة وصغيرة(١٢).

وأعلن الحاكم العسكري الأمريكي في ألمانيا في أيلول/ سبتمبر قيام حكومات محلية في ولايات بافاريا (Bayern) وهسن (Hessen) وفورتمبرغ - بادن (Wuertemberg - Baden) وفي بريمن (Bremen) في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧. وتألفت في المنطقة الفرنسية حكومات محلية في ولايات بادن (Baden) وفورتمبرغ - هوهنتسولرن (Wuertemberg - Hohenzollern) والراين - فالتس (Rheinland - Falz). وأخضعت منطقة السار الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي لوضع خاص(١٣).

وردت فرنسا على الإجراء البريطاني بالمطالبة بفصل منطقة السار الألمانية عن ألمانيا وضمها إلى الأراضي الفرنسية. ومن المعروف أن السلطات العسكرية الأمريكية قد سلمت منطقة السار للفرنسيين بعد انتهاء الحرب في ١٩٤٥/٧/٧. وأصرت فرنسا على أن يكون ضم السار إلى أراضيها جزءاً من التسوية السلمية بعد الحرب. وتذرعت بأهمية هذه المنطقة للاقتصاد الفرنسي لما فيها من فحم حجري. وشجعها على ذلك ضم مناطق من شرق ألمانيا إلى بولندا والاتحاد السوفياتي.

وكان الحاكم العسكري الأمريكي الجنرال ماكنارني (Mc Narney) قد اقترح في ١٩٤٦/٧/٢٠، على ممثلي الدول الثلاث المحتلة، وضع سياسة اقتصادية موحدة في مناطق الاحتلال الألمانية الأربع، فوافقت بريطانيا على الاقتراح، ورفضت فرنسا، ولم يرد الاتحاد السوفياتي على الاقتراح. وتم توحيد منطقتي الاحتلال الأمريكية والبريطانية في ١٩٤٦/١٢/٢، باتفاق تم التوقيع عليه في واشنطن من قبل وزيري خارجية الدولتين، وصدر في اليوم نفسه كتاب أبيض بريطاني تضمن تفاصيل دمج المنطقتين اقتصادياً(١٤).

هذا وقد فشلت الدول الأربع التي احتلت ألمانيا في الاتفاق على خطة موحدة نحو ألمانيا، في اجتماع وزراء خارجيتها الذي عقد في موسكو بين

---

(١٢) Adenauer, *Erinnerungen*, pp. 95 - 97.

(١٣) Müller, Ibid., p. 310.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠١.

١٠/٣ و٢٤/٤/١٩٤٧[١٥].

٣ ـ مشروع مارشال لإعمار أوروبا

كانت مصانع معظم الدول الأوروبية قد دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية، وواجهت الدول الأوروبية مصاعب كبيرة في بناء اقتصاداتها الوطنية. وتبين أن النمو الاقتصادي فيها يواجه عراقيل كبيرة قد تستغلها الأحزاب الشيوعية المحلية للانتشار وكسب تأييد الجماهير. وشعرت الحكومة الأمريكية بهذه الأخطار وتحركت لتلافيها. فقد أعلن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، دين اتشيسون (Dean Acheson)، في كليفلاند (Cleveland) بولاية مسيسيبي (Mississipi)، فشل مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع في موسكو، وأكد أن بلاده سوف تعمل على إعادة اعمار أوروبا من دون موافقة الدول الكبرى الأخرى[١٦]. وألقى الجنرال مارشال، وزير الخارجية الأمريكي، خطاباً في جامعة هارفرد (Harvard) في ٥/٦/١٩٤٧، قال فيه: «إن الوضع العالمي خطير جداً». وذكر أن الحرب تركت دماراً كبيراً بحيث غدت حاجات أوروبا أكبر بكثير من قدرتها على الإنفاق... ولذا أصبح من الضروري تقديم معونة إضافية، معونة مجانية ومهمة جداً، وإلا تعرضت لتفكك اقتصادي واجتماعي وسياسي خطير جداً. وأكد أن هذه المعونة ضرورية بسبب نقص كميات الدولارات في فرنسا وبريطانيا، وكل أوروبا بوجه عام. وينبغي أن لا تقدم هذه المعونة على شكل دفعات صغيرة وبصورة غير منتظمة كما كان الحال منذ سنة ١٩٤٥، وإنما يجب أن تقدم على صعيد واسع. ومن الضروري أن تمنح هذه المعونة للبلاد الأوروبية كمجموعة، وعليها أن تنظم مواردها وقدراتها وأن تقيم بينها تعاوناً[١٧]. وهكذا اتجهت الولايات المتحدة نحو أوروبا بمبدأ ترومان ومشروع مارشال، لأنها اعتبرتها عنصراً حاسماً في التوازن الدولي.

ولما كان مشروع مارشال يوفر للاقتصاد الأمريكي أسواقاً واسعة في أوروبا، فقد استهدف أيضاً الحد من التوسع الشيوعي فيها. ولذا ركزت الدعاية للمشروع على أنه موجه إلى جميع الدول الأوروبية الساعية إلى الدفاع عن استقلالها ومؤسساتها الديمقراطية وحرية الفرد فيها إزاء الضغوط الشمولية

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(١٧) Duroselle, *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours*, p. 474.

من الداخل والخارج وإعطائها الأولوية المطلقة.

وعلى صعيد المعسكر الرأسمالي أو الغربي، عقد مؤتمر في لندن بين ٢٢ و٢٧/٨/١٩٤٧ لممثلي الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية لمناقشة الإنتاج الصناعي الألماني. وكانت فرنسا حتى ذلك التاريخ قد امتنعت عن دمج منطقة احتلالها اقتصادياً بالمنطقتين الأمريكية والبريطانية المندمجتين. وعارضت فرنسا إعادة بناء الصناعات الألمانية، وفقاً لمشروع مارشال، خوفاً من اختلال التوازن الاقتصادي بين الدول الأوروبية. وأسفر مؤتمر لندن هذا عن خطة صناعية جديدة لمنطقة الاحتلال الأمريكية البريطانية في ألمانيا، تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي فيها من ٦٠ بالمئة إلى ٩٥ بالمئة مما كان عليه إنتاجها سنة ١٩٣٦[١٨].

هذا وقد أعلن مارشال في ١٠/١١/١٩٤٧، أن برنامج المعونة الأوروبية في السنوات الأربع القادمة ستبلغ قيمته بين ١٦ و٢٠ مليار دولار. وطلب من الكونغرس الأمريكي الموافقة عليه ففعل. وأعلن أيضاً أن حصة ألمانيا من المشروع في مرحلته الأولى ٣٠٠ مليون دولار[١٩].

ولما عقد مؤتمر لندن لوزراء خارجية الدول الأربع الكبرى في ٢٥/١١/١٩٤٧، قدم بيفن مشروعاً يتضمن سن دستور اتحادي لألمانيا مع نظام برلماني من مجلسين يتم على مرحلتين، بحيث تقوم إدارة مركزية ألمانية في المرحلة الأولى، ويتولى مجلس من الدول الحليفة الإشراف على الإدارة المركزية، ثم تجرى انتخابات عامة ويسن دستور لألمانيا يوافق عليه مجلس الإشراف، وتقوم حكومة بالانتخاب تتولى السلطة من الإدارة المركزية، على أن يبقى لمجلس الإشراف اتخاذ القرارات الخاصة بالقضاء على الروح العسكرية ومكافحة النازية وتولي العلاقات الخارجية للدولة الألمانية. ويقوم مشروع بيفن هذا على اعتبار ألمانيا وحدة اقتصادية، وأن لا يؤخذ منها تعويضات ما دام اقتصادها غير متوازن، وفقاً لقرارات مؤتمر بوتسدام.

وفي ٨/١٢/١٩٤٧، قدم مولوتوف مطالب السوفيات من ألمانيا إلى المؤتمر، ومن بينها: أن تدفع ألمانيا عشرة مليارات دولار تعويضات للاتحاد السوفياتي، وأن تشرف الدول الحليفة الأربع على منطقة الرور الألمانية، وأن

(١٨) Adenauer, *Erinnerungen*, p. 118.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

تتراجع بريطانيا والولايات المتحدة عن القرارات التي اتخذتاها في منطقتي احتلالهما. ولما اقترح بيفن دعوة ممثل عن الحكومة الألمانية للمشاركة في معاهدة السلام، رفض مولوتوف اقتراحه، وطالب بإقامة حكومة مركزية ديمقراطية ألمانية، وبحضور ممثل عن مؤتمر الشعب الألماني الذي عقد في برلين تحت رعاية السوفيات في ١٩٤٧/١٢/٢٦ بتنظيم من حزب الوحدة الاشتراكي (S.E.D). وكان هذا المؤتمر قد قدم مطالبه إلى مؤتمر لندن وهي: إقامة حكومة مركزية ألمانية تمثِّل فيها جميع الأحزاب الديمقراطية الألمانية، وأن يمثل مؤتمر الشعب الألماني كل من أوتو غروتفول وفيلهلم بيك في مؤتمر لندن. غير أن وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا رفضوا مقترحات مولوتوف، باعتبار أن هذا المؤتمر الشعبي لا يمثل إرادة الشعب الألماني. وقال مارشال: «إن طلب عشرة مليارات دولار كتعويضات للاتحاد السوفياتي يعني استعباد الشعب الألماني». وإثر فشل مؤتمر لندن في الاتفاق على خطة موحدة نحو ألمانيا، وافقت الدول الغربية الكبرى الثلاث على توحيد مناطق احتلالها في ألمانيا، بينما رفض الاتحاد السوفياتي ذلك، وعندئذ قررت الدول الغربية الثلاث معالجة المسألة الألمانية بمعزل عن الاتحاد السوفياتي[٢٠].

وعقد مؤتمر في لندن ضم ممثلين عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول البنلوكس (هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ) بين ٢/٢٣ و١٩٤٨/٣/٦، للبحث في مستقبل ألمانيا، وفي دور الاقتصاد الألماني في الاقتصاد الأوروبي، والإشراف على منطقة الرور، والتنظيم السياسي والاقتصادي لألمانيا. وأسفر هذا المؤتمر عن توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تضمنت ضم منطقة السار الألمانية إلى فرنسا اعتباراً من ١٩٤٨/٤/١. وكانت هذه الاتفاقية الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة وبريطانيا لفرنسا مقابل تخليها عن المطالبة بتحييد منطقة الرور وفصل الضفة اليسرى من الراين، والقبول بالخطط الأمريكية والبريطانية في ألمانيا[٢١].

٤ ـ حصار برلين

في أعقاب مؤتمر لندن لوزراء خارجية الدول الأربع الكبرى في ربيع ١٩٤٨، اتخذت الحكومة السوفياتية سلسلة من الإجراءات لمجابهة السياسة

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

الجديدة للدول الغربية الكبرى الثلاث، ففي ١٩٤٨/٣/٣١، قرر المارشال سوكولوفسكي (Sokolovski)، الحاكم العسكري السوفياتي في برلين، إخضاع حركة النقل بين المناطق الغربية لبرلين وألمانيا الغربية للتفتيش العسكري اعتباراً من ١٩٤٨/٤/١، والهدف من هذا الإجراء إجبار القوات الغربية الثلاث على إخلاء برلين، وقد رفضت السلطات العسكرية الغربية هذا الإجراء، غير أن السوفيات طبقوه على الطرق البرية والسكك الحديدية والأنهار، على جميع الداخلين إلى برلين والخارجين منها(٢٢).

ردت الدول الغربية الثلاث على هذا الإجراء في ١٩٤٨/٦/١٨ بإقرار عملة موحدة جديدة في مناطق احتلالها في ألمانيا هي «المارك الألماني» (Deutsche Mark)، وإنشاء بنك للدولة. ويبدو أن السوفيات كانوا يستفيدون من العملة القديمة ويغرقون السوق الألمانية بها من اجل شراء الدولارات الأمريكية، فما كان من المارشال سوكولوفسكي إلا أن أعلن إصلاحاً نقدياً في المنطقة الألمانية الواقعة تحت سيطرته في ١٩٤٨/٦/٢٢، وفرض الحصار الكامل على برلين، بعد أن ألغى القيادة الرباعية المشتركة في برلين، واستمر هذا الحصار سنة واحدة ونيفاً، بذلت الدول الغربية الثلاث خلالها جهوداً دبلوماسية مكثفة من أجل رفع هذا الحصار عن برلين من دون جدوى، وأخيراً قررت رفع شكوى على الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن الدولي، باسم الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٤٨/٩/٢٩، ولكن هذه المحاولة منيت بالفشل(٢٣).

نجحت الولايات المتحدة، أثناء الحصار، بإقامة جسر جوي لنقل المواد الغذائية إلى برلين، واستؤنفت المباحثات الأمريكية ـ السوفياتية حول برلين في ١٩٤٩/٢/١٥، في نطاق الأمم المتحدة بين المندوب الأمريكي فيليب جيسوب (Philip Jessup) والمندوب السوفياتي جاكوب مالك (Jacob Malik)، وأعلن عن اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى الأربع في ١٩٤٩/٤/٢٥، وأسفر هذا الاجتماع عن رفع الحصار عن برلين في ١٩٤٩/٥/١٢(٢٤).

(٢٢) Duroselle, Ibid., pp. 479 - 480, et Harry S. Truman, *Memoirs,* 2 vols. (Garden City, NY: Doubleday, 1955 - 1956), vol. 2: *Years of Trial and Hope,* pp. 120 - 122.

(٢٣) Duroselle, Ibid., p. 483.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٤، و Truman, Ibid., p. 131.

٥ ـ اتفاقيات واشنطن ونهاية الحكم العسكري المباشر

عقد القادة العسكريون الثلاثة للقوات المسلحة الأمريكية والبريطانية والفرنسية المحتلة لألمانيا وجميع رؤساء وزارات الولايات (Laender) الألمانية الغربية اجتماعاً في مدينة فرانكفورت على الراين (Frankfort am Rhein) في تموز/يوليو ١٩٤٨، وقرروا أن تتألف الجمعية التأسيسية الألمانية التي وردت في قرارات مؤتمر لندن السابقة الذكر، من ممثل عن كل ٧٥٠ ألف نسمة، وتختار من المجلس الإقليمي (Landtag)، وأن تعقد أول اجتماعاتها في ١/٩/١٩٤٨ في مدينة بون (Bonn)، تحت إشراف السلطات الحليفة[٢٥].

وكانت الدول الغربية الثلاث المحتلة قد تفاوضت في ما بينها حول تنفيذ مقررات مؤتمر لندن حول منطقة الرور، ومسألة التعويضات، وتعديل نظام الاحتلال. وكانت وجهات نظر هذه الدول مختلفة حول هذه القضايا، فالأمريكيون المعنيون بتحسين الوضع الاقتصادي لألمانيا، كانوا يحبذون تخفيضاً ملموساً على نقل المصانع الألمانية، وتحويل كثير من السلطات والصلاحيات إلى الحكومة الألمانية المنوي إقامتها. وكان الفرنسيون، على نقيض ذلك يسعون إلى عرقلة هذا التوجه. وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على نظام الاحتلال ووقعت عدة اتفاقيات في واشنطن في ٨/ ٤/١٩٤٩ حول ألمانيا، بهدف منحها حكماً ذاتياً في ظل احتلال الحلفاء. فقد احتفظت الحكومات الحليفة الثلاث بالسلطة العليا في البلاد، بحيث تستطيع تعديل أي قرار تشريعي أو إداري تتخذه السلطات الألمانية. كما احتفظت هذه الحكومات بالنظر في مسائل نزع السلاح، والإشراف على منطقة الرور، والتعويضات، وتفكيك الكارتلات، واللامركزية في الادارة، وعدم التمييز في الشؤون التجارية، والمصالح الاجنبية في ألمانيا، والديون المترتبة على ألمانيا، والشؤون الخارجية والاشخاص النازحين، وحماية القوات الحليفة وتكاليف الاحتلال، واحترام الدستور الاتحادي ودساتير الولايات ومراقبة التجارة الخارجية والمبادلات واستعمال أموال التموين بهدف تخفيض المعونة الخارجية إلى حدها الادنى. ونصت هذه الاتفاقيات على دخول الاتفاقيات التي تعقدها ألمانيا مع الدول الأخرى حيز التنفيذ بعد ٢١ يوماً من تقديمها إلى سلطات الاحتلال، إلا إذا لم توافق عليها. وباستثناء هذه القيود تمتعت السلطات الألمانية على الصعيدين

(٢٥) Adenauer, *Erinnerungen*, pp. 142 - 166.

الاتحادي والولايات بجميع السلطات، وأصبحت قراراتها نافذة المفعول إذا لم تعترض عليها سلطات الاحتلال. ونصت هذه الاتفاقيات على إنفاذ الحكم العسكري المباشر في ألمانيا، وأن يقتصر دور الحلفاء على الإشراف. واتضحت منذئذ مهام القادة العسكريين الثلاثة ومهام المدنيين ومهام المفوضين السامين الذين يؤلفون عند اجتماعهم «اللجنة العليا الحليفة» (The Allied High Commission) التي تبقى على اتصال دائم بالحكومة الألمانية. ونصت هذه الاتفاقيات أيضاً على إعادة النظر في هذا النظام الجديد خلال ١٨ شهراً، بهدف توسيع صلاحيات السلطات الألمانية، من أجل تسهيل دمج الشعب الألماني بقيادة دولة اتحادية ديمقراطية في الجماعة الأوروبية[٢٦].

٦ ـ قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية

بدأت الجمعية التأسيسية أو «المجلس البرلماني» (der Parlamentarische Rat) عملها في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ وصاغت مشروعاً للدستور الاتحادي، وقدمته إلى القادة العسكريين الثلاثة للقوات الحليفة في ٨/٢/١٩٤٩، غير أن هؤلاء رفضوه لتعارضه مع قرارات مؤتمر لندن السالف الذكر. واستمرت الاتصالات الألمانية مع القادة العسكريين خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل حتى تم التوصل إلى اتفاق حول الدستور (القانون الأساسي) الألماني الاتحادي. وفي ١٠/٥/١٩٤٩ دار نقاش في المجلس البرلماني حول العاصمة المقبلة للدولة الألمانية وظهر خلاف حول مدينتي فرانكفورت على الماين أو بون. فقد أيد حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاجتماعي بون بينما أيد الحزب الاشتراكي الديمقراطي فرانكفورت، واختارت الأكثرية بون عاصمة مؤقتة، ريثما تتوحد ألمانيا وتعود برلين عاصمة لها. وقرر المجلس أيضاً أن يكون عدد أعضاء البندستاغ (Bundestag)، أي مجلس النواب الاتحادي الألماني ٤١٠ أعضاء يتم انتخابهم وفق مبدأ الانتخاب النسبي. ووقع رؤساء وزارات الولايات ورؤساء المجالس النيابية فيها بحضور ممثلي الدول الحليفة الثلاث على الدستور الاتحادي في ٢٣/٥/١٩٤٩[٢٧]، وبموجبه تتكون جمهورية ألمانيا الاتحادية من اتحاد فدرالي لإحدى عشرة ولاية في ألمانيا الغربية، لكل ولاية دستورها الخاص بها (Land). وقد وافقت الولايات على الدستور، كما أقره

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٦٧، و Duroselle, Ibid., pp. 485 - 486.

(٢٧) Adenauer, Ibid., pp. 167 und 172 - 175.

الحكام العسكريون الثلاثة. وتألفت «اللجنة العليا الحليفة» في ١٩٤٩/٦/٢٠ في باريس، وباشرت مهامها في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، وتكونت من جون ماكلوي (John McCloy) عن الولايات المتحدة الأمريكية، وأندريه فرانسوا ـ بونسيه (André François - Poncet) عن فرنسا، والجنرال روبرتسون عن بريطانيا.

أجريت أول انتخابات للبندستاغ في ١٩٤٩/٨/١٤ ونال تحالف حزبي الاتحاد المسيحي الديمقراطي (C.D.U) والاتحاد المسيحي الاجتماعي (C.S.U) الاكثرية في مقاعد البندستاغ. وانتخب البروفسور تيودور هويس (Theodor Heuss) أول رئيس لجمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٩٤٩/٩/١٢. وانتخب الدكتور كونراد اديناور أول مستشار لألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية في ١٥/ ١٩٤٩/٩. وتألفت حكومة المستشار أديناور من ائتلاف أربعة أحزاب هي: الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاجتماعي والحزب الحر الديمقراطي (F.D.P) والحزب الألماني (D.P) في ١٩٤٩/٩/٢٠، وتكون المجلس الاتحادي (Bundesrat) الذي يمثل الولايات في ١٩٤٩/٩/٧. وجرت مراسيم انتقال السلطة من المفوضين السامين الثلاثة إلى الحكومة الاتحادية في ١٩٤٩/٩/٢١، وبذلك عادت ألمانيا إلى الوجود ككيان سياسي مستقل ذاتياً، بعد أربع سنوات وأربعة شهور من الحكم العسكري المباشر(٢٨).

كان رد الاتحاد السوفياتي على قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية فورياً، إذ دعي «مجلس الشعب الألماني» إلى الاجتماع في برلين، وأعلن في ١٠/٧/ ١٩٤٩ عن قيام «جمهورية ألمانيا الديمقراطية» (Deutsche Demokratische Republik) وعين اوتو غروتفول (Otto Grotewohl) رئيساً للوزراء، وحلت الادارة العسكرية السوفياتية في ١٩٤٩/١٠/١٠ وتولت الحكومة الجديدة في ألمانيا الشرقية إدارة شؤونها الخارجية(٢٩).

وبضغوط أمريكية، قبلت بريطانيا وفرنسا بالتفاوض مع حكومة ألمانيا الاتحادية لدمجها في الجماعة الأوروبية والمنظمات الغربية، ووقع المستشار أديناور في ١٩٤٩/١١/٢٢ اتفاقية بيترزبرغ (Petersberg) مع المفوضين السامين الثلاثة. وبموجبها قبلت ألمانيا عضواً في «السلطة الدولية لمنطقة الرور»

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٥، ٢٣٣ و٢٣٧، و Duroselle, Ibid., pp. 486 - 487.

(٢٩) Duroselle, Ibid., p. 487.

والتزمت بنزع السلاح في أراضيها، وبالمقابل حصلت على بعض التنازلات في بناء السفن، وإيقاف تفكيك المصانع في أراضيها. ويمكن القول إن هذه الاتفاقية قد أوقفت عمليات تعويضات ألمانيا للدول المنتصرة، وفتحت الباب لانضمام ألمانيا الاتحادية إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (Organisation for European Economic Cooperation)، ولأن تصبح عضواً مشاركاً في المجلس الأوروبي (The European Council) وتوقيع الاتفاقية الخاصة بمعونات مشروع مارشال مع الحكومة الأمريكية، ومنحت هذه الاتفاقية ألمانيا الاتحادية الحق في تبادل العلاقات القنصلية والتجارية مع الدول الأخرى(٣٠).

ثانياً: ألمانيا الاتحادية تسعى إلى الاستقلال ضمن الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي

بقيام جمهورية ألمانيا الاتحادية في أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، ظهر شريك جديد لدول أوروبا الغربية يسعى إلى ان يكون له دور في تقرير مصيره. ومنذئذ لم تعد المسألة الألمانية تطرح في المحافل السياسية الأوروبية والغربية في غياب الألمان. ولا شك في ان الولايات المتحدة وبريطانيا ساهمتا في دعم الدور الألماني في هذا الصدد. ففي آب/أغسطس ١٩٤٩ اقترح ونستون تشرشل دعوة ألمانيا الاتحادية إلى الانضمام إلى المجلس الأوروبي، ولكن هذه الدعوة أثارت مسألة السار، فقد أعلن شوماخر، زعيم المعارضة السياسية في ألمانيا الاتحادية، أن بلاده لن تنضم إلى المجلس الأوروبي إلا إذا استثنيت السار من ذلك. وكانت الحكومة الفرنسية قد رشحت انضمام السار إلى المجلس الأوروبي في ١٩٤٩/١١/٤، ولذا لم تتقدم الحكومة الألمانية الاتحادية، بطلب للانضمام اليه، فما كان من اللجنة الوزارية للمجلس إلا أن وجهت الدعوة بصورة منفصلة إلى كل من ألمانيا الاتحادية وحكومة السار في ١٩٥٠/٣/٣١ لإرسال ثمانية عشر ممثلاً عن الأولى وثلاثة ممثلين عن الثانية لاحتلال المقاعد المخصصة لهما في الجمعية الاستشارية الأوروبية، بصفتهما عضوين مشاركين وليسا كاملي العضوية. وقبلت ألمانيا الدعوة في حزيران/يونيو ١٩٥٠، وأصبحت عضواً كاملاً في المجلس المذكور في ١٩٥١/٥/٢(٣١).

(٣٠) Adenauer, Ibid., pp. 286 - 287.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٢١ و٣٢٩، و Duroselle, Ibid., p. 488.

وكان وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد قرروا في اجتماعهم الذي عقد في لندن يومي ١١ و١٢/٥/١٩٥٠ تخفيف إشراف الحلفاء على ألمانيا الاتحادية، وتأليف «مجموعة عمل» في لندن لإعادة النظر في نظام احتلال الحلفاء لألمانيا. والهدف من ذلك توحيد ألمانيا والإسراع بدمجها في أوروبا الغربية، وقرر الوزراء أنفسهم، في اجتماع عقدوه في نيويورك في ١٩/٩/١٩٥٠ السماح لألمانيا الاتحادية بإنشاء وزارة للشؤون الخارجية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الدول، واتخاذ الاستعدادات لإنهاء حالة الحرب مع ألمانيا، وتولى المستشار أديناور حقيبة الشؤون الخارجية بالإضافة إلى منصبه. وتم ذلك كله بالتفصيل في لقاء وزراء الخارجية الثلاثة مع أديناور في باريس في ٢٢/١١/١٩٥٠[٣٢].

اقترح أديناور في حديث إلى الصحفي الأمريكي كنغزبري سميث (Kingsbury Smith) في ٧/٣/١٩٥٠ إنشاء اتحاد أوروبي يبدأ باتحاد بين فرنسا وألمانيا شريطة عودة السار إلى ألمانيا، وفي تصريحات صحفية لاحقة للمستشار الألماني اقترح إقامة اتحاد اقتصادي بين ألمانيا وفرنسا وسعت الحكومة الألمانية لاغتنام كل فرصة لبحث مسألة السار، بينما تجاهلت الحكومة الفرنسية المساعي الألمانية، وحاولت تجنب تسميم علاقاتها مع ألمانيا[٣٣].

تلقى أديناور رسالة من روبير شومان في ٩/٥/١٩٥٠ يقترح فيها إنشاء اتحاد للفحم الحجري والحديد بين فرنسا وألمانيا، على أن يكون مفتوحاً للدول الأوروبية الأخرى، باعتباره خطوة أولى نحو إعادة بناء اقتصاد أوروبا. ورد أديناور عليه بالموافقة، على أثر انعقاد مؤتمر لندن لوزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بين ١١ و١٣/٥/١٩٥٠ الذي تقرر فيه اتخاذ الخطوات السريعة لدمج أوروبا الغربية وتنميتها اقتصادياً للصمود في وجه الشيوعية، وإعادة التوازن بين الكتلتين الشرقية والغربية. وأجرى أديناور مباحثات مع جان مونيه (Jean Monnet) المفوض السامي الفرنسي في ألمانيا في ٢٣/٥/١٩٥٠ حول مشروع شومان، وقد أيد أديناور المشروع، كما أيدته حكومات إيطاليا ودول البنلوكس، بينما تحفظت بريطانيا عليه. والهدف الأول من مشروع شومان إيجاد تعاون في الإنتاج يجعل نشوب حرب بين ألمانيا

---

(٣٢) Duroselle, Ibid., p. 489, et Horst Osterheld, Terence Prittie und François Seydoux, *Konrad Adenauer, Leben und Politik* (Stuttgart: Bonn Aktuell, 1981), p. 28.

(٣٣) Adenauer, Ibid., pp. 315 - 316.

وفرنسا أمراً متعذراً. ويقضي المشروع قيام سلطة عليا مشتركة تتولى تحديث الإنتاج، وتقديم شروط مماثلة للفحم الحجري والحديد في السوق المشتركة، وتطوير التصدير المشترك، وتحسين ظروف حياة الأيدي العاملة وتوسيعها. وقد أيدت هذا المشروع بحماس الولايات المتحدة، ورفضته بريطانيا، وانتقده بشدة الاتحاد السوفياتي[٣٤].

عقدت ست من الدول الأوروبية التي قبلت بمشروع شومان وهي: فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ مؤتمراً في ٢١/٦/١٩٥٠ لمناقشة المشروع والاتفاق على تفاصيله. وتم التوصل إلى معاهدة بينها في ١٩/٣/١٩٥١، وقعتها الدول المذكورة في ١٨/٤/١٩٥١ ووقعت فرنسا عن منطقة السار التي رفضت ألمانيا قبولها كدولة سابعة. وتبادل أديناور وشومان الرسائل التي أكدت عدم اعتراف ألمانيا بالنظام القائم في السار، وبموجب المعاهدة الجديدة أصبح الاسم «الجماعة الأوروبية للفحم والحديد» (La Communauté européenne de charbon et de l'acier)»[٣٥].

وعلى الصعيد العسكري كانت معاهدات التحالف بين دول أوروبا حتى سنة ١٩٤٧ موجهة ضد ألمانيا، غير أن القطيعة التي حدثت بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية في تلك السنة جعلت الأخيرة تبحث عن نظام تحالف جديد. وفي ٢١/١/١٩٤٨، اقترحت بريطانيا وفرنسا على دول البنلوكس الثلاث دراسة عقد معاهدة سياسية. وقدمت وزارة الخارجية البريطانية مشروعاً لذلك تمت مناقشته في المؤتمر الذي عقد في بروكسل بين ٤ و١٢/٣/١٩٤٨، وأصرت خلاله دول البنلوكس على أن تستكمل المعاهدة السياسية باتفاقات عسكرية، وتم التوقيع على المعاهدة في العاصمة البلجيكية في ١٧/٣/١٩٤٨، بعد أن وافقت عليها جميع الدول المشاركة في المؤتمر، وتعينت مدتها لخمسين سنة، ونصت على تقديم مساعدة فورية لأي دولة موقعة على المعاهدة في حالة تعرضها لعدوان في أوروبا، والتشاور في حالة عدوان خارج أوروبا، أو في حالة تهديد ألمانيا. ونصت المعاهدة على إنشاء «مجلس استشاري» (Conseil consultatif) يجتمع بدعوة من أي من الدول الأعضاء، كما نصت على قيام تعاون اقتصادي اجتماعي وثقافي بين الدول الأعضاء[٣٦].

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٣١ و٣٤٠ ـ ٣٤١، و Duroselle, Ibid., p. 492.

(٣٥) Duroselle, Ibid., pp. 493 - 494.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٦، و Adenauer, Ibid., pp. 429 und 435 - 436.

ومنذ توقيع معاهدة بروكسل ظهرت فكرة إيجاد نظام دفاعي يجمع بين الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ١٧ آذار/ مارس و١٧ نيسان/ ابريل، طلب كل من جورج بيدو وآرنست بيفن من جورج مارشال البدء بمباحثات من أجل التوصل إلى معاهدة دفاعية أوسع نطاقاً. وكان مجلس الشيوخ الأمريكي قد أصدر قراراً في ١١/٦/١٩٤٨ يفوض الحكومة الأمريكية بعقد أحلاف في أوقات السلم خارج القارة الأمريكية، وفي تموز /يوليو من السنة نفسها جاء وفد عسكري أمريكي بقيادة الجنرال لمنتزر (Lemnitzer) إلى لندن للمشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة للدول الموقعة على معاهدة بروكسل. وقدمت هذه اللجنة في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ مشروعاً لميثاق الأطلسي، وبدأت المفاوضات حول المشروع في واشنطن في ١/١٢/١٩٤٨، وتشكلت لجنة دائمة من الخبراء برئاسة روبرت لوفيت (Robert Lovett)، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، وتمت صياغة ميثاق الأطلسي الذي نشر في ١٨/٣/١٩٤٩ قبل التوقيع عليه من أجل إطلاع الرأي العام في الدول الأعضاء وتعبئته للقبول به، وتم التوقيع عليه من قبل ممثلي اثنتي عشرة دولة في وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن في ٤/٤/١٩٤٩. وصادقت عليه هذه الدول وأصبح نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤/٨/١٩٤٩[٣٧]. وبموجب ميثاق الأطلسي قدمت الولايات المتحدة معونة عسكرية للدول الأوروبية الأعضاء في الحلف قيمتها مليار دولار أمريكي لعام ١٩٥٠.

وشهد عام ١٩٥٣ استقراراً للحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، على الرغم من موت ستالين في نهاية آذار/ مارس ١٩٥٣. كما شهد تطوراً سريعاً في الأسلحة والتقنيات العسكرية لدى المعسكرين، وتراكم القنابل الهيدروجينية والتجارب على الصواريخ الموجهة في السنوات التالية.

١ ـ جماعة الدفاع الأوروبية (European Defense Community)

بانتخاب دوايت أيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ وريتشارد نيكسون (Richard Nixon) نائباً له عن الحزب الجمهوري سعت الإدارة الأمريكية الجديدة التي ضمت جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) وزيراً للخارجية، إلى تعزيز علاقاتها مع أوروبا،

---

(٣٧) Duroselle, Ibid., pp. 496 - 500.

وفكرت بإعادة تسليح ألمانيا كحل لمواجهة الخطر الشيوعي في أوروبا. وسارعت فرنسا إلى إعداد معاهدة لإنشاء جماعة دفاع أوروبية، ودعت إلى مؤتمر عقد في باريس في ١٥/ ٢/ ١٩٥١، حضره مندوبون عن الدول التي قبلت بمشروع شومان ومراقبين من الولايات المتحدة وكندا والدول الاسكندنافية وبريطانيا، ووقعت المعاهدة في باريس في ٢٧/ ٥/ ١٩٥٢، بعد مفاوضات طويلة. وعشية ذلك اليوم وقعت الدول الغربية الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) في بون اتفاقية منحت ألمانيا الاتحادية المساواة في الحقوق، غير أن تنفيذ اتفاقية بون اعتمد على المصادقة على معاهدة باريس، وقد تأخر ذلك، فقدمت هولندا وثائق تصديق تلك المعاهدة في ٢٥/ ٢/ ١٩٥٤. وتلتها بلجيكا وألمانيا الاتحادية في آذار/ مارس ١٩٥٤ وامتنعت فرنسا عن التصديق عليها بسبب أزمة سياسية داخلية نشأت حول المعاهدة(٣٨).

ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً على دول أوروبا الغربية لإبرام اتفاقية جماعة الدفاع الأوروبية، وأدلى دالاس بتصريح في ١٤/ ١٢/ ١٩٥٣ أكد فيه «أن الهدف الحقيقي الأمريكي ليس إعادة تسليح ألمانيا وإنما خلق حالة تتيح للأمم الغربية ايقاف هذا الصراع الانتحاري الذي دخلته خلال العصور الأخيرة. . . إن ما يهمنا خلق حالة تجعل من المتعذر أن تنتحر فرنسا وألمانيا بحرب بينهما». وأضاف: «واذا كان قد حدث خلافاً لآمالنا فستضطر الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية بصورة جذرية». وربما قصد من ذلك أنه في حالة رفض فرنسا لجماعة الدفاع الأوروبية فقد تتبنى الولايات المتحدة استراتيجية تستثني فرنسا من منطقة دفاعها، أو تعتبر ألمانيا الاتحادية حليفها الرئيسي. وقد أثار هذا التصريح الرأي العام الفرنسي، ورفضت الجمعية الوطنية الفرنسية المصادقة على معاهدة باريس في ٣٠/ ٨/ ١٩٥٤(٣٩). وبذلك مني مشروع جماعة الدفاع الأوروبية بالفشل.

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٥٦٨ - ٥٦٩؛ Adenauer, Ibid., pp. 451 - 454; Heinrich von Brentano, *Deutschland, Europa, und die Welt; Reden zur Deutschen Aussenpolitik,* hrsg. von Franz Böhm (Bonn: Siegler, [1962]), p. 108, und *Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland: Dokumente von 1949 bis 1994,* herausgegeben aus Anlass des 125. Jubiläums des Auswärtigen Amts; [herausgeber, Auswärtiges Amt, Referat Öffentlichkeitsarbeit; verantwortlich, Reinhard Bettzuege; redaktion, Georg Gehlhoff] (Köln: Verlag Wissenschaft und Politik, 1995), pp. 198 - 200.

(٣٩) Duroselle, Ibid., pp. 569 - 570.

وقدمت بريطانيا اقتراحاً في ١٩٥٤/٩/١، بدعوة الدول الست الموقعة على معاهدة باريس والولايات المتحدة وبريطانيا إلى مؤتمر يعقد لمناقشة الدفاع عن أوروبا الغربية، وقبلت جميع الدول بهذا الاقتراح، وعقد المؤتمر في لندن بين ٩/٢٨ و٣/١٠/ ١٩٥٤، وتقرر فيه قبول ألمانيا الاتحادية في حلف الأطلسي، مقابل التزام بريطانيا بالتعاون في الدفاع عن أوروبا الغربية، والحد من عدد القوات الألمانية المشاركة في قوات الحلف، وتعهدت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بإنهاء احتلالها العسكري لألمانيا في أقرب وقت ممكن، وقبلت ألمانيا بعدم إنتاج الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والصواريخ البعيدة المدى والبوارج الحربية التي يزيد وزنها على ثلاثة آلاف طن، والطائرات القاذفة الاستراتيجية(٤٠).

وعقد بعد ذلك مؤتمر في باريس بين ٢٠ و٢٣/١٠/١٩٥٤ لبحث تفاصيل ما اتفق عليه في لندن، وأسفر هذا المؤتمر عن قيام «اتحاد أوروبا الغربية» (Union de l'Europe Occidentale) الذي تولى قيادته مجلس يتخذ قراراته بأكثرية الأصوات، ويخضع لرأي «وكالة مراقبة التسلح» (Agence de contrôle des armements). وبذلك حل «اتحاد أوروبا الغربية» محل «جماعة الدفاع الأوروبية» وصادقت فرنسا على اتفاقات باريس في نهاية سنة ١٩٥٤، وصادقت عليها ألمانيا الاتحادية في بداية سنة ١٩٥٥. ونصت على السماح لألمانيا بإعادة بناء جيشها الوطني بعد ان أصبحت عضواً كاملاً في حلف الأطلسي(٤١).

٢ ـ السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٥

إذا كانت السياسة فن الضرورة والممكن، فقد كانت كذلك بالنسبة إلى ألمانيا الاتحادية، فهزيمة ألمانيا النازية، وسنوات العجز السياسي والحرمان الاقتصادي في ظل الاحتلال العسكري، والحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، أغلقت السبل إلى حل مشكلات ألمانيا الغربية الخارجية. صحيح أن ألمانيا الاتحادية تدين بوجودها إلى الخلاف بين الشرق والغرب، هذا الخلاف الذي حال دون قيام إدارة مشتركة لألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وجعل السيطرة على ألمانيا حجر الأساس، بل الجائزة المشتهاة

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٧٠ ـ ٥٧١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٧١ ـ ٥٧٢.

للحرب الباردة، فقد كانت المسألة الألمانية سبباً للحرب الباردة ونتيجة مهمة من نتائجها في الوقت نفسه. وكان قيام الألمانيتين سنة ١٩٤٩ نتيجة منطقية للخلاف بين الشرق والغرب حول طبيعة النظام الأوروبي بعد الحرب.

وظلت أهداف السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية لأربعين سنة ثابتة وهي: الأمن وإعادة البناء السياسي والاقتصادي في نطاق أوروبا وحلف الأطلسي، وإعادة توحيد ألمانيا. صحيح أن الهدف الأخير تعرض للتعديل في ضوء التغيرات السياسية المحلية والدولية بين سنتي ١٩٦٩ و١٩٨٩، غير أنه بقي هدفاً ثابتاً لا تحيد عنه السياسة الخارجية الألمانية.

والواقع أنه لا يمكن فصل السياسة الخارجية لكونراد أديناور، مستشار ألمانيا الاتحادية خلال السنوات الأربع عشرة الأولى من حياتها، عن سياسته الداخلية. ففي أول سنتين من حكمه (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠) كان هدفه الأول كسب ثقة الدول الغربية والقبول بألمانيا الاتحادية عضواً كاملاً وشريكاً تاماً في المؤسسات الأوروبية الغربية. وكان مشروع مارشال الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، وتلاه مشروع الجماعة الأوروبية للفحم والحديد الذي نادى به روبير شومان وجان مونيه في ربيع ١٩٥٠. واعتمد أديناور على الدعم الأمريكي، باعتبار الولايات المتحدة الدولة الوحيدة بين الحلفاء الغربيين القادرة على حماية ألمانيا الغربية من الاتحاد السوفياتي. وكان أديناور حريصاً على ضمان الحضور العسكري الأمريكي في القارة الأوروبية[٤٢].

حدد أديناور أهداف سياسته الخارجية بقوله: «الحرية والسلام والوحدة هي أهداف سياستنا». لقد أعطى الأولوية للحرية ولضمانها، وهي شرط أساسي لقيام ألمانيا الاتحادية فرضته الدول الغربية الثلاث التي احتلت أراضي ألمانيا الغربية، كما رأينا سابقاً، لضمان القضاء على النازية وعدم عودتها إلى ألمانيا والحيلولة دون وقوعها في براثن الشيوعية والحكم الشمولي، كما حدث في ألمانيا الشرقية. ويلي الحرية الحفاظ على السلام والتكامل مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فلا بد من الحفاظ على السلام من خلال الدفاع المسلح عنه بالاندماج بالمعسكر الغربي. وأخيراً إعادة توحيد ألمانيا في ظل

(٤٢) Raymond Aron, «Das Aussenpolitische Konzept Konrad Adenauers,» in: Helmut Kohl, hrsg., *Konrad Adenauer, 1876 - 1976*, 2., erw. und verb. aufl. (Stuttgart: Belser, 1976), pp. 30 - 31.

الحرية والسلام، وفي نطاق التكامل الغربي.

يميز المؤرخ الألماني فالديمار بيسون (Waldemar Besson) في كتابه **السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية: تجارب وقواعد**[٤٣] أربع مراحل في السياسة الخارجية لحكومة كونراد أديناور هي: مرحلة ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٥٠، ومرحلة ما بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٥١، ومرحلة ما بين سنتي ١٩٥٢ و١٩٥٩، ومرحلة ما بين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٣. وما يهمنا هنا المرحلتان الأولى والثانية، فقد اتسمت المرحلة الأولى بتوجه نحو الجيران الأوروبيين الغربيين الراغبين في إضعاف ألمانيا وفي تجزئتها للحيلولة دون عودة الشياطين الألمان المرعبين إلى القوة، حسب تعبير الجنرال ديغول[٤٤]. واحتلت مصالح منطقة الراين الأولوية على غيرها من المناطق الألمانية، ولا سيما مصلحة بروسيا التي أصبحت تحت الحكم الشيوعي. أما المرحلة الثانية التي سماها «المرحلة الفدرالية» فقد اتسمت بالتوجه نحو الجماعة الأوروبية الغربية. وركز أديناور في المرحلة الثالثة، «مرحلة دالاس»، على الرابطة الأطلسية والاعتماد القوي على القوة الأمريكية. والمرحلة الأخيرة هي مرحلة التقارب الألماني ـ الفرنسي وقيام محور بون ـ باريس والتفاهم مع الجنرال ديغول لقيام اتحاد فدرالي لغرب أوروبا نواته فرنسا وألمانيا الاتحادية[٤٥].

وعلى أي حال فقد واجهت ألمانيا الاتحادية في سنوات التكوين (١٩٤٩ ـ ١٩٥٥) أقسى العقبات بسبب الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وظهرت تناقضات بين أهدافها في الشرق واهدافها في الغرب. واتسمت هذه المرحلة بالتعارض الحاد بين فشل بون في سياسة إعادة التوحيد ونجاحها الباهر في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والسياسي والأمني. ونشأ هذا التعارض من تعذر متابعة أهداف السياسة الخارجية الألمانية في وقت واحد في ظل الحرب الباردة. فقد أدت عملية الاستقطاب بين الشرق والغرب، ونجاح بون في الاندماج في حلف الأطلسي، وفي سياسة احتواء واشنطن في أوروبا، إلى تعميق تجزئة ألمانيا. ولم يكن أمام ألمانيا الاتحادية، وهي تواجه

---

(٤٣) Waldemar Besson, *Die Aussenpolitik der Bundesrepublik; Erfahrungen und Massstäbe* (München: R. Piper, [1970]), p. 153.

(٤٤) Charles de Gaulle, *Mémoires d'espoir* ([Paris]: Plon, [1970-]), vol. 1: *Le Renouveau, 1958 - 1962*, p. 183.

(٤٥) Siegfried Schwarz, «Konsequenzen des Golf Konflikts fuer Westeuropa,» *Potsdamer Blätter*, nr. 1 (1991), pp. 55 - 59.

كتلة شرقية معادية، والتزامات سياسية وتعاقدية مع حلفائها الغربيين، خيار حقيقي في سياستها الخارجية. ومع أن الدول الغربية كانت مستعدة لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية لألمانيا الاتحادية مقابل رغبة ألمانيا في التسلح، إلا أن هذه التنازلات لا تسمح لبون بانتهاج سياسة خارجية مستقلة أو مرنة، لأن الادوات السياسية - الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لهذه السياسة مندمجة في بنية التحالف الغربي. وفي مؤتمر بون واتفاقات باريس بادلت بون استعادة السيادة الشرعية والتزام الغرب بالاعتراف بحكومتها ممثلاً شرعياً وحيداً لجميع الألمان وناطقاً باسمهم بإعادة التسلح، غير أن عناصر السيادة التي استعيدت قد جمدت فوراً في المنظمات الدولية التي انضمت إليها ألمانيا الاتحادية مثل «منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي» (Organization for European Economic Cooperation (O.E.E.C))، و«اتحاد المدفوعات الأوروبي» (European Payments Union) وحلف شمال الأطلسي (NATO)، و«اتحاد أوروبا الغربية» (The Western European Union)، و«جماعة الفحم والحديد الأوروبية» (The European Coal and Steel Community). كانت بون تسعى إلى المساواة مع الدول الأعضاء في هذه المنظمات، وليس إلى الاستقلال السياسي(٤٦).

وكان المستشار الألماني أديناور يرى أن تدني مكاسب السيادة بالانضمام إلى المنظمات التكاملية لا اعتراض عليه من حيث المبدأ. وتأثر في ترتيبه للأولويات بالضرورة والممكن، فهو يرى أن الهدف من الانتعاش السياسي يمكن تحقيقه من خلال دمج ألمانيا الاتحادية في شبكة متينة ومحكمة هي الجماعة الأوروبية الغربية (The Western European Community)، ولو حدَّ من حرية ألمانيا الاتحادية في العمل، ما دام يحقق مكسب المساواة مع الدول الأوروبية الغربية الأخرى. وربما كان من الصعب جداً على حكومة بون أن تحصل على التنازلات من الدول الغربية، لو أن عناصر السيادة المستعادة لم تخضع لرقابة دولية. ولا شك في أن إنشاء البنى الأوروبية الغربية والأطلسية التكاملية كان له تأثير حاسم في الانتعاش السياسي السريع لألمانيا الاتحادية، وبالمقابل فإن الضغوط المتصاعدة لمنح ألمانيا الغربية تنازلات سياسية واقتصادية قدمت دافعاً قوياً لإنشاء بنى تكاملية للإشراف عليها. وبهاتين العمليتين كانت

---

(٤٦) *West German Foreign Policy, 1949 - 1979* (Conference), edited by Wolfram F. Hanrieder, Westview Special Studies in West European Politics and Society (Boulder, CO: Westview Press, 1980), pp. 15 - 17.

سياسة أديناور نحو أوروبا الغربية سبباً جوهرياً للانتعاش السياسي والاقتصادي الناجح في بلاده، كما أن الهدف الأمني الذي طبق من خلال التحالف الوثيق مع الغرب وقرار إعادة التسلح لم يكن متساوقاً مع هدف الانتعاش السياسي وإنما كان شرطاً مسبقاً له. ومثلما كان الأمن والانتعاش السياسي يعزز أحدهما الآخر، كان الانتعاشان السياسي والاقتصادي يكمل كل منهما الآخر، ولا شك في أن اقتصاداً ألمانياً ضعيفاً قد يكون عائقاً للتحالف الغربي ومضراً بالاستقرار السياسي، وبسبب الطبيعة التكاملية للتحالف الغربي فإن ضعف اقتصاد أي شريك في التحالف من شأنه إضعاف التحالف كله، وقد يؤدي إلى نتائج سلبية على الاستعداد العسكري. وقد خلق التوتر الذي رافق الحرب الباردة مناخاً في الغرب متعاطفاً مع أماني ألمانيا في استعادة حيويتها الاقتصادية.

ولما بدأت الحرب الكورية سنة ١٩٥٠، قدم الرئيس الأمريكي هاري ترومان اقتراحاً بإعادة تسليح ألمانيا الاتحادية. ولم يكن أديناور يرغب في التسلح، فقد كان طوال حياته يخشى الروح العسكرية ويناضل ضدها، ويرى ضرورة الحفاظ على ألمانيا الاتحادية ضعيفة عسكرياً. وإزاء الضغوط الأمريكية لإعادة تسليح بلاده اشترط أديناور موافقة الدول الغربية الحليفة على ذلك، وفي الخلاف الطويل حول موضوع إعادة تسليح ألمانيا الاتحادية الذي امتد من خريف ١٩٥٠ إلى إبرام اتفاقية باريس سنة ١٩٥٥، سعى أديناور إلى إنشاء جيش أوروبي مشترك «جماعة دفاعية أوروبية» (E.D.C)، وفضله على إنشاء جيش ألماني تحت قيادة حلف الأطلسي، غير أن رفض جماعة الدفاع الأوروبية من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية جاء ليدعم فكرة قيام جيش ألماني اتحادي، وقبول ألمانيا الاتحادية في عضوية حلف الأطلسي[٤٧]. وهكذا تحققت المكاسب السياسية والاقتصادية الألمانية باسم الوحدة الأوروبية والتحالف الأطلسي، وليس باسم القومية الألمانية التي لا تحظى بالتقدير من أحد[٤٨].

أما إعادة توحيد ألمانيا كهدف للسياسة الخارجية الألمانية الاتحادية فكان من طبيعة مختلفة، لأنه لا يمكن أن يتحقق إلا بموافقة المعسكرين في الحرب الباردة. ولذا كانت سياسة أديناور في هذا الصدد مبنية على فرضيتين

(٤٧) Aron, «Das Aussenpolitische Konzept Konrad Adenauers,» pp. 31 - 33.

(٤٨) *West German Foreign Policy, 1949-1979*, pp. 17 - 18.

أساسيتين: أولاهما أن واشنطن وموسكو بيديهما مفتاح المسألة الألمانية، وثانيهما أن ميزان القوى بين معسكري الحرب الباردة قد يتحول مع مرور الزمن لصالح الغرب، وبذلك يتيح التفاوض من موقع القوة، بحيث يقبل الاتحاد السوفياتي بحل المسألة الألمانية وفقاً للرغبات الألمانية. وبناء على الافتراض الأول فإن بون بحاجة إلى دعم سياسي في نطاق التحالف الغربي من أجل تحقيق إعادة توحيد ألمانيا، وحتى لا يبيع الغرب القضية الألمانية في تسوية عامة للحرب الباردة، ولا سيما أن الدول الغربية تنظر إلى إعادة توحيد ألمانيا بخوف وحذر، سعت ألمانيا الاتحادية إلى تعظيم نفوذها داخل التحالف الغربي لتأمين التزام الدول الغربية بمساندتها في إعادة التوحيد والاعتراف بها بصفتها الممثل الشرعي والوحيد لكل الألمان. وهكذا فإن الوسيلة الوحيدة لدى بون لتعزيز مكانتها في التحالف الغربي هو أن تصبح شريكاً لا غنى عنه، وكانت سياسة أديناور نحو الاتحاد السوفياتي سياسة سلبية وغير فعالة ومجرد ملحق للسياسة الأمريكية. وظلت سياسة مترهلة، تخلو من الخيال، وتتعارض مع الفطنة والتماسك السياسيين اللذين اتسمت بهما سياسته نحو الدول الغربية. ومع ذلك أيدت الدول الغربية موقف بون من الكتلة الاشتراكية، ولكنها لم تبد حماساً كبيراً لقضية الوحدة الألمانية، واعتبر كلا المعسكرين في الحرب الباردة أن من اللياقة دعم الطموحات الألمانية لفظياً على الأقل[٤٩].

وفي آذار/مارس ١٩٥٢، وقبل نهاية الحرب الكورية، قدم ستالين إلى الدول الغربية الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) مبادرة لإنهاء الحرب الباردة، تقوم على الاعتراف المتبادل بمنطقتي نفوذ: واحدة للولايات المتحدة في أوروبا الغربية، والثانية للاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية على أن تقوم بينهما دولة ألمانية موحدة حيادية. وقد اختلف المؤرخون والزعماء السياسيون في تقييمهم لمبادرة ستالين هذه والدوافع الحقيقية وراءها. غير أن

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٨ - ١٩، و Friedmann Buettner und Peter Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» in: Karl Kaiser und Udo Steinbach, hrsg. *Deutsch-Arabische Beziehungen: Bestimmungsfaktoren und Probleme einer Neuorientierung,* redaktionsassistenz Peter Hünseler, Schriften des Forschungsinstituts der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik e.v., Bonn. Reihe, Internationale Politik und Wirtschaft; Bd. 45 (München; Wein: Oldenbourg, 1981), p. 118.

الغرب شكك في المبادرة وفي دوافعها ورفضها، وفي ٢٥/٣/١٩٥٢ قبلت الدول الحليفة الغربية الثلاث مبدأ توحيد ألمانيا ولكنها رفضت فكرة حيادها[٥٠].

وبعد أن انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلسي سنة ١٩٥٥ وانضمت ألمانيا الشرقية إلى حلف وارسو، حققت ألمانيا الغربية انتعاشاً اقتصادياً حقيقياً، وارتفعت مكانة بون في التحالف الغربي منذ سنة ١٩٤٩، وغدت ألمانيا الغربية قلقة لسياسة الاحتواء الأمريكية في أوروبا، وأصبح اتحاد ألمانيا صعباً جداً. ولا شك في أن امتلاك الاتحاد السوفياتي للسلاح النووي أضعف آمال أديناور في إمكانية تحول ميزان القوى لصالح الغرب، بحيث يرضخ الاتحاد السوفياتي لوحدة الألمانيتين وفقاً للشروط الغربية[٥١]. وهكذا نرى أن الاستقطاب الثنائي والتوتر الدولي وتضارب المصالح التي رافقت الظروف الدولية بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٥ وقفت حائلاً دون تحقيق إعادة توحيد ألمانيا.

(٥٠) Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994), pp. 297 - 498.

(٥١) Kurt G. Kiesinger, «La Politique étrangère de la République Fédérale en 1955,» *Politique étrangère*, vol. 20, no. 3 (juin - juillet 1955), pp. 323 - 332.

الفصــل الأول

ألمانيا والوحدة العربية
(١٩٤٩ ــ ١٩٦٥)

أولاً: بداية العلاقات العربية ـ الألمانية بعد الحرب

نظر العرب إلى ألمانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، فوجدوها في وضع مشابه لوضعهم، فقد فقدت وحدتها القومية، واحتلتها دول معادية احتلالاً عسكرياً، وأُخضعت سياسياً لإرادة المحتلين الذين قسموها إلى أربع مناطق محتلة، ونهبوا ثرواتها الاقتصادية من خلال نقل مصانعها والتعويضات التي فرضوها عليها، ورأوا فيها شريكاً طبيعياً للتعاون معها اقتصادياً والإفادة من إنجازاتها العلمية والتكنولوجية.

كانت مصر أولى الدول العربية التي بادرت إلى الانفتاح على ألمانيا والتعاون معها، ففي حزيران/يونيو ١٩٤٦، ألغت الحكومة المصرية نظام وضع اليد على أملاك المواطنين الألمان، والذي صدر بمناسبة إعلان مصر الحرب على ألمانيا النازية، في ٢٤/٢/١٩٤٥، وأخذت الوفود التجارية المصرية تتردد على ألمانيا الغربية بدءاً من أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، من أجل إقامة تبادل تجاري بين البلدين. وأفرجت الحكومة المصرية عن الأسرى الألمان في معتقل فايد، وتكونت في مصر «رابطة البيوت التجارية المعنية بالتجارة المصرية ـ الألمانية» (Association des maisons intéressées au commerce Egypto-Allemand) سنة ١٩٥٠، ومنها نشأت «غرفة التجارة الألمانية ـ المصرية» (Deutsch-Aegyptische Handelskammer) في القاهرة في ١٥/١٢/١٩٥١. وأصبح لها فرعان أحدهما في الاسكندرية والثاني في بور سعيد. وتغير اسم هذه الغرفة بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ إلى «غرفة التجارة العربية ـ الألمانية» (Deutsch-Arabische Handelskammer) وأدت دوراً مهماً في توثيق العلاقات التجارية بين البلدين. ووقعت مصر وألمانيا الاتحادية اتفاقية تجارية بينهما في ٢١/٤/١٩٥١، تضمنت تبادل السلع بينهما من أجل التغلب

على صعوبة الدفع بالعملات الصعبة. وحل الجنيه المصري والمارك الألماني محل الدولار الأمريكي، وتمتعت مصر بتسهيلات مالية للتزود بالتجهيزات الألمانية التي تحتاجها، مقابل فتح السوق المصري أمام السلع الألمانية.

وساهمت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر في دفع التبادل التجاري بين الدولتين إلى الأمام، وتبادلت الدولتان التمثيل الدبلوماسي بينهما في ١٦/١٠/١٩٥٢، فكان أول تمثيل دبلوماسي بين دولة عربية وألمانيا الاتحادية[١].

ونمت صادرات ألمانيا الغربية إلى مصر بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٥٥ حتى بلغت ٨٥,٣ بالمئة، بينما لم تزد صادرات مصر إلى ألمانيا الغربية على ٣٦,١ بالمئة في المدة نفسها، وأصبحت ألمانيا الاتحادية منذ سنة ١٩٥٣ تحتل المرتبة الثانية بين الدول المصدرة لمصر، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما احتلت المرتبة نفسها بين الدول المستوردة من مصر، واتجهت الصناعة الألمانية نحو مساعدة مصر تقنياً واقتصادياً وللاستثمار في صناعة الآلات فيها. ووُقِّع في آب/أغسطس ١٩٥٤ اتفاقٌ مهم بين ألمانيا الاتحادية ومصر لإنشاء مصنع الحديد والصلب في حلوان بطاقة إنتاجية مقدارها ٢٦٠ ألف طن من الحديد الخام في البداية على أن تبلغ نصف مليون طن سنوياً في حدها الأقصى. وأُبرمت اتفاقية جديدة بين البلدين في ١٥/٣/١٩٥٦ لزيادة حجم الواردات الألمانية من مصر وتنظيم دفع الديون المترتبة عليها[٢].

أما في أقطار المغرب العربي الأربعة (تونس والجزائر ومراكش وموريتانيا) التي ظلت، خلال السنوات العشر التي تلت الحرب العالمية الثانية تحت الهيمنة الفرنسية، فقد وجدت فرنسا نفسها غير قادرة على تمويل تنميتها اقتصادياً، وترغب في تعزيز موقعها في هذه الأقطار، بإنشاء تنظيم صناعي قوي فيها. ورأت فرنسا أن تساهم ألمانيا الغربية في تمويل المشاريع التنموية في الأقطار المغربية. وانطلقت هذه الفكرة رسمياً من مشروع شومان في ٩/٥/١٩٥٠،

---

(١) Wageh Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» (Dissertation zur Doktors der Philosophie, Universität Essen - Gesmathochschule, 1983), p. 25, und Thomas W. Kramer, *Deutsch - Ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart*, Wissenschaftlich - Publizistische Buchreihe des Instituts für Auslandsbeziehungen, Stuttgart; Bd. 13 (Tübingen: H. Erdmann, [1974]), pp. 191 und 221.

(٢) Cérès Wissa - Wassef, «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale,» *Politique étrangère*, vol. 37, no. 5 (1972), pp. 609 et 629 - 631.

وتطورت في السنوات اللاحقة على يد إريك لابون (Erik Labonne)، المقيم العام الفرنسي السابق في سلطنة مراكش، بصفته مفوضاً عاماً لشؤون الشرق الأوسط في المجلس المشرف على مشروع شومان.

كانت أقطار المغرب العربي مهمة في نظر فرنسا لتغطية العجز في مبادلاتها التجارية مع ألمانيا الغربية، ولجأت الحكومة الفرنسية إلى سياسة تحديد الحصص في وارداتها من ألمانيا الغربية، ونجحت باستيراد التجهيزات الصناعية الألمانية لأقطار المغرب العربي مقابل تصدير منتجاتها الزراعية إلى ألمانيا الغربية. وقد فسر الألمان فتح الأسواق المغربية أمام منتجاتهم في ضوء مشروع شومان، على أنه مقايضة مقابل حصول فرنسا على الفحم الحجري من منطقة الرور الألمانية. وخشي بعض السياسيين والصناعيين الفرنسيين أن يؤدي فتح الأسواق المغربية أمام المنتجات الألمانية إلى منافسة المنتجات الفرنسية، لذا قامت بعثة من المهندسين والفنيين الفرنسيين بإعداد الخطط العملية لاستغلال الثروات الاقتصادية في الأقطار المغربية في حزيران/يونيو ١٩٥٠.

وقد درس إريك لابون المبادرة الفرنسية بفتح أسواق المغرب العربي أمام ألمانيا الاتحادية، في إطار مشروع شومان، وقدم مذكرة في ٨/٣/١٩٥١، بيّن فيها أن الحكومة الألمانية مهتمة بتخفيض العجز في الميزان التجاري الألماني ـ الفرنسي، وأنها على استعداد لتزويد فرنسا بالمواد والمنتجات الصناعية. واقترح أن تزود ألمانيا الغربية المشاريع الأساسية الصناعية في الأقطار الافريقية الشمالية بالمواد الصناعية. ورأى أن لهذا الاقتراح فوائد جمة لفرنسا منها المساهمة في استغلال ثروات هذه الأقطار، من دون الحاجة لطلب قروض مالية جديدة، وأن توجيه جزء من الصادرات الصناعية الألمانية نحو الأسواق الافريقية الشمالية من شأنه أن يخفف من منافسة هذه الصادرات للصادرات الفرنسية المماثلة في الأسواق الأخرى، ولا سيما الأسواق الأوروبية. كما أن هذا الاقتراح قد يساهم في حل مسألة ضعف فرنسا في إنتاج الفحم الحجري وبعض المعادن مثل النحاس والمنغنيز والرصاص والزنك، ويزيد من مداخيلها من العملات الصعبة. ناهيكم عن أن هذا الاقتراح يعزز وضع فرنسا في شمال أفريقيا بإقامة صناعات أوروبية فيها، ويوفر سوقاً ألمانية مهمة لمنتجاتها الزراعية.

ومنذ شباط/فبراير ١٩٥٢، وضعت الحكومة الفرنسية خططها المستمدة من مشروع لابون لإقامة الصناعات في الأقطار المغربية، وتألفت «شركة

الدراسات للتجهيز المنجمي والصناعي» (La Société d'études pour l'équipement minier et industriel (SEPEMI)) لتقوم بدور الوسيط بين الحكومة الفرنسية والقطاع الخاص، وضمت هذه الشركة المساهمين من الشركات الفرنسية الكبرى مثل: شركة مارين ـ أوميكور (Marine-Home Court) وشركة جيمو ـ سي جي إيه (Jeumot CGE) ـ والشركة الوطنية للسكك الحديدية (CNCF) وشركة بيشيني (Pechiney). كما ضمت شركات ألمانية مثل شركة اندوفينا (INDUFINA) التي قامت بدور الوسيط بين شركة الدراسات (SEPEMI) والشركات الألمانية الراغبة في التنقيب عن المعادن واستغلال الثروات المعدنية في سلطنة مراكش. وعلى الرغم من إبرام اتفاقية تجارية فرنسية ـ ألمانية في ٢٣/ ٧/ ١٩٥١، فقد كان مردود التجارة الألمانية مع أقطار المغرب العربي ضعيفاً، وتركزت الجهود الألمانية في سلطنة مراكش. ويعود السبب في ذلك إلى تخوف الفرنسيين من تفوق الألمان عليهم في هذه الأقطار. وأخذ التعاون الاقتصادي الألماني ـ الفرنسي دفعاً جديداً بعد توقيع اتفاقيات باريس وصدور بيان رئيس وزراء فرنسا بيير منديس فرانس (Pierre Mendes France) في ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٤، الذي اقترح فيه على ألمانيا الغربية ودول البنلوكس وايطاليا القيام بعمل مشترك في الاستثمار في أقطار المغرب العربي. ولم يقبل الفرنسيون بفتح قنصلية لألمانيا الاتحادية في الجزائر إلا في نيسان/ ابريل ١٩٥٥. كما قبلوا في الوقت نفسه بفتح بعثة تجارية ألمانية غربية في الدار البيضاء. وتركزت المشاريع الألمانية في الأقطار المغربية في الصناعات العسكرية واستغلال مناجم الحديد في جبال الأطلس الجنوبية، ومناجم النحاس والفحم الحجري في جبال الأطلس، وصناعة الأسمدة والآلات الزراعية(٣).

١ ـ اتفاقية التعويضات الألمانية ـ الإسرائيلية عام ١٩٥٢

على الرغم من البداية المشجعة للعلاقات العربية ـ الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أدى إبرام اتفاقية التعويضات بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل سنة ١٩٥٢ إلى إعاقة تبادل التمثيل الدبلوماسي بينها وبين بقية الدول العربية، لبضع سنوات. ومن المعروف أن كونراد أديناور، أول مستشار لألمانيا

---

(٣) Sylvie Lefèvre, «Projets franco-allemands de développement économique en Afrique du Nord, 1950 - 1955,» *Revue de l'Allemagne et des pays de langue allemande* (Strasbourg), vol. 25, no. 4 (octobre - décembre 1993), pp. 581 - 588.

الاتحادية، كان على علاقات شخصية وثيقة مع كثير من يهود كولون، في عهد جمهورية فايمار (Weimar)، (١٩١٨ ـ ١٩٣٣) وكان عضواً في «لجنة مساندة فلسطين» (Pro-Palaesttina Komite) الصهيونية الميول، حينما كان رئيساً لبلدية كولون. وأدرك أديناور بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٩ أن تنظيم علاقات ألمانيا مع اليهود ومع إسرائيل مفتاح مهم لنيل الدعم الأمريكي والغربي كله لحكومته ولألمانيا الاتحادية. وكان يوافقه في هذا الرأي قادة الأحزاب السياسية في البندستاغ، وقد عبر أديناور عن موقفه من المسألة اليهودية في أول حديث له مع الصحفي اليهودي الألماني كارل ماركس (Karl Marx) صاحب الصحيفة الأسبوعية اليهودية العامة في ألمانيا *Allgemeine Wochenzeitung der Juden in Deutschland* في ١١/١١/١٩٤٩، قال أديناور: «إن الشعب الألماني عازم على تعويض واسع النطاق عن الظلم الذي ارتكب باسمه على يد النظام النازي المجرم بحق اليهود، والذي ذهب ضحيته ملايين البشر، وهذا التعويض نعتبره واجباً علينا... وحكومة ألمانيا الاتحادية عازمة على اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد»[٤].

يقول هربرت بلانكنهورن (Herbert Blankenhorn) أقرب المساعدين إلى المستشار الألماني الغربي في الشؤون الخارجية: «في الأسابيع الأولى التي تلت تأليف الحكومة الاتحادية، أي في تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٤٩، دارت بيني وبين المستشار الاتحادي أحاديث حول إمكانية إقامة علاقة بين الشعب الألماني والشعب اليهودي ودولة إسرائيل، على أسس جديدة، وتوصلنا في هذه الأحاديث إلى الاقتناع بأن الدولة الألمانية الجديدة ستستعيد ثقة العالم واحترامه والصدقية حينما تقرر حكومتها والبندستاغ من تلقاء نفسيهما وبإرادتيهما الابتعاد عن الماضي ويتعهدان بالتعويض المادي المجزي وإعانة المحتاجين لإعادة بناء وجودهم»[٥]. وهكذا يتضح أن الاعتبارات السياسية وليس الاعتبارات الانسانية والأخلاقية هي الموجه لحكومة بون في التعويض على اليهود.

وعلى الصعيد الشعبي، قام الناشر الألماني اريش لويت (Erich Lueth) بالدعوة إلى إنشاء جمعية «السلام مع إسرائيل» (Friede mit Israel)، فور قيام

(٤) Rolf Vogel, *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer* (Stuttgart: Seewald, 1967), pp. 17 - 18.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

الدولة العبرية سنة ١٩٤٨، واتحدت هذه الجمعية سنة ١٩٥٢ مع جمعية التعاون المسيحي - اليهودي (Gesellechaft fuer Christlich-Judische Zusammenarbeit)[٦].

أما فكرة التعويضات الألمانية لليهود، فقد عرضت على المؤتمر اليهودي العالمي الذي عقد في نيويورك قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وطرحت خطط لهذه التعويضات في المؤتمر المذكور، ثم أعيدت من جديد في أعقاب محاكمات نورنبرغ لكبار النازيين[٧]. وكانت هذه الخطط تدور حول التعويض عن الأضرار التي لحقت بالأفراد اليهود. وفي ١٩٤٥/٩/٢٠ وجه حاييم وايزمان (Chaim Weizmann) رئيس المنظمة الصهيونية، مذكرة إلى الدول المنتصرة تضمنت تقديراً للخسائر المادية التي لحقت باليهود بحوالى ملياري جنيه استرليني[٨].

اعتقد كونراد أديناور، منذ توليه السلطة في بون، أن التعويضات التي ستدفعها ألمانيا الاتحادية للمنظمات اليهودية سوف تسهل الاعتراف بالدولة الألمانية الفتية، وريثة الرايخ الثالث، وسوف تكسبها ثقة العالم الغربي[٩]. ومن أجل تحسين صورة ألمانيا الاتحادية في الولايات المتحدة والعالم الغربي، أنفقت بون أموالاً طائلة لـ «شركة العلاقات العامة الأمريكية» (American Public Relations Firms) لصاحبها اليهودي الجنرال كلاين (Klein)[١٠]. وجاءت المبادرة من أديناور حين طلب من إسرائيل في ١٩٤٩/١١/١١ أن تقبل عشرة ملايين مارك من الحكومة الألمانية هبة لإسكان المهاجرين اليهود الوافدين إليها[١١]. ولم تكن إسرائيل حتى ذلك الوقت قد قررت التفاوض مباشرة مع ألمانيا الاتحادية حول التعويضات بسبب معارضة البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٧) Nahum Goldmann, *Das Judische Paradox* (Köln: [n. pb.], 1978), p. 167.

(٨) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952-1965,» p. 1.

(٩) Konrad Adenauer, *Erinnerungen*, 4 vols. (Stuttgart: Deutsche Verlags - Anstalt, [1965-]), vol. 2: *1953 - 1955*, p. 132; Vogel, *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer*, p. 11, und S. Astakhov, «Bonn - Tel Aviv Axis,» *International Relations* (Moscow) (November 1968), p. 41.

(١٠) Henning Köhler, *Adenauer: Eine Politische Biographie* (Berlin: Propyläen, 1997), vol. 2, p. 151.

(١١) *Archiv der Gegenwart* (1949), p. 2144.

والمظاهرات الشعبية التي نظمت في إسرائيل ضد التعويضات. وتغير الموقف الإسرائيلي بعد ذلك، وقدمت حكومة إسرائيل مذكرة إلى الدول الأربع التي تحتل ألمانيا في ١٩٥١/٣/٢، تطالب بتعويضات من ألمانيا مقدارها مليار ونصف المليار دولار. وجاء في هذه المذكرة أن مؤتمر المطالب المادية اليهودية من ألمانيا (Conference on Jewish Material Claims against Germany) يمثل كل يهودي تضرر من الحكم النازي. ومثل هذا المؤتمر الدكتور ناحوم غولدمان الذي بدأ باتصالاته مع حكومة ألمانيا الاتحادية. كانت إسرائيل بحاجة ماسة للتعويضات الألمانية[١٢]، وقد عبر عن ذلك رئيس وزرائها ديفيد بن غوريون (David Ben Gurion) بقوله: «يجب أن نسعى إلى الحصول على المال بقدر ما نستطيع من الألمان»[١٣].

كان رد الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) على المذكرة الإسرائيلية ودياً، أما الاتحاد السوفياتي فلم يرد عليها. وفي قضية التعويضات هذه اختلطت المسائل الأخلاقية بالمسائل المادية، فقد طلبت إسرائيل من ألمانيا الاتحادية الاعتراف بالذنب الجماعي الألماني (Deutsche Kollectivschuld) نحو اليهود بصفتها وارثة المجرمين النازيين، غير أن أديناور رفض هذا الطلب، وأبدى استعداده للاعتراف بالالتزام الأخلاقي بالتعويضات[١٤]. وبعد عشرة أسابيع من المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق حول البيان الذي قدمته الحكومة الألمانية إلى البندستاغ في ١٩٥١/٩/٢٧ الذي تضمن التعويض المعنوي والمادي الواجب تقديمه إلى إسرائيل. ولكن الاستعداد الألماني للتعويض المادي يعتمد على قدرة ألمانيا المالية، ولا سيما أن هذا الأمر مرتبط بمسألة تسوية نظام الاحتلال. ومنذ خريف ١٩٥١، جرت محادثات حول الديون في لندن، وكان الفرق واضحاً بين الديون الأوروبية على ألمانيا وهي ديون تجارية معروفة المقادير، والتعويضات الإسرائيلية التي تفتقر إلى الأرقام الحقيقية لقيمة الأضرار اليهودية. وكان يرأس الوفد الألماني في هذا المؤتمر وزير الاقتصاد الألماني هرمان آبز (Herman Abs). وظهرت مسألة قانونية أثناء النقاش وهي أن إسرائيل لم يكن لها وجود حينما حدثت الجرائم النازية ضد اليهود، فبأي حق تمثل أولئك اليهود؟ وفي موضوع

---

(١٢) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» pp. 2 - 4, und Astakhov, «Bonn - Tel Aviv Axix,» p. 41.

(١٣) *Der Spiegel* (23 Januar 1952), p. 22.

(١٤) Köhler, *Adenauer: Eine Politische Biographie*, p. 151.

التعويضات كان لا بد من الفصل بين مطالب إسرائيل والمطالب الفردية لليهود الذين تضررت أملاكهم أو تعرضوا للطرد من البلاد أو من الوظائف والمراكز التي كانوا يشغلونها. والتعويضات الأخيرة كانت ألمانيا مستعدة لدفعها، ولم تواجه أية مصاعب سياسية.

أثارت مسألة التعويضات ردود فعل قوية واحتجاجات في بعض الأوساط الإسرائيلية، وقام إرهابيون يهود بإلقاء قنبلة على المستشار الألماني في آذار/مارس ١٩٥١، كما تلقى غولدمان تهديدات بالقتل واستلم الوفد الألماني المفاوض في لاهاي رسالة ملغومة. وعرفت المنظمة التي كانت وراء هذه العمليات الإرهابية باسم «منظمة الأنصار اليهودية» (Organisation Juedischer Partisanen)[١٥].

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، جرت مباحثات بين ممثلي الدول الغربية الدائنة والوفد الألماني تم خلالها التوصل إلى اتفاق حول ديون ما بعد الحرب. وخشيت إسرائيل من تسوية للديون بين ألمانيا الاتحادية والدول الغربية قبل الاتفاق على التعويضات لليهود، فتحركت بسرعة، وبعد أن كان غولدمان يرفض الاتصال بأديناور، سارع إلى اللقاء به في لندن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١، وجاء غولدمان بموافقة الحكومة الإسرائيلية على التفاوض مع الحكومة الألمانية للتوصل إلى «حل كريم» يلبي المطالب اليهودية. وكان لغولدمان، الناطق باسم اليهود، خبرة واسعة في المفاوضات وقدرة متميزة في التأثير النفسي في محاوريه. أثار غولدمان مع أديناور موقف اليهود الرافض للتعويضات ومقاومتهم لفكرتها، وأكد في الوقت نفسه أن تقديم تعويضات رمزية من شأنه أن يهدىء مشاعر اليهود إذا رافقته تصريحات ألمانية مطمئنة. ورجا أديناور أن يكون الالتزام الألماني خطياً على شكل رسالة، فما كان من أديناور إلا أن وافق على ذلك، وطلب من غولدمان أن يملي الرسالة على سكرتيرته، وأطلق يد غولدمان في تحديد المبلغ المخصص للتعويضات. تضمنت الرسالة التي أملاها غولدمان المؤرخة في ١٩٥١/١٢/٦، استعداد الحكومة الألمانية لتقديم التجهيزات الضرورية لبناء دولة إسرائيل، واعتبار الطلبات التي تقدمت بها حكومة إسرائيل في مذكرتها إلى الدول الكبرى الأربع في ١٩٥١/٣/١٢، أساساً للمفاوضات المقبلة، أي أنه تم الالتزام بمبلغ ألف مليون دولار أمريكي، مع العلم بأن جميع المساعدات التي تلقتها

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

ألمانيا من مشروع مارشال قد بلغت ١٥٨٢,٢ مليون دولار. وحينما أخبر غولدمان وزير خارجية إسرائيل، موشيه شاريت، بفحوى رسالة أديناور، فوجىء بها، وقال لغولدمان، معبراً عن إعجابه به: «لا مثيل لك»[١٦]!.

وأخفى أديناور فحوى هذه الرسالة عن وزير الاقتصاد الألماني هرمان آبز. وبدأت المفاوضات مع الوفد الإسرائيلي في ضاحية فاسينار (Wassenaar) قرب لاهاي في ١٩٥٢/٣/١٢، من دون أن يعلم بها الوفد الألماني. كان يرأس الوفد الألماني فرانز بوم (Franz Boehm)، أستاذ القانون في جامعة فرانكفورت وعضو البندستاغ وعضو الاتحاد المسيحي الديمقراطي، ونائبه المحامي أوتو كوستر (Otto Kuester) والاثنان لا يعرفان الوضع المالي الصعب في ألمانيا الاتحادية وكميات العملات الصعبة المحدودة في بنك الولايات الألمانية. وقد انحاز الرجلان إلى الجانب الإسرائيلي، وقبلا بالمطالب التي تقدم بها. وكان هرمان آبز قد حذر المستشار أديناور من أنه من المتعذر على ألمانيا أن تدفع الديون الأوروبية والتعويضات اليهودية في آن واحد. ولما توقفت المفاوضات في فاسينار، عقد أديناور اجتماعاً في بون في ١٩٥٢/٤/٥ برئاسته، حضره عدد من الوزراء وسكرتيرا الدولة ورئيس الوفد الألماني المفاوض ونائبه، وأبلغهم أديناور أن الحكومة الأمريكية قد طلبت منه أن لا يعرقل المفاوضات مع الإسرائيليين، لأن ذلك قد يؤدي إلى إطاحة الحكومة الإسرائيلية، وأوحى للمجتمعين باحتمال مساعدة الولايات المتحدة لألمانيا مالياً إن قامت الأخيرة بدعم إسرائيل. ولما أشار آبز إلى أن إسرائيل تطلب مليار دولار على مدى خمس سنوات، رد عليه أديناور بمنتهى البراءة: «انه لم يبحث هذا الأمر مع غولدمان». أما بوم وكوستر فقد طالبا بتقديم عرض واضح لإسرائيل، ورد آبز عليهما بقوله: «إن عرض مبلغ معين كتعويضات لإسرائيل من شأنه أن يضعف الموقف الألماني في مفاوضات لندن حول الديون الأوروبية، وأن يحول دون تقديم أي تنازلات لألمانيا، وقد يقتنع المفاوضون الأوروبيون بأن الوضع المالي لألمانيا الاتحادية أفضل بكثير مما وصفته لهم. ولم يتأثر أنصار إسرائيل بحجج آبز، وضغطوا على حكومتهم لتقديم تعويضات مقدارها ثلاثة مليارات مارك، وكان هؤلاء قد ألفوا جماعة ضاغطة تضم المستشار أديناور وبوم وكوستر وهالشتاين (نائب وزير الخارجية الألمانية)[١٧].

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

استؤنفت المفاوضات الألمانية ـ الإسرائيلية في فاسينار، وبعد ستة أسابيع، أي في ١٩/٦/١٩٥٢، تلقى الوفد الألماني طلباً إسرائيلياً جديداً، ما أدى إلى انقطاع المفاوضات، وتدخل غولدمان لدى أديناور لتقديم عرض جديد. وأصبح من المتعذر على أديناور أن يخالف وزير ماليته شيفر (Schaeffer)، ولا سيما بعد أن حدد مؤتمر لندن مطالب الدول الغربية الدائنة بـ ٢٣,٦ مليار مارك ألماني.

درس مجلس الوزراء الألماني موضوع التعويضات لإسرائيل في ١٦/٥/١٩٥٢، وظهر خلاف قوي بين الوزراء حول الموضوع، وتم الاتفاق على أن لا تزيد قيمة السلع التي ستتزوّد بها إسرائيل على مئة مليون مارك سنوياً، على أن يضاعف هذا المبلغ، إن حصلت ألمانيا على قروض من الخارج. ولما كان المفاوضون الإسرائيليون على علم بقرار مجلس الوزراء الألماني، وما دار فيه من مناقشات، من خلال أنصارهم فيه، فقد لجأوا إلى أساليب مختلفة لابتزاز الحكومة الألمانية. ولما عرض آبز على الوفد الإسرائيلي مئة مليون مارك سنوياً، رفض الوفد هذا العرض، وشنت الصحف الإسرائيلية هجوماً على ألمانيا الاتحادية وعلى الوزير آبز والمستشار أديناور، وانسحب بوم وكوستر من المفاوضات، وعادا إلى بون. وفي ٢١/٥/١٩٥٢ تقرر أن يقدم عرض بثلاثة مليارات مارك للإسرائيليين ثمن سلع تقدم على مدى عشر سنوات، وقدم بوم هذا العرض إلى غولدمان في باريس فقبل به[١٨]. وبقيت مسألة توزيع المبلغ على عدد السنوات المقترح، ونوع السلع التي تحتاجها إسرائيل. ولذا استؤنفت المفاوضات الألمانية ـ الإسرائيلية في فاسينار في ٢٤/٦/١٩٥٢، وانتهت بالاتفاق على مشروع اتفاقية بين الطرفين في آب/أغسطس ١٩٥٢. نصت الاتفاقية على تحديد مبلغ التعويضات بـ ٣,٤٥ مليار مارك، يدفع على مدى ١٢ سنة على أن يدفع ٢٠٠ مليون مارك سنوياً خلال السنوات الأولى. ووقعت الاتفاقية في مدينة لكسمبورغ في ١٠/٩/١٩٥٢، بناء على طلب إسرائيل التي لم ترغب في توقيعها على أرض ألمانية[١٩].

أدى بوم ومعاونه بلانكنهورن دوراً مهماً في تأييد وجهة النظر الإسرائيلية، وكان له صداه في الرأي العام الألماني. ولما عقد المؤتمر العام

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٩.

للاتحاد المسيحي الاجتماعي في ٢/٣/١٩٥٣، هاجم فرانتس يوسف شتراوس، زعيم الاتحاد، بلانكنهورن واتهمه بممالأة إسرائيل، ونشرت مجلة دير شبيغل *(Der Spiegel)* الهامبورغية أن بلانكنهورن قد تلقى في آذار/مارس ١٩٥٣ مبلغ مئة ألف مارك من رجل الأعمال اليهودي جرهارد ليفي (Gerhard Lewy) مقابل موقفه من اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل، ولم يقم بلانكنهورن دعوى على المجلة المذكورة بسبب ما نشر عنه[٢٠].

تم تصديق اتفاقية التعويضات بسرعة من قبل البندستاغ الألماني، ومارس أديناور ضغوطاً شديدة من أجل ذلك، فقد عرضت على البندستاغ في ٤/٣/١٩٥٣، وتمت المصادقة عليها في ١٨/٣/١٩٥٣ بأكثرية ساحقة من نواب الحكومة ونواب المعارضة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الحر الديمقراطي. فقد اقترع لتأييدها ٢٣٨ نائباً، واقترع ضدها ٣٤ نائباً، وامتنع عن التصويت ٨٦ نائباً وعارضها نواب الحزب الشيوعي (٥,١ بالمئة من المقاعد) وحزب الرايخ الألماني، وامتنع نواب الحزب البافاري (The Bavarian Party) وكانوا يحتلون ٤,٢ بالمئة من مقاعد البندستاغ[٢١] عن التصويت، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١/٤/١٩٥٣. وكان أديناور يسعى للتصديق على الاتفاقية قبل زيارته الرسمية للولايات المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٥٣، فقد كانت زيارة ناجحة رافقتها دعاية واسعة، أدت إلى نجاح حزبه في الانتخابات النيابية التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٥٣[٢٢].

٢ ـ ردود الفعل العربية على اتفاقية التعويضات

كانت الحكومة السورية أولى الحكومات العربية التي علمت بأمر المفاوضات الألمانية ـ الإسرائيلية حول التعويضات، وأرسلت القنصلية السورية في القاهرة مذكرة إلى وزير الخارجية المصري حول الموضوع في ٢/٣/١٩٥٢، وطلبت من الوزير في مذكرتها هذه بذل المساعي لدى ممثلي الدول الغربية الكبرى الثلاث للحيلولة دون إبرام اتفاقية مع إسرائيل قبل أن

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٠، و Vogel, *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer*, pp. 61 - 72.

(٢١) Kenneth M. Lewan, «How West Germany Helped to Build Israel,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 4, no. 4 (Summer 1975), p. 55.

(٢٢) Köhler, *Adenauer: Eine Politische Biographie*, p. 173.

تستجيب إسرائيل لقرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض عمن لا يرغب في العودة منهم. وقد استجابت وزارة الخارجية المصرية للطلب السوري، وطلبت من سفيرها في لاهاي في ١٩٥٢/٤/٢٣ أن يسعى لدى ممثل ألمانيا الاتحادية في لاهاي لتجميد التعويضات الألمانية لإسرائيل ما دامت مسألة اللاجئين الفلسطينيين لم تحل بعد. وطلبت في ١٩٥٢/٦/٤ من السفير المصري في واشنطن أن يبحث مسألة التعويضات الألمانية لإسرائيل من أجل إيقافها، غير أن الحكومة الأمريكية رفضت وجهة النظر العربية بشأن التعويضات، وجاء جواب السفير المصري في واشنطن في ١٩٥٢/٧/٢ بأنه بحث مع نائب وزير الخارجية الأمريكي مسألة التعويضات، فأبلغه بأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع القبول بوجهة النظر العربية، وأن المفاوضات بين ألمانيا الغربية وإسرائيل مسألة تخص الدولتين، وأن مستشار ألمانيا الاتحادية أديناور هو الذي تولى الموضوع شخصياً(٢٣).

وبذلت الحكومة اللبنانية جهداً مماثلاً لدى الدول الغربية الثلاث من دون الوصول إلى نتيجة إيجابية. وفي نطاق الجهود العربية المشتركة، اقترحت الحكومة اللبنانية في ١٩٥٢/٧/١٦ إرسال وفد عربي رسمي إلى بون لإقناع حكومة ألمانيا الاتحادية بالمخاطر التي تهدد المصالح العربية من التعويضات الألمانية لإسرائيل. وقبيل توقيع اتفاقية التعويضات، أرسلت الحكومة السورية بعثة خاصة برئاسة الدكتور مأمون الحموي إلى ألمانيا الاتحادية، وقابل المستشار أديناور والبروفسور هالشتاين نائب وزير الخارجية في ١٩٥٢/٩/٨، واقترح عليهما الاكتفاء بدفع التعويضات الألمانية المقررة لهم إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين أخرجوا عنوة من ديارهم، وأعلمه بأن منظمة الأمم المتحدة قد قدرت قيمة الأضرار التي لحقت بمليون لاجىء فلسطيني بـ ٢٥٠ مليون دولار. وقد أوضح أديناور للحموي أن الحكومة الألمانية ليست مطلقة اليد، وإنما هي خاضعة للضغط الأمريكي، وأن مسألة التعويضات لإسرائيل سويت بناء على الرغبة الأمريكية، وقال له: إن حكومته تنوي تقديم مساعدات اقتصادية كبيرة للدول العربية(٢٤).

وبعد توقيع اتفاقية التعويضات اقترح القنصل المصري في فرانكفورت في ١٩٥٢/٩/٢٥، على وزارة الخارجية المصرية إرسال وفد عربي إلى روما

---

(٢٣) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» pp. 6 - 7.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨.

لمقابلة البابا الذي يكن له أديناور احتراماً كبيراً لبحث مسألة التعويضات ومسألة اللاجئين الفلسطينيين معه، كما اقترح أن يتجه الوفد العربي بعد ذلك إلى بون لإقناع البندستاغ بعدم التصديق على الاتفاقية. وفي ١٩٥٢/١٠/٤ طلب القنصل العام المصري في فرانكفورت مقابلة أديناور، إلا أن الأخير اعتذر عن عدم المقابلة بسبب مرضه، فقابل هالشتاين الذي أبلغه أن التعويضات الألمانية لإسرائيل هي السبيل لدخول ألمانيا الاتحادية في الجماعة الغربية واكتساب الصدقية الدولية، وأن التعويضات مقدرة بتكاليف توطين نصف مليون يهودي في إسرائيل. وأكد هالشتاين للقنصل المصري أن الاتفاقية لا تتضمن تزويد إسرائيل بالأسلحة والذخيرة أو تجهيزات حربية أخرى، وقال هالشتاين: «ليس بالإمكان الامتناع عن تصديق الاتفاقية، لأن إسرائيل، من خلال جماعة الضغط اليهودية في أمريكا وبريطانيا، أقوى مما يظن المرء، ولا تستطيع الحكومة الألمانية مجابهتها»[٢٥].

وعرض القنصل المصري على هالشتاين وجهة النظر العربية القائلة ان المساعدات المختلفة التي تقدم لاسرائيل ستحل الصعوبات الاقتصادية الكبرى التي تواجهها، ما يتيح لها اللجوء إلى وسائل أخرى لتحقيق أهدافها العسكرية. والأموال التي ستدفع لإسرائيل لا تستند إلى أسس شرعية أو إنسانية، ذلك أن إسرائيل قد أخرجت عرب فلسطين عنوة من ديارهم، ولذا فإن التعويضات لإسرائيل تعد مساعدة بل مكافأة للمعتدي الإسرائيلي على العرب، وبالإمكان اعتبار الأملاك الألمانية في فلسطين (وهي إحدى عشرة مستعمرة ألمانية) تعويضاً عما تطالب به إسرائيل. وأكد القنصل المصري أن وجهة النظر العربية بشأن التعويضات لا يمكن أن تعد موقفاً معادياً للسامية وإنما تقوم على حق الدفاع عن المصالح العربية المهددة بالسياسة العدوانية الإسرائيلية، ولذا طالبت الدول العربية بأن تتولى منظمة الأمم المتحدة مسألة التعويضات باعتبار أن دولة إسرائيل لا تمثل اليهود في جميع أنحاء العالم[٢٦].

ولما فشلت الجهود الدبلوماسية العربية في ثني ألمانيا الغربية عن إبرام اتفاقية التعويضات مع إسرائيل، هددت جامعة الدول العربية بقطع علاقاتها الاقتصادية مع ألمانيا، وبوضع الشركات الألمانية التي ستقدم معدات وتجهيزات

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

إلى إسرائيل، بموجب اتفاقية التعويضات، على القائمة السوداء للمقاطعة العربية لإسرائيل، وبدأت عملية المقاطعة فعلاً بإلغاء المملكة العربية السعودية عقداً مع شركة سيمنز (Siemens) الألمانية لبناء محطة إذاعة قيمته مليون مارك ألماني، واتخذت سوريا ولبنان إجراءات مماثلة مع شركات ألمانية أخرى. وكان المدير في وزارة الاقتصاد الألمانية الدكتور زيليغر (Seeliger) قد أعلن في ١٠/١٠/١٩٥٢ أن قيمة الصادرات والاستثمارات الألمانية الغربية في الدول العربية تبلغ ١,٣ مليار مارك ألماني، ويساوي هذا المبلغ نصف قيمة الصفقات المقررة لإسرائيل، بناء على اتفاقية التعويضات لمدة اثنتي عشرة سنة. ولذا سَعت مجموعة من النواب الألمان في البندستاغ، من الحزب الحر الديمقراطي و«اتحاد الفدراليين» (die Foederalistische Union) لحماية المصالح الاقتصادية الألمانية المهددة في البلاد العربية، ورجت المستشار الألماني أن يؤجل تصديق اتفاقية التعويضات، ريثما تسوى الاعتراضات الاقتصادية العربية. وطالبت هذه المجموعة من النواب باتخاذ التدابير اللازمة لجعل الأسواق العربية مفتوحة للشركات الألمانية[٢٧].

وواصلت الدول العربية جهودها الدبلوماسية في هذا الصدد، وجاء وفد من جامعة الدول العربية، برئاسة السفير اللبناني في باريس، أحمد الداعوق، إلى ألمانيا الغربية لشرح وجهة النظر العربية، وإجراء مباحثات حول إمكانية التعاون مع ألمانيا. وكان من المفاجآت أن عومل الوفد العربي معاملة غير ودية، ففي ٢٢/١٠/١٩٥٢ قابل الوفد هالشتاين، وعقد معه أربعة اجتماعات كما عقد اجتماعاً مع وزير الاقتصاد وآخر مع المستشار أديناور، وجاء في برقية لرئيس الوفد إلى الجامعة العربية في القاهرة: «ولقد تصرف هالشتاين معنا بصورة غير ودية وغير دبلوماسية، وقال لنا بلهجة حادة: إنه لن يسمح لنا بإجراء محادثات مع نواب البندستاغ ولا مع رجال الصحافة والصناعة. وقد زارنا اليوم (٢٩/١٠/١٩٥٢) في كولون موظف من وزارة الخارجية وقال لنا: إنه غير مرغوب ببقائنا في ألمانيا الغربية، وأن علينا مغادرة أراضي ألمانيا الاتحادية بأقرب وقت ممكن، وأن علينا عدم الاتصال بأي ألماني»[٢٨].

وذكر الوفد العربي في تقريره حول مباحثاته في بون أنه عرض على الحكومة الألمانية اقتراحين هما: (١) أن تدفع الحكومة الألمانية إلى منظمة الأمم

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

المتحدة التعويضات التي ستدفعها إلى إسرائيل، للنظر في حق اللاجئين الفلسطينيين فيها. (٢) تأجيل تصديق البندستاغ على الاتفاقية إلى ما بعد إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل. وقد رفضت الحكومة الألمانية هذين الاقتراحين رفضاً قاطعاً. وحذر الوفد العربي المسؤولين الألمان من مغبة النتائج التي ستترتب على هذه الاتفاقية، وأكد لهم أن إسرائيل التي تطالب بالتعويضات لليهود الذين تضرروا إبان العهد النازي، لا تعترف بمبدأ التعويض عن الأضرار التي نص عليها القانون الدولي، وإلا استجابت لقرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، وانها تكيل بمكيالين، فهي تطالب الألمان بالتعويضات من دون أن يكون لها حق مشروع في ذلك، بينما ترفض تعويض الفلسطينيين الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة[٢٩].

وإزاء فشل الجهد الدبلوماسي العربي، وجهت البعثة الدبلوماسية المصرية في بون نداء في نشرتها الصادرة في ٣٠/١٠/١٩٥٢ إلى الرأي العام الألماني لرفض اتفاقية التعويضات مع إسرائيل، لأنها تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، ولأنها تعرّض المكاسب الاقتصادية الألمانية في البلاد العربية للخطر. وفي اليوم نفسه سلم اللواء محمد نجيب رئيس الحكومة المصرية، مذكرة احتجاج للسفير الألماني في القاهرة غونتر بافيلكه (Guenther Pawelke) على اتفاقية التعويضات. وسعى الدبلوماسيون الألمان الغربيون والمسؤولون في وزارة الخارجية في بون لتبرير إبرام الاتفاقية بالضغوط الأمريكية، فقد قال فون ايتسدورف (Von Etzdorf) رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية، للقنصل المصري في فرانكفورت في ٣/١٠/١٩٥٢: «لقد أجبرت الحكومة الاتحادية على إبرام هذه الاتفاقية للتعويضات مع إسرائيل من قبل الدول الأجنبية». وقال الدكتور الكساندر بوكر (Alexander Boecker)، المستشار في وزارة الخارجية الألمانية للقنصل المصري نفسه في ٢٤/١٠/١٩٥٢: «في الواقع لم ترغب الحكومة الاتحادية في إبرام اتفاقية التعويضات كما هي في ١٠/٩/١٩٥٢ في لكسمبورغ، لأنها كانت ترى أن توزع التعويضات على المنظمات اليهودية لتقوم بدفعها للمتضررين اليهود، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية حثت الحكومة الألمانية على دفع الجزء الأكبر من التعويضات لإسرائيل، وقبلت الحكومة الاتحادية بذلك رغم أنفها»[٣٠].

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٩.

لقد سعى المستشار أديناور لإيضاح موقفه من الاحتجاجات العربية أمام البندستاغ في ١٤/٣/١٩٥٣ بقوله: «وكما تعلمون، احتجت الجامعة العربية والدول الأعضاء على ما سندفعه لدولة إسرائيل، وصدرت تهديدات بالمقاطعة من جانبها، ويمكن تلخيص اعتراضات الدول العربية في مجموعتين رئيستين: **أولاهما** يشير العرب بموجبها إلى اللاجئين العرب الفلسطينيين، وإلى أن دولة إسرائيل لا حق لها في أن تأخذ تعويضات عن اللاجئين اليهود فيها طالما هي لم تقم بواجباتها أو التزاماتها نحو اللاجئين العرب الفلسطينيين. ولا بد من التعليق على هذا، فالمسألتان مختلفتان ومنفصلتان، فمسألة التعويض عن اللاجئين اليهود الذين تعرضوا لملاحقة النازيين، على ألمانيا الاتحادية والشعب اليهودي أن يحلاها، أما مسألة اللاجئين العرب الفلسطينيين فليس لألمانيا الاتحادية حق أو إمكانية لاتخاذ موقف منها، وأود هنا أن أقول في هذا الصدد: لدينا ما يكفينا من الذين هاجروا إلى ألمانيا الغربية من منطقتي الاحتلال البولندي والسوفياتي. ونتمنى من خالص قلوبنا أن توجد تسوية سريعة ومرضية لهذه المسألة».

«أما المجموعة **الثانية** من اعتراضات الدول العربية، فيمكن إيجازها بالإشارة إلى أنها في حالة حرب مع إسرائيل، وأن دفع التعويضات من ألمانيا الاتحادية لأحد أطراف النزاع يعد خرقاً للحياد المطلوب منها. ولن أذكر هنا ما إذا كان بالإمكان حقاً الحديث عن الموقف من الحرب القائمة بين الطرفين، فمجلس الأمن الدولي قد مثل في قراره التناقض في هذا الرأي، ولذلك فإن الخروج على الحياد لا مجال لذكره في هذا المقام، وكما سبق وقلت إن الاتفاقية لا تتضمن تزويد إسرائيل بالأسلحة والذخائر أو أية تجهيزات حربية.

وقد سعت الحكومة الاتحادية في ما مضى، لإيضاح أسباب الاتفاقية مع إسرائيل، وأبدت حول ذلك رغبتها في الحفاظ على العلاقات الودية التقليدية بين ألمانيا والعالم العربي وفي تنميتها، وأعلنت عن استعدادها في نطاق إمكاناتها لتحمل بناء اقتصاد الدول العربية. وكما تعلمون، قام وفد اقتصادي ألماني برئاسة نائب الوزير «Staatsekretaer» فسترك (Westrik) بزيارة القاهرة، وأجرى مباحثات فيها وعاد الوفد إلى بون وأعلم الحكومة الألمانية بضرورة النظر في الرغبات المصرية بالتفصيل. ونحن على استعداد إذا كانت الرغبة ما زالت قائمة للنظر في الحاجات الاقتصادية لكل بلد عربي،

وإمكانيات توثيق علاقاته مع الاقتصاد الألماني. وأود أن أشير هنا إلى أن مثل هذه المباحثات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق معقول، إذا أبدى الطرفان روحاً ودية، وليس من منطلق التهديدات»[٣١].

لقد حاول أديناور في بيانه هذا بيان ضعف الحجج العربية في اعتراضها على اتفاقية التعويضات من خلال الفصل التام بين مسألة التعويض على اللاجئين اليهود ومسألة التعويض على اللاجئين الفلسطينيين، والتزام حكومته بالمسألة الأولى وعدم التزامها بالثانية. ورفض بيان رأيه في مسألة الحياد الألماني في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأكد في الوقت نفسه أن التعويضات الألمانية لإسرائيل لا تشمل أسلحة وذخائر وتجهيزات حربية. وأبدى في الوقت نفسه استعداده لمد يد العون لكل بلد عربي يسعى لبناء اقتصاده على أساس التعاون الثنائي، واستنكر التهديدات العربية بالمقاطعة بلهجة تتسم باللين، وتجاهل ذكر الضغوط الأمريكية والغربية التي كانت وراء اتفاقية التعويضات.

٣ ـ ألمانيا الاتحادية تتكفل ببناء دولة إسرائيل

اشتملت اتفاقية التعويضات الألمانية ـ الإسرائيلية على أربع وثائق منفصلة، أولاها اتفاقية التعويضات التي نصت على التزام الحكومة الألمانية بدفع ثلاثة مليارات مارك لإسرائيل. ونصت الوثيقة الثانية (البروتوكول رقم ١) على التزام الحكومة الألمانية بإصدار قانون في البندستاغ حول التعويضات الفردية لضحايا الاضطهاد النازي من اليهود. وتضمنت الوثيقة الثالثة (البروتوكول رقم ٢) التزام الحكومة الألمانية بدفع ٤٥٠ مليون مارك إلى مؤتمر المطالب اليهودية للتعويض من أملاك اليهود الباقين في ألمانيا. والوثيقة الرابعة هي اتفاقية بين الحكومتين تعد بموجبها حكومة إسرائيل بالتعويض من أملاك المنظمات الدينية الألمانية في فلسطين التي صادرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨[٣٢].

نصت اتفاقية التعويضات على دفع ثلاثة مليارات مارك ألماني على شكل سلع وخدمات لمدة اثنتي عشرة سنة. وكان من المتفق عليه أن تقدم إسرائيل طلباتها إلى الشركات الألمانية الغربية وتتلقى الأخيرة ثمن ما تشتريه إسرائيل

(٣١) Vogel, *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer*, pp. 76 - 80.

(٣٢) Astakhov, «Bonn - Tel Aviv Axis,» p. 42.

من الحكومة الألمانية مباشرة، ويقدم حوالى ثلث هذه الدفعات التي يتم الاتفاق عليها ببروتوكولات بين الطرفين، إلى شركات النفط البريطانية من أجل تزويد إسرائيل بحاجتها من النفط. والغرض الواضح من هذه الاتفاقية تطوير الاقتصاد الإسرائيلي في بنيته التحتية. ونصت الاتفاقية أيضاً على دفع ٤٥٠ مليون مارك إلى مؤتمر المطالب المادية اليهودية، الذي يمثل ٢٣ منظمة يهودية مقارها خارج إسرائيل، نيابة عن ضحايا النازية من اليهود، على أن تكون هذه الدفعات على شكل سلع وخدمات تقدم إلى إسرائيل التي تقوم بالمقابل بدفع ثمنها نقداً إلى المؤتمر، كما نصت الاتفاقية على التزام ألمانيا الاتحادية بتعويض الأفراد اليهود من ضحايا النظام النازي، وتعهدت إسرائيل بالمقابل بتعويض حوالى ألفي ألماني من الذين أجبروا على مغادرة فلسطين، وصودرت ممتلكاتهم من قبل إسرائيل سنة ١٩٥٠(٣٣).

كان الاقتصاد الإسرائيلي في بداية الخمسينيات ضعيفاً، وكانت إسرائيل تعاني نقصاً في الطاقة الكهربائية، وكانت المصانع والمنازل معرضة لانقطاع التيار الكهربائي يومياً، ولم يكن فيها احتياطي من العملات الصعبة، ومن الصعب عليها الحصول على قروض خارجية. وجاءت التعويضات الألمانية لتنعش الاقتصاد الإسرائيلي، وتبعث فيه الحياة وتشيد بنية تحتية قوية في البلاد. فقد بنى الألمان خمس محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بحيث زاد إنتاج هذه الطاقة أربعة أضعاف ما كان عليه بين سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٦، وبنى الألمان سكة حديد إلى بئر السبع، وغيروا نصف الخط الحديدي الواصل بين القدس وتل أبيب، وقدموا ٤٠٠ شاحنة سكك حديد وعدداً من ماكنات تحويل القطارات، وركبوا إشارات كهربائية للسكك الحديدية وتجهيزات تنسيق، بحيث تحولت السكك الحديدية القديمة البطيئة إلى سكك حديدية سريعة. وحدثوا النظامين البرقي والهاتفي، ووسعوا ميناء حيفا، وقدموا تجهيزات لاستغلال المعادن، بما في ذلك منجم النحاس الذي أصبح من أهم مصادر الدخل لإسرائيل، وبنى الألمان ٢٨٠ كيلومتراً من الأنابيب العملاقة التي يتراوح قطرها بين ٢٢٥ و٢٥٠ سنتمتراً للري في النقب. ووفروا لإسرائيل ٥٩ باخرة شحن وأربع بواخر لنقل الركاب. وزودوا ١٣٠٠ محطة ومصنع إسرائيلي بالأجهزة الألمانية، وبنوا مصنعاً للفولاذ ينتج ٢٠٠ ألف طن وآلاف

(٣٣) Lewan, «How West Germany Helped to Build Israel,» p. 42.

الأطنان من المواد الأولية الأخرى سنوياً. ولا شك في أن هذه المشاريع التنموية المختلفة حولت اقتصاد إسرائيل إلى اقتصاد صناعي متطور ساهم في تعزيز قدرتها العسكرية[٣٤].

لقد جاء في التقرير النهائي الذي وضعه يواخيم إيبلنغ (Joachim Ebeling) رئيس الجانب الألماني في اللجنة الألمانية ـ الإسرائيلية المشتركة المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية التعويضات المؤرخ في آذار/مارس ١٩٦٦، إيجاز للتجهيزات والخدمات التي زودت بها إسرائيل بين ١٦/٦/١٩٥٣ و١٦/٣/١٩٦٥، مدة الاتفاقية. وتوزعت قيمة التعويضات بين ٢٤٠٠ مليون مارك ثمن تجهيزات وخدمات و١٠٥٠ مليون مارك ثمن نفط، وتوزعت التجهيزات والخدمات بحسب الجدول رقم (١ ـ ١).

وزودت ألمانيا الغربية إسرائيل، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، بالحاسبات الإلكترونية والمحولات الكهربائية والموازين والكابلات والمولدات الكهربائية والأجهزة الطبية الكهربائية ومستلزمات بناء وتجهيز المستشفيات، ناهيكم عن المعدات الزراعية والرافعات وآلات سك العملة، واشتملت الخدمات على إعادة تأهيل الإسرائيليين من أصل ألماني[٣٥].

ولا شك في أن التعويضات الألمانية قد ساهمت في بناء قدرة إسرائيل العسكرية وفي تصلب مواقف الحكومات الإسرائيلية من أي تسوية سلمية مع العرب، وكشفت من التوسع الصهيوني داخل فلسطين، وشجعت على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الحدود المصرية والسورية والأردنية وعلى القرى والمدن المحاذية لهذه الحدود، وتحويل مياه نهر الأردن وروافده إلى منطقة النقب لري الزراعة فيه.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٣٥) Vogel, *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer*, pp. 101 - 104.

الجدول رقم (١ ـ ١)
تكاليف التجهيزات والخدمات التي زودت بها
إسرائيل بين ١٦/٦/١٩٥٣ و١٦/٣/١٩٦٥

الترتيب	نوع التجهيزات والخدمات	المبلغ بآلاف الماركات	النسبة المئوية
١	منتجات الصناعات الحديدية	٢٧٤٢٩٢	١١,٥
٢	منتجات صناعة صب المعادن	٢٠٨١٤	٠,٨
٣	منتجات مصانع اللف والسحب	٢٨٨٦٦	١,٢
٤	منتجات الصناعات المعدنية	٦٦٨١٥	٢,٨
المجموع		٣٩٠٧٨٧	١٦,٣
١	صناعة الآلات الثقيلة	٣١٥٨٩٤	١٣,٢
٢	صناعة السيارات	٢٤٥٨٢	١
٣	بناء سكك حديد	١٢٩٩٤٩	٥,٤
٤	بناء السفن	٥٨٥٥٧٢	٢٤,٤
٥	الصناعات الكهربائية	٢٢٣١٢٥	٩,٣
٦	الصناعات البصرية الدقية	٢٠٣٢١	٠,٩
٧	أدوات من صفائح الفولاذ	٢٧٥٠١	١,١
المجموع		١٣٢٦٩٤٤	٥٥,٣
١	كاوتشوك ـ اسبست	١٨١٠٦	٠,٧
٢	أدوات كيميائية وصيدلانية	١٥٩٦٢٩	٦,٧
٣	منسوجات	٧٤٧٦٦	٣,١
٤	أدوات وتجهيزات خشبية	٣٥٧٦٦	,٥
٥	جلود	١٢٥٨٣	,٥
٦	حجار وتراب	١٣٨٧٧	٠,٦
٧	أدوات سيراميك وزجاجيات	١٤٠٠٠	٠,٦
٨	زيوت معدنية واستخراج معادن	٨١٩٨	٠,٣
المجموع		٣٣٦٩٢٥	١٤
١	أدوات وتجهيزات زراعية	٩١٢١٧	٣,٨
١	خدمات	٢٥٤١٢٧	١٠,٦
	المجموع العام	٢٤٠٠٠٠٠	١٠٠

المصـــــــدر: Rolf Vogel, *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer* (Stuttgart: Seewald, 1967), pp. 99 - 100.

لقد صرح المستشار أديناور مرات عديدة أن قرار دفع التعويضات لإسرائيل قد استوحي من الرغبة في الوفاء بالتزام أخلاقي، غير أنه بيَّن في مذكراته الدوافع الاقتصادية للقرار: «لقد كان واضحاً لي أنه إذا فشلت المفاوضات مع اليهود، فإن المفاوضات في مؤتمر لندن حول الديون قد تفشل

أيضاً، لأن الدوائر المصرفية اليهودية قد تمارس نفوذاً لا يمكن التقليل من أهميته، على مسلك مؤتمر لندن من الديون. وكان واضحاً، من جهة أخرى، أن فشل مؤتمر لندن قد يجلب معه فشلاً للمفاوضات مع اليهود. وإذا كان على الاقتصاد الألماني أن يحقق تقدماً جيداً ويستعيد قوته، فلا بد لمؤتمر لندن من أن ينتهي بنجاح، وعندها فقط يمكن لاقتصادنا أن ينمو بطريقة تجعل الدفعات لإسرائيل والمنظمات اليهودية ممكنة»[٣٦]. ولا شك في أن هذا القول يتعارض مع ترداد الاعتبارات الأخلاقية.

والتزمت ألمانيا الغربية بتعويض الأفراد اليهود الألمان، وهذا ما كانت تفعله حكومات الولايات الألمانية منذ سنة ١٩٤٩، وبلغ ما دفعته ألمانيا الغربية تعويضات للأفراد اليهود ٤٣ مليار مارك ألماني، وربما تجاوزت هذه التعويضات الفردية مئة مليار مارك مع نهاية القرن العشرين. أما التعويضات التي قدمتها الحكومة الألمانية لإسرائيل فقد بلغت، بحسب تقديرات وزير المالية الألماني اليكس مولر (Alex Moeller) أكثر من ثلاثين مليار مارك حتى ١/ ٧/ ١٩٧٧[٣٧].

لقد قبل أديناور بزعم إسرائيل أنها تمثل جميع يهود العالم، وهذا زعم طالما رددته إسرائيل والمنظمة الصهيونية، غير أن سكان إسرائيل يقلون في عددهم عن الطائفة اليهودية في نيويورك، ولم تعترف أي دولة في العالم بأن إسرائيل دولة اليهود، ولو فعلت ذلك لاعتبرت مواطنيها من اليهود مواطنين إسرائيليين. وتعامل الألمان مع إسرائيل على أساس أنها دولة الشعب اليهودي، وعقدوا اتفاقيتين أولاهما مع إسرائيل والثانية مع مؤتمر المطالب المادية اليهودية برئاسة ناحوم غولدمان. لقد كانت عضوية المؤتمر مقصورة على المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا والأرجنتين وأستراليا وجنوب أفريقيا. صحيح أن الغالبية العظمى من اليهود تعيش في هذه البلاد، وليس في إسرائيل، ولكن ملايين اليهود الذين يعيشون في أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا لم يمثلوا فيه[٣٨]. لقد خضع أديناور وحكومته للتهديدات اليهودية التي تجلت في صحيفة **جويش أوبزرفر** *(Jewish Observer)* اللندنية،

---

(٣٦) Adenauer, *Erinnerungen*, vol. 2: *1953 - 1955*, pp. 140 - 142.

(٣٧) Eugen Gerstenmaier, *Streit und Friede hat Seine Zeit: Ein Lebensbericht* (Frankfurt/ M.; Berlin; Wien: Propyläen, 1981), p. 495.

(٣٨) Lewan, «How West Germany Helped to Build Israel,» pp. 45 - 49.

التي جاء فيها أثناء المفاوضات الألمانية ـ الإسرائيلية حول التعويضات: «سوف يعبأ العالم اليهودي كله بما له من ثقل مادي لإعلان حرب اقتصادية على ألمانيا، إذا بقي عرض بون للتعويضات غير مرض»[٣٩].

وحاول اتحاد الصناعات الألمانية (Bundesverband der Deutschen Industrie) أن يهدىء من غضب الدول العربية، بعد المصادقة على اتفاقية التعويضات بإصدار بيان جاء فيه: «انه لمن المؤسف أن تفضي الاتفاقية إلى خسارة في التجارة الألمانية مع الدول العربية». وأعرب البيان نفسه عن تفاؤل الاتحاد في نظرته إلى المستقبل: «إن الاتحاد مسرور لأن الحكومة الألمانية قد عملت باقتراح رئيسه بإرسال وفد اقتصادي ألماني إلى القاهرة للتفاوض مع الدول العربية»[٤٠]، لقد كانت هذه الكلمات بمثابة تعزية للعرب بوعود شفوية لإقامة علاقات اقتصادية أفضل معهم.

يتضح لنا مما سبق أن ألمانيا الاتحادية لم تعر بالاً للضغوط الدبلوماسية والتهديدات العربية، خلال الأزمة التي نشأت بين الطرفين نتيجة إبرام اتفاقية التعويضات الألمانية ـ الإسرائيلية، ولم تأخذ هذه الضغوط والتهديدات مأخذ الجد. ومع أن الدول العربية المستقلة حديثاً، أظهرت تضامناً واضحاً في ما بينها في هذه الأزمة، واتخذت موقفاً موحداً، غير أن القيادة الألمانية قارنت بين مكاسبها من الدول العربية آنذاك، وهي مكاسب اقتصادية ضئيلة، والنفوذ اليهودي والصهيوني في الدول الغربية، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تحققه من مكاسب سياسية واقتصادية إذا استجابت للمطالب الإسرائيلية، فاختارت الوقوف إلى الجانب الصهيوني والإسرائيلي.

٤ ـ قضية العلماء والخبراء الألمان في مصر

لما دخلت القوات الحليفة الأراضي الألمانية، أخذت معها العلماء والخبراء والفنيين الألمان العاملين في المصانع الحربية الألمانية ومراكز البحوث العسكرية، وأجبر هؤلاء على العمل في مصانع الدول الحليفة ومراكز بحوثها العسكرية في سنوات الحرب والسنوات القليلة التي تلتها، بالسخرة. ولما لم تعد بحاجة إليهم عاد كثيرون منهم من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، إلى

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٤.

ألمانيا الغربية، حيث عملوا في صناعة الدراجات النارية وماكنات الخياطة والمضخات، فلم يكن بإمكانهم أن يعملوا في ميادين اختصاصهم، بسبب تفكيك معظم المصانع الحربية الألمانية ونقلها إلى الدول المنتصرة، وحرمان ألمانيا من إعادة بناء قدراتها العسكرية.

وقد وجد كثير من العلماء والخبراء الألمان عملاً لهم في مصر في مجال تخصصهم منذ سنة ١٩٥٠، فقد خرج الجيش المصري من حرب فلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) وهو في وضع سيىء، ولذا احتاجت مصر للخبراء العسكريين الألمان لإعادة بناء جيشها وتنظيمه على النمط العسكري الألماني، وعمل بعض الخبراء الألمان في دائرة الأبحاث التابعة للجيش المصري. ولما قامت الثورة المصرية في تموز/يوليو ١٩٥٢، جعلت من أهم أهدافها التخلص من أي نفوذ أجنبي أو هيمنة غربية على سياستها، وكان بناء صناعة الأسلحة من أهدافها الرئيسية. ومن المعروف أن الدول الصناعية الغربية والشرقية كانت ولا تزال تسعى للإفادة من تجارة الأسلحة مع دول العالم الثالث والتأثير في سياسة هذه الدول. وقد أدرك قادة الثورة المصرية أن صناعة الأسلحة ضرورية، بعد أن رفضت الولايات المتحدة تزويد مصر بالسلاح، ما اضطرهم إلى الاتجاه نحو الاتحاد السوفياتي الذي أبدى استعداده لبيع السلاح لمصر سنة ١٩٥٥، واشتدت قناعة القيادة المصرية بضرورة تطوير صناعاتها العسكرية والاتجاه نحو الكتلة الشرقية، بعد العدوان الثلاثي عليها سنة ١٩٥٦.

وبعد الثورة المصرية أنشئت دائرة خاصة في وزارة الحربية لشؤون الخبراء الأجانب، وازداد عدد الخبراء والعلماء الألمان سنة ١٩٥٣، وكانوا في السنوات الأولى من عملهم تحت قيادة الدكتور فيلهلم فوص (Wilhelm Voss)، الذي كان لسنوات مديراً لمصانع الرايخ وتولى منذ سنة ١٩٣٩ وحتى نهاية الحرب، إدارة مصانع شكودا (Skoda) التشيكية. كما كان الجنرال مونتسل (Munzel) مستشاراً عسكرياً في الجيش المصري ومسؤولاً عن تطوير سلاح الفرسان، والجنرال د. فامباخر (D. Fahmbacher) مستشاراً في سلاح المدفعية، وعمل العقيد دو بوشيه (Oberst de Bouche) والمقدم بومرت (Boemert) مستشارين لدى إدارة شؤون التسليح في الجيش المصري، وتولى القبطان البحري فرايهر فون بختولزهايم (Kapitain zur See Freiherr von Bechtolsheim) تطوير البحرية المصرية، مثلما تولى الرائدان نولي (Nuelle) ومارتينز (Martins) شؤون المظليين، وأصبح العقيد فيرشيل (Ferchel) مستشاراً لدى هيئة الأركان

في الجيش المصري[٤١]. وكان جميع هؤلاء الخبراء العسكريين يعملون بموجب عقود خاصة لكل منهم، وأبرمت عقود معظمهم بتوصية من وزارة الاقتصاد الألمانية الاتحادية. وبقي المستشارون العسكريون الألمان في الجيش المصري حتى سنة ١٩٥٨. وكان عدد منهم يعمل في التدريب، ولذا حل محلهم الخبراء السوفيات منذ سنة ١٩٥٦[٤٢].

في النصف الثاني من سنة ١٩٥٣، أرسل الدكتور فوص (Voss) رئيس مجموعة الخبراء الألمان في مصر، على رأس وفد مؤلف من ثلاث لجان من الخبراء العسكريين إلى ألمانيا الغربية للتفاوض مع الشركات الألمانية المختصة بصناعة الطائرات وغيرها من الصناعات العسكرية. وصل الوفد إلى مدينتي كيل (Kiel) ولوبيك (Luebek) يومي ١ و٣/٩/١٩٥٣، وعقد اتفاقاً مع شركة في لوبيك بقيمة ٣٥٠ ألف مارك. وكانت جريدة **أخبار بريمن** (*Bremer Nachrichten*) قد نشرت في ٦/٢/١٩٥٣ خبراً عن نشاط الشركة الألمانية الغربية هاينكل (Heinkel) المختصة بصناعة الطائرات في مصر وجاء فيها: «بدعوة من نجيب، رئيس وزراء مصر، ستقلع بالطائرة يوم ٨ شباط/فبراير بعثة من ثمانية مختصين ألمان ببناء الطائرات إلى القاهرة، وسيرأس البعثة البروفسور هاينكل، وستساعد الشركة الألمانية الحكومة المصرية في بناء مصانع طيران وطنية هناك»[٤٣].

وكلفت الحكومة المصرية حسن إبراهيم، عضو مجلس قيادة الثورة بالإشراف على الصناعات العسكرية وإجراء الاتصالات مع الخبراء العسكريين الألمان، ويبدو أن مشروع التعاون مع هاينكل لم يكتب له النجاح، فقد قال حسن إبراهيم: «لقد طلبنا من هاينكل سنة ١٩٥٣ أن تبني لنا طائرة في مصر بحسب مواصفاتنا، غير أنها اعتذرت عن ذلك، لعدم توافر المواد والأجهزة اللازمة لذلك، وأبدت استعدادها لبناء الطائرة في مصانعها في ألمانيا، فوافقنا على ذلك. وبدأ العمل بصناعة طائرة عسكرية حديثة بحسب شروطنا سنة

---

(٤١) Kramer, *Deutsch - Ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart*, p. 222, und Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» pp. 52 - 54.

(٤٢) *Der Spiegel* (1963), p. 57, und Mohammad Abediseid, *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen*, Zeitpolitische Schriftenreihe; 15 (Stuttgart Degerloch: Seewald, 1976), p. 132.

(٤٣) Atek, Ibid., p. 55.

١٩٥٥. وكان لنا مكتب في مدينة ديسلدورف (Duesseldorf) لهذه الغاية. ومن المؤكد أن حكومة ألمانيا كانت على علم بذلك، وإن كانت الحكومة المصرية لم تبلغها بذلك رسمياً، وكان من المتفق عليه إرسال قطع الطائرة متفرقة بالبواخر المتجهة إلى مصر حيث يتم تجميعها، وأن تصل أول طائرة إلى مصر في نهاية سنة ١٩٥٦، ولكن الاعتداء الثلاثي على مصر جعل من المتعذر عليها الاستمرار في دفع الأموال للمشروع، ولذا قامت شركة هاينكل ببيع رخصة الإنشاء لهذه الطائرة إلى فرنسا، وبالفعل صنعت في فرنسا باسم «ميراج» (Mirage)[٤٤].

واستأنفت مصر اتصالها بشركة هاينكل سنة ١٩٥٨، فتولى فرعها لصناعة الطائرات في ضاحية تسوفنهاوزن (Zuffenhausen) في شتوتغارت إنشاء مصنع طائرات تدريب لسلاح الجو المصري في حلوان جنوبي القاهرة. وقد باع البروفيسور فيلي مسرشميدت (Prof. Willy Messerschamidt) لمصر رخصة صناعة طائرات تدريب من نوع (HA 200) واختير النمساوي فرديناند براندنر (Ferdinand Brandner) لإدارة مصنع الطائرات المصري. وكان الوسيط مع الشركات الألمانية في هذه العملية التجارية خبير السلاح المصري حسن سيد كامل الذي أسس شركة «ميكو» (Mechanical Corporation (MECO)) في مدينة بازل في سويسرا سنة ١٩٥٢، ثم أسس شركة الماكنات والتوربينات والمضخات MTG-AG (Maschinen, Turbinen-Pumpen)، سنة ١٩٦٠ في مدينة زوريخ (Zurich) في سويسرا، من أجل تزويد المصانع العسكرية المصرية بالفنيين والمواد اللازمة لصناعة الطائرات والصواريخ[٤٥].

ومنذ سنة ١٩٦٠ وزع العلماء والخبراء الألمان والنمساويون على مجموعتين، الأولى تعمل في مشروع صناعة الطائرات والثانية تعمل في مشروع صناعة الصواريخ. وقد بدأ براندنر عمله مع حوالى مئتي خبير وفني ألماني ونمساوي ومساعدين مصريين سنة ١٩٦١، في مطار بريطاني قديم في حلوان لإنتاج طائرة تدريب من نوع (HA 200). ولإنتاج طائرات مقاتلة اشترت مصر رخصة لصناعتها من شركة مسرشميدت الألمانية في أوغسبورغ وميونخز وأرسلت شركة مسرشميدت مئة مهندس وفني ألماني إلى مصر من أجل إنتاج هذه الطائرة، وتعاون هؤلاء مع الخبراء والفنيين من شركة هاينكل، وتولى

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٥٧، و Abediseid, Ibid., p. 133.

إدارة مصنع الطائرات في حلوان الدكتور المهندس أويجن نيهر (Eugen Neher) وبراندنر وكارل باور (Karl Bauer) خبير شركة تيلفونكن (Telefunken) ومعهم حوالى ٢٨٠ خبيراً وفنياً. وأنتجت هذه المجموعة أول طائرة تدريب من نوع (ME 200) سنة ١٩٦٠، وجربت هذه الطائرة لأول مرة في تموز/يوليو من السنة المذكورة في عرض عسكري في احتفالات عيد الثورة المصرية، وأدخلت عليها تحسينات سنة ١٩٦٢. وبلغ إنتاج مصر منها سنة ١٩٦٣ حوالى ٣٣ طائرة(٤٦).

أما المجموعة الثانية فكانت تحت قيادة الدكتور المهندس برونو اكرت (Bruno Eckert)، رئيس دائرة الماكنات النفاثة في شركة دايملر بنز (Daimler Benz) سابقاً. واتخذت هليوبوليس، إحدى ضواحي القاهرة، مقراً لها لتطوير مشروع الصواريخ. وبدأ البروفيسور أويجين زينغر (Eugen Saenger) المدير السابق لمعهد شتوتغارت للأبحاث (Stuttgarter Forschungsinstitut) عمله في المشروع سنة ١٩٦٠، وشاركه في العمل البروفسور فولفغانغ بيلتس (Wolfgang Bilz)، والبروفسور باول جورك (Paul Goerk) والدكتور هانز كلاينفشر (Hans Kleinwaecher) وهاينتس كروغ (Heinz Krug) ورالف انغل (Ralf Engel). وقد أنتج هذا الفريق من العلماء والخبراء صاروخين هما «القاهر» و«الظافر»، وقبل العرض العسكري احتفاء بعيد الثورة المصرية في ٢٣/٧/١٩٦٢ بثلاثة أيام، دعي ممثلو الصحف ووكالات الأنباء العالمية إلى الصحراء الشمالية الغربية من القاهرة لمشاهدة إطلاق الصواريخ المصرية الجديدة(٤٧).

لما علمت إسرائيل بنشاط العلماء والخبراء الألمان في مصر سعت أجهزتها السرية إلى إكراههم بالإرهاب على الرحيل عن مصر، واعتبرت حكومة ألمانيا الغربية مسؤولة عن نشاطهم، وهددت بقتلهم إذا لم يتوقفوا عن عملهم. وكان أول الأعمال الإرهابية التي قامت بها إسرائيل تدمير الطائرة التي كانت تقل حسن سيد كامل، صاحب شركة (MECO) في فستفاليا قرب بلدة ريزنبيك (Riesenbeck) في ٧/٧/١٩٦٢. وقامت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) باختطاف خبير الصواريخ الألماني كروغ من ميونخ ونقلته إلى إسرائيل في ١١/٩/١٩٦٢، وتلقى الخبراء الألمان رسائل وطرود ملغومة صادرة عن

(٤٦) Abediseid, Ibid., pp. 57 - 58.

(٤٧) Atek, Ibid., pp. 57 - 58.

هامبورغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، وقتل أحد هذه الطرود خمسة عمال مصريين وجرح آخرين في حلوان. وانفجرت إحدى الرسائل الملغومة بهانلوره فنده (Hannelore Wende) سكرتيرة خبير الصواريخ فولفغانغ بيلتس فأصابها بجروح بليغة في ١٩٦٢/١١/٢٧ .

وتعرض الدكتور كلاينفيشر، وهو في بلدة لوراخ (Loerach) بألمانيا لمحاولة قتل في ١٩٦٣/٢/٢٠. وتعرضت ابنة البروفسور غوركه هايدي (Heide) وابنه راينر (Rainer) للتهديد بالقتل من عملاء الموساد، إذا لم يجبرا والدهما على ترك عمله في مصر، وذلك أثناء وجودهما في فندق دراي كوينغ (Drei Koenig) في مدينة بازل السويسرية في ١٩٦٣/٣/٢، وهرب خبير الأشعة النمساوي فألقت السلطات السويسرية القبض عليه وعلى العميل الإسرائيلي بنغال وقدما للمحاكمة، فحكم عليهما بالسجن مدة شهرين، بعد ثبوت التهمة عليهما بمحاولة قتل الخبراء الألمان في مصر(٤٨).

ورافق حملة الإرهاب التي قامت بها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حملة إعلامية واسعة شنتها أجهزة الإعلام الإسرائيلية والصهيونية على صعيد العالم الغربي كله، وحملة دبلوماسية وضغوط سياسية على ألمانيا الاتحادية لسحب العلماء والخبراء الألمان من مصر. واستغلت إسرائيل هذه الحملة لكي تطلب من الدول الغربية صواريخ حديثة وخبراء في إنتاج الأسلحة النووية، وطلبت من فرنسا رخصة إنتاج طائرة ميراج ٣ (Mirage III) في إسرائيل نفسها، فحصلت على ما طلبت. وكان يعمل في المعهد البيولوجي ـ الكيماوي في إسرائيل اثنان من علماء الذرة الألمان هما: البروفسور فولفغانغ غنتنر (Wolfgang Gentner) والبروفسور هانز ينزن (Hans Jensen)(٤٩).

وطلب الكنيست الإسرائيلي بقرار منه في ١٩٦٣/٣/٢١ أن توقف الحكومة الألمانية نشاط مواطنيها الخطير في مصر. وطالبت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية ألمانيا الاتحادية بإصدار قانون خاص لإيقاف نشاط مواطنيها، ورأت الصحيفة الإسرائيلية **هاتسوفيه** أنه من غير المقبول القبول بحكومة ألمانيا الغربية في العالم المتحضر. وطلب المؤتمر اليهودي الأمريكي من الحكومة الألمانية إنهاء نشاط العلماء الألمان في مصر. واتهمت إسرائيل العلماء الألمان في مصر

(٤٨) Abediseid, Ibid., p. 136.

(٤٩) Atek, Ibid., pp. 59 - 60.

بالمساهمة في صناعة أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيماوية (Atomic, Biological and Chemical: ABC) ولم يكن لدى إسرائيل أي دليل يثبت هذه التهم. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٦٣/٣/٢٦ أنها لا تملك الدليل على هذه التهم وأن عمل العلماء الألمان اقتصر على صناعة الطائرات الحربية[٥٠]. وأصدرت الحكومة الألمانية بياناً في ١٩٦٣/٣/٢٥ جاء فيه أن لا علم لها بوجود مواطنين ألمان يعملون على تطوير الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية في مصر[٥١]. وأصدر العلماء الألمان في مصر بياناً في ٢٤/ ٣/ ١٩٦٣ أكدوا فيه أنه لا يوجد بينهم من يعمل في ميدان إنتاج الأسلحة النووية والبيولوجية ونددوا فيه بالأساليب الإرهابية التي تقوم بها إسرائيل وأجهزتها السرية، وبيَّنوا أن حكومتهم على علم بعملهم في مصر، وأن عملهم فيها يخدم النفوذ الغربي في البلاد العربية[٥٢]. وأكد وزير الإعلام المصري، عبد القادر حاتم، في ١٩٦٣/٣/٢١ أن العلماء الألمان في مصر يعملون في ميدان الطائرات المقاتلة النفاثة فقط. وعلى الرغم من نفي الألمان والمصريين لمزاعم إسرائيل فقد شنت إسرائيل حملتها على ألمانيا الاتحادية مؤكدة أن تطوير الصواريخ في مصر يستهدف إبادة الشعب اليهودي وتدمير إسرائيل. ووصف الناطق بلسان الحكومة الألمانية في بون في ١٩٦٣/٣/٢٢ الاتهامات الإسرائيلية بأنها مبالغات وأن عدد الفنيين الألمان الذين يعملون في الصواريخ هو أحد عشر فنياً فقط، وأن الحكومة الألمانية لا توافق على عملهم هذا، غير أنه ليس لديها الحق في منعهم، وأن هؤلاء الخبراء الألمان لم يخالفوا قوانين بلادهم أو قوانين البلاد التي يعملون فيها، وليس بيد الحكومة الألمانية الوسائل للحد من الحريات التي يمنحها الدستور الألماني لمواطنيها. وأعلنت الحكومة الألمانية في بيان آخر صدر في ١٩٦٣/٣/٢٧ «أنه ليس لديها من الصلاحيات لتحدد لمواطنيها مكان عملهم لتعارض ذلك مع الدستور الألماني، وأنه على الرغم من ذلك، سوف تطلب من مواطنيها الذين يعملون في مناطق التوتر في العالم أن يعودوا إلى بلادهم، وأنها سوف تنظم ذلك في المستقبل من خلال التشريعات القانونية والإجراءات الإدارية. وقد فسرت إسرائيل هذا التصريح بأن ألمانيا الغربية لا ترغب في إعادة العلماء الألمان من مصر. وسعى المبعوثون السريون الألمان إلى القاهرة لإيجاد حل للمسألة، غير أنهم

---

(٥٠) Abediseid, Ibid., pp. 136 - 137.

(٥١) *Die Welt*, 25/3/1963.

(٥٢) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» p. 61.

فوجئوا عندما أعلمهم المصريون بأن ألمانيا الغربية تزود إسرائيل بالأسلحة منذ سنوات، ولذا لم تقم ألمانيا بأي إجراء ضد العلماء الألمان في مصر[٥٣].

وحدثت أزمة سياسية داخلية في إسرائيل بسبب عجز حكومة بن غوريون عن تحقيق أي نجاح في حملتها ضد العلماء الألمان في مصر، واستقال رئيس جهاز الموساد إيسير هاريل (Isser Harrel) من منصبه في ٢٥/٣/١٩٦٣ بسبب خلافه مع رئيس الحكومة حول موضوع العلماء الألمان في مصر، ثم استقال رئيس الحكومة نفسه وخلفه أشكول ٢٤/٦/١٩٦٣[٥٤].

أما في ألمانيا الاتحادية، فقد انتقل النقاش حول الموضوع نفسه من وسائل الإعلام والأوساط الحكومية إلى البندستاغ، حيث طالب نواب الأحزاب الرئيسية الثلاثة بعودة العلماء والفنيين الألمان من مصر في ٢/٤/١٩٦٣، واتفقوا في ٢٨/٦/١٩٦٣ على أن تقدم الحكومة مشروع قانون يمنع العلماء والخبراء الألمان من المشاركة في العمل على إنتاج أسلحة الدمار الشامل في الخارج. وطالب النائب الاشتراكي الديمقراطي كارلو شميد (Carlo Schmid) من الحكومة أن تبلغ الحكومة الإسرائيلية بالامتناع عن القيام بأي نشاط معاد على الأرض الألمانية لملاحقة الخبراء الألمان. وشنت الصحف الألمانية هجوماً على أساليب المخابرات الإسرائيلية التي اعتبرتها اعتداء على سيادة ألمانيا الاتحادية، وطالبت بالتوقف الفوري عن الأعمال العدوانية على الأرض الألمانية. وعلى الصعيد البرلماني، قدمت لجنة من البندستاغ برئاسة النائب المسيحي ـ الديمقراطي المعروف بميوله الصهيونية فرانتس بوم (Franz Boehm) مشروع قانون في بداية أيار/مايو ١٩٦٣، يشترط حصول من يعمل في ميدان الصواريخ والأسلحة النووية في الخارج على موافقة مسبقة من وزارة الخارجية الألمانية، ومعاقبة من لا يحصل على هذه الموافقة، وكل من لا يحصل على هذه الموافقة من العاملين في الخارج خلال ستة أشهر يعرض نفسه للاعتقال عند عودته إلى البلاد. غير أن هذا المشروع لم يحظ بموافقة نواب الاتحاد المسيحي الديمقراطي، لأنه يحد من حرية التنقل والحركة التي نص عليها الدستور، وخشي هؤلاء أن يؤثر هذا القانون في علاقات ألمانيا بالبلاد

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢، و: Abedisseid, *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen*, p. 14.

(٥٤) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York; London: W.W. Norton, 2000), pp. 212 and 220.

العربية. وتألفت في وقت لاحق لجنة وزارية في الحكومة الاتحادية قدمت اقتراحين، أولهما تقديم مشروع قانون يمنع نشاط الألمان في الخارج إذا كانت نتائج عملهم ذات طابع عسكري، وثانيهما إضافة مواد إلى قانون جوازات السفر تنص على وجوب سحب جوازات سفر المواطنين الألمان الذين يعملون في الخارج في مشروعات عسكرية. وقد قبلت الحكومة بالاقتراح الثاني، وكلف مجلس الوزراء في اجتماعه الذي عقد في ١١/ ١٢/ ١٩٦٣، وزير الداخلية بالعمل على إعداد المواد المذكورة. وتضمنت هذه المواد حق الحكومة في إعادة الأشخاص الذين يعملون أو يشاركون في بناء أو صناعة مواد عسكرية في الخارج. غير أن هذا الاقتراح واجه نقداً مماثلاً للمشروعات السابقة، ورفض مجلس الوزراء هذا الاقتراح لأنه يتعارض مع أحكام الدستور الألماني، كما جاء في بيان الناطق بلسان الحكومة في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٤. والواقع أن أكثرية نواب الحزبين الحاكمين (الاتحاد المسيحي الديمقراطي والحزب الحر الديمقراطي) كانت تعارض هذا الاقتراح، بينما كان نواب الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض يؤيدون هذا الاقتراح. وفي ٢٩/ ٤/ ١٩٦٤ أعلن وزير الداخلية الألماني الاتحادي هرمان هوشيرل (Hermann Hoecherl) أنه يقترح إعادة اقتراح اللجنة الوزارية إليها ثانية.

وتبنى الحزب الاشتراكي الديمقراطي موقفاً جديداً، إذ اقترح تعديل المادة (٢٦) من الدستور الألماني، بحيث يمنع الألمان أينما كانوا في العالم من تطوير أسلحة من أجل الحرب أو إنتاجها أو المشاركة في إنتاجها والعمل على نقلها من دون موافقة الحكومة الاتحادية، إلا إذا كانت الحكومة الألمانية لها علاقات تحالف دفاعية مع هذه البلدان. ومر هذا الاقتراح المقدم من الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالقراءة الأولى في البندستاغ في ٢٥/٦/ ١٩٦٤، ثم واجه بعد ذلك مصير مشروعات القوانين التي سبقته. وبذلك لم تستطع الحكومة الألمانية تقديم أي مشروع قانون إلى البندستاغ يحظر نشاط العلماء والخبراء الألمان في الخارج. وأدلى المستشار الألماني لودفيغ ارهارد (Ludwig Erhard) ببيان أمام البندستاغ في ٢٥/٩/ ١٩٦٤، أبدى فيه أسفه لنشاط العلماء الألمان الذي يعكر صفو السلام، ولتعذر إيجاد صيغة قانونية تحول دون ممارستهم لهذا النشاط. وقد أغضب هذا الموقف الألماني رئيس وزراء إسرائيل الذي هاجم ألمانيا الاتحادية في ١٢/ ١٠/ ١٩٦٤ وذكَّرها بالمجازر النازية ضد اليهود. وأثير الموضوع في البندستاغ بعد ذلك بثلاثة أيام عند مناقشة الموازنة العامة للدولة. وكرر المستشار إرهارد أسفه لنشاط العلماء الألمان، ووعد باتخاذ

ما يلزم لإعادة العلماء الألمان من مصر. وهاجم رئيس كتلة نواب المعارضة في البندستاغ النائب فريتس ايرلر (Fritz Erler)، الحكومة الألمانية على موقفها المعلن، وطالب بإصدار قانون يحظر نشاط العلماء ويعرضهم للعقاب.

ولكن هذا الطلب لم يجد تأييداً كافياً في البندستاغ. وعلى الصعيد الإداري، أعلن وزير العلوم والبحث العلمي الألماني في ١٩٦٤/٨/٢ أنه وضع خطة لإعادة العلماء الألمان من مصر إلى ألمانيا. وأعلنت وزارة الخارجية الألمانية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ أن العديد من العلماء الألمان في مصر قد عادوا بعد أن وجدوا لهم عملاً في ألمانيا، وغادر جميع العلماء الألمان مصر خلال سنة ١٩٦٥، بعد أن حصلت مصر على طائرات ميغ (Mig) السوفياتية الصنع(٥٥).

نلاحظ مما سبق أن ألمانيا الاتحادية قد وقعت في حيرة من أمرها في معالجة مسألة العلماء والخبراء الألمان في مصر. فقد سعت للاستجابة للضغوط الإسرائيلية والصهيونية من جهة، وخشيت في الوقت نفسه أن تفضح مصر اتفاقية ألمانيا الاتحادية مع إسرائيل لتزويدها بالأسلحة الحديثة، وبذلك تدخل من جديد في مجابهة مع الدول العربية مجتمعة، والتي نمت علاقاتها الاقتصادية معها بسرعة واتسع مداها، وغدا أي تدهور للعلاقات العربية - الألمانية يمثل خسارة اقتصادية ملموسة وهزيمة سياسية لها، وهي الحريصة على اعتراف دول العالم بها ممثلاً شرعياً ووحيداً لجميع الألمان. واتضحت هذه الحيرة لدى المسؤولين الألمان في التذرع بأن الدستور الألماني الاتحادي لا يبيح للحكومة سحب مواطنيها العاملين في مصر وإعادتهم إلى بلادهم، كما اتضح في المحاولات التي تمت لتعديل هذا الدستور بحيث يتيح التعديل المقترح للحكومة صلاحية سحب مواطنيها. وقد فشلت جميع هذه المحاولات بسبب موقف نواب الحزبين الحاكمين السلبي من التعديل. ولأول مرة لعبت المصالح الاقتصادية والسياسية الألمانية في البلاد العربية دوراً ناجحاً في امتناع ألمانيا الاتحادية عن اتخاذ موقف معاد للعرب بعامة، ولأكبر دولة عربية وهي مصر بخاصة.

---

(٥٥) Abediseid, Ibid., pp. 134 und 144 - 147, und Jekutiel Deligdish, *Die Einstellung der Bundesrepublik Deutschland zum Staate Israel: Eine zusammenfassung d. Entwicklung seit 1949* (Bonn - Bad Godesberg: Verlag Neue Gesellschaft, 1974), pp. 74 - 77.

ثانياً: الألمانيتان والعدوان الثلاثي على مصر

تأثرت السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية بحدثين مهمين سنة ١٩٥٥، **أولهما** اعتراف الدول الغربية بسيادة ألمانيا الاتحادية التامة على أراضيها، كما جاء في البيان الصادر عن الدول المحتلة الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) في ١٩٥٥/٥/٥ الذي أنهى رسمياً عهد الاحتلال لألمانيا الغربية، وأنهى الرقابة السياسية والاقتصادية لهذه الدول عليها، وخفف من اعتماد الحكومة الألمانية على رغبات هذه الدول المحتلة وعلى مصالحها. وقد اشترت الحكومة الألمانية الغربية استقلالها بتضحيات سياسية واقتصادية جسيمة. وكانت النتيجة الاعتراف رسمياً بها شريكاً داخل مجموعة الدول الغربية وبالحقوق نفسها التي للآخرين. ويعني هذا، بالنسبة إلى السياسة الخارجية الألمانية، رفع سقف حرية التحرك، وإتاحة المجال لوضع تصور أوسع للسياسة الدولية الألمانية. وبعد دخول ألمانيا الاتحادية في النظام الاقتصادي والسياسي الغربي، أصبح بإمكان حكومتها أن تبحث بصورة جدية في مسألة إعادة توحيد ألمانيا في نطاق الوحدة الأوروبية. وقد ورد هذا في بيان حكومة المستشار أديناور في ١٩٥٥/١٢/١٥. وجاء في ميثاق الاتحاد الأوروبي (المادة السابعة ـ البند الثاني) بين ألمانيا الاتحادية وحلفائها من الدول الغربية، التزام بالعمل سوية لتحقيق الهدف المشترك، وهو إعادة توحيد ألمانيا. أما الحدث **الثاني** فهو حصول ألمانيا الديمقراطية على حق السيادة في ١٩٥٥/٩/٢٠، بعد قبولها عضواً في حلف وارسو في ١٩٥٥/٥/١٤. فقد اندفع الاتحاد السوفياتي نحو حل للمسألة الألمانية بعد وفاة ستالين. وكان له وللدول الدائرة في فلكه موقف متحفظ من المسألة الألمانية حتى بداية سنة ١٩٥٥. ولما أصبح نيكيتا خروتشوف، سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي السوفياتي، تجددت النظرة إلى المسألة الألمانية، وبذلت جهود من دول الكتلة الشرقية من أجل الاعتراف الدولي بتجزئة ألمانيا وحل المسألة الألمانية حلاً نهائياً بالمفهوم الشيوعي، أي على أساس الاعتراف بدولتين ألمانيتين مستقلتين.

فوجئت الحكومة الألمانية الغربية بالموقف السوفياتي. وكان مؤتمر باندونغ (Bandong) الذي عقد في اندونيسيا في نيسان/أبريل ١٩٥٥ ميداناً للتنافس بينهما. وكان لخطاب الرئيس المصري جمال عبد الناصر، صدى واسع بين المؤتمرين، ولا سيما دعوته العالم الثالث إلى تصفية الاستعمار، وإلى الاعتراف بحق تقرير المصير لكل الشعوب، ومناداته بحق كل دولة «في أن تختار ما

تراه صالحاً لها من النظم السياسية والاقتصادية»[٥٦]. وأدركت ألمانيا الاتحادية أن علاقات الغرب مع البلاد العربية يجب أن تبنى على أسس جديدة، ولا بد من أخذ الأهمية المتصاعدة للبلاد العربية في السياسة العالمية بالحسبان. وفي ضوء نتائج مؤتمر باندونغ اعتقدت ألمانيا الاتحادية، كما اعتقد الاتحاد السوفياتي، أنهما وجدا في العالم الثالث شريكاً لهما لا بد من كسبه إلى جانبهما لنجاح خططهما المتباينة لحل المسألة الألمانية. وسعت ألمانيا الاتحادية أيضاً لخلق مناخ سياسي دولي يسمح بعرض المسألة الألمانية على الأمم المتحدة من أجل وضع تسوية لها. وسعت ألمانيا الاتحادية، من أجل تجنب أي مقاومة لإعادة توحيد ألمانيا، لتوثيق علاقاتها السياسية مع البلاد العربية[٥٧]. ومن الجدير بالذكر أن ألمانيا الاتحادية لم تكن قد أقامت علاقات دبلوماسية كاملة إلا مع أربع دول عربية حتى نيسان/أبريل ١٩٥٥[٥٨].

١ ـ مبدأ هالشتاين

في أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، دعت الحكومة السوفياتية المستشار أديناور لزيارة موسكو، وتمت في هذه الزيارة صفقة بين الحكومتين الألمانية والسوفياتية في ١٣/٩/١٩٥٥، أعيد بموجبها عشرة آلاف أسير حرب ألماني وعدد لا يحصى من المدنيين الألمان مقابل تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين ووجود سفير ألماني غربي في موسكو. وبذلك وجدت في العاصمة السوفياتية سفارتان ألمانيتان لدولتين ألمانيتين. كانت هذه الصفقة تتعارض مع ادعاء ألمانيا الاتحادية بأنها الممثل الشرعي الوحيد لجميع الألمان، وتدل على عدم التزام أديناور به. ولذا سعى الأخير لتسريع هذه الصفقة والاستمرار في الادعاء بأن ألمانيا الاتحادية هي الممثل الشرعي الوحيد لكل الألمان. إذ اعتبر العلاقة مع الاتحاد السوفياتي علاقة خاصة مع دولة منتصرة من الدول الأربع الكبرى التي احتلت ألمانيا، ويجب أن تبقى كذلك. ولذا أكد أديناور أمام البندستاغ في ٢٢/٩/١٩٥٥ حق ألمانيا الاتحادية باعتبارها الممثل الوحيد للألمان جميعاً، وحذر الدول الأخرى من إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية، واعتبر

(٥٦) جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [ـ ١٩٦])، القسم الأول، «١٩٥٢ ـ ١٩٥٨،» ص ٣٠٢ ـ ٣٠٧.

(٥٧) Abedisseid, Ibid., pp. 95 - 97.

(٥٨) Franz Blücher, «d'Allemagne et les pays arabes,» *Documents* (Revue des questions allemandes), vol. 10 (avril 1955), pp. 475 - 477.

مثل هذه الخطوة عملاً غير ودي تجاه ألمانيا الاتحادية(٥٩).

وفي أعقاب زيارة أديناور لموسكو، عقد اجتماع لسفراء ألمانيا الاتحادية في العالم في بون يومي ٨ و٩/١٢/١٩٥٥ برئاسة وزير الخارجية هاينريش فون برنتانو (Heinrich von Brentano)، تقرر فيه الالتزام بالمبدأ الذي وضعه سكرتير الدولة (Staatssekretaer نائب الوزير) آنذاك في وزارة الخارجية الألمانية فالتر هالشتاين (Walter Hallstein)، الذي يفرض عقوبات قاسية على كل دولة تعترف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية معها، باعتبار أن ألمانيا الاتحادية هي الممثل الشرعي الوحيد لكل الألمان. وظل مبدأ هالشتاين هذا الخط السياسي الموجه لجمهورية ألمانيا الاتحادية في علاقاتها الخارجية، وأداة سياسية مهمة من أدوات السياسة الخارجية لها حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين. وبعد انتهاء المؤتمر زودت وزارة الخارجية الألمانية بعثاتها الدبلوماسية في العالم بتعليمات اعتبرت فيها كل تعاون مع ألمانيا الديمقراطية من قبل دولة ثالثة عملاً غير ودي ضد ألمانيا الاتحادية، وأن الاعتراف بألمانيا الديمقراطية سترد عليه ألمانيا الاتحادية بعقوبات(٦٠).

رفضت ألمانيا الديمقراطية مبدأ هالشتاين، ووصفه وزير خارجيتها أوتو فينتسر (Otto Winzer) بأنه «شكل من أشكال الاستعمار الجديد». وأعلن أن ألمانيا الديمقراطية ليست مستعدة لقبول هذا الإملاء. ووصف النائب العام في ألمانيا الديمقراطية، هربرت كروغر (Herbert Kroeger)، مبدأ هالشتاين بأنه أداة البرنامج الانتقامي العام للإمبريالية وللعسكرية الألمانية الغربية. وخلاصة القول إن حكومة ألمانيا الديمقراطية رأت فيه خطراً على حقها في الوجود. ولذا جعلت أول أهدافها في السياسة الخارجية العمل على شل مبدأ هالشتاين(٦١).

وبالمقابل تابعت ألمانيا الاتحادية النشاط السياسي لألمانيا الديمقراطية في البلاد العربية باهتمام بالغ، لأنها كانت تخشى أن تنجح ألمانيا الديمقراطية بإقناع بعض الدول العربية بالاعتراف بها. غير أن الخطر على دعوى ألمانيا الاتحادية بتمثيل جميع الألمان لم يأت من نشاط ألمانيا الديمقراطية في البلاد العربية، وإنما نتيجة العلاقة الوثيقة بين بون وتل أبيب، ولم يكن بالإمكان فصل علاقة الدول العربية بألمانيا الديمقراطية عن سياسة ألمانيا الاتحادية نحو

---

(٥٩) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» p. 66, und Abediseid, Ibid., pp. 99 - 100.

(٦٠) Atek, Ibid., pp. 66 - 67.

(٦١) Abediseid, Ibid., p. 101.

إسرائيل. واستطاعت الدول العربية استعمال مبدأ هالشتاين كأداة هجومية بيدها ضد ألمانيا الاتحادية. ففي أثناء الاتصالات المصرية ـ الألمانية الغربية حول التعويضات الألمانية لإسرائيل في شباط/فبراير ١٩٥٣، كان اللواء محمد نجيب، رئيس حكومة مصر، يتفاوض مع وفد من ألمانيا الديمقراطية حول التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدولتين. وفي هذه الأثناء أملت ألمانيا الاتحادية في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، في أعقاب توقيع اتفاقية التعويضات بينهما، غير أن إسرائيل رفضت العرض الألماني رفضاً قاطعاً.

ولما تعززت علاقات إسرائيل مع ألمانيا الاتحادية في السنوات التالية عرضت عليها إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين سنة ١٩٥٦، فطلبت ألمانيا منها تأجيل ذلك، خوفاً من ردود الفعل العربية. ولما علم الرئيس عبد الناصر بالعرض الإسرائيلي في الأول من نيسان/أبريل ١٩٥٦، هدد بالاعتراف بألمانيا الديمقراطية إذا ما أقدمت ألمانيا الاتحادية على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل. وجاء الرد الألماني على تهديد عبد الناصر على لسان الناطق بلسان وزارة الخارجية الألمانية الغربية في ١٢/٤/١٩٥٦: «لا نية لألمانيا الاتحادية وإسرائيل للقيام بهذا الأمر في الوقت الراهن». وفي السنة نفسها، وافقت الحكومة السورية على فتح قنصلية لألمانيا الديمقراطية في دمشق، رفعت فيما بعد إلى قنصلية عامة. لقد كانت الدول العربية تدرك أهميتها السياسية والاقتصادية لدى ألمانيا الاتحادية، وأحسنت استعمال مبدأ هالشتاين لصالحها[٦٢].

٢ ـ ألمانيا الاتحادية وتمويل السد العالي

بدأت مصر بفكرة بناء السد العالي في أسوان منذ سنة ١٩٥٢، وأعدت مشروعاً لهذه الغاية. وأخذت حكومة الثورة تبحث عن تمويل للمشروع، فاتجهت نحو الشركات الألمانية والفرنسية والبريطانية لتمويل المشروع. وبعد

(٦٢) Friedmann Buettner und Peter Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» in: Karl Kaiser und Udo Steinbach, hrsg., *Deutsch - Arabische Beziehungen: Bestimmungsfaktoren und Probleme einer Neuorientierung*, redaktionsassistenz Peter Hünseler, Schriften des Forschungsinstituts der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik e. v., Bonn. Reihe, Internationale Politik und Wirtschaft; Bd. 45 (München; Wein: Oldenbourg, 1981), pp. 120 - 121, und Atek, Ibid., pp. 71-72.

مفاوضات طويلة ومعقدة امتدت من سنة ١٩٥٣ حتى سنة ١٩٥٦، بين مصر من جهة والبنك الدولي والحكومة الأمريكية من جهة أخرى، قررت مصر رفض العروض التي تقدم بها البنك الدولي والحكومة الأمريكية، لأن شروطها تمس بسيادة مصر وتفرض عليها قيوداً اقتصادية ومالية وسياسية لا يمكن أن تقبل بها دولة مستقلة ذات سيادة. وظلت مصر تأمل في أن تقوم الدول الغربية بتمويل السد حتى أعلنت الولايات المتحدة في ١٩٥٦/٧/١٩ انسحابها من المشاركة في التمويل، وتلتها بريطانيا بعد ذلك بيوم واحد. وأعلن البنك الدولي انسحابه أيضاً. ولجأ عبد الناصر، رئيس جمهورية مصر، إلى تأميم شركة قناة السويس في ١٩٥٦/٧/٢٦، رداً على الموقف الغربي من تمويل السد، وأملاً في أن يساهم دخل شركة قناة السويس السنوي الذي بلغ في سنة ١٩٥٥ مئة مليون دولار أمريكي، في تمويل السد[٦٣].

لما باءت المفاوضات المصرية مع الغرب حول تمويل السد العالي بالفشل، رأى المستشار الألماني أديناور أن الرفض الغربي لتقديم القروض لمصر من أكبر الأخطاء التي ارتكبها الغرب في البلاد العربية. وتمنى أن يكون الموقف الغربي معقولاً وسليماً، لاعتقاده بأن تمويل السد العالي سيؤدي إلى دعم الاستقرار في الشرق الأوسط. يقول أديناور في مذكراته: «حينما يتصور المرء أن مدة بناء السد تستغرق عشر سنوات، على الأقل، فمن المنتظر قيام تطور سلمي في الشرق الأوسط خلال هذه المدة»[٦٤].

وكان الرئيس عبد الناصر قد بعث بمستشاره الشخصي، حسن ابراهيم، إلى بون للبحث مع المستشار أديناور حول إمكانية مساهمة الشركات الألمانية في تمويل السد، في أيار/مايو ١٩٥٦. وجد أديناور نفسه في وضع حرج جداً. ولذا قال لحسن ابراهيم إن المساهمة الألمانية في تمويل السد تعتمد على مساهمة الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا). وتباحث حسن ابراهيم، أثناء وجوده في ألمانيا، مع الشركة الألمانية هوخ - تيف (Hoch-Tief) وشركة اتحاد حديد الراين لبناء الجسور (Rheinstahl Union) وشركات أخرى، وأبدت جميعها اهتماماً بالمشاركة في بناء السد، قبل لقائه بأديناور. كان رد

(٦٣) عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس، القسم الأول، «١٩٥٢ - ١٩٥٨»**، ص ٥٥٣ - ٥٦٤، و Atek, Ibid., p. 38.

(٦٤) Adenauer, *Erinnerungen*, vol. 3: *1955 - 1959*, p. 218.

أديناور واضحاً وهو الالتزام بموقف الدول الغربية على الرغم من قناعته بعدم صواب موقفها. ومن المؤكد أن رفض أديناور المشاركة في تمويل السد العالي يعود إلى الضغوط الأمريكية، كما جاء في تقرير السفير المصري في واشنطن إلى الرئيس عبد الناصر في ١٩٥٦/١٢/٢٧[٦٥].

ووجدت الحكومة الألمانية الاتحادية نفسها أمام وضع جديد، حينما أممت مصر شركة قناة السويس. ولم تترك مجالاً للشك في الاعتراف بسيادة مصر على القناة. ورفضت فكرة تدويل القناة، لأن القبول بها يستدعي القبول بتدويل قناة بحر الشمال الشرقي الألمانية. ولما تلقت دعوة من السفير البريطاني في بون هوير - ميلر (Hoyer Millar) في ١٩٥٦/٨/٣، للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية الدول التي تستعمل قناة السويس في لندن، للبحث في مسألة القناة بعد عودتها إلى مصر، وافقت على الدعوة في اليوم نفسه، مبررة ذلك باحتمال التوصل إلى حل سلمي للنزاع حول القناة، وبأنها معنية بضمان مرور البواخر الألمانية في قناة السويس. ووجدت نفسها مضطرة إلى التعاون مع حلفائها الغربيين، وتخشى في الوقت نفسه ردود فعل مصر وبقية الدول العربية التي قد تؤدي إلى الاعتراف بألمانيا الديمقراطية وقطع العلاقات مع بون. حاول السفير المصري في بون عرض وجهة نظر حكومته في مسألة القناة، وأكد للمسؤولين الألمان بأن القناة ستفتح لجميع البواخر، غير أنه لم يجد آذاناً صاغية. وفي مؤتمر لندن الذي شاركت فيه اثنتان وعشرون دولة، طالب فون برنتانو، وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، بأن تتنازل مصر عن جزء من سيادتها من أجل جعل تدويل القناة ممكناً. وردت السفارة المصرية في بون على هذا الموقف الألماني، في نشرتها الصادرة في ١٩٥٦/٨/٣٠، واعتبرت اقتراح وزير الخارجية الألماني تدخلاً غير مطلوب وغير متوقع من جانب ألمانيا الاتحادية في السيادة المصرية على أراضي مصر. وشاركت ألمانيا الاتحادية في القرارات التي صدرت عن مؤتمر لندن في ١٩٥٦/٩/١٠ التي فرضت عقوبات على مصر، وفي تحويل اتجاه بواخرها من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح بالدوران حول أفريقيا. وفوجئت السفارة المصرية في بون بمذكرة من وزارة الخارجية الألمانية تطالب بالامتناع عن تسجيل الملاحين الألمان من أجل إرشاد السفن في قناة السويس. وصدر عن السفارة المصرية في بون بيان رسمي في ١٩٥٦/١٠/٢٢ جاء فيه: «إن موقف جمهورية ألمانيا

(٦٥) Atek, Ibid., pp. 38 - 40.

الاتحادية من مسألة القناة يسبب أضراراً للألمان في المنطقة العربية إذا استمرت الحكومة الألمانية في انتهاج خطط الدول الغربية بدافع التضامن الغربي»[٦٦].

استقبل أديناور رئيس وزراء فرنسا غي موليه (Guy Mollet) في بون، بحضور فون برنتانو، وزير الخارجية الألماني ونائبه فالتر هالشتاين وكريستيان بينو (Christian Pineau) وزير خارجية فرنسا ونائبه سكرتير الدولة موريس فور (Maurice Faure) في ٢٩/٩/١٩٥٦. وصدر في أعقاب المشاورات الألمانية ـ الفرنسية، في اليوم نفسه، بيان مشترك أكد اتفاق الطرفين في تحليلهما للوضع الدولي إزاء تطور أزمة السويس، وعلى ضرورة قيام تعاون أفضل في سياسة الدول الأوروبية تجاه الأزمة. وأشار البيان إلى أن موليه أبلغ أديناور بالمباحثات التي أجراها رئيس وزراء بريطانيا، أنتوني إيدن (Anthony Eden)[٦٧]، أي أن أديناور أعلم بعزم الدولتين على غزو مصر.

ولما بدأ العدوان الثلاثي: البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر في ٢٩/١٠/١٩٥٦، واحتلت القوات الإسرائيلية شبه جزيرة سيناء، ونزلت القوات البريطانية والفرنسية في ثلاث مدن مصرية على قناة السويس هي بور سعيد والإسماعيلية والسويس، تبنت حكومة ألمانيا الاتحادية موقفاً علنياً يطالب بالإيقاف الفوري للتدخل العسكري ضد مصر، من دون أن تتخذ أي إجراء ضد الدول المعتدية. وسارعت إلى تزويد إسرائيل بالمزيد من التعويضات. وفي ٥/١١/١٩٥٦، أي أثناء العدوان، أعلن الناطق بلسان وزارة الخارجية الألمانية أن الحكومة الاتحادية لا ترى دافعاً أو سبباً لوقف التزاماتها نحو إسرائيل التي تنص عليها اتفاقية التعويضات الألمانية ـ الإسرائيلية. وسوغت ذلك بكونها ليست عضواً في الأمم المتحدة، ولذلك لا تلتزم بقراراتها التي أدانت العدوان الثلاثي على مصر، وغير ملزمة بإيقاف التعويضات لإسرائيل. احتجت الحكومة المصرية على الموقف الألماني الغربي بمذكرة مؤرخة في ٩/١١/١٩٥٦، وأعلن السفير السوري في بون، الدكتور ابراهيم الأسطواني، باسم السفراء العرب المعتمدين لدى الحكومة الألمانية، في مؤتمر صحفي، أن الحكومة الألمانية الاتحادية تدعم العدوان الإسرائيلي على مصر، من خلال التعويضات التي تقدمها لإسرائيل[٦٨].

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٥.

(٦٧) *Europa - Archiv* (Juli-Dezember 1956), pp. 9250 - 9260.

(٦٨) Atek, Ibid., pp. 46 und 48.

لم يكن الموقف الألماني الغربي الرسمي المطالب بإيقاف القتال إلا موقفاً علنياً يقوم على النفاق، لأن الموقف الحقيقي للمستشار أديناور من هذا العدوان كشفه فرانتس يوسف شتراوس، وزير الدفاع في حكومة أديناور آنذاك، في مذكراته. يقول شتراوس إنه وأديناور كانا غاضبين لأن القوات البريطانية والفرنسية لم تتمكن من احتلال مصر كلها وإسقاط الرئيس عبد الناصر، وأن أديناور عبر عن عدم رضاه عن الموقف الأمريكي في حديثه إلى الجنرال الأمريكي ألفرد غرونتر (Alfred Gruenther) القائد الأعلى لقوات حلف الأطلسي في أوروبا، بعد وقف إطلاق النار على جبهة السويس. ولام أديناور الجنرال الأمريكي على تعاون الأمريكيين والروس في هذه الحرب وضربهم الإنكليز والفرنسيين في ظهورهم(٦٩). ويؤكد هذا القول هننغ كولر (Henning Köhler) في كتابه **أديناور: سيرة سياسية** *(Adenauer: Eine Politische Biographie)* ويذكر أن أديناور أيد العمل العسكري البريطاني - الفرنسي ضد مصر، وعده تعبيراً عن مصالح الدول الأوروبية ومحاولة لصد التوسع السوفياتي. ولما وقف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ضد بريطانيا وفرنسا سارع أديناور إلى دعم فرنسا، وأعرب عن شكوكه في النيات الأمريكية. وفي جلسة مجلس الوزراء الألماني الاتحادي المنعقدة في ١٩٥٦/١١/٩ لام أديناور الفرنسيين والبريطانيين لأنهم لم ينجزوا مهمتهم في إسقاط عبد الناصر(٧٠).

وقام أديناور أثناء العدوان بزيارة باريس في ١٩٥٦/١١/٦ وأجرى محادثات مع غي موليه، على أثر إنذار بولغانين (Bulganin) رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، بتدمير العاصمتين البريطانية والفرنسية بالصواريخ العابرة للقارات، إذا لم يتوقف الغزو الأنكلو - فرنسي لمصر وتنسحب قوات الدولتين من الأراضي المصرية. وقدم السفير في وزارة الخارجية الفرنسية إرفي ألفان (Herve Alphin) تقريراً لأديناور حول رد الفعل الأمريكي على الإنذار السوفياتي، حيث امتنع الأمريكيون عن توفير الحماية للعاصمتين الغربيتين من خلال المظلة النووية الأمريكية(٧١).

وظهر النفاق السياسي جلياً في بيان الحكومة الألمانية الذي ألقاه أديناور أمام البندستاغ في ١٩٥٦/١١/٨ وجاء فيه: «لقد شاركت الحكومة الاتحادية

---

(٦٩) Franz Josef Strauss, *Die Erinnerungen*, 4 aufl. (Berlin: Siedler, 1989), pp. 335 - 336.

(٧٠) Köhler, *Adenauer: Eine politische piographie*, vol. 2, p. 394.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

في مؤتمري لندن مع الدول الحريصة على ضمان حرية مرور السفن في قناة السويس، وبذلت جهوداً لإيجاد تسوية تأخذ في الاعتبار سيادة الشعب المصري والرغبة العامة في فتح هذا الممر الدولي للسفن لصالح جميع الدول المشاركة فيهما. وتعرب الحكومة الاتحادية عن أسفها لأن هذه الجهود لم تؤت ثمارها. وتطورت الأحداث في اتجاه آخر وبلغت حد الحرب التي نأسف لها ونحن على قناعة من أن الأهداف المشروعة للسياسة لا تتحقق بقوة السلاح. ويجب أن تسمو الحرية وحق تقرير المصير على ما سواها ويعترف بها الجميع»[٧٢]. وكان الدافع إلى هذا النفاق الخوف من اعتراف الدول العربية بألمانيا الديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر أن نواب الأحزاب السياسية الألمانية في البندستاغ قد أجمعوا على معارضة التدخل العسكري في السويس، وطالبوا بعودة السلام إلى الشرق الأوسط. ولم يدن نواب الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاجتماعي العدوان على مصر، واكتفى الناطق باسمهم الدكتور كرونه (Krone) بالإعراب عن سعادتهم «لأن فرنسا وبريطانيا قد توقفتا عن القتال في الشرق الأدنى». وقال «ونعتقد بضرورة التوصل إلى حل لمسألة قناة السويس يضمن حقوق مصر ويحقق مصالح جميع الدول في حرية المرور بالقناة. وهذا ما تعمل من أجله الحكومة الاتحادية الألمانية». وقال النائب مولر (Mueller) من الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض: «نحن نأسف جداً لأن الديمقراطيات الغربية التي كان من واجبها الحث على تقديم الدعم المعنوي للشعب الهنغاري من جميع الشعوب المحبة للسلام، قامت بعدوان غير أخلاقي في الشرق الأدنى. وإنه مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة أن يقوم بعض أعضائها الملتزم بحق الشعوب، بخرق ميثاق الأمم المتحدة وعدم احترام توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة». وندد النائب الدكتور ديلر (Dehler)، من الحزب الحر الديمقراطي، بالعدوان الثلاثي، وقال: «نحن ندين بشدة جميع الذين لم يحترموا الحرية وحقوق الإنسان، الحرية وحق الشعوب.. والذين يحملون ذنب إلحاق الأذى بالشعب المصري». وطالب النائب فيلر (Feller) بإيقاف المساعدات والتعويضات الألمانية لإسرائيل حتى تنصاع الأخيرة لتسوية سلمية للنزاع، وطالب الحكومة الألمانية بأن تقدم مساعدة فورية للشعب المصري.

---

(٧٢) *Deutscher Bundestag*, Bd. 32 (1956), p. 9262.

وقال النائب الدكتور برويلر (Bruehler) من الحزب الألماني (DP) «إن الحزب الألماني يؤكد في هذا المقام، مرة أخرى، رأيه بأن استعمال القوة في هذا العصر لا يمكن القبول به كوسيلة لحل المنازعات السياسية»[٧٣]. وهكذا نرى من مواقف جميع الأحزاب في البندستاغ أنها لم تجد مبرراً للتدخل العسكري ضد مصر، وأن الذين أدانوا العدوان قلة ضئيلة. ولم يتل هذه المواقف أي إجراء عملي مثل إيقاف التعويضات لإسرائيل أو تقديم معونة فورية لمصر المعتدى عليها.

أما على الصعيد الشعبي فقد قامت مظاهرة في بون تندد بالعدوان البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر، وطالب المتظاهرون بالوقف الفوري للعدوان. واختلفت الصحف الألمانية الغربية في مواقفها من العدوان، فبينما أيدته صحيفة **جنرال انتسايغر** *(General - Anzeiger)* في بون وسوّغته لقرائها[٧٤]، وكذلك فعلت صحيفة **نويه برسي** *(Neue Presse)* في فرانكفورت[٧٥]، وانتقدته صحيفة الحزب الاشتراكي الديمقراطي **فورفيرتز** *(Vorwärts)*[٧٦] وطالب مدير البنك الألماني (Deutsche Bank) السابق هرمان آبز الدول الأوروبية باتخاذ عمل دفاعي مشترك من أجل فرض النظام الدولي في قناة السويس، أي تدويل القناة بالقوة[٧٧].

ومجمل القول كان الموقف الألماني الغربي على الصعيدين الرسمي والإعلامي مؤيداً للعدوان الثلاثي على مصر ومتضامناً مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. ولم يعر بالاً للتضامن العربي الواسع مع مصر على الصعيدين الرسمي والشعبي، وربما اعتقد المسؤولون الألمان أن العدوان على مصر سوف يسفر عن هيمنة غربية جديدة على المنطقة العربية وأن ألمانيا الاتحادية لا بد أن تحصد منافع كبيرة من هذه الهيمنة، ناهيكم عن إبعاد الاتحاد السوفياتي عنها وإضعاف نفوذه العالمي.

---

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٩٢٦٢.

(٧٤) *General - Anzeiger* (Bonn), 6/11/1956.

(٧٥) *Neue Presse* (Frankfurt, Main) (6 November 1956).

(٧٦) *Vorwärts* (8 November 1956).

(٧٧) Abedisеid, *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen*, p. 109.

٣ ـ موقف ألمانيا الديمقراطية من العدوان الثلاثي

كان موقف ألمانيا الديمقراطية من أزمة السويس ومن العدوان الثلاثي على مصر مختلفاً تماماً عن موقف ألمانيا الاتحادية. فقد أدانت حكومتها العدوان الثلاثي في بياناتها ووسائل إعلامها الرسمية والصحيفة الناطقة بلسان الحزب الحاكم (حزب الوحدة الاشتراكي (SED)) **ألمانيا الجديدة** (*Neues Deutschland*). ويعزى هذا الموقف الإيجابي المتعاطف مع مصر بخاصة والقضايا العربية بعامة من جانب ألمانيا الديمقراطية إلى عوامل ثلاثة: **أولها** ارتباط السياسة الخارجية لألمانيا الديمقراطية بالسياسة الخارجية السوفياتية التي بدأت في التحسن مع البلاد العربية منذ سنة ١٩٥٥، وتشجيع الاتحاد السوفياتي لها على إقامة علاقات وثيقة وواسعة مع الدول العربية. **وثانيها** التنافس مع ألمانيا الاتحادية لكسب اعتراف الدول العربية بها، ولا سيما بعد أن تبنت ألمانيا الاتحادية مبدأ هالشتاين الرامي إلى الحيلولة دون اعتراف الدول بألمانيا الديمقراطية، باعتبار أن ألمانيا الاتحادية الممثل الشرعي الوحيد لجميع الألمان. **وثالثها** موقف ألمانيا الديمقراطية من إسرائيل والصهيونية. فقد رفضت ألمانيا الديمقراطية أن تتحمل أية مسؤولية تاريخية أو أخلاقية تجاه اليهود ودولة إسرائيل. صحيح أن دولة إسرائيل قد نالت الدعم من جوزيف ستالين (Joseph Stalin) عند قيامها، غير أن الاتحاد السوفياتي سعى منذئذ إلى الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط، وأصبح من أهدافه إبقاء منافذ البحر الأسود مفتوحة، والحد من النفوذ البريطاني في هذه المنطقة. وتزامن هذا التراجع النسبي السوفياتي في أواخر حياة ستالين مع اندفاع أوروبي قوي لإقامة أحلاف عسكرية تضم دول المشرق العربي للوقوف في وجه المد الشيوعي والخطر السوفياتي على المصالح الغربية في المنطقة. وكانت صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدها عبد الناصر سنة ١٩٥٥ بداية التحول السوفياتي في سياسته نحو المنطقة العربية. صحيح أن ألمانيا الديمقراطية قد أقامت صلات تجارية مع مصر منذ سنة ١٩٥٣ وأبرمت أول اتفاقية رسمية معها في السنة نفسها حول تبادل السلع وانتقال رؤوس الأموال، وبدأت أول بعثة تجارية لألمانيا الديمقراطية في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، غير أن التقارب المصري ـ السوفياتي في نيسان/أبريل ١٩٥٥ فتح الباب واسعاً أمام ألمانيا الديمقراطية لممارسة نشاطها التجاري والدبلوماسي بفاعلية قوية. وقام وزير خارجيتها هاينريش راو (Heinrich Rau) بزيارة مصر على رأس وفد اقتصادي بين ٦ و١٣/١١/١٩٥٥. وقابل راو الرئيس عبد الناصر وخرج بانطباع عام بأن مصر على استعداد

لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع بلاده، ولا سيما أن عبد الناصر بحث معه إمكانية تمويل ألمانيا الديمقراطية للسد العالي. وجاء في تقرير راو إلى رئيس الدولة فالتر أولبرخت (Walter Ulbricht)، أن موضوع تمويل السد العالي قد أثير مرتين مع المسؤولين المصريين، أثناء زيارته للقاهرة وأنه اقترح عليهم، بسبب عجز ألمانيا الديمقراطية وحدها عن تمويل المشروع، تقديم عرض مشترك من دول المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي. ولا ندري إذا كان لألمانيا الديمقراطية تأثير في الاتحاد السوفياتي لتمويل السد العالي.

لقد أنعشت حركة عدم الانحياز بقيادة الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو (Joseph Broz Tito) ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو والرئيس المصري جمال عبد الناصر، التي بدأت كفكرة في المؤتمر الذي عقد في جزيرة بريوني (Brioni) في يوغسلافيا في تموز/يوليو ١٩٥٦، آمال المسؤولين في ألمانيا الديمقراطية بإقامة علاقات دبلوماسية بين يوغسلافيا وبلادهم. وكان الرئيس تيتو قد أكد أثناء زيارته لموسكو في حزيران/يونيو ١٩٥٦، على فكرة الدولتين الألمانيتين. وبعث الرئيس الألماني الشرقي فالتر أولبرخت برسالة إلى تيتو في ٥/٧/١٩٥٦ يقول فيها: «إن المكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني يعقد الآمال على المؤتمر الذي يضم رجال الدولة الهنود والمصريين، في أن يتخذ شركاؤك في المباحثات موقفاً إيجابياً من المسألة الألمانية مشابهاً للموقف الذي اتخذتموه في موسكو». ويبدو أن تيتو لم يبد اهتماماً بالموضوع ولذا جاء في بيان مؤتمر بريوني الختامي أن المسألة الألمانية لا بد من حلها بالتفاوض(٧٨).

لم تكتف ألمانيا الديمقراطية حكومة وشعباً بإدانة العدوان الثلاثي على مصر، وإنما أرسلت خبراء من مواطنيها لإرشاد السفن ولتسهيل حركة المرور عبر القناة(٧٩). وأيدت صحيفة *Neues Deutshland* تأميم شركة قناة السويس معتبرة إياها ملكاً للشعب المصري. وبعد التأميم بيوم واحد قالت الصحيفة نفسها: «لقد خرج السادة المستعمرون من اللعبة». ووصفت إسرائيل بعد

(٧٨) Jahn N. Lorenzen, «Die Haltung der DDR zum Suez - Krieg,» Orient (Hamburg), jg. 31, nr. 2 (Juni 1990), pp. 278 - 281.

(٧٩) Lothar Rathmann, «Die VAR und die Beiden Deutschen Staaten im Jahre 1956,» in: Walter M. Markov, *Die Nationale Befreiungsbewegung 1965. Bilanz, Berichte, Chronik* (Leipzig: Karl Marx Universität, 1966), p. 121.

العدوان على مصر بأنها «لعبة بيد المستعمرين»[٨٠]. وأعربت عن تعاطفها مع كفاح مصر من أجل الحفاظ على حقوقها الوطنية. وبمناسبة افتتاح معرض لايبتسغ (Leipzig) الخريفي، أعرب الوزير راو عن دعم حكومته لمصرفي مسألة قناة السويس. كما أعلن رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية غروتفول (Grotewohl) أمام مجلس الشعب في ١٩٥٦/١١/٢ إدانته للعدوان على مصر. وبعث رئيس الدولة برسالة إلى عبد الناصر أعرب فيها عن تمنيات بلاده لمصر بكل نجاح في نضالها من أجل حريتها واستقلالها[٨١]. وعلى الرغم من هذا الموقف الإيجابي والجهود الألمانية الشرقية، لم تغير مصر والدول العربية الأخرى من موقفها من ألمانيا الديمقراطية، ولم تتحرك أي منها في اتجاه إقامة علاقات دبلوماسية معها.

٤ ـ الألمانيتان تسعيان إلى الحلول محل بريطانيا وفرنسا في البلاد العربية

اغتنمت ألمانيا الاتحادية الفراغ الذي نشأ نتيجة خروج بريطانيا وفرنسا من المشرق العربي، وسعت لملئه بالاتفاق مع الإدارة الأمريكية. وقد رأت الحكومتان الأمريكية والألمانية الغربية أن من الواجب عليهما التنسيق في ما بينهما لإضعاف النفوذ السوفياتي في المنطقة والدخول في تنافس مع الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية. وبسبب قدرة ألمانيا الاتحادية الاقتصادية وسمعتها كدولة صناعية متقدمة ليس لها ماض استعماري في المنطقة، نجحت ألمانيا الاتحادية بإقامة علاقات وثيقة ومتعددة الجوانب مع البلاد العربية. وفي نطاق تنفيذ مبدأ أيزنهاور في المنطقة العربية، قام وفد من السياسيين ومديري البنوك والصناعيين الأمريكيين، في بداية سنة ١٩٥٧، بزيارة ألمانيا الغربية، من أجل إقناع الشركات الألمانية بالقيام بدور طليعي من أجل «تحرير الشرق الأوسط من النفوذ الاقتصادي للكتلة الشرقية». وضم الوفد ممثلين بارزين للاقتصاد الأمريكي مثل: جيسي تاب (Jesse Tapp) رئيس بنك أمريكا (Bank of America) أكبر المصارف الأمريكية، وبنجامين فيرليس (Benjamin Fairless) مدير شركة الحديد والصلب الأمريكية (U.S. Steel Coorporation). والتقى الوفد بالمستشار الألماني ونائبه وزير التعاون الاقتصادي بلوشر (Bluecher) ووزير الدفاع شتراوس، وبعدد من ممثلي الصناعات الألمانية الثقيلة مثل: بايتس

(٨٠) Lorenzen, Ibid., pp. 282 - 283.

(٨١) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» p. 72.

(Beitz) من شركة كروب (Krupp)، وزول (Sohl) من شركة تيسنهوتة (Thyssenhuette)، ورويتر (Reuter) من شركة ديماج (Demag)، وهنلة (Henle) من شركة كلوكنر (Kloeckner)، وكوست من شركة الراين - بروسيا (Rhein-Preussen)[٨٢]. وقام الوفد الأمريكي، عقب هذه الزيارة بجولة على عدد من الدول العربية. وكان الهدف من زيارة الوفد لألمانيا الغربية التنسيق بين رجال المال والصناعة في الدولتين للدفاع عن المواقع والمصالح الاقتصادية الغربية في المنطقة بعد انسحاب بريطانيا وفرنسا منها[٨٣].

سارعت ألمانيا الاتحادية إلى إبرام اتفاقية تجارية مع مصر في ٣/٧/ ١٩٥٧، تضمنت تبادل السلع بينهما بقيمة أربعة ملايين جنيه مصري، بحيث تستورد مصر السماد الكيماوي والآلات الزراعية والورق من ألمانيا الغربية، وتصدر إليها القطن والمنغنيز والفوسفات. واتسع نطاق التبادل التجاري بين مصر وألمانيا الشرقية في الوقت نفسه، وأبرمت معها اتفاقات تجارية ومالية عديدة. وقامت ألمانيا الشرقية ببناء أقوى محطة إرسال للموجات المتوسطة في المنطقة العربية، قرب القاهرة. وقدمت قروضاً ميسرة طويلة الأجل بفائدة ٢,٥ بالمئة لمصر تدفع على مدى عشر سنوات. وأنشأت مصنعاً لتركيب السيارات قرب القاهرة بقيمة ٢٥٠ مليون مارك ألماني شرقي، أي ما يعادل ٤,٥ مليون جنيه استرليني، بموجب اتفاق وقع في ١٥/٤/١٩٥٧. وكان هذا المصنع ينتج حافلات النقل للجنود وسيارات الشحن وسيارات الركاب الصغيرة من نوع فاربورغ (Warburg)، واتفق على أن يسدد هذا القرض من إنتاج مصر من القطن والبصل. وجاء توقيع هذا الاتفاق بعد رفض مصر مشروعاً مماثلاً تقدمت به شركة مرسيدس - بنز (Mercedes-Benz) في شتوتغارت، بسبب التسهيلات المالية الواردة في المشروع الألماني الشرقي.

وزار وفد من ألمانيا الشرقية برئاسة رئيس حكومتها أوتو غروتفول مصر بين ٤ و٧/١/١٩٥٩ من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين بلاده والجمهورية العربية المتحدة، وتحويل البعثة التجارية الألمانية الشرقية إلى بعثة قنصلية. وساهمت وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨، واتساع حجم سوق الكيان السياسي الجديد، الجمهورية العربية المتحدة، في اشتداد التنافس بين

---

(٨٢) *Der Spiegel* (16 Januar 1957), p. 10.

(٨٣) Abediseid, *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen*, p. 120.

الألمانيين. ولذا ردت ألمانيا الغربية على زيارة غروتفول لمصر، واحتجاجاً على تبادل التمثيل القنصلي بين الدولتين باستدعاء سفيرها الدكتور فالتر بيكر (Walter Becker) من القاهرة. وفي أعقاب مقابلة السفير بيكر للرئيس عبد الناصر، أعلن وزير خارجية ألمانيا الغربية، فون برنتانو، أن الرئيس عبد الناصر لا يفكر حالياً بالاعتراف قانونياً بألمانيا الشرقية. وقد أكد عبد اللطيف البغدادي، نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة في ١٦/٥/١٩٦١ أن الجمهورية العربية المتحدة قد أبلغت الحكومة الألمانية الاتحادية في مطلع سنة ١٩٦٠ بأنها لن تعترف بدولتين ألمانيتين. وجاء هذا التصريح بعد يومين من افتتاح قنصلية لألمانيا الديمقراطية في دمشق، عاصمة الأقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة. ومع ذلك فقد احتجت ألمانيا الغربية على هذه الخطوة، واستدعت سفيرها في القاهرة فالتر فيبر (Walter Weber) وقنصلها العام في دمشق إلى بون. وانتهت هذه الأزمة السياسية في نهاية شهر أيار/ مايو ١٩٦١.

وعلى أي حال، فقد بلغت المعونة الاقتصادية المقدمة من ألمانيا الشرقية إلى الجمهورية العربية المتحدة ٦,٥ مليون جنيه مصري سنة ١٩٦٠. وتدفقت الصادرات الألمانية الشرقية على البلاد العربية في الستينيات، فزادت بنسبة ٥٠ بالمئة بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٦٦. وزادت قيمتها من ١٠ إلى ١٦ مليون جنيه استرليني في المدة نفسها. ثم تضاعفت بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٨. وكانت مصر وحدها تشتري أكثر من نصف هذه الصادرات. فقد زادت مشترياتها من السلع الألمانية الشرقية من ٥,٤ مليون جنيه استرليني سنة ١٩٦٤ إلى ١٥,٤ مليون جنيه استرليني سنة ١٩٦٨. وبعد زيارة فالتر أولبرخت الرسمية للقاهرة سنة ١٩٦٥، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية في أيار/مايو ١٩٦٥، أنشئت لجنة اقتصادية مشتركة بين البلدين في ١٧/٩/١٩٦٥ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والتجاري بين مصر وألمانيا الشرقية، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما في تلك السنة ٢٤ مليون جنيه مصري(٨٤).

أما ألمانيا الغربية فقد أفادت من الوضع الملائم لها بعد العدوان الثلاثي على مصر، ووثقت علاقاتها الاقتصادية مع البلاد العربية، ونافست المنتجات

---

(٨٤) Wissa - Wassef, «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale,» pp. 635 - 636, et Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» pp. 74 und 79.

السوفياتية في الجمهورية العربية المتحدة والعراق. فالمعرض الألماني الذي أقيم في القاهرة بين ١٤/٣ و٣/٤/١٩٥٧، احتل مساحة تقدر بسبعة أضعاف مساحة المعرض الذي نظمه السوفيات قبل ذلك بستة أسابيع، واحتوى على أربعة آلاف طن من المواد المنقولة من قبل ٤٢٠ شركة ومنظمة ألمانية غربية. ونصت الاتفاقية التي أبرمت بين الجمهورية العربية المتحدة وألمانيا الغربية في ٧/٥/١٩٥٨ على تغطية تمويل الصادرات الألمانية بقرض مقداره ٥٥٠ مليون مارك، منها ٤٠٠ مليون تدفع خلال ست سنوات و١٥٠ مليون مارك تدفع خلال خمس سنوات. واحتلت ألمانيا الغربية في سنة ١٩٦١ المقام الأول في التعاون التقني ـ المالي مع الجمهورية العربية المتحدة، إذ بلغ حجم هذا التعاون ٥٣,٨٩٠,٢٧٢ جنيه مصري، بينما بلغ حجم هذا التعاون مع الاتحاد السوفياتي ٤٦,٩٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين سنة ١٩٦٥ لم تنقطع العلاقات الاقتصادية بل استمرت. وظلت الجمهورية العربية المتحدة (مصر) أفضل زبون عربي لألمانيا الغربية، بحيث بلغت قيمة مشترياتها منها ١٤٣,٢ مليون مارك. غير أن ألمانيا الاتحادية أوقفت مساهمتها في الخطة الخمسية للتنمية المصرية، وجمدت تزويد مصر بمسارع نووي بطاقة ١٢٠ ميغاواط في أيار/مايو ١٩٦٥[(٨٥)].

وعلى الصعيد التقني، توثقت العلاقات الألمانية ـ المصرية. فأرسلت مصر مئة متدرب للتعلم على التقنية الحديثة في ألمانيا الاتحادية، بعد العدوان الثلاثي، ومع قيام الجمهورية العربية المتحدة ارتفع عدد المتدربين في ألمانيا إلى ٤٠٠ متدرب. وتراوح هذا العدد بين ٤٠٠ و٦٠٠ متدرب خلال سنتي ١٩٦٠ و١٩٦١. وبدأ برنامج التدريب من خلال العمل (Training through Employment) سنة ١٩٦١ بـ ٣٥٠ طالباً من حملة الشهادة الثانوية العامة. وبلغت الدفعة الثانية ٥٠٠ طالب. وتلقت ألمانيا الغربية ٥٢٧ متدرباً مصرياً في بداية سنة ١٩٦٣ لقضاء سنة في المصانع ومراكز التدريب الزراعي، ثم لحق بهم خمسون متدرباً لقضاء سنة في مصلحة البريد. وفي أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، جاءت مجموعة من رجال الشرطة المصرية إلى ألمانيا الغربية لقضاء شهر فيها للتدريب. وفي شباط/فبراير ١٩٦٤ قدم ٣٥٠ فنياً مصرياً إلى ألمانيا الغربية للحصول على تدريب عال في المؤسسات الفنية والزراعية الألمانية. وفي الشهر نفسه تأسست في بون «الجمعية العربية ـ الألمانية

---

(٨٥) Wissa - Wassef, Ibid., pp. 615 et 631.

(Deutsch Arabische Gesellschaft) لتعزيز العلاقات بين البلدين[٨٦].

وعلى الصعيد الثقافي، أنشىء في جامعة القاهرة قسم اللغة الألمانية سنة ١٩٥٩، وأصبحت اللغة الألمانية تدرس في جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية وأسيوط ودمشق. وصدر سنة ١٩٦٠ أول معجم تقني ألماني - عربي *(Deutsch Arabische Technische Woerterbuch)* من ٣٢ ألف كلمة من تأليف وديع فانون وسريال عطية، وصدر الجزء الثاني منه سنة ١٩٦٢. وزاد عدد الطلبة العرب في ألمانيا الغربية زيادة ملحوظة من مئتي طالب سنة ١٩٥٥ إلى حوالى عشرة آلاف طالب سنة ١٩٦٢. وحصل كثيرون منهم على منح علمية من «مكتب التبادل الأكاديمي» (DAAD) (Deutsche Akademische Austauschdienst) ولا سيما في النصف الأول من الستينيات. وأنشئت مدارس ألمانية وفروع لمعهد غوته ولمعاهد الاستشراق في العديد من العواصم والمدن العربية. فقد أنشئت في مصر ثلاث مدارس ألمانية هي: «المدرسة الإنجيلية الألمانية الثانوية» (Deutsche Evangelische Oberschule) و«مدرسة بوروميرين الألمانية» (Deutsche Schule Borromaerin) في القاهرة، ومدرسة مماثلة للأخيرة في الإسكندرية. وأنشىء معهد الآثار الألماني (Deutsche Archaeologische Institut) في القاهرة سنة ١٩٥٧. وأنشىء فرع لمعهد الاستشراق الألماني في بيروت ومعهد إنجيلي لآثار العهد القديم في عمان في الستينيات. كما أنشىء المعهد الثقافي الألماني (Deutsche Kultur Institut) في الإسكندرية سنة ١٩٦٠[٨٧].

واتجهت ألمانيا الغربية، في المقام الثاني، نحو سوريا. وسعت للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط فيها بواسطة شركة النفط الألمانية (Deutsche Erdoel (DEA) AG) في هامبورغ. وحصلت هذه الشركة على عقد للتنقيب في مساحة ١٥ ألف كيلومتر مربع. واحتلت سوريا المقام الرابع في ميدان التنقيب عن النفط في المشرق العربي بعد مصر والسودان واليمن. وسعت ألمانيا الغربية لبناء مصفاة للنفط في سوريا وأخرى في الأردن[٨٨].

واستعملت ألمانيا الغربية المعونة التنموية التي قدمتها إلى الدول العربية

---

(٨٦) Atek, Ibid., pp. 81 - 85, und Kramer, *Deutsch - Ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart*, p. 228.

(٨٧) Kramer, Ibid., pp. 231 - 233.

(٨٨) Abediseid, *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen*, p. 117.

كأداة للوقوف في وجه الشيوعية والحد من النفوذ السوفياتي. وقد عبر عن ذلك رئيس اتحاد الصناعات الألمانية فريتس بيرج (Fritz Berg) بقوله: «إن هذه البلدان (يعني بلدان الشرق الأدنى) تحتاج إلى الدعم من العالم الغربي، ويجب أن لا نفرض عليها نفوذنا من عل. إنها تسعى للحصول على المساعدة من الدول الشيوعية التي تجهد للحصول على موطىء قدم لها في هذه المنطقة من العالم. وعلى الاقتصاد الألماني أن يحقق هذا الواجب المهم، ويجب أن يتولى القيادة وأن ينال الثقة والصدقية». ولتحقيق هذا الهدف وضعت شركة كروب خطة لدعم الدول المتخلفة تنموياً شملت البلاد العربية. وقامت ألمانيا الغربية بدور «الطليعة» في الحضور الغربي في البلاد العربية. وقد أكدت هذا الدور الصحيفة الألمانية *Saarbruecken Zeitung*[٨٩]. وأكده أيضاً مدير دائرة التصدير في شركة «سيمنز وهالسكه» (Siemen & Halske AG) الدكتور تاكه (Tacke) في حديثه عن علاقات ألمانيا الغربية بالدول العربية[٩٠]. ووصفت الصحيفة البريطانية *Daily Express* التغلغل الاقتصادي الألماني في المنطقة العربية بقولها: «لقد قاد الألمان الغربيون حملة قوية في الشرق الأوسط من أجل تعزيز علاقاتهم التجارية وكسب نفوذ سياسي فيه. وهي حملة لم تشهد لها المنطقة مثيلاً من قبل... ويرى الألمان أنهم سوف يمسكون تجارة الشرق الأوسط كلها بأيديهم في مدى عشر سنوات»[٩١].

٥ ـ المعونات التنموية ودورها في السياسة الخارجية للدولتين الألمانيتين

أ ـ ألمانيا الاتحادية

حدث تغير مهم في السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية في النصف الثاني من الخمسينيات من القرن العشرين، مع ظهور المعجزة الاقتصادية الألمانية (Wirtschaftswunder). وكان لا بد للاقتصاد المزدهر من أسواق في عالم جديد مليء بالدول المستقلة حديثاً، نتيجة عملية تصفية الاستعمار في آسيا وأفريقيا. وتوثقت في هذه الأثناء العلاقات بين ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وتم التنسيق بينهما في سياستيهما نحو العالم الثالث بحيث تساند ألمانيا الاتحادية السياسة الأمريكية نحو العالم الثالث من خلال توفير الدعم المالي

(٨٩) *Saarbruecken Zeitung*, 15/4/1957.

(٩٠) Abediseid, Ibid., pp. 118 - 119.

(٩١) *Daily Express*, 24/11/1959.

لها، وساعدها على القيام بهذا الدور تلقيها المعونات الأمريكية من مشروع مارشال والاحتياطي الضخم من العملات الصعبة الذي تجمّع لديها، وبذلك أصبحت ألمانيا الاتحادية في نظر الولايات المتحدة قادرة على المشاركة في العبء معها والقيام بدور الوسيط بين الدول الصناعية الغربية والبلاد النامية التي لا تعتبرها دولة استعمارية. ولم تبد الحكومة الألمانية الاتحادية في البداية إعجاباً بالرغبة الأمريكية، ولذا خصصت مبالغ صغيرة لهذه المعونات التنموية. ففي سنة ١٩٥٦ خصصت الحكومة الألمانية ٣,٥ مليار مارك في موازنة وزارة الاقتصاد الاتحادية، وخصصت ٥٠ مليون مارك للمعونات التقنية، ثم زادت حجم المعونة سنة ١٩٥٨ حينما قدمت قرضاً مقداره ٦٦٠ مليون مارك للحكومة الهندية في ذلك العام[٩٢]، وأدركت ألمانيا الاتحادية بحلول سنة ١٩٦٠ أهمية مصالحها في العالم الثالث، وحثتها الولايات المتحدة على تقديم المعونات الاقتصادية والتقنية للدول الجديدة، وشعرت أن مصالحها الاقتصادية والتزاماتها السياسية عالمية في جوهرها بعد أن تحولت إلى قوة اقتصادية عالمية وغدت عضواً في كل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومراقباً في هيئة الأمم المتحدة نفسها[٩٣].

كانت أهداف السياسة الأمريكية وراء حث ألمانيا الاتحادية على تقديم المساعدات التنموية احتواء الاتحاد السوفياتي، ومجابهة نفوذه في العالم الثالث، ووضع سياسة جديدة لحرية التجارة مماثلة لسياسة الباب المفتوح (Open Door Policy)، تستهدف التغلغل الاقتصادي والاختراق الاجتماعي والثقافي للدول النامية الفتية وربطها بالغرب. أما بالنسبة إلى ألمانيا الاتحادية، فقد دار النقاش في البندستاغ سنة ١٩٥٦ حول السياسة التنموية والمكاسب التي تحققها من صادرات ألمانيا إلى أسواق العالم الثالث، والتي بلغت آنذاك حوالى مليار مارك، علاوة على الحد من النشاط السياسي لألمانيا الديمقراطية[٩٤].

(٩٢) Hans - Joachim Spanger und Lothar Brock, *Die Beiden Deutschen Staaten in der Dritten Welt: Die Entwicklungspolitik der DDR, eine Herausforderung für die Bundesrepublik Deutschland* (Opladen: Westdeutscher Verlag, 1987), p. 279.

(٩٣) Ernst Otto Czempiel, «Germany and the Third World: The Politics of Free Trade and the Free Hand,» paper presented at: *West German Foreign Policy, 1949-1979* (Conference), edited by Wolfram F. Hanrieder, Westview Special Studies in West European Politics and Society (Boulder, CO: Westview Press, 1980), pp. 181 - 192.

(٩٤) Spanger und Brock, Ibid., pp. 282 - 283.

كان هذا التغير في السياسة الخارجية الألمانية مفاجئاً ومثيراً، إذ جوبهت ألمانيا الاتحادية بمشاكل جديدة تحتاج إلى الكوادر والخبرة والمعرفة والوقت الكافي للتكيف مع الظروف المتغيرة. ولم يتوافر الوقت الكافي فأكرهت على الاستجابة الفورية. وعادت إلى مخزون ذاكرتها فوجدت استراتيجية اليد الطليقة (Strategy of Free Hand) وفعلتها. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجية قد ابتدعت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وهي سياسة تناسب الدول الحديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا التي لا ترغب في اتخاذ مواقف منحازة. أما على الصعيد الاقتصادي، فقد اكتشفت حكومة بون أنها، لأول مرة، تصبح فيها ألمانيا قوة اقتصادية جبارة. ولذا قلدت في سلوكها الولايات المتحدة التي أبدعت استراتيجية التجارة الحرة ومارستها بنجاح كبير بعد الحرب العالمية الثانية. وبهذا الربط بين استراتيجية اليد الطليقة التقليدية في السياسة واستراتيجية التجارة الحرة في الاقتصاد التي استعارتها من الولايات المتحدة، تمكنت ألمانيا الاتحادية من اتخاذ سياسة تقليدية أوروبية نحو العالم الثالث. وخلال العقد الذي تلا حرب السويس سنة ١٩٥٦، سعت ألمانيا الاتحادية في سياستها الخارجية والاقتصادية للحيلولة دون اعتراف الدول النامية بألمانيا الديمقراطية، وقدمت حكومة بون المعونات التنموية لهذه الدول من أجل هذه الغاية[٩٥]. لقد أوضح هذه السياسة وزير الخارجية الألماني فون برنتانو في خطاب ألقاه في «جمعية تطوير اقتصاد بادن فورتمبرغ» (Gesellschaft zur Foerderung der Wirtschaft Baden Wuertemburg) في ٢٤/١١/١٩٥٦ بقوله: «إن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط قد أظهرت بوضوح أننا في هذا العالم نمر بعملية تحول سياسي واجتماعي واقتصادي ذات أبعاد كبيرة، تؤدي فيها ما يسمى بالبلاد المتدنية النمو (Unterentwickelten Laeder) أو البلاد النامية (Entwicklung - slaender) دوراً مهماً. هذه البلاد التي تؤلف حوالى نصف سكان الأرض، وحوالى نصف مساحتها تمر هي نفسها بنمو عميق، وتُعد نفسها اليوم لتطور قوي وفعال وتأدية دور سياسي مستقل بصورة جزئية. واندفاعها نحو التحرر والحرية وطموحها للاعتراف بها وتقديرها كبيران، وترغب هذه الشعوب التي نالت حريتها السياسية في أن تنظم أمورها من خلال تنمية اقتصادية لضمان حريتها ورفع مستوى معيشتها والتمتع بالتقدم التقني والعلمي».

وذكر فون برنتانو في خطابه هذا مساعي الاتحاد السوفياتي إلى استغلال

---

(٩٥) Czempiel, Ibid., p. 183.

حاجة هذه البلاد للتنمية وإدخالها في منطقة نفوذه. وأكد أن «الدول النامية بطبيعتها غير شيوعية ولا غربية، وما تريده في نهاية المطاف هو التحرر من الجوع والفقر والمرض، إنها تريد تحسين شروط حياة جماهيرها وتقوية بلادها سياسياً واقتصادياً وثقافياً». وذهب وزير الخارجية الألماني إلى ضرورة التعاون مع البلاد النامية، وأضاف: «ولكن يجب علينا في تعاوننا مع شعوب هذه البلاد أن نتخلى عن محاولاتنا صياغتها بحسب تصوراتنا وتقديم النصائح لهم المستمدة من تجاربنا وحدنا، اعتقاداً منا أنها الأفضل... وعلينا أن نعترف بأن تطورنا المجتمعي والاقتصادي ليس الوحيد الممكن، ولا ضرورة لتكراره... والحل لهذه الدول النامية ليس التصنيع السريع الذي يؤدي إلى نشوء طبقة عمالية واسعة سوف تسرع في تحويل هذه المجتمعات إلى الشيوعية». ورأى أيضاً أن بالإمكان تقديم نوعين من المساعدة لهذه الدول النامية، معونة اقتصادية مربوطة بشروط سياسية، ومعونة اقتصادية عامة. وفضل المعونة الأخيرة على الأولى، باعتبار أن الأولى تقدم في الحالات الاستثنائية(٩٦).

هذا وقد أطلق على هذه المرحلة من السياسة الخارجية الألمانية، مرحلة مبدأ هالشتاين، التي منيت بالفشل سنة ١٩٦٥، إثر الأزمة الألمانية ـ العربية التي سنأتي إليها في الفصل الثاني. ولم تقتصر المعونة التنموية الألمانية للعالم الثالث، على المساعدات المالية وإنما شملت نقل التكنولوجيا الألمانية التي قامت بدور مهم كأداة للسياسة الخارجية الألمانية. وقد أوضح هذا الدور فالتر شيل (Walter Scheel)، وزير خارجية ألمانيا الاتحادية بمقالة نشرت في مجلة **السياسة الخارجية** *Aussenpolitik* في حزيران/يونيو ١٩٦٥. رأى شيل في هذه المقالة أن الثورة العلمية التي شهدتها البشرية بعد الحرب العالمية الثانية قد غيرت الوجه السياسي للعالم، على الرغم من الفجوة الواسعة القائمة بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب النامية، ودعا إلى تقليص هذه الفجوة من خلال التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب، من أجل استعمال العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولا بد أن يكون ذلك من خلال خطة عمل عالمية. ورأى شيل أن استراتيجية الأمم المتحدة للعقدين الأول والثاني للتنمية هي السبيل السليم في هذا الاتجاه(٩٧).

---

(٩٦) Heinrich von Brentano, *Deutschland, Europa, und die Welt; Reden zur Deutschen Aussenpolitik*, hrsg. von Franz Böhm (Bonn: Siegler, [1962]), pp. 214 - 217.

(٩٧) Walter Scheel, «Technologie als Element der Aussenpolitik,» *Aussenpolitik*, jg. 16, heft 6 (Juni 1965), pp. 321 - 329.

ونشأت في ألمانيا الاتحادية منذ النصف الثاني من الخمسينيّات سلسلة من المؤسسات للمعونات التنموية وهي: المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية (Deutsche Stiftung fuer Internationale Entwicklung) سنة ١٩٥٩، واللجنة الوزارية لمسائل السياسة التنموية للتنسيق بين الوزارات المعنية سنة ١٩٦٠، والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي (Bundesministrium fuer Wirtschaftliche Zusammennarbeit (BWZ)) سنة ١٩٦١، والجمعية الألمانية للتنمية (Deutsche Entwickiungsgeselleshaft (DEG)) في السنة نفسها بهدف تقديم التمويل المباشر لبلدان العالم الثالث، ومكتب التنمية الاتحادي (Deutsche Entwichlungs Dienst (DED)) سنة ١٩٦٣ الذي ضم خبراء شباناً لعمل المشاريع في العالم الثالث، والمعهد الألماني للسياسة التنموية (Deutsche Institut fuer Entwicklungspolitik (DIE)) من أجل توفير الخبراء في السياسة التنموية(٩٨).

وكما بيّنا في ما سبق، استعملت وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية المعونة التنموية من أجل تعزيز مبدأ هالشتاين، ورأت فيها وزارة الاقتصاد أداة مناسبة لتمويل الصادرات الألمانية، وأفادت منها وزارة الزراعة الألمانية بتحويل فائض الإنتاج الزراعي الألماني كمعونة تنموية، كما استعملتها «دائرة الصحافة والمعلومات التابعة لرئاسة الحكومة أداة ممتازة للدعاية ولترويج السياسة الألمانية في العالم الثالث». ولم يكن التخطيط للمعونات التنموية الألمانية وتنفيذها ومتابعتها من اختصاص وزارة التعاون الاقتصادي حتى سنة ١٩٦٤، وإنما كان من اختصاص الوزارات الألمانية المعنية بكل نوع من أنواع هذه المعونة. وفي سنة ١٩٦٤ تولت وزارة التعاون الاقتصادي مسؤولية المعونات التقنية والرأسمالية، وبعد ذلك بثماني سنوات أصبحت هذه الوزارة مسؤولة عن كل أنواع المعونات التنموية التي تقدمها حكومة ألمانيا الاتحادية(٩٩).

هذا وقد بلغ مجموع المعونات التنموية التي قدمتها ألمانيا الاتحادية إلى

---

(٩٨) Freimut Werner, «Warum Gibt der Westen Entwicklungshilfe?,» *Aussenpolitik,* jg. 18, heft 4 (April 1967), pp. 241 - 248.

(٩٩) Spanger und Brock, *Die Beiden Deutschen Staaten in der Dritten Welt: Die Entwicklungspolitik der DDR, eine Herausforderung für die Bundesrepublik Deutschland,* p. 292; John White, «West German Aid to Developing Countries,» *International Affairs,* vol. 41 (1965), pp. 75 - 79, and Werner Zettelmeier, «L'Aide allemande au développement,» dans: Alfred Grosser, *La République Fédérale d'Allemagne dans les relations internationales,* édité par Henri Ménudier (Paris: Editions complexe, 1990), pp. 245 - 249.

دول العالم الثالث بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٦٠ حوالى ٢٠ مليار مارك، وبلغ ما قدمته سنة ١٩٦١ وحدها ٣,٢ مليار مارك منها ١,٧ مليار من الخزينة العامة ومليارا واحدا من القطاع الخاص(١٠٠).

ونلاحظ أن ألمانيا الاتحادية قد التزمت في الخمسينيات والستينيات بحق تقرير المصير للدول النامية، لارتباط هذا الحق بتجزئة ألمانيا وتحويله إلى مطلب قومي ألماني لإعادة الوحدة بين الألمانيتين، والحيلولة دون الاعتراف بألمانيا الديمقراطية. والتزام ألمانيا الغربية بمبدأ هالشتاين القصد منه الحيلولة دون الاعتراف بتقسيم ألمانيا إلى دولتين مستقلتين والتمسك بحق تقرير المصير للأمة الألمانية.

كما نلاحظ أن الحكومة الألمانية الاتحادية قد ربطت سياستها التنموية نحو العالم الثالث بتطوير صادراتها إلى دوله. وأصبحت تعتمد على السوق العالمي ولها مصلحة اقتصادية في تنمية العالم الثالث، وأيدت حق أي دولة من دوله في اختيار السبيل التنموي الذي تريد، وإن كان مختلفاً عن السبيل الصناعي الغربي في التنمية أو السبيل الاشتراكي الشرقي.

أما سياسة ألمانيا التنموية نحو البلاد العربية، فقد تأثرت بسياستها التنموية العامة نحو العالم الثالث، ولكن موقع هذه البلاد المجاور لأوروبا وما يجري فيها من أحداث وتطورات إيجابية وسلبية تنعكس آثارها على أوروبا بعامة وألمانيا بخاصة. ولذلك حظيت هذه البلاد باهتمام الحكومات الألمانية المتعاقبة التي حرصت على استقرار المنطقة العربية لما يشكله أي اضطراب فيها من خطر على أمن أوروبا، وعلى حصول أوروبا على المواد الأولية من البلاد العربية ولا سيما النفط والغاز من دون عائق، وفتح أسواقها للصادرات الألمانية.

كان الطابع السياسي للمعونة التنموية الألمانية واضحاً منذ البداية، وكان الهدف منها الحيلولة دون إقامة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية مع ألمانيا الديمقراطية. في كتابه **السبل الجديدة للسياسة التنموية الألمانية** *(Neue Wege Deutscher Entwicklungspolitik)* الصادر سنة ١٩٦٦ يقول وزير التعاون الاقتصادي الألماني فالتر شيل: «إن السياسة التنموية جزء لا يتجزأ من السياسة

---

(١٠٠) Walter Scheel, «La Politique de la République Fédérale d'Allemagne en matière d'aide au développement,» *Politique étrangère*, vol. 28, no. 2 (1963), pp. 102 - 103.

العامة الألمانية، وإن من واجباتها خدمة مصالحنا الحيوية، وربط البلدان النامية بصورة أقوى، وبذلك تكمل الوسائل التقليدية في السياسة الخارجية، وتدعم مبدأ هالشتاين بصورة فعالة، وتحسّن القدرة التنافسية للصادرات الألمانية، وتفيد منها المصالح الألمانية». وكان شيل من أصحاب الرأي القائل إن بلاداً لا تعترف بحق تقرير المصير للشعب الألماني لا يمكن أن تتوقع معونة تنموية من ألمانيا الاتحادية(١٠١). وهكذا استعملت المعونة التنموية الألمانية كأداة من أدوات سياستها الخارجية وكسلاح لتهديد الدول التي تعترف بألمانيا الديمقراطية.

والتزمت ألمانيا الاتحادية في سياستها الثقافية نحو دول العالم الثالث، بمبدأ هالشتاين أيضاً. لقد أنشأت ألمانيا الاتحادية فروعاً لمعهد غوته (Goethe Institut) في العديد من الدول العربية. يقول مانفريد أبيلاين (Manfred Abelein) في كتابه **السياسة الثقافية للرايخ الألماني وجمهورية ألمانيا الاتحادية: تطورها التاريخي ومشاكلها القانونية**، الصادر سنة ١٩٦٨: «لقد أرسلنا إلى القاهرة في السنوات الأخيرة أعداداً من المعلمين الألمان لمتابعة النشاط السابق في المدارس الثانوية المصرية، من أجل الحد من نفوذ المنطقة السوفياتية (ألمانيا الديمقراطية) في مصر»(١٠٢)، وعلاوة على هذا الهدف الذي ذكره أبيلاين، عزز التعاون العربي ـ الألماني في الميدان الثقافي موقع ألمانيا الاتحادية السياسي في البلاد العربية.

وإذا كانت ألمانيا الاتحادية ومعظم الدول العربية قد اتفقت على حق تقرير المصير والدعوة إلى التحرر والوحدة، فقد اختلفت في النظرة إلى القومية. فبينما كانت ألمانيا الاتحادية تسعى لتحقيق أهدافها بالتخلي عن القومية بوعي وإدراك، كانت الفكرة القومية إحدى القوى المهمة الفاعلة في سياسات الدول العربية، وفي تطلعات شعوبها نحو المستقبل. وكثيراً ما أدى هذا الاختلاف في النظرة إلى القومية إلى سوء فهم بين الألمان والعرب. فقد وقفت القوى السياسية ووسائل الإعلام الألمانية الغربية موقفاً ناقداً للقومية العربية

---

(١٠١) Walter Scheel, *Neue wege Deutscher Entwicklungspolitik* (Bonn: [n. pb.], 1966), p. 304.

(١٠٢) Manfred Abelein, *Die Kulturpolitik des Deutschen Reiches und der Bundesrepublik Deutschland. Ihre Verfassungsgeschichtliche Entwicklung und Ihre Verfassungsrechtlichen Probleme*, Ordo Politicus; Bd. 8 (Köln; Opladen: Westdeutscher Verlag, 1968), p. 159.

مستمداً من موقفها السلبي المبرر من القومية الألمانية المرتبطة بالنازية وبنظرتها العدوانية نحو الأمم الأخرى. فالقومية العربية مثل سائر القوميات في العالم الثالث، ذات صلة بهوية الأمة ولها وظيفة تحررية، بخلاف القومية في دولة صناعية متطورة في أوروبا الغربية. ولم تبذل معاهد الاستشراق الألمانية والعلوم السياسية جهداً لإيضاح هذا الخلاف إلا في فترة متأخرة. وكثيراً ما أخطأ السياسيون العرب في نظرتهم إلى القوى السياسية الألمانية من منطلق قومي. وظلوا لمدة طويلة يجهلون حقيقة اتجاهات قوى مهمة من الشعب الألماني ولا سيما جيل الشباب الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، وهو كاره للماضي النازي وراغب في الدفاع عن القومية الألمانية أو التعبير عنها. وأدى سوء الفهم لدى العرب إلى دعم مجموعات هامشية ألمانية من الطيف السياسي والصحفي والابتعاد عن القوى السياسية المؤثرة. وقد قبل العرب بتفهم عدم الاعتراف بألمانيا الديمقراطية بسبب موقفهم المبدئي من الوحدة السياسية ومعاداتهم للتجزئة والانفصال في البلاد العربية(١٠٣).

ب ـ ألمانيا الديمقراطية

أولى الحزب الحاكم في ألمانيا الديمقراطية، حزب الوحدة الاشتراكي (S.E.D)، اهتمامه الرئيسي بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٩، لتنوير الألمان في منطقة الاحتلال السوفياتية، بالماركسية ـ اللينينية، وبناء نظام ديمقراطي شعبي مناهض للنازية، منذ أن تحول إلى حزب ماركسي ـ لينيني في منتصف سنة ١٩٤٨. ولما عقد مؤتمره الأول في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، أعلن تضامنه مع النضال التحرري للصين الشعبية واندونيسيا. ورداً على مبدأ ترومان لسنة ١٩٤٧ الذي أدان الشيوعية، واستهدف الحد من انتشارها، تأسست منظمة الكومنفورم (Kominform) (مكتب المعلومات الشيوعي) برئاسة أندريه جدانوف (Andre Shdanov)، وقسمت هذه المنظمة في دعايتها العالم إلى معسكرين: أولهما إمبريالي مناهض للديمقراطية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وثانيهما ديمقراطي ومناهض للإمبريالية بقيادة الاتحاد السوفياتي. وبموجب هذا التقسيم دخلت البلاد العربية وجميع المستعمرات في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية في المعسكر الإمبريالي، بينما اعتبرت بلاد العالم الثالث التي تتولى

(١٠٣) Rainer Büren, «Bemerkungen zum Stellenwert der Arabischen Staaten in der Aussenpolitischen Konzeption der BRD,» *Zeitschrift für Kulturaustausch*, jg. 24, vj. 2 (1974), pp. 42 - 44.

المقاومة الوطنية فيها قيادات شيوعية مثل: فيتنام واندونيسيا من المعسكر المناهض للإمبريالية.

وعلى أثر تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، وجهت قيادتها السياسية نداءً إلى دول النصف الجنوبي من الكرة الأرضية لإقامة علاقات دبلوماسية معها. وأبدت الصين وكوريا الشمالية وفييتنام ومنغوليا استعدادها لذلك، ولم تتردد ألمانيا الديمقراطية في تقديم المساعدات إلى فيتنام وكوريا الشمالية بعد سنة ١٩٥٠[١٠٤].

نظرت قيادة ألمانيا الديمقراطية إلى العالم الثالث ومشكلاته والحركات المناهضة للاستعمار من خلال رؤيتها للمجابهة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي والحرب الباردة بينهما، ولذا اعتبرت هذه القيادة الضباط الذين أطاحوا الملك فاروق في مصر سنة ١٩٥٢، ومحمد مصدق الذي أمم شركة النفط الأنكلو إيرانية سنة ١٩٥٣، وقادة حرب التحرير الوطنية في الجزائر سنة ١٩٥٤، وفيدل كاسترو (Fidel Castro) في أول حركة مقاومة مسلحة له سنة ١٩٥٣ في كوبا، وجواهر لال نهرو (Nehru) في الهند، ونكروما (Nkrumah) في غانا، وأحمد سوكارنو في اندونيسيا، «دمى إمبريالية»[١٠٥].

كانت أول اتفاقية أبرمتها ألمانيا الديمقراطية مع بلد عربي اتفاقية لتبادل السلع والترتيبات المالية مع مصر سنة ١٩٥٣، وتلتها اتفاقية مماثلة مع لبنان في السنة نفسها. وأبرمت اتفاقية مماثلة مع السودان سنة ١٩٥٥. وبدأ الانفتاح الفعلي لألمانيا الديمقراطية على العالم الثالث بعد مؤتمر كولومبو (Colombo) الذي انعقد ما بين ٢٨/ ٤/ و٢/٥/١٩٥٤ وضمّ رؤساء حكومات الهند وباكستان وسيلان وبورما وأندونيسيا من أجل دراسة المسألة الهندية ـ الصينية، ومحاولة إقامة جبهة آسيوية حيادية إزاء النزاع بين المعسكرين الشرقي والغربي. وتلاه مؤتمر باندونغ في نيسان/أبريل ١٩٥٥ الذي حضره ممثلون عن خمس وعشرين دولة آسيوية وأفريقية (تسع منها عربية)، وكان بداية لظهور كتلة دول عدم الانحياز. وفي هذا المؤتمر وضعت مبادىء التعايش السلمي العشرة وهي:

---

(١٠٤) Spanger und Brock, *Die Beiden Deutschen Staaten in der Dritten Welt: Die Entwicklungspolitik der DDR, eine Herausforderung für die Bundesrepublik Deutschland*, pp. 159-160.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

١ ـ احترام حقوق الإنسان والأهداف والمبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ احترام سيادة كل الدول ووحدة أراضيها.

٣ ـ الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس والأمم.

٤ ـ الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٥ ـ احترام حق الدفاع عن النفس.

٦ ـ الامتناع عن ممارسة الضغط على الدول الأخرى، والامتناع عن الانضمام إلى تحالف دفاعي مشترك يخدم المصالح الخاصة بالدول الكبرى.

٧ ـ لا عدوان ولا تهديد لوحدة أراضي الدول الأخرى ولاستقلالها السياسي.

٨ ـ تسوية النزاعات سلمياً.

٩ ـ تشجيع التعاون الدولي.

١٠ ـ مراعاة الحقوق والواجبات الدولية[١٠٦].

ومنذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، انتهج الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية سياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي، بناء على التقييم الجديد للبرجوازية الوطنية في البلدان النامية الوارد في تقرير الحزب الشيوعي السوفياتي في مؤتمره العشرين الذي عقده سنة ١٩٥٦. وانعكست هذه السياسة على مواقف ألمانيا الديمقراطية من البلدان النامية، فقد أطلقت على رؤساء الحكومات المشاركين في مؤتمر كولومبو، «الناطقين باسم شعوبهم» بعد أن كانت تسميهم «عملاء الإمبريالية»، واعتبرت مؤتمر باندونغ «مشاركة شعوب آسيا وأفريقيا في ضمان سلام العالم كله»، ولم تعد هذه الدول، في نظرها، تنتمي إلى تجار الحروب والامبرياليين، وإنما أصبحت تعد من القوى المناهضة للإمبريالية والمساهمة في تحقيق السلام. وأدركت ألمانيا الديمقراطية مثلما أدركت الدول الحليفة لها، أن دول مؤتمر باندونغ تؤدي دوراً سياسياً عالمياً لا بد من استغلاله لمصالحها الخاصة، وأنه لا بد من أن يكون منطلقاً لعلاقات ودية وتعاون وثيق يفيد منه الطرفان.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٩٢.

ورأينا في ما سبق كيف بدأت ألمانيا الديمقراطية علاقاتها مع الدول النامية سنة ١٩٥٣ بداية مترددة، ولكنها انطلقت بقوة بعد العدوان الثلاثي على مصر، فأبرمت خمس عشرة اتفاقية تجارية ومالية مع دول آسيوية وأفريقية سنة ١٩٥٨. وكانت أولى بعثاتها التجارية مع هذه الدول في القاهرة وبومباي (Bombay) سنة ١٩٥٤. وزار نائب رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية هاينريش راو كلاً من الهند ومصر ولبنان والسودان وسوريا بين خريف ١٩٥٥ وربيع ١٩٥٦. وزار رئيس وزرائها غروتفول مصر والعراق والهند في خريف ١٩٥٩، وأنشئت في السنة نفسها قنصلية لألمانيا الديمقراطية في القاهرة، وقدمت ألمانيا الديمقراطية معونات لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وتألفت في برلين الشرقية جمعيات صداقة عديدة لتوثيق علاقات ألمانيا الديمقراطية مع الدول النامية، وتأسست «لجنة التضامن مع شعوب أفريقيا» (Komite fuer die Solidaritaet mit den Voelkern Afrika) سنة ١٩٦٠، و«رابطة صداقة الشعوب» (Liga fuer Voelkerfreundschaft) سنة ١٩٦١، و«لجنة التضامن الآسيوي الأفريقي في ألمانيا الديمقراطية» (Afro-asiatische Solideritaetskomite der DDR) سنة ١٩٦٤[(١٠٧)].

شنت ألمانيا الديمقراطية هجوماً عنيفاً على مبدأ هالشتاين الذي تبنته ألمانيا الاتحادية في العالم الثالث، غير أنها لم تحقق نجاحاً في هذا الصدد، على الرغم من الضغوط التي مارسها الاتحاد السوفياتي لدى الدول النامية. وحاول قادة ألمانيا الديمقراطية بيان الفروق والاختلافات بين سياسة بلادهم وسياسة ألمانيا الاتحادية تجاه العالم الثالث. فها هو فالتر أولبرخت، رئيس الدولة والسكرتير الأول لحزب الوحدة الاشتراكي، يوضح في خطابه أمام السلك الدبلوماسي والقنصلي في برلين الشرقية في ١٩٦٠/٩/٢٦ أن بلاده تؤيد حركة التحرر المناهضة للاستعمار والدول الثورية في أمريكا الجنوبية والدول الوطنية الشابة في آسيا، بينما يقف الإمبرياليون والعسكريون الألمان الغربيون، مع رأس المال الاحتكاري الأمريكي ويريدون إعادة شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى القيود والسلاسل والعودة إلى الهيمنة الاستعمارية الجديدة. ويرى أولبرخت أن بلاده «تمثل تقليداً آخر من تقاليد الشعب الألماني في علاقته مع البلدان والشعوب التي تتطلع إلى التخلص من الهيمنة الاستعمارية وتقود نضالاً من أجل التحرر الوطني، إنه تقليد طبقة العمال

---

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

والإنسانيين الألمان التي تحتقر القهر الاستعماري والاستغلال وتناضل ضدهما وتدافع دوماً عن الحق المقدس للشعوب المستعمرة والمقهورة، كما تدافع عن الحرية والكرامة الإنسانية والحياة السعيدة في ظل دولة وطنية لكل الشعوب»(١٠٨).

وانطلاقاً من هذا المبدأ شاركت ألمانيا الديمقراطية في المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز الذي عقد في يوغسلافيا سنة ١٩٦١، وبعد بناء سور برلين أرسلت حكومة ألمانيا الديمقراطية وفوداً إلى العديد من دول العالم الثالث لإقناعها بالاعتراف بها وتبرير بناء السور، غير أن معظم دول العالم الثالث اعتبرت النزاع بين الدولتين الألمانيتين خلافاً أسرياً(١٠٩).

ساهمت ألمانيا الديمقراطية في دعم حروب التحرر الوطني في العالم الثالث، باعتبارها حروباً تستهدف التخلص من النير الاستعماري والرجعية الداخلية، وبذلك تعد مشاركة في تغيير موازين القوى الدولية وتستحق دعم الدول الاشتراكية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وعلى هذا الأساس دعمت ألمانيا الديمقراطية الثورة الجزائرية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)(١١٠).

وقدمت ألمانيا الديمقراطية معونات تنموية، وأقامت تعاوناً علمياً وتقنياً مع دول العالم الثالث بهدف تحقيق الشروط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للحاق بالمسيرة العالمية، وبحيث تؤدي هذه العملية إلى تعزيز الاستقلال الوطني والتغلب على التخلف والتحرر الاقتصادي من الإمبريالية، وتحقيق التحول الاجتماعي الاقتصادي العميق، والنمو السريع والمتوازن لقوى الإنتاج والتقدم الاجتماعي، ورفع مستوى المعيشة للجماهير الواسعة من الشعب. والهدف الاستراتيجي البعيد للمعونة التنموية لبلدان العالم الثالث هو السير في الاتجاه الاشتراكي، والاقتداء بالنموذج السائد في ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي(١١١). وهذه الأهداف تتناقض والشعارات التي سادت بعد مؤتمر التجارة العالمية الأول الذي عقد في جنيف سنة ١٩٦٤ مثل: «المعونة بالتجارة» (Aid by Trade) و«التجارة بدلاً من المعونة» (Handel Statt Hilfe). والتزمت ألمانيا الديمقراطية، من الناحية النظرية بمبادىء المساواة

---

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

في السيادة وعدم التدخل، وعدم التمييز، وتبادل المنافع والاعتراف بحقوق السيادة على الثروات الطبيعية، والتضامن مع نضال الشعوب ضد الاستعمار القديم والاستعمار الجديد، والعنصرية والعزل العنصري[(١١٢)].

نما التبادل التجاري بين ألمانيا الديمقراطية وبلدان العالم الثالث من ٢٣٤,٨ مليون مارك بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٣، إلى ١٣٧,٥ مليون مارك سنة ١٩٥٤، و٣٠٣,٥ مليون مارك سنة ١٩٥٥. وبلغ حجم تجارتها الخارجية مع العالم الثالث في السنة نفسها ١٠٧٠ مليون مارك، وهذا يعادل ١٠,٩ بالمئة من مجمل تجارتها الخارجية. وارتفع حجم تجارتها الخارجية مع دول العالم الثالث إلى ٢١١٦ مليون مارك سنة ١٩٦٠، وعادل ١١,٤ بالمئة من مجمل تجارتها الخارجية، ثم ارتفع إلى ٣٣١٩ مليون مارك سنة ١٩٧٠، وعادل ٨,٤ بالمئة من مجمل تجارتها الخارجية.

والجدول رقم (١ ـ ٢) يبين حجم التجارة الخارجية لألمانيا الديمقراطية مع الدول العربية بملايين الماركات الألمانية الشرقية.

الجدول رقم (١ ـ ٢)

حجم التجارة الخارجية لألمانيا الديمقراطية مع الدول العربية (مليون مارك/ نسبة مئوية)

الدولة	١٩٥٥		١٩٦٠		١٩٦٥	
مصر	٤٣,٦	٤,١	٢٦١,٧	١٢,٤	٢٣٤,٩	١٠,١
الجزائر	-	-	٠,٤	-	١,٧	٠,١
ليبيا	-	-	٠,٥	-	٣,٢	٠,١
المغرب	-	-	١٠,٧	٠,٥	٩,٦	٠,٤
السودان	٢,٩	٠,٣	١١,١	٠,٥	٩,٩	٠,٤
تونس	-	-	٠,٣	-	١١,٧	٠,٥
العراق	٠,٤	-	١٤,٦	٠,٧	١٤,٧	٠,٦
الكويت	-	-	٠,٨	-	٢,٢	٠,١
لبنان	٣,٧	٠,٣	١٣,٢	٠,٦	٢٧,١	١,٢
سوريا	٣,٤	٠,٣	١٣,٩	٠,٧	١٥,٦	٠,٧
المجموع	٥٢	٥	٣٢٧,٦٥	١٥,٤	٣٣٠,٦	١٤,٢

المصدر: Hans - Joachim Spanger and Lothar Brock, *Die Beiden Deutschen Staaten in der Dritten Welt: Die Entwicklungspolitik der DDR, eine Herausforderung für die Bundesrepublik Deutschland* (Opladen: Westdeutscher Verlag, 1987), pp. 246 - 251, esp. p. 248.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

أما سياسة ألمانيا الديمقراطية الثقافية فقد شملت المجالات الفنية والأدبية والعلمية والتربية والتعليم والشؤون الصحية والرياضية. وقامت هذه السياسة على ثلاثة مبادىء هي: التحيز والوحدة الوطنية والفكر الاشتراكي. ويتضح التحيز في تعميق التحالف ضد الإمبريالية الغربية، بينما تقتضي الوحدة الوطنية المساعدة في التغلب على الإرث الاستعماري، وتبرز الأفكار الاشتراكية في الاقتداء بألمانيا الديمقراطية في تطورها الاشتراكي، باعتبارها نموذجاً للقيم الثقافية التقدمية. وقد أبرمت ألمانيا الديمقراطية أول اتفاقية ثقافية مع سوريا من بين الدول العربية ودول العالم الثالث سنة ١٩٥٦، ثم مع العراق سنة ١٩٥٩، ومع مصر سنة ١٩٦٥، ومع الجزائر سنة ١٩٦٦، ومع السودان سنة ١٩٦٧[١١٣].

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

الفصل الثاني

الأزمة الألمانية ـــ العربية (١٩٦٥)

أولاً: علاقة ألمانيا الاتحادية بإسرائيل

لعلاقة ألمانيا الاتحادية بإسرائيل تأثير قوي في علاقاتها بالدول العربية وفي موقفها من القضايا العربية بعامة وقضية وحدة العرب وتضامنهم بخاصة. تصرفت ألمانيا الاتحادية على اعتبار علاقتها بإسرائيل علاقة خاصة وفريدة (Einzigartige Beziehung). ويسعى السياسيون الألمان، ولا سيما ممثلو الأحزاب الكبرى (الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاجتماعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي) لتبرير هذه العلاقة تبريراً أخلاقياً من خلال العودة إلى الماضي النازي والجرائم التي ارتكبها النازيون باليهود في أوروبا. ويعتقد هؤلاء السياسيون وكثير من الألمان الغربيين أن المعاناة التي تعرضوا لها نتيجة الهزيمة التي لحقت بهم في الحرب العالمية الثانية من فرار وتشتت وبؤس وإذلال من جانب المنتصرين، لا بد من تحملها وتحمل ذنب النازيين وجرائمهم. ولكنهم يرفضون، بالمقابل، الدعوى الصهيونية ـ الإسرائيلية القائلة بـ «الذنب الجماعي» (Kollektivschuld)، الذي يقرن بفكرة «العار الاجتماعي» على حد تعبير تيودور هويس (Theodor Heuss)، أول رئيس لجمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٩). ولذا كانت اتفاقية التعويضات الألمانية ـ الإسرائيلية تجميلاً غالياً للألمان «الكريهين» في نظر بعض الألمان، وجعلت من الحكومة الاتحادية حساسة وقابلة للضغوط من الجانب الإسرائيلي واليهودي. وكان هذا الجانب يصر دوماً على أن التعويضات هي عن الأضرار المادية، لأن الجرائم الأخلاقية لا يمكن التعويض منها، وليس بالإمكان شراء المغفرة باتفاقية لكسمبورغ للتعويضات. وساهمت الضغوط الأمريكية على الحكومة

الألمانية في الخضوع والاستجابة للمطالب الإسرائيلية[١].

ثانياً: صفقات الأسلحة الألمانية لإسرائيل

اعتمدت إسرائيل في تسليح قواتها على فرنسا في الخمسينيات لامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن تسليحها بصورة مباشرة[٢]. وكشفت مصر عن ذلك لأول مرة في تقرير من سفارتها في بون في ١١/١١/١٩٥٤، أشار إلى وجود ضباط وجنود إسرائيليين يقيمون في ثكنة فرنسية في ألمانيا الاتحادية، ويتدربون على أحدث الأسلحة الفرنسية، ويشاركون في المناورات الفرنسية[٣]. وفي أعقاب حصول مصر على صفقة الأسلحة التشيكية حصلت إسرائيل على صفقة أسلحة أمريكية (دبابات ومصفحات وصواريخ) عن طريق ألمانيا الغربية، كما جاء في تقرير الملحق العسكري المصري في واشنطن في ٢/١٢/١٩٥٥[٤].

في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، سعت إسرائيل للحصول على الأسلحة الألمانية مباشرة. فقد أوفد بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل، في ١٣/١٢/١٩٥٧ الأمينة العامة لحزب الماباي الحاكم آنذاك، غيورا جوزيفتال (Giora Josephtal)، إلى ألمانيا الاتحادية للتباحث مع المستشار أديناور حول إمكانية تقديم معونة عسكرية لإسرائيل. وقد نجحت الموفدة الإسرائيلية في مسعاها. وأرسلت إسرائيل وفداً عسكرياً برئاسة شمعون بيريس (Shimon

---

(١) Friedmann Buettner und Peter Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» in: Karl Kaiser und Udo Steinbach, hrsg., *Deutsch - Arabische Beziehungen: Bestimmungsfaktoren und Probleme einer Neuorientierung*, redaktionsassistenz Peter Hünseler, Schriften des Forschungsinstituts der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik e.v., Bonn. Reihe, Internationale Politik und Wirtschaft; Bd. 45 (München; Wein: Oldenbourg, 1981), pp. 121 - 122.

(٢) Shimon Peres, *Battling for Peace: A Memoir*, edited by David Landau (London: Weidenfeld and Nicolson, 1995), pp. 79 and 117 - 131; Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York; London: W.W. Norton, 2000), pp. 140 - 141, and David Ben Gourion, *Regards sur le passé*, traduit de l'anglais par Jean Rouger (Monaco: Editions du rocher, 1965), p. 140.

(٣) Wageh Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» (Dissertation zur Doktors der Philosophie, Universität Essen - Gesmathochschule, 1983), p. 26.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(Peres)، مدير عام وزارة الدفاع، لبحث تفاصيل الصفقة. وأعلن بن غوريون في ١٩٥٧/١٢/٢٤ في الكنيست الإسرائيلي عن ضرورة الحصول على الأسلحة من ألمانيا الغربية، من أجل تحديث أسلحة الجيش الإسرائيلي، وبرر ذلك برفض الولايات المتحدة تسليح إسرائيل وحصول العرب على الأسلحة من الكتلة السوفياتية. وتسرب هذا الخبر إلى الصحف الإسرائيلية والصحف الألمانية الغربية فنشرته، غير أن الحكومة الألمانية نفته[٥]. ويذكر وزير الدفاع الألماني الغربي آنذاك فرانتس يوسف شتراوس في مذكراته أنه قابل الوفد الإسرائيلي في منزله في قرية روت أم إن (Rott am Inn) في بافاريا، وكان يضم، علاوة على بيريس، الجنرال حاييم لاسكوف (Haim Laskow)، قائد سلاح الدبابات في حملة سيناء سنة ١٩٥٦، وضابطاً آخر. وقد اختار شتراوس منزله الريفي للحفاظ على سرية المفاوضات. ويعبر شتراوس عن اعتزازه بالتعاطف مع اليهود ومع دولة إسرائيل. ويذكر نماذج من هذا التعاطف، منها قيامه بطباعة كتاب **رسائل اليهود الألمان الذين سقطوا في الحرب العالمية الأولى** *(Kriegsbriefe Gefallener Deutscher Juden)* سنة ١٩٦١. وكان هذا الكتاب قد صدر سنة ١٩٣٥. وعد شتراوس نشر هذا الكتاب مساهمة شخصية منه «للتعويض المعنوي عما لحق باليهود من ظلم وأذى»[٦].

ويذكر شتراوس أن الوفد العسكري الإسرائيلي طلب قائمة من الأسلحة تشمل طائرات نقل عسكرية وطائرات عمودية ومدافع وصواريخ مضادة للدبابات. وقد استجاب شتراوس لهذا الطلب، وقدم الأسلحة المطلوبة لإسرائيل من مخازن الجيش الألماني الاتحادي، بعد موافقة المستشار أديناور ووزير الخارجية فون برنتانو وممثل عن كل حزب من الأحزاب الثلاثة الكبرى في البندستاغ. وقد سجلت هذه الأسلحة، التي قدمت هدية لإسرائيل، والتي قدرت قيمتها آنذاك بـ ٣٠٠ مليون مارك[٧]، على أنها مفقودة من مخازن الجيش. وأرسلت الطائرات العمودية وطائرات النقل إلى مرسيليا من دون تغيير ألوانها، وشحنت من مرسيليا إلى حيفا بالبواخر. وأشرف على هذه العملية العقيد هربرت بيكر (Herbert Becker) من الجيش الألماني.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٩، و S. Astakhov, «Bonn - Tel Aviv Axis,» *International Relations* (November 1968).

(٦) Franz Josef Strauss, *Die Erinnerungen*, 4 aufl. (Berlin: Siedler, 1989), pp. 376 - 378, und Volker Hentschel, *Ludwig Erhard: Ein Politikerleben* (München: Olzog, [1996]), p. 550.

(٧) قدر شتراوس قيمة هذه الهدية سنة ١٩٧٩ بـ ١,٢مليار مارك ألماني.

وبناء على رغبة الرئيس الأمريكي جون كينيدي (John Kennedy)، أجرى كونراد أديناور محادثات سرية مع بن غوريون في اللقاء الأول الذي تم بينهما في فندق والدورف أستوريا (Waldorf Astoria) في نيويورك في ١٤/٣/١٩٦١، حول تزويد إسرائيل بالأسلحة الألمانية كجزء من التعويضات الواردة في اتفاقية لكسمبورغ لسنة ١٩٥٢. كما وافق أديناور في هذا اللقاء على تقديم قرض لإسرائيل مقداره ٢٠٠ مليون مارك ألماني يجدد سنوياً بمقدار ١٤٠ مليون مارك. وبحسب تصريحات شمعون بيريس للمجلة الألمانية **دير شبيغل** *(Der Spiegel)* في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، حصلت إسرائيل، لأول مرة، على طائرات تدريب نفاثة من نوع فوجا ماجستير (Fouga Magister)، وهي صناعة ألمانية - فرنسية مشتركة وطائرات ناقلات جنود من نوع نور أطلس (Noratlas)، وهي أيضاً صناعة ألمانية - فرنسية مشتركة، ومدافع مقاومة للطائرات من سلاح الجيش الألماني[٨].

وكانت الصحيفة الألمانية **فرانكفورتر الجماينه** *(Frankfurter Allgemeine)* قد ذكرت أن إسرائيل قد تلقت من ألمانيا الغربية ٢٠٠ دبابة أمريكية من نوع (Batton M48) و٥٠ طائرة بعضها مقاتل وبعضها الآخر طائرات اتصال (DO-27)، وطائرات من نوع (Noratlas) للنقل وطائرات نفاثة للتدريب، وصواريخ كوبرا (Cobra) المضادة للدبابات، وحاملات جنود مدرعة من نوع (Hotchkiss SPI)، ومدافع مضادة للطائرات أتوماتيكية من عيار ٤٠ مليمتراً، وخمسة قوارب طوربيد[٩]. وحصلت إسرائيل، حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، على طائرات عمودية ومدافع مضادة للطائرات وغواصتين من طراز توتم (Totem) ومن طراز توربين (Turpin) حمولة كل منهما ٢٨٠ طناً[١٠].

وعقد شتراوس صفقة أسلحة مع شمعون بيريس في ٢٨/١٠/١٩٥٨، تم بموجبها تزويد جيش ألمانيا الاتحادية بأسلحة من إنتاج إسرائيلي، وهي قنابل من نوع مورزر ٨١ (Moerser 81) عيار ١٢٠ مليمتراً بقيمة ١٢ مليون مارك ألماني، وقنابل للدبابات بقيمة ٨ ملايين مارك، ورشاشات عوزي (UZI) بقيمة ٧ ملايين مارك، وألبسة بقيمة ٥ ملايين مارك. وكان الهدف من هذه

---

(٨) *Der Spiegel* (1965), p. 38, und *Lui* (Paris) (août 1979), pp. 77 - 78.

(٩) *Frankfurter Allgemeine*, 20/2/1965.

(١٠) Astakhov, «Bonn - Tel Aviv Axis,» pp. 43 - 44.

الصفقة دعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية(١١).

واستمر تزويد إسرائيل بالأسلحة الألمانية منذ سنة ١٩٦٠. وحصلت الدولة العبرية على الأسلحة الثقيلة ولا سيما الصواريخ الجوية الأوتوماتيكية وصواريخ الدبابات من نوع كوبرا (Cobra) ومدافع من نوع هاوبتزن (Haubitzen)، منذ سنة ١٩٦٢. وأثناء زيارة المستشار الألماني، لودفيغ إرهارد (Ludwig Erhard)، لواشنطن في حزيران/يونيو ١٩٦٤، طلب منه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (Lyndon Johnson) أن تزود ألمانيا الغربية إسرائيل بالأسلحة التي ترغب فيها. فاستجابت الحكومة الألمانية للطلب الأمريكي وأبرمت اتفاقية مع إسرائيل بقيمة ٣٢٠ مليون مارك، شملت ٢٠٠ دبابة من نوع باتون (Batton M 48) وخمسين طائرة حربية و١٥ طائرة عمودية و٦ قوارب سريعة وغواصتين(١٢).

وجاء في المعلومات الصادرة عن وزارة البحث العلمي الألمانية الغربية أن الوزارة قدمت لإسرائيل ٢٥,٤ مليون مارك، بالتعاون مع شركة فولكسفاغن (Volkswagen) من أجل دعم أبحاث الطاقة النووية في إسرائيل، وذلك بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٦٤. وبفضل الدعم المالي والعلمي الألماني الغربي أصبح المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونة ينتج ٨ كيلوغرامات من المواد النووية سنة ١٩٦٣، ما أتاح لإسرائيل إمكانية إنتاج القنابل النووية بمعدل قنبلة واحدة كل ستة أشهر. وقد اعترف أبا إيبان، وزير خارجية إسرائيل السابق، بوجود ٥٢ عالماً ألمانياً نووياً في معهد وايزمان في رحوبوت (Weizmann Institute - Rehovoth)(١٣).

ويعزو بعض المحللين السياسيين موافقة أديناور على تزويد إسرائيل بالأسلحة الثقيلة سنة ١٩٦٢ إلى محاكمة الضابط الألماني أدولف إيخمان، رئيس دائرة اليهود في جهاز الغستابو (Gestapo) النازي، الذي ألقت الأجهزة السرية الإسرائيلية القبض عليه في الأرجنتين في ٢٣/ ٥/ ١٩٦٠، وقدمته للمحاكمة

---

(١١) Buettner und Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» p. 122; Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» p. 32, und Ben Gourion, *Regards sur le passé*, p. 136.

(١٢) Hentschel, *Ludwig Erhard: Ein Politikerleben*, p. 551, und Atek, Ibid., pp. 34 - 35.

(١٣) Astakhov, «Bonn - Tel Aviv Axis,» pp. 44 - 45.

في القدس بين ١١/ ٤ و١٤/٨/ ١٩٦١. فقد خشي أديناور أن يطلب مستشاره هانز غلوبكه (Hans Globke) للشهادة في محاكمة إيخمان ويكشف عن أسماء شخصيات عديدة في الإدارة العليا الألمانية لها ماض نازي[١٤]. وقد عبر أديناور عن خوفه هذا بتصريح أدلى به إلى الصحف في ١٠/ ٣/ ١٩٦١، قال فيه: «من الطبيعي أن تقلقني محاكمة إيخمان، ليس بسبب المحاكمة نفسها، فإيخمان يستحق أن يحاكم على ما فعل، وأنا لي الثقة التامة بالقضاء في إسرائيل، ولكني قلق بالتأكيد على ردود الفعل التي ستنجم عن المحاكمة في الحكم علينا نحن الألمان ككل». وقد أكد هذا القلق أويجن جيرستنماير (Eugen Gerstenmeier)، رئيس البندستاغ، في مقابلة مع شركة الإذاعة الأمريكية (ABC: American Broadcasting Company) في ٨/ ٤/ ١٩٦١ فقال: «إن محاكمة إيخمان عبء ثقيل على سمعة ألمانيا في الخارج. كما أنها ستثير لدى السكان في الداخل أسئلة لها صلة بالأعمال الإجرامية». وعبر قادة الأحزاب السياسية الألمانية عن مواقف مماثلة، وكذلك فعل كبار السياسيين الألمان ووسائل الإعلام الألمانية الغربية[١٥]. وإذا كان لمحاكمة إيخمان أثرها في دفع أديناور إلى إبرام صفقات الأسلحة مع إسرائيل، فقد كان للضغوط الأمريكية الأثر الحاسم في إبرام هذه الصفقات.

هذا وقد كشفت الصحف الألمانية عن اتفاقيات الأسلحة مع إسرائيل لأول مرة في ٢٦/ ١٠/ ١٩٦٤. ونشرت صحيفة **التايمز** *(Times)* اللندنية عن مراسلها في بون أن ألمانيا الاتحادية تزود إسرائيل بالأسلحة منذ عدة سنوات، وأن علماء الذرة الألمان يعملون في إسرائيل[١٦]. ونشرت الصحيفة الأمريكية **نيويورك تايمز** *(New York Times)* الخبر من مراسلها في بون، وأضافت أن ألمانيا الاتحادية قدمت منحة تبلغ ١٢ مليون مارك لتطوير الأسلحة النووية والبيولوجية في إسرائيل[١٧]. وعلى أثر ذلك قابل السفير المصري في بون،

---

(١٤) Kenneth M. Lewan, «How West Germany Helped to Build Israel,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 4, no. 4 (Summer 1975), p. 59.

(١٥) Jekutiel Deligdish, *Die Einstellung der Bundesrepublik Deutschland zum Staate Israel: Eine Zusammenfassung d. Entwicklung seit 1949* (Bonn - Bad Godesberg: Verlag Neue Gesellschaft, 1974), pp. 66 - 72, und *Bulletin des Presse und Informationsamtes der Bundesregierung*: 14/3/1961, p. 460, und 8/4/1961.

(١٦) *Times*, 29/10/1964.

(١٧) *New York Times*, 31/10/1964.

جمال منصور، وزير الخارجية الألماني، غرهارد شرودر (Gerhard Schroeder)، للاستفسار عن حقيقة ما نشر، فأبلغه شرودر بوجود اتفاقية عسكرية سرية بين بلاده وإسرائيل، كانت قد أبرمت في عهد أديناور مقابل عدم إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين. كما أبلغه بعدم معرفة وزارة الخارجية بهذه الاتفاقية، وأنه شخصياً أعرب عن احتجاجه عليها في مجلس الوزراء(١٨).

وقد اختلف المؤرخون والكتاب حول من سرَّب المعلومات عن صفقات الأسلحة السرية الألمانية مع إسرائيل. فمنهم من يقول إن إسرائيل كانت وراء تسريب المعلومات من أجل إثارة التوتر في العلاقات العربية ـ الألمانية الغربية، ودفع ألمانيا الغربية إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها، بعد أن ترددت ألمانيا منذ سنة ١٩٥٦ في الإقدام على هذه الخطوة، خوفاً من اعتراف الدول العربية بألمانيا الشرقية وإقامة علاقات دبلوماسية معها. ومنهم من يرى أن بعض الأوساط السياسية الألمانية الغربية هي التي سربت المعلومات لإرباك حكومة إرهارد التي خرجت على خط المستشار الألماني السابق كونراد أديناور. ويرى آخرون أن مصر هي التي سربت المعلومات كوسيلة للضغط على الحكومة الألمانية للحصول على مزيد من المساعدات الاقتصادية والعلمية والتقنية الألمانية لتنمية اقتصادها وتطوير قدرتها النووية(١٩).

ومهما اختلفت الآراء فيمن سرب المعلومات عن صفقات الأسلحة السرية الألمانية مع إسرائيل، فقد سارعت حكومة ألمانيا الاتحادية إلى إرسال رئيس البندستاغ أويجن جيرستنماير إلى القاهرة في ١٩٦٤/١١/٢٠، لتلافي النتائج الوخيمة التي قد تترتب على ذلك. كانت مصر عبد الناصر، بعد انعقاد مؤتمري القمة العربيين الأول والثاني على أرضها، وبمبادرة من رئيسها، زعيمة العالم العربي بلا منازع. يذكر جيرستنماير في مذكراته **الكفاح والسلام، لكل أوانه: سيرة حياة** أنه قابل الرئيس عبد الناصر في منزله يوم ٢٢/١١/ ١٩٦٤، يرافقه السفير الألماني في القاهرة جورج فيدرر (Georg Federer)، وأنه بدأ الحديث معه عن ضرورة نسيان الماضي وفتح عهد جديد في العلاقات مع مصر والدول العربية الأخرى، وعن عزم ألمانيا الغربية على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل واحتمال تعرضها لضغوط من العرب. وقد رد عليه

---

(١٨) Atek, «Probleme der Āgyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» p. 94.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩٥، و Hentschel, *Ludwig Erhard: Ein Politikerleben*, p. 551.

عبد الناصر بأنه تلقى معلومات وافية عن المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل ولم يصدقها. ولما قال جيرستنماير ان مصر تتلقى بدورها أسلحة من دول الكتلة الشرقية، رد عبد الناصر بغضب: ولكن علي أن أدفع ثمنها بأجود أنواع قطن مصر. وقال للرئيس المصري انه لم يعلم بهذه الصفقات إلا قبل بضعة أسابيع، وان أكثرية النواب في البندستاغ يجهلونها ويرون عدم إرسال الأسلحة الألمانية خارج نطاق دول حلف الأطلسي، وان قانوناً بهذا الصدد سيصدر قريباً. ورد عبد الناصر بالإشارة إلى سياسة إسرائيل العدوانية، وأنه لا يثق بالتطمينات والوعود الصادرة عن حكام إسرائيل، وهم الذين طردوا ١,٢ مليون فلسطيني من ديارهم، وما زالوا يمارسون اعتداءاتهم المتكررة على جيرانهم العرب.

واغتنم السفير الألماني هذه المناسبة، ووجه إلى عبد الناصر دعوة شفوية رسمية لزيارة ألمانيا الغربية باسم رئيس الجمهورية هاينريش لوبكه (Heinrich Luebke) والمستشار إرهارد، واقترح جيرستنماير أن تتم الزيارة خلال الأسبوع الأفريقي الذي تنظمه الجمعية الألمانية الافريقية التي يتولى رئاستها، وأن يلقي الخطاب الرئيسي فيها، في أواخر آذار/مارس ١٩٦٥. ودام اللقاء مع الرئيس عبد الناصر ساعتين ونصف الساعة[٢٠].

وقبيل وصول جيرستنماير إلى القاهرة، احتجت جميع الدول العربية، من خلال سفرائها في بون، البالغ عددهم ثلاثة عشر سفيراً، على صفقات الأسلحة الألمانية لإسرائيل، وسلمت حكومات هذه الدول مذكرات احتجاج مماثلة إلى سفراء ألمانيا الاتحادية المعتمدين لديها[٢١].

وبعد عودة جيرستنماير إلى بون التقى بالمستشار إرهارد وبوزير الخارجية شرودر في ٧/١٢/١٩٦٤، ودار الحديث بينهم حول النقاط التالية:

- إيقاف تزويد إسرائيل بالأسلحة فوراً وتعويضها مالياً عن بقية الصفقة.
- دعوة عبد الناصر رسمياً لزيارة ألمانيا الاتحادية.
- مساهمة ألمانيا الاتحادية في تمويل الخطة الخمسية للتنمية في مصر.
- عدم اعتراف مصر بألمانيا الديمقراطية.

---

(٢٠) Eugen Gerstenmaier, *Streit und Friede hat Seine Zeit: Ein Lebensbericht* (Frankfurt/ M.; Berlin; Wien: Propyläen, 1981), pp. 499 - 501.

(٢١) Atek, Ibid., p. 98.

ـ قبول مصر بإقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل.

لقد تكون انطباع خاطىء لدى جيرستنماير، من خلال لقائه بعبد الناصر وبرئيس مجلس الشعب المصري أنور السادات[٢٢]. ولذا أبدى إرهارد شكوكه في إمكانية إيقاف تزويد إسرائيل بالأسلحة من دون موافقتها، وبقبولها بالتعويض المالي أو بسلع أخرى. وأصر شرودر على ضرورة إيقاف تزويد إسرائيل بالأسلحة، واعتقد جيرستنماير أن تأخر وزير الخارجية في إعداد الدعوة الرسمية الخطية الموجهة إلى الرئيس عبد الناصر لزيارة ألمانيا الاتحادية، كان من أسباب ردة فعل عبد الناصر الشديدة ودعوته لرئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطية، فالتر أولبرخت، لزيارة مصر. وأنه علم بهذا التأخير أثناء لقائه برئيس الجمهورية الألمانية في حفل استقبال رأس السنة الميلادية عام ١٩٦٥، فما كان منه إلا أن وجه رسالة إلى شرودر أعرب فيها عن أسفه وحزنه الشديدين لأنه لم يتابع دعوة عبد الناصر التي وجهت إليه شفوياً عند لقائه به في القاهرة في ٢٢/١١/١٩٦٤. وكتب جيرستنماير رسالة إلى المستشار إرهارد يحتج فيها على عدم فاعلية وزارة الخارجية في هذا الأمر، ويطلب منه أن يضع حداً لذلك. وقد رد عليه شرودر بأن الدعوة الخطية للرئيس عبد الناصر سوف ترسل حينما يحدد موعدها. وأبدى جيرستنماير امتعاضه من هذا الرد بقوله: «ناموا أيها الرفاق المستعجلون!»[٢٣]. وكان الرئيس عبد الناصر راغباً في زيارة ألمانيا الاتحادية. وقد أعربت مجلة روز اليوسف القاهرية عن هذه الرغبة[٢٤]. وسعى ليفي اشكول، رئيس حكومة إسرائيل، للحيلولة دون تحقيق هذه الزيارة من خلال اتصاله بالدول الغربية الحليفة لألمانيا للضغط عليها في هذا الاتجاه، لأن الزيارة سترفع من سمعة عبد الناصر في الغرب وتوثق علاقاته السياسية والاقتصادية والثقافية بألمانيا الاتحادية[٢٥].

وعلى الصعيد العربي، ارتفعت أصوات الاحتجاج على المعونة العسكرية الألمانية لإسرائيل، واعتبرتها الدول العربية عملاً عدوانياً ضدها. أما

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٢٣) Gerstenmaier, Ibid., p. 502.

(٢٤) روز اليوسف (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤).

(٢٥) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» pp. 105 und 107.

عبد الناصر، فقد خشي، بعد إطاحة نيكيتا خروتشوف في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٤ أن لا يوافق قادة الكرملين الجدد على تقديم قرض لمصر بقيمة ٨,١ مليار مارك ألماني لتمويل خطة التنمية الخمسية الثانية التي تبدأ في أيار/ مايو ١٩٦٥، ولا سيما أن حرب اليمن تستنزف أموال مصر. وإشارة جيرستنماير لعبد الناصر إلى المساهمة الألمانية في تمويل هذه الخطة لم يتبعها أي توكيد رسمي من الجانب الألماني، ولم يرتح عبد الناصر إلا بعد تصريح ألكسندر شيلبين (Alexander Schelepin)، نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي الذي شارك في احتفالات مصر بتحرير بور سعيد في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤، حيث أعلن عن عزم حكومته على تقديم معونة اقتصادية لمصر بقيمة ٣٤٢ مليون روبل. وصادقت السلطات السوفياتية بعد ذلك على تقديم قرض قيمته ٢٥٢ مليون روبل (أي ما يعادل ١,١ مليار مارك)، وبذلك لم تعد مصر بحاجة إلى المعونة الألمانية التي وعد بها جيرستنماير، وتلكأت حكومته في تقديمها[٢٦].

ثالثاً: زيارة أولبرخت لمصر

في هذا المناخ السياسي المتوتر تلقى عبد الناصر رسالة من فالتر أولبرخت، رئيس الدولة في ألمانيا الديمقراطية، يطلب فيها زيارة أسوان للاستشفاء بناء على نصيحة أطبائه. وافق الرئيس المصري على دعوة أولبرخت لزيارة مصر. وقد فسرت هذه الدعوة في ألمانيا الغربية على أنها ردة فعل سياسية محسوبة على صفقة الأسلحة الألمانية لإسرائيل[٢٧].

وجاءت تصريحات عبد الناصر في ما بعد لتؤكد هذا الرأي، بعد أن حول الزيارة من زيارة شخصية للاستشفاء إلى زيارة رسمية. قال عبد الناصر في حديثه إلى المجلة الألمانية **دير شبيغل** *(Der Spiegel)* في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٥: «لقد شعرنا بأن الحكومة الألمانية قد خدعتنا. كانت لنا دوماً ثقة بالعلاقات الودية مع بون، ولكن منينا بخيبة أمل مرة». ولما سأله مراسل المجلة: لماذا دعوت أولبرخت؟ أجاب عبد الناصر: «لأننا شعرنا أن ألمانيا الغربية خانتنا». وكانت جريدة **الأهرام** القاهرية أول صحيفة ذكرت نبأ زيارة أولبرخت لمصر في شباط/فبراير من السنة نفسها[٢٨]. وبالإعلان عن هذه الزيارة بدأ السباق

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢٧) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٤٤١ ـ ٤٤٢.

(٢٨) الأهرام، ٢٤/ ١/ ١٩٦٥.

في تدهور العلاقات الألمانية ـ العربية. واعتقدت بعض الأوساط السياسية والإعلامية الألمانية أن هذه الدعوة مجرد بالون اختبار ووسيلة ضغط تمارسها مصر على الحكومة الألمانية. وسعت الحكومة الاتحادية للحيلولة دون تحقيق الزيارة، فلمحت بالتهديد بقطع المعونة الاقتصادية عن مصر في ٢٩/١/١٩٦٥. وطلب السفير الألماني جورج فيدرر في القاهرة مقابلة الرئيس عبد الناصر لثنيه عن دعوة أولبرخت، فقابله في ٣١/١/١٩٦٥. وأبلغه الرئيس المصري أن الدعوة قد تمت وحدد موعدها، ويتعذر عليه التراجع عنها. وبيَّن الرئيس للسفير خطورة صفقات الأسلحة الألمانية لإسرائيل، وأن لا وجه للمقارنة بين خطورة إسرائيل على مصر وباقي الدول العربية وخطورة ألمانيا الشرقية على ألمانيا الغربية، وأن هذه الصفقات والطريقة التي تمت بها تستحق الاستنكار والازدراء. وفي حالة الاستمرار بتزويد ألمانيا الغربية إسرائيل بهذه الأسلحة ستعيد مصر النظر في موقفها وتعترف بألمانيا الشرقية(٢٩).

وعلى الصعيد الألماني، لم تكن وزارة إرهارد متفقة على ما يجب عمله. فقد كان وزير الخارجية شرودر يرى وجوب الإيقاف الفوري لتزويد إسرائيل بالأسلحة، ولذا اقترح تقديم قرض لمصر مقداره ٥٠٠ مليون مارك، لتهدئتها. غير أن أغلبية الوزراء عارضت هذا الاقتراح. ودافع شتراوس، وزير الدفاع، عن صفقات الأسلحة وطالب باستمرارها وبإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل. وأيده في موقفه هذا الوزير لودغر فسترك (Ludger Westrick). وكان جيرستنماير، رئيس البندستاغ، يرى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وإيقاف تزويدها بالأسلحة. أما بارتسل (Rainer Barzel)، رئيس كتلة الاتحاد المسيحي الديمقراطي في البندستاغ، فكان يرى الوفاء بالاتفاقية مع إسرائيل. وتوصل إرهارد إلى الاقتناع بإيقاف تزويد إسرائيل بالأسلحة وتعويضها من باقي الصفقة الذي يتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمئة من قيمتها بمواد وسلع غير عسكرية وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها قبل موعد الانتخابات النيابية المقرر في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥. رفضت الحكومة الإسرائيلية العرض الألماني هذا، وألغى ليفي إشكول زيارته المقررة لبون، واستنكر أن تعتبر ألمانيا الاتحادية إسرائيل منطقة توتر، في خطابه أمام

(٢٩) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» pp. 116 - 117.

الكنيست، وطالبها بالوفاء بالتزاماتها الواردة في اتفاقية الأسلحة[٣٠]. ولما طلب إرهارد المساندة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في موقفه هذا والضغط على إسرائيل، لم يؤيده أحد[٣١]. وأخيراً لجأ إلى إسبانيا للقيام بدور الوسيط مع مصر لإقناعها بإلغاء زيارة أولبرخت. فقام بهذه الوساطة المركيز دونيرفا (Marquiz de Nirva)، المدير العام لوزارة الخارجية الإسبانية، الذي وصل إلى القاهرة في ١٩٦٥/٢/٥، وأجرى مباحثات مع وزير خارجية مصر محمود رياض ورئيس وزرائها، علي صبري. وعرض الموقف الألماني على محمود رياض كما يلي:

- على مصر سحب دعوة أولبرخت أو تأجيل زيارته.

- في حالة قدوم أولبرخت إلى القاهرة على مصر أن لا تغير من موقفها تجاه المسألة الألمانية (عدم الاعتراف بألمانيا للديمقراطية).

- إلغاء اللقاء بين رئيس وزراء إسرائيل والمستشار إرهارد.

وفي حالة رفض مصر لهذه العروض فإن الحكومة الألمانية ستقوم بما يلي:

- إيقاف معونتها الاقتصادية لمصر.

- فرض عقوبات قاسية عليها.

- إعادة النظر في علاقاتها بها.

- إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وعند لقاء الوسيط الإسباني بعلي صبري في ١٩٦٥/٢/٦، أوضح له أن ألمانيا الاتحادية قد جرّت إلى هذا الوضع الصعب من قبل إسرائيل، وأنها على استعداد للتفاهم مع الحكومة المصرية، وترجوها أن تبقى على استعداد لحل المسألة بينهما، وأنه ليس من مصلحة مصر أن تفقد ألمانيا الغربية وتسلمها لإسرائيل. ولما التقى علي صبري بالوسيط الإسباني مرة ثانية في ٢/٨/

---

(٣٠) Hentschel, *Ludwig Erhard: Ein Politikerleben*, p. 553, und Buettner und Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» p. 124.

(٣١) Hentschel, Ibid., p. 554.

١٩٦٥، طلب رئيس الوزراء المصري إيقاف تزويد إسرائيل بالأسلحة وتدريب العسكريين الإسرائيليين في ألمانيا الغربية، وزيارة وزير التعاون الاقتصادي الألماني فالتر شيل للقاهرة في موعدها المقرر في شباط/فبراير ١٩٦٥. وأبلغ علي صبري الوسيط الاسباني أن مصر لن تعترف بألمانيا الشرقية إذا أوقفت ألمانيا الغربية تزويد إسرائيل بالأسلحة. وفي مساء يوم ٩/ ٢/ ١٩٦٥ التقى الوسيط الإسباني الرئيس عبد الناصر، وعرض عليه قرار الحكومة الألمانية بإيقاف تزويد إسرائيل بالأسلحة وتحويل قيمة ما تبقى من الصفقة إلى سلع غير عسكرية، والتزامها بالامتناع عن إرسال أسلحة في المستقبل إلى مناطق التوتر في العالم، وأنها تطلب من مصر، مقابل ذلك، إلغاء دعوة أولبرخت لزيارة مصر. رفض عبد الناصر إلغاء الدعوة، ولكنه وعد الوسيط الإسباني بأن تكون زيارة أولبرخت زيارة صديق وليس زيارة رسمية(٣٢).

انتهت الوساطة الاسبانية في ١٠/ ٢/ ١٩٥٦، وعلى أثرها أعلن الناطق الصحفي للحكومة الألمانية كارل ـ غونتر فون هازه (Karl-Guenter Von Hase)، أن الحكومة الاتحادية تسعى بالتعاون مع الأحزاب في البندستاغ لإصدار قانون يحظر تقديم معونات عسكرية ألمانية إلى مناطق التوتر في العالم(٣٣). وكان المستشار إرهارد قد طلب في ٨/ ٢/ ١٩٦٥ من رئيس البعثة التجارية الإسرائيلية في كولون، فيلكس شنار (Felix Shinnar) أن يعرض على حكومته تعويضها من باقي صفقة الأسلحة التي لم تسلم بعد. جاء الرد على العرض الألماني في ١٠/ ٢/ ١٩٦٥ بالرفض. غير أن إرهارد أبلغ شنار في مساء اليوم نفسه بقرار حكومته إيقاف تزويد إسرائيل بالأسلحة وأبلغ سفراء ألمانيا الاتحادية في الدول العربية بهذا القرار، وأرسلت قائمة بالأسلحة التي تسلمتها إسرائيل من ألمانيا الاتحادية إلى هؤلاء السفراء. وطلبت الحكومة الألمانية في برقية لاحقة من السفراء عدم تسليم قائمة الأسلحة للعرب وإتلافها. وأعلن إرهارد في ١٢/ ٢/ ١٩٦٥ في مؤتمر صحفي أن حكومته قررت عدم تزويد مناطق التوتر في العالم بالأسلحة، وحذر مصر من نتائج زيارة أولبرخت، وهددها بإعادة النظر في علاقات بلاده السياسية والاقتصادية مع مصر.

---

(٣٢) Cérès Wissa - Wassef, «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale,» *Politique étrangère*, vol. 37, no. 5 (1972), p. 616, et Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» pp. 123 - 127.

(٣٣) *Koelnische Runschau* (Köln), 9/2/1965.

واستقبل وزير الخارجية الألماني السفير المصري، جمال منصور الذي عاد إلى مركز عمله بعد غياب دام شهراً قضاه في القاهرة للتشاور مع حكومته. وكانت الحكومة الألمانية ما تزال تأمل في إلغاء زيارة أولبرخت أو تأجيلها. لذا أبلغ الوزير السفير أن هذه الزيارة تعد عملاً غير ودي وضد الشعب الألماني، وسيكون لها آثار سيئة وقاسية في العلاقات الألمانية ـ المصرية، ويأمل أن لا يكون لها أثر في موقف الحكومة المصرية من المسألة الألمانية. وأكد الوزير الألماني أن بلاده لم تعترف بعد بإسرائيل، وأن اعترافها إذا تم لن يؤثر في علاقاتها الودية مع الدول العربية. كما أبلغه أن الحكومة الألمانية قد قررت تعويض إسرائيل عن بقية صفقة الأسلحة بمواد غير عسكرية(٣٤).

وفي هذه الأثناء، سعى أولبرخت لجني الثمار السياسية للأزمة القائمة بين العرب وألمانيا الاتحادية. وقال أمام مجلس الشعب في برلين الشرقية ان دعوته إلى القاهرة شرف كبير له، بل إنها أكبر تكريم ناله في حياته. وناشد إرهارد أن يحافظ على كرامة الشعب الألماني ويوقف صفقة الأسلحة مع إسرائيل. وقد أثار هذا الخطاب إرهارد الذي خشي أن تؤدي زيارة أولبرخت إلى اعتراف مصر بألمانيا الديمقراطية وإلى اعتراف بقية الدول العربية بها. ولذا سعى لعزل مصر عن بقية البلاد العربية، وبعث برسالة إلى أحمد بن بللا، رئيس جمهورية الجزائر، يرجوه أن لا يقتدي بعبد الناصر إذا قرر الأخير الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، ويغريه بتحويل المساعدة الألمانية الغربية المقررة لمصر إلى الجزائر في حالة إقدام عبد الناصر على الاعتراف بألمانيا الديمقراطية. وقد أبلغ بن بللا السفير الألماني في الجزائر بأنه يعتبر ذلك رشوة لا يمكن القبول بها. وبعث ببرقية إلى عبد الناصر يعلمه بعرض إرهارد، فأثارت غضب عبد الناصر(٣٥). وقام جيرستنماير بزيارة للمملكة المغربية للغرض نفسه، فالتقى بالملك الحسن الثاني الذي أبدى تفهماً للعلاقة الخاصة بين ألمانيا وإسرائيل، وطمأن المبعوث الألماني أن بلاده لن تقوم بأي تدابير تؤثر في العلاقات الثنائية بينها وبين ألمانيا الغربية، وعلى الألمان أن لا يخشوا شيئاً من جانبه(٣٦).

وعلى الرغم من المحاولات الألمانية الغربية الآنفة الذكر، فقد اشتد

---

(٣٤) Atek, Ibid., pp. 130 - 133.

(٣٥) هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٣٦) Gerstenmaier, *Streit und Friede hat Seine Zeit: Ein Lebensbericht*, pp. 504 - 505.

التضامن العربي في هذه الأزمة. وهاجم الرئيس عبد الناصر في خطبه ألمانيا الاتحادية بشدة، وسار على خطاه الرئيس الجزائري بن بللا. وألغى الحسن الثاني زيارته المقررة لبون، على الرغم من الوعد الذي قطعه إرهارد بتقديم قرض للمغرب مقداره ٨٠ مليون مارك. واتسمت ردود فعل العواصم العربية بالانفعال الشديد وتوبيخ الحكومة الألمانية. وكانت تونس الدولة العربية الوحيدة التي أعلنت بصراحة أنها لن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية(٣٧). وعقد الممثلون الشخصيون للملوك ورؤساء الدول العربية اجتماعاً قرروا فيه التوصية إلى وزراء خارجية الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية في حال اعترافها بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية معها. ولما اجتمع وزراء الخارجية العرب في ١٤/٣/١٩٦٥ قرروا، على الرغم من تحفظ وزراء خارجية المغرب وليبيا وتونس، اعتماد التوصية المذكورة(٣٨).

أما إسرائيل فقد رفضت قرار الحكومة الألمانية، وأعلن رئيس وزرائها أشكول، إلغاء زيارته المقررة لبون. وشنت وسائل الإعلام الإسرائيلية هجوماً عنيفاً على الحكومة الألمانية. وأعلنت الشركات الأمريكية الكبرى مقاطعتها للمنتجات الألمانية. وسافر نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي أبا إيبان إلى واشنطن في ١٨/٢/١٩٥٦، لدفع الحكومة الأمريكية إلى ممارسة الضغط على حكومة بون للاستمرار في تزويد إسرائيل بالأسلحة. وطلب السفير الإسرائيلي في باريس من وزير خارجية فرنسا الضغط على الحكومة الألمانية للتراجع عن قرارها. وانتقد رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ناحوم غولدمان، قرار الحكومة الألمانية، وطلب من حلف الأطلسي تزويد إسرائيل بالأسلحة، وانتقد الصهاينة في بريطانيا القرار الألماني الذي تم، في نظرهم، استجابة لضغوط عبد الناصر(٣٩).

وعلى الصعيد الألماني، حاول إرهارد، في بيانه الذي ألقاه أمام البندستاغ في ١٧/٢/١٩٦٥، أن يبرر صفقات الأسلحة الألمانية لإسرائيل باعتبارها «واجباً أخلاقياً»، وأنه يسعى لإقامة علاقات جيدة معها ومع اليهود

---

(٣٧) Wissa - Wassef, «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale,» p. 616.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦١٦.

(٣٩) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» pp. 140 - 147.

في العالم. وأرجع الأزمة بين بلاده ومصر إلى دعوة الأخيرة أولبرخت لزيارتها، وليس إلى تزويد بلاده إسرائيل بالأسلحة، زاعماً أن مصر مدججة بالأسلحة السوفياتية. واعتبر دعوة أولبرخت لزيارة مصر عملاً عدوانياً ضد ألمانيا واعترافاً غير مباشر بتقسيمها(٤٠).

وصلت الباخرة «صداقة الشعوب» (Voelkerfreundschaft) التي أقلت أولبرخت إلى الاسكندرية في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٥، حيث استقبله حسن ابراهيم، نائب رئيس الجمهورية، استقبالاً رسمياً. وسافر بالقطار من الاسكندرية إلى القاهرة حيث استقبله الرئيس جمال عبد الناصر، ورحب به بخطاب ودي. وقد أوضح عبد الناصر لأولبرخت موقفه المبدئي من المسألة الألمانية القائم على عدم الاعتراف بتقسيم ألمانيا وبوجود دولتين فيها. وأسفرت هذه الزيارة عن إبرام اتفاقيات اقتصادية وتقنية وعلمية وثقافية بين الدولتين. وقدمت ألمانيا الديمقراطية لمصر قرضاً بمبلغ ١٠٠ مليون مارك لتمويل خطة التنمية الخمسية الثانية في مصر(٤١). وأعلن الرئيس عبد الناصر أثناء الزيارة عن عزم حكومته على فتح قنصلية عامة لها في برلين الشرقية. وقبل دعوة أولبرخت لزيارة ألمانيا الديمقراطية. وجاء حديث أولبرخت لجريدة الأهرام أثناء الزيارة ليثير مشاعر المسؤولين الألمان الغربيين. قال أولبرخت: «إن الجمهورية العربية المتحدة دولة غير منحازة، ويتفق وضعها هذا مع جهودها الرامية إلى إقامة علاقات طبيعية مع الدولتين الألمانيتين. ونحن لا نطلب منها أن تقطع علاقاتها مع حكومة ألمانيا الاتحادية ولا أن تسيء إليها، ولا نطلب من حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن تنحاز إلى أي من الدولتين الألمانيتين في الخلاف القائم بينهما»(٤٢).

وقد هيأت وسائل الإعلام الألمانية الغربية الرأي العام، ودفعت الحكومة إلى اتخاذ قرارات تجاوزت قطع المعونة الاقتصادية الألمانية عن مصر. ولم يكن لإرهارد رأي واضح أثناء زيارة أولبرخت لمصر، ولم يتأثر برأي القوى

---

(٤٠) *Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland: Dokumente von 1949 bis 1994,* herausgegeben aus Anlass des 125. Jubiläums des Auswärtigen Amts; [herausgeber, Auswärtiges Amt, Referat Öffentlichkeitsarbeit; verantwortlich, Reinhard Bettzuege; redaktion, Georg Gehlhoff] (Köln: Verlag Wissenschaft und Politik, 1995), p. 290.

(٤١) Atek, Ibid., pp. 130 - 133.

(٤٢) «Die Deutschen und die VAR,» *Deutsche Aussenpolitik*, jg. 10 (1965), p. 375.

السياسية الألمانية ولا برأي دوائر حزبه الحاكم. وأخذ موقفه يتجه نحو التشدد بعد أن طالبت وسائل الإعلام الألمانية والعديد من النواب والسياسيين الألمان بقطع العلاقات مع مصر وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. عقد إرهارد اجتماعاً لمجلس الوزراء في ٢/٣/١٩٦٥ لبحث الموضوع، وتبني التدابير المتشددة ضد مصر، بينما عارضه وزير الخارجية شرودر. وتقرر في هذا الاجتماع تكليف النائب كورت بيرنباخ (Kurt Birrenbach)، الذي كان رئيس الوفد الألماني في مفاوضات التعويضات الألمانية لإسرائيل والمعروف بميوله الإسرائيلية، في مهمة دبلوماسية إلى إسرائيل لعرض فكرة فتح قنصلية عامة ألمانية في تل أبيب. وفي اليوم نفسه حرض فالتر هالشتاين، الذي ينسب إليه المبدأ الشهير، وكان آنذاك رئيساً للجنة السوق الأوروبية المشتركة، كونراد أديناور على الطلب من إرهارد قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر. اتصل أديناور بإرهارد وطلب منه ذلك وبحث هذا الموضوع مع ممثلي الكتل النيابية.

وبالمقابل مارست الشركات الألمانية التي لها مصالح في البلاد العربية ضغوطاً على الحكومة الألمانية للتخفيف من ردود فعلها. فقد اقترح شتنكر (Stenker) على وزير التعاون الاقتصادي فالتر شيل زيارة القاهرة وأن يعرض على حكومتها تمويل محطة الطاقة النووية تعبيراً عن حسن نية ألمانيا الاتحادية نحو مصر. وعبرت شركات ومؤسسات صناعية ألمانية عديدة عن خشيتها من مقاطعة عربية شاملة في حالة فرض عقوبات قاسية على مصر، ولا سيما الشركات المتعاقدة لبناء سد الفرات في سوريا والذي تبلغ كلفته. ١,٣ مليار مارك، وشركة كروب (Firma Krupp) التي كانت تسعى للحصول على عقد إنشاء ميناء بنزرت في تونس. كما خشيت بعض الشركات الصناعية الألمانية أن يمتنع عبد الناصر عن دفع أقساط القروض الألمانية البالغة ٨٠٠ مليون مارك، ناهيكم عن قيمة استثمارات القطاع الخاص الألماني في مصر البالغة. ١,٢ مليار مارك[٤٣].

عقدت الحكومة الألمانية اجتماعات مطولة لبحث الموضوع يومي ٤ و٥/ ٣/ ١٩٦٥، وأصبح إرهارد متحمساً لقطع العلاقات مع مصر، مع أن أكثرية الوزراء كانت تعارض ذلك. وحدث انقسام في مجلس الوزراء، إذ عارض

(٤٣) Atek, Ibid., pp. 149 - 150; *Die Welt*, 6/3/1965, und *Der Spiegle* (1965), p. 23.

وزير الخارجية ووزير التعاون الاقتصادي قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وأيدهما في ذلك عدد من الوزراء، بينما وقف إلى جانب إرهارد في قطع العلاقات مع مصر الوزراء بلانك (Blank) وزير العمل، وهيك (Heck) وزير الأسرة، وليمر (Lemmer) وزير التجارة ولوك (Lueck) وزير الإسكان وشفارتسهاوبت (Schwarzhaupt) وزير الصحة، وشموكر (Schmuecker) وزير الاقتصاد، وكلهم من الاتحاد المسيحي الديمقراطي. وانضم إليهم نيدرالت (Niederalt) وزير شؤون المجلس الاتحادي، من الاتحاد المسيحي الاجتماعي. أما المعارضون الذين أيدوا وزيري الخارجية والتعاون الاقتصادي فهم: نائب المستشار منده (Mende) ووزير العدل بوخر (Bucher) ووزير المالية دالغرين (Dahlgruen) وكلهم من الحزب الحر الديمقراطي ووزير الدفاع فون هاسل (Von Hassel) وشرودر من الاتحاد المسيحي الديمقراطي ووزير الخزانة دولنجر (Dollinger) ووزير الداخلية هوشيرل (Hocherl) من الاتحاد المسيحي الاجتماعي[٤٤].

إزاء هذا الانقسام في مجلس الوزراء، استعان إرهارد بحلفاء ألمانيا، فقابل سفراء الدول الكبرى الثلاث، فنصحه الثلاثة بعدم قطع العلاقات مع مصر. وظل إرهارد غير قادر على اتخاذ قرار حاسم في الموضوع، ومترددا مما أثار سخرية وسائل الإعلام وتعليقاتها اللاذعة. وواجه إرهارد مسألة ملحة أخرى هي تمديد قانون ملاحقة مجرمي الحرب من النازيين الذي تنتهي مدته في ٨/ ٥/ ١٩٦٥، بعد عشرين سنة من نهاية الحرب. وبعد مناقشة طويلة للقانون اقترح أديناور تمديد القانون حتى ١٥/٩/ ١٩٦٥، باعتبار أن القانون بدأ مع قيام دولة ألمانيا الاتحادية.

كانت الضغوط على إرهارد قوية جداً. وغدا التفكير مركزاً على علاقات ألمانيا بإسرائيل وليس على علاقاتها بمصر. وكان من المنتظر بعد الاقتراع على تمديد قانون ملاحقة مجرمي الحرب، الاعتراف بالدولة اليهودية وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وفي صباح يوم ٦/ ٣/ ١٩٦٥ قابل النائب رازنر (Rasner) المستشار إرهارد وأعلمه عن محادثات أجراها مع النواب أديناور وجيرستنماير وكرونه من الاتحاد المسيحي الديمقراطي حول عجزه عن اتخاذ قرار حاسم وعن شعبيته التي هبطت إلى ٢٤ بالمئة، وأن النية تتجه إلى «اختيار مستشار

(٤٤) Atek, Ibid., pp. 153 - 155.

جديد له إرادة وعزم». وفي اليوم نفسه عاد النائب بارتسل (Barzel) من الولايات المتحدة الأمريكية والتقى بإرهارد وشرودر وكارستنز وبيرنباخ. وقابل إرهارد أيضاً فرانتس يوسف هرمان دوفهيز (Josef Hermann Dufhues) وزير الداخلية السابق في حكومة أديناور. ومارس هؤلاء ضغوطاً قوية على إرهارد من أجل إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وهددوه بدعوة الاتحاد المسيحي الديمقراطي في المؤتمر العام المقبل إلى اختيار جيرستنماير أو كيزنغر مستشاراً بدلاً منه(٤٥). وفي ضوء هذه الضغوط تراجع إرهارد عن عزمه على قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وقرر جس نبض إسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية معها(٤٦).

رابعاً: إقامة العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل

طرحت فكرة إقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل إثر توقيع اتفاقية التعويضات بينهما سنة ١٩٥٣، غير أن الرأي العام الإسرائيلي لم يكن مهيأً لقبول ذلك، ولذا ترددت الحكومة الإسرائيلية في الإقدام على هذه الخطوة. وفي ٤/ ٣/ ١٩٦٥، اقترح وزير الخارجية الألماني فون برنتانو على الحكومة الإسرائيلية إنشاء مكتب للمصالح الألمانية (Deutsche Dienststelle) في تل أبيب، مماثل لوضع البعثة التجارية الإسرائيلية في كولون. ولم يكن لألمانيا الاتحادية أي نوع من التمثيل لدى إسرائيل، إنما كانت القنصلية البريطانية في حيفا تتولى رعاية المصالح الألمانية. وكانت إسرائيل تحظر على أي حامل جواز سفر إسرائيلي أن يحتوي جواز سفره أو أوراقه الثبوتية الشخصية خاتماً ألمانياً. وحظر على أي إسرائيلي الحصول على تأشيرة دخول لألمانيا الغربية من أي سفارة أو قنصلية ألمانية في العالم. وكانت القنصلية البريطانية في حيفا الجهة الوحيدة التي تمنح الإسرائيليين، تأشيرات الدخول إلى ألمانيا الغربية(٤٧).

ولما أثير موضوع إقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الغربية في مجلس

---

(٤٥) Hentschel, *Ludwig Erhard: Ein Politikerleben*, p. 557, und Wolfgang Wagner, «Der Rueckschlag der Bonner Politik in der Arabischen Staaten,» *Europa - Archiv*, folge 10 (1965), pp. 359 - 365.

(٤٦) Hentschel, Ibid., p. 557.

(٤٧) Rolf Vogel, *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer* (Stuttgart: Seewald, 1967), p. 130.

الوزراء الإسرائيلي، في ضوء رسالة فون برنتانو سنة ١٩٥٦، انقسم الوزراء إلى قسمين: أولهما يعارض إقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا ويضم موشيه شاريت (شرتوك) وغولدا مائير، وثانيهما يؤيد إقامة هذه العلاقات ويضم بن غوريون وليفي اشكول وموشيه دايان، غير أن بن غوريون أخذ يكرر في تصريحاته في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٥٧ رغبة بلاده في إقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الغربية. وكان يعارض هذا الاتجاه حزب حيروت اليميني والحزب الشيوعي الإسرائيلي، لأسباب مختلفة، بينما كانت أكثرية نواب الكنيست ترحب بذلك. ورحبت وسائل الإعلام الألمانية الغربية بذلك. وسعت إسرائيل للضغط على ألمانيا الاتحادية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، للإقدام على هذه الخطوة، حيث طلب أبا إيبان، سفير إسرائيل في واشنطن، من جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي، أن يضغط على الحكومة الألمانية. وقد فعل ذلك من خلال اتصاله بفون برنتانو الذي قال: «إنها فكرة جيدة». ومارست المعارضة السياسية الألمانية ضغوطاً على حكومة أديناور. فقد أدلى إريش أولنهاور (Erich Ollenhauer) رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بتصريح رحب فيه بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. واضطرت الحكومة إلى الاستجابة لهذه الضغوط، فأعلن الناطق بلسانها فيلكس فون ايكرت (Felix von Eckardt)، في مؤتمر صحفي، أن محادثات ألمانية - إسرائيلية ستجري في القريب العاجل حول «إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين وتطبيع العلاقات بينهما». ولما هدد صبري العسلي، رئيس وزراء سوريا، بالاعتراف بألمانيا الشرقية، سارع أديناور إلى التصريح في ١٠/٢٩/ ١٩٥٧ بأن حكومته تسعى لتجنب أي خطوة من شأنها زيادة التوتر في الشرق الأوسط(٤٨). وبذلك طويت مسألة إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل سنة ١٩٥٧.

وقد أثار فيلكس شنار، رئيس البعثة التجارية الإسرائيلية في كولون، الموضوع مجدداً مع المستشار أديناور في بداية سنة ١٩٦٣، وتلكأ أديناور في الرد على شنار، وأخيراً أبلغه في آب/أغسطس ١٩٦٣ أنه يجد نفسه مكرهاً على عدم الاستجابة لرغبته. أما خليفته إرهارد فقد أعلن في ١٩٦٣/١٢/٣ أنه يؤيد إقامة علاقات ودية مع إسرائيل، وأضاف: «أما مسألة العلاقات

(٤٨) Deligdish, *Die Einstellung der Bundesrepublik Deutschland zum Staate Israel: Eine Zusammenfassung d. Entwicklung seit 1949*, p. 59.

الدبلوماسية فتبدو لي مسألة ثانوية نوعاً ما ومن شأنها أن تحرك العالم العربي للاعتراف بألمانيا الديمقراطية». وأعلن في اليوم نفسه وزير الخارجية الألماني غيرهارد شرودر، أمام البندستاغ، أن الحكومة الاتحادية تفكر بإقامة بعثة تجارية في إسرائيل لها حقوق وصلاحيات قنصلية[٤٩].

وبتكليف كورت بيرنباخ بالتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية لإقامة علاقات دبلوماسية معها، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الألمانية - الإسرائيلية. يقول بيرنباخ إنه بعد تكليفه رسمياً بهذه المهمة، قابل المستشار إرهارد ووزير الخارجية شرودر ووزير الدفاع كاي فون هاسل (Kai van Hassel) وسكرتير الدولة (نائب وزير الخارجية) كارستنز (Carstens) والمدير في وزارة الخارجية راينهولد ميركر (Rainhold Mercker)، وسكرتير الدولة فون هازه، وسكرتير الدولة كارل غومبل (Karl Gumpel) وراينر بارتسل، رئيس الكتلة النيابية للاتحاد المسيحي الديمقراطي وللاتحاد المسيحي الاجتماعي، وبحث معهم موضوع العلاقات الألمانية - الإسرائيلية، واطلع على وجهات نظرهم في هذا الموضوع. وجد بيرنباخ ثلاثة اتجاهات بين هؤلاء المسؤولين الألمان: **أولها** يرى ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتجاجات العربية، ويمثل هذا الاتجاه المستشار إرهارد. **وثانيها** يرى الطلب من إسرائيل الموافقة على إقامة قنصلية عامة ألمانية، على أن تتحول في مدى زمني معين إلى سفارة، وعلى أن تجرى مباحثات مع الدول العربية للتفاهم حول هذه الخطوة. أما **الاتجاه الثالث** فيرى إقامة بعثة تجارية ألمانية في إسرائيل مماثلة للبعثة التجارية الإسرائيلية في كولون. ويقول أيضاً أنه تبنى الاتجاه الثاني. وحصل بيرنباخ على التفويض الرسمي بتغيير بقية صفقة الأسلحة الألمانية إلى سلع غير عسكرية، والطلب من الحكومة الإسرائيلية إقامة قنصلية عامة ألمانية تتحول في المستقبل إلى سفارة. وتسلم رسالة خطية من المستشار إرهارد إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول في ٦/ ٣/ ١٩٦٥. وسافر بيرنباخ جواً إلى إسرائيل في مهمة سرية. وبدأ مفاوضاته في رئاسة الحكومة في القدس الغربية مع اشكول

---

(٤٩) Kurt Birrenbach, «Die Aufnahme der Diplomatischen Beziehungen Zwischen der BRD und Israel,» in: Gerhard Schröder [et al.], hrsg., *Ludwig Erhard; Beiträge zu Seiner Politischen Biographie. Festschrift zum Fünfundsiebzigsten Geburtstag* (Frankfurt am Main: Propyläen, [1972]), p. 367.

بحضور وزيرة الخارجية غولدا مائير (Golda Mair)، ونائب وزير الدفاع شمعون بيريس وكبار موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٧/٣/١٩٦٥. وتلقى بيرنباخ بعد وصوله إلى إسرائيل، برقية من كارستنز تفيد أن الحكومة الألمانية تسعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. فما كان منه إلا أن اتصل بكارستنز وتأكد من صحة التوجه الجديد. ولم يقبل الفريق الإسرائيلي بإيقاف صفقة الأسلحة التي ارتبطت بمسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية. ولذا عاد بيرنباخ إلى بون في ١٠/٣/١٩٦٥ لإبلاغ حكومته بالموقف الإسرائيلي. وقبل عودته إلى القدس، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في ١٤/٣/١٩٦٥ عن قبولها للعرض الألماني بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع ألمانيا الاتحادية، وصادق الكنيست على هذا القرار بأغلبية ٦٦ صوتاً مقابل ٢٩ صوتاً معارضاً[٥٠].

عاد بيرنباخ إلى إسرائيل في ١٧/٣/١٩٦٥ لبحث مسألة صفقة الأسلحة وتفاصيل إقامة العلاقات الدبلوماسية معها. وتم الاتفاق على موعد إقامة العلاقات الدبلوماسية. وطالب الإسرائيليون بأن يكون موقع السفارة الألمانية في القدس، بينما رفض بيرنباخ ذلك. ووافق الإسرائيليون على الاقتراح الألماني بجعل مقر سفارتهم في تل أبيب. ورفض الإسرائيليون الاستجابة للطلب الألماني بشأن بقية صفقة الأسلحة. واضطر الوفد الألماني إلى العودة إلى بون في ٢٢/٣/١٩٦٥ من دون الاتفاق على موضوع الأسلحة. وفي ٢٥/٣/١٩٦٥ أقر البندستاغ قانون تمديد ملاحقة مجرمي الحرب حتى ٨/٥/١٩٦٩. وعاد بيرنباخ إلى إسرائيل في ٦/٤/١٩٦٥ يرافقه رولف باولز (Rolf Pauls)، مدير دائرة المعونات التنموية في وزارة الخارجية الألمانية. ولم يتوصل الطرفان إلى حل لمسألة الأسلحة. وطالب الإسرائيليون بتعيين المعونات الاقتصادية الألمانية المستقبلية لإسرائيل، والالتزام بدعم طلب إسرائيل لإبرام اتفاقية مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) تعطيها معاملة تفضيلية، ودعمها لإبرام إتفاقية شراكة مع الجماعة نفسها، وطالب الإسرائيليون ألمانيا الاتحادية باتخاذ موقف حازم من المقاطعة العربية للشركات الألمانية التي تتعامل مع إسرائيل. وتم الاتفاق على جميع المسائل المطروحة بما يرضي إسرائيل، إذ وافقت الإدارة الأمريكية على تزويد إسرائيل ببقية الصفقة من الأسلحة الألمانية، وقبضت ثمنها نقداً من ألمانيا الغربية. عاد الوفد الألماني

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٧١ ـ ٣٧٥.

إلى بـون فـي ١٤/٤/١٩٦٥. وفـي ١٢/٥/١٩٦٥ تـم تـبـادل الـعـلاقـات الدبلوماسية بين الدولتين. واختير رولف باولز أول سفير لألمانيا الاتحادية في إسرائيل، كما عين آشر بن ناتان (Asher Ben-Natan) أول سفير لإسرائيل في ألمانيا الغربية[٥١]. ووصل باولز إلى إسرائيل في ١١/٨/١٩٦٥ وقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة زالمان شازار (Salman Shazar)[٥٢].

خامساً: قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية

وجه المستشار إرهارد قبل تبادل الرسائل بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بثلاثة أيام (أي في ٩/٥/١٩٦٥) رسائل شخصية إلى رؤساء الحكومات العربية، أعرب فيها عن رغبته في تجنب القطيعة مع الدول العربية، وأن ٧٨ دولة في العالم أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وللبلاد العربية علاقات طيبة معها، وأن قرار حكومته ليس موجهاً ضد أي بلد عربي. وأكد في رسائله هذه أن بلاده لن تعقد اتفاقية جديدة مع إسرائيل لتزويدها بالسلاح. وحذر الرئيس عبد الناصر من نتائج الاعتراف بألمانيا الشرقية. رد عبد الناصر على رسالة إرهارد وعلى ما جاء فيها من حجج ومسوغات للقرار الألماني بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في ٢٣/٥/١٩٦٥. بيّن عبد الناصر في رده أنه إذا كان الشعب الألماني يشعر بمسؤوليته عما حدث لليهود في العهد النازي، فلا بد أن يشعر بأزمة ضمير تجاه الشعوب العربية، لأن العنصرية الصهيونية استغلت نكبة اليهود في عهد ألمانيا الهتلرية من أجل أن تنفذ مؤامرة ضد الأمة العربية باقتطاعها شطراً من أراضيها لإقامة وطن قومي لليهود عليه. وأضاف: «ويبدو لي أننا والحالة هذه ندفع ضريبة الدم لألمانيا حتى نغسل لها ضميرها». وأشار عبد الناصر في رسالته هذه إلى الصدمة التي أصيبت بها الأمة العربية حينما علمت بأمر صفقة الأسلحة السرية بين ألمانيا وإسرائيل، وقال إنها كانت «صدمة عميقة ومضنية». وأبدى انزعاجه من «العلاقة الخاصة» بين بون وتل أبيب التي

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٧٥ - ٣٨٠، و Hentschel, *Ludwig Erhard: Ein Politikerleben,* p. 558.

(٥٢) Vogel, *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer*, p. 190.

ترددت على ألسنة العديد من المسؤولين الألمان. واستغرب القرارات الألمانية في هذه الأزمة بقوله: «وعندما حاولنا تلطيف الأزمة، كنا نفعل ذلك بدافع الرغبة في الإبقاء على صداقتنا التقليدية مع الشعب الألماني. . . وكان من الممكن وقف تدهور الوضع لو أن حكومة ألمانيا الغربية أعلنت فقط عن أنها مستعدة لوقف هبات الأسلحة للإسرائيليين. أما ما حدث بعد ذلك، فهو في رأيي انهيار في أجهزة اتخاذ القرار لم نستطع له فهماً. إنه لمن المؤسف أن تكون جمهورية ألمانيا الاتحادية قد قررت، في ذلك الحين، وفي ذلك الجو المتوتر، أن تنشىء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. فقد كان قرارها هذا يعني أنه جزء من عملية كبرى لتحدي الأمة العربية». وأكد عبد الناصر في نهاية رسالته عزمه على عدم الاعتراف بألمانيا الشرقية بقوله: «إن الجمهورية العربية المتحدة تقدم مبادئها على كل شيء آخر، ولا تقبل بأي ضغط»[٥٣].

اجتمع ممثلو الملوك والرؤساء العرب في القاهرة في ١٩٦٥/٣/٩ وقرروا في هذا الاجتماع ما يلي:

١ - قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية في حالة قيام علاقات دبلوماسية بينها وبين إسرائيل.

٢ - سحب رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية من بون فوراً.

٣ - تعيد الدول العربية النظر في علاقاتها مع ألمانيا الاتحادية في حالة قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر.

٤ - توجيه تحذير لجميع الدول التي تقدم معونات مادية وعسكرية لإسرائيل[٥٤].

كما اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في ١٩٦٥/٣/١٤ وقرروا اتخاذ التدابير المشتركة التالية:

١ - استدعاء جميع السفراء العرب في بون.

٢ - قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية في حالة إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

---

(٥٣) Wissa - Wassef, «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale,» p. 617, et

محمد حسنين هيكل: ١٩٦٧: الانفجار، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ١٤٣ - ١٤٥، وعبد الناصر والعالم، ص ٤٥٣ - ٤٥٦، نص الرسالتين.

(٥٤) Atek, «Probleme der Ägyptisch - Deutschen Beziehungen, 1952 - 1965,» pp. 174 - 175.

٣ ـ دعم الدول العربية للجمهورية العربية المتحدة في موقفها من ألمانيا الاتحادية في حالة قطع العلاقات الاقتصادية معها[٥٥].

سعت ألمانيا الاتحادية للحيلولة دون اتخاذ موقف عربي موحد من الأزمة، فأوفدت حكومتها نائب وزير الخارجية كارل كارستنز إلى العربية السعودية (٢٨ ـ ٣٠/٣/١٩٦٥) والنائب في البندستاغ غيرهارد شتولتنبرغ (Gerhard Stoltenberg) إلى السودان (٢٥ ـ ٣٠/٣/١٩٦٥) والنائب في البندستاغ هانز ـ ريورغن فشنفسكي (Hans - Juragen Wischnewski) للجزائر (٢٠ ـ ٣٠/٣/١٩٦٥) والنائب رودلف (Rudolf) لزيارة مصر للحيلولة دون اعترافها بألمانيا الديمقراطية[٥٦]. كان التضامن العربي قوياً في هذه الأزمة وانعكست آثاره على الموقف الألماني الذي سعى لتفتيته دون جدوى. وفي استطلاع للرأي العام الألماني أجري أثناء الأزمة في آذار/مارس ١٩٦٥، كان الجواب على سؤالين أولهما: هل يجب علينا إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؟ كما يلي:

الجدول رقم (٢ ـ ١)

أجوبة السؤال بخصوص إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل (نسبة مئوية)

الجواب	نعم	كلا	لا جواب
بحسب الأعمار:			
١٦ ـ ٢٩ سنة	٣٦	١٩	٣٥
٣٠ ـ ٤٤ سنة	٤٩	١٩	٣٢
٤٥ ـ ٥٩ سنة	٤٢	٢٤	٣٤
أكثر من ٦٠ سنة	٤٨	١٤	٣٨
بحسب مستويات التعليم:			
المدرسة الأساسية	٤٤	١٩	٣٧
المدرسة المتوسطة	٤٩	٢٢	٢٩
الثانوية العامة	٧٣	٢٢	٥
بحسب الاتجاهات السياسية:			
الاتحاد المسيحي الديمقراطي/الاتحاد المسيحي الاجتماعي	٤٩	١٥	٣٦
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	٥٤	٢٢	٢٤
الحزب الحر الديمقراطي	٥٣	٢٣	٢٤
الإجمالي	٤٦	٢٠	٣٤

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٨١.

أما السؤال الثاني فكان: نود التسليم بأن مصر والدول العربية الأخرى ستهاجم إسرائيل وتدمرها، فماذا علينا أن نعمل؟ هل يجب علينا أن نساعد إسرائيل أو أن نبقى على الحياد؟ وكانت الأجوبة كما يلي:

الجدول رقم (٢ ـ ٢)

أجوبة السؤال بخصوص مسألة مساعدة إسرائيل أو البقاء على الحياد (نسبة مئوية)

الجواب	البقاء على الحياد	مساعدة إسرائيل	لا جواب
بحسب الأعمار:			
١٦ ـ ٢٩ سنة	٧٤	١٤	١٢
٣٠ ـ ٤٤ سنة	٧٣	٩	١٨
٤٥ ـ ٥٩ سنة	٧٨	٨	١٤
أكثر من ٦٠ سنة	٧٣	١٠	١٧
بحسب مستويات التعليم:			
المدرسة الأساسية	٧٥	١٠	١٥
المدرسة المتوسطة	٧٥	١٢	١٣
الثانوية العامة	٧٨	١٣	١١
بحسب الاتجاهات السياسية:			
الاتحاد المسيحي الديمقراطي/ الاتحاد المسيحي الاجتماعي	٧٦	١٠	١٤
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	٧٩	١٢	٩
الحزب الحر الديمقراطي	٩٠	٨	٢
الإجمالي	٧٥	١٠	١٥

ويلاحظ أن السؤال الثاني يخلو من احتمال مساعدة ألمانيا للدول العربية، ولو احتوى السؤال هذا الاحتمال لكانت نتيجة الاستطلاع مختلفة. ومن الواضح أن واضع السؤال متحيز لإسرائيل. وإن دلت نتائج هذا الاستطلاع على شيء فإنما تدل على أن المؤيدين لإسرائيل في ألمانيا الاتحادية لا يتجاوزون ١٠ بالمئة من الشعب الألماني، على الرغم من الدعاية الإسرائيلية الواسعة في ألمانيا الاتحادية. كما تشير هذه النتائج إلى أن الحكومة الألمانية الاتحادية لم تعر بالاً في سياستها نحو البلاد العربية وإسرائيل للرأي العام الألماني(٥٧).

لقد عبر باول ماركوفسكي (Paul Markowski) عن فشل سياسة ألمانيا

(٥٧) Franz Ansprenger, «Der Arabisch - Israelische Konflikt und die Aussenpolitik der BRD,» *NUPI Rapport* (Oslo) (April 1972), pp. 107 - 108, European Politics in the Arab - Israeli Conflict.

الاتحادية نحو البلاد العربية وتجاهلها للتضامن العربي وعدائها للوحدة العربية في هذه الأزمة العربية ـ الألمانية بمقالة نشرتها مجلة **السياسة الخارجية الألمانية** *(Deutsche Aussenpolitik)* في تموز/يوليو ١٩٦٥. وجاء فيه: «أثبتت الوحدة العربية التي ينظر إليها غالباً بأنها تعاني من خلافات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة بين الدول الثلاث عشرة الأعضاء في جامعة الدول العربية، أنها أقوى من محاولات بون لتفكيكها. فقد انهارت سياسة بون الشرق أوسطية المتعددة المسارات، وفشلت محاولاتها عزل الجمهورية العربية المتحدة (مصر) عن شقيقاتها العربيات. وعززت القرارات التي اتخذتها الحكومات العربية للدفاع عن السياسة العدوانية الألمانية الغربية من مواقعها إزاء الدول الإمبريالية، وقوت من سيادتها واستقلالها»[٥٨].

أثار التضامن العربي في هذه الأزمة اهتمام السياسيين والمفكرين الألمان، وسعوا لفهم الحركة القومية العربية ومواقف ألمانيا الغربية والدول الأوروبية منها، في محاولة لاحتوائها أو تفتيت قواها وإضعاف تأثيرها. ففي دراسة غير منشورة محفوظة في مكتبة الجمعية الألمانية للشؤون السياسية في بون ألقيت في معهد الأبحاث التابع لمؤسسة كونراد أديناور، في سنة ١٩٧٢، يحلل تيودور هانف (Theodor Hanf) الوضع في البلاد العربية وموقف ألمانيا الاتحادية وبقية الدول الأوروبية الغربية من الحركة القومية العربية[٥٩]. يرى هانف أن البلاد العربية تقع على تقاطع ثلاث قارات، وتتمتع بأهمية استراتيجية عسكرية سياسية واقتصادية وثقافية مشتركة، لا بد لكل دولة عظمى داخل المنطقة نفسها أو مجاورة لها أن تأخذها في حساباتها السياسية. ويرى أيضاً أن فترات الاستقرار في تاريخ المنطقة العربية هي الفترات التي تعرضت فيها لهيمنة داخلية أو خارجية. وحالما تضعف الهيمنة الداخلية ينشأ فراغ يستدعي اندفاع قوة عظمى من الخارج لملئه. ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين تتنافس الدول الكبرى على هذه المنطقة بسبب الفراغ الداخلي فيها. وبسبب ضعف الدول العربية تسعى للحياد في موقفها من الدول الكبرى من أجل

(٥٨) P. Markowski, «Die Niederlage der Bonner Nahostpolitik,» *Deutsche Aussenpolitik* (juli 1965), pp. 758 und 765.

(٥٩) Theodor Hanf, «Die Politische Lage in Vorderen Orient aus der Perspektive Europaeischer Interessen,» (Köln, Sozialwissenschaftlisches Forschungsinstitut Konrad Adenauer - Stiftung, 1972).

الحفاظ على سلامة أراضيها واستقلالها السياسي. وتبرز الحركة القومية العربية في هذه المنطقة لتعبر عن إرادة العرب في الوحدة السياسية، التي من شأنها أن تملأ الفراغ وتسحب البساط من تحت أقدام الدول الكبرى العازمة على التدخل. ويعد هانف هذه الظاهرة أول المعطيات الثابتة في المنطقة. وثاني هذه المعطيات الخلافات العربية الداخلية الدائمة التي يطلق عليها الباحثون الغربيون «السلوك القومي العربي»، بينما يعزوها الباحثون العرب إلى الامبريالية الغربية وصنائعها. ويرى هانف أن الخلافات العربية تعود إلى اختلاف البلاد العربية في طبيعتها الجغرافية وظروفها الحياتية وبنيتها السياسية. ويسعى هانف، متأثراً بآراء المستشرقين الغربيين، لاعتبار الخلافات السياسية بين الدول العربية خلافات ثابتة لا يمكن تجاوزها بسبب الاختلافات «الطبيعية» بين الشعوب العربية. ويتبنى هانف نظرية المستشرق الفرنسي جاك بيرك (Jacques Berque) القائلة ان انتشار الإسلام توسع لحياة الصحراء والبداوة وطغيان على الحياة المدنية، وان وظيفة المدينة في الحضارة الإسلامية الوقوف في وجه البداوة التي طغت قيمها الأخلاقية والاجتماعية والسياسية على حياة العرب المسلمين في البوادي والأرياف والمدن. ويرى هانف اختلافاً قوياً بين سلوك الحضر والفلاحين والبدو من سكان البلاد العربية. ويفصل أقطار المغرب العربي عن بقية أقطار الوطن العربي. ويقسم المشرق العربي إلى مجموعات إقليمية ثلاث هي: وادي النيل وشبه جزيرة العرب وبلاد الشام[٦٠].

ويسير هانف وراء المستشرقين في تقسيم سكان المشرق العربي إلى حضر وريف وبدو، مؤكداً الخصوصيات المحلية والجهوية في كل قطر عربي، هذه الخصوصيات التي تزيد من حدة الخلافات والتناقضات بين سكانها. ويضرب أمثلة على ذلك من سوريا ولبنان والعراق ومصر. ويضيف إلى هذه التناقضات التفتت الإثني ـ الديني في سكانها الذي يختلف في قوته من قطر إلى آخر. ويرى أن الأقليات الدينية في المشرق العربي قلما يخلو منها قطر، وغدت مع مئات السنين من الزواج بين أفرادها كل منها جماعة مستقلة أعطاها نظام الملل العثماني استقلالاً في الأحوال الشخصية أدى إلى تماسك اجتماعي وخصوصية ثقافية لكل منها. وهذه حالة الأقباط في مصر الذين يؤلفون ٨ بالمئة من السكان، وحال الروم الأرثوذكس المسيحيين، والطائفة الدرزية الإسلامية،

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣ و٦ ـ ٨.

والطائفة العلوية الشيعية الإسلامية في سوريا، وحال الطوائف الدينية في لبنان حيث توجد اثنتا عشرة طائفة مسيحية وطائفتان مسلمتان (سنية وشيعية) وطائفة درزية، وحال الأقلية المسيحية من الآشوريين والكلدان، والأقلية الاثنية الكردية، والطائفة الشيعية في العراق. ويستنتج هانف من عرضه لهذه الأقليات الدينية ـ الإثنية في المشرق العربي أن مجتمعه يفتقر إلى التماسك والانسجام إثنياً ودينياً، وأن الاختلافات الإثنية ـ الدينية تتقاطع مع الاختلافات الجغرافية والاجتماعية فتزيد من حدة الفروق بينها[٦١].

ويضيف هانف إلى الاختلافات السابقة الذكر، الفروق الاقتصادية والاختلافات في المصالح بين الأقطار العربية، وكلها تعيق حركة الوحدة العربية. ويشير إلى نهاية الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان سنة ١٩٥٠ بعد أن دامت ثلاثين سنة منذ بداية الانتداب الفرنسي عليهما. وانتهجت سوريا منذئذ سياسة الحماية الاقتصادية بينما اختار لبنان سياسة حرية التجارة. ويذكر هانف أن الدول العربية الغنية أو ذات الاقتصاد الأفضل تنظر بعين الشك والريبة إلى مشاريع الوحدة العربية. ولهذا ظل مشروع السوق العربية المشتركة بين دول المشرق العربي حبراً على ورق وذا فاعلية هامشية[٦٢].

ويتناول هانف الاختلاف بين الدول العربية في الثقافة السياسية. ويرى أن هذه الثقافة في الدول العربية تشكلت خلال الظروف التاريخية التي رافقت نشأة هذه الدول وتطورها. فمصر شهدت قيام الدولة الحديثة منذ عهد محمد علي باشا، وتطورت حركتها الوطنية في معزل عن الحركة القومية العربية حتى بداية الخمسينيات، ثم أصبحت جزءاً منها، بينما كانت سوريا مهداً للحركة القومية العربية، غير أن إرث الانتداب الفرنسي، وهو إرث جمهوري، جعل من سوريا معارضاً قوياً لتطلعات المملكتين العراقية والأردنية في قيام وحدة أقطار الهلال الخصيب (العراق وأقطار بلاد الشام). والتنافس القائم في لبنان بين المسيحيين والمسلمين لم يصمد طويلاً، وخلق ثقافة سياسية مختلفة عن جيرانه. ويرى أن العراق كيان اصطنعه الإنكليز واستطاع الثبات حتى سنة ١٩٥٨، ثم تعرض منذئذ للقلاقل والانقلابات. وتحالفت على حكمه فئات عسكرية مع بعض التيارات القومية العربية، بينما ظل

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١١.

الشيعة والأكراد معزولين، وعجزت أنظمة الحكم المختلفة التي توالت عليه عن دمج الشيعة والأكراد في الدولة(٦٣).

يقر هانف، بعد ذكر هذه العوامل والاتجاهات الطاردة في المشرق العربي، بوجود شعور قومي عربي عام يتم التعبير عنه بقوة في مناسبات كثيرة، ويسميه «القومية العربية» التي يعدها من الثوابت المهمة في هذه المنطقة العربية. ويؤكد أنه على الرغم من الإخفاقات التي منيت بها الجهود الرامية إلى الوحدة، فلا تزال القومية العربية قدرة سياسية كامنة ومؤثرة في جميع الأقطار العربية. وهي قدرة لم تعبأ بعد في اتجاه سياسي واضح. ويعزو ذلك إلى إحجام الأحزاب والحركات والشخصيات السياسية العربية عن القيام بهذه المهمة، وإلى الاختلاف في المحتوى الفكري والنظرة التاريخية لهذه الأحزاب والحركات والشخصيات، هذا الاختلاف الذي بلغ في بعض الحالات، حد التناقض والصراع، مما أدى إلى تحييد القدرة الاتحادية لهذه القومية. ويذهب هانف إلى أن التنافس بين القاهرة وبغداد ودمشق والرياض يضعف هذا الاتجاه الوحدوي عند العرب. ويضرب أمثلة على ذلك قيام الوحدة السورية ـ المصرية سنة ١٩٥٨، ومقاومة العراق لهذه الوحدة، والخلاف بين بغداد ودمشق في ظل حكم حزب البعث فيهما(٦٤).

ويعود هانف إلى جذور الحركة القومية العربية وبداياتها، فيجد أنها حركة بحت ثقافية بدأت في مصر ولبنان في القرن التاسع عشر كحركة إحياء للغة العربية وآدابها وتكثيف للاتصال الفكري مع أوروبا، ما لبثت أن تحولت إلى حركة سياسية وحركة إصلاح ديني واجتماعي تعتبر أوروبا الليبرالية مثلها الأعلى والديمقراطية البرلمانية الحل الأمثل لما تعانيه من استبداد سياسي وظلم اجتماعي. وأصيب القوميون العرب بضربة قوية في أعقاب الحرب العالمية الأولى بتقسيم المشرق العربي بين الدول الأوروبية، فتحول قسم من العرب عن الديمقراطية الغربية والليبرالية وتعاطف مع الفاشية والنازية، وسعى للاستقلال الوطني بأي ثمن. ونما العداء للغرب طوال مدة الهيمنة الغربية على البلاد العربية، وزاد هذا العداء بظهور الاستعمار اليهودي في فلسطين وقيام دولة إسرائيل. وأدت الهزائم المتعددة مع إسرائيل إلى ظهور الدعوة إلى ثورة اجتماعية وسياسية في الدول العربية لتمكينها من مجابهة ناجحة مع

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٤.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

إسرائيل. وكانت الاشتراكية ثمرة من ثمار هذه الدعوة[٦٥].

ويصنف هانف التيارات القومية العربية السائدة في مطلع السبعينيات في ستة أصناف هي:

١ ـ التيار الملكي التقليدي السائد في العربية السعودية والأردن والكويت ودول الخليج العربية والمملكة المغربية. والسلطة في هذه الدول ذات شرعية دينية. ولا تسعى هذه الدول لتوسيع هيمنتها، ولا تسعى أي دولة ملكية لإقامة وحدة عربية بزعامتها. والوحدة العربية في نظر هذه الدول مجرد تضامن عربي محدود.

٢ ـ التيار العروبي الإسلامي الاشتراكي الذي تتبناه الأوساط العسكرية الحاكمة في بعض الدول العربية، حيث ينظر إلى الاشتراكية على أنها نظام اقتصادي واجتماعي مستمد من الإسلام وبعيد عن الإلحاد، ولذا يقاوم هذا التيار الشيوعية. ويمثله القيادات الحاكمة في الجزائر وليبيا والسودان ومصر. وتوصف هذه الأنظمة الحاكمة من قبل الماركسيين العرب بأنها أنظمة بونابرتية.

٣ ـ التيار العروبي القائم على الأصولية الإسلامية، وهو وليد حركة الإصلاح الإسلامية التي ظهرت في القرن التاسع عشر، ويمثل هذا التيار جماعة الاخوان المسلمين.

٤ ـ التيار العروبي البرجوازي الليبرالي ـ الديمقراطي. لهذا التيار أنصار وأتباع في لبنان وسوريا ومصر وتونس. ومثلهم الأعلى الدولة القومية البرلمانية الأوروبية ذات الاتجاه العلماني.

٥ ـ التيار العروبي الاشتراكي الذي تتبناه البرجوازية الصغيرة. ويقع هذا التيار إلى يسار التيار الليبرالي ـ الديمقراطي ويشترك معه في تبني العلمانية والديمقراطية ولكنه يرفض الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق. ويمثل هذا التيار حزب البعث العربي الاشتراكي. وكثيراً ما تقارن إيديولوجيته السياسية بالديمقراطية الاجتماعية الأوروبية. ويؤلف الموظفون وصغار الضباط الفئة الفاعلة في الحزب. غير أنه بعد استيلائه على السلطة في سوريا والعراق، قضى على الديمقراطية الداخلية في صفوفه، وانقسم إلى مجموعات متحاربة،

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٩.

وتحول نظام الحكم في العراق وسوريا إلى نظام حكم دكتاتوري عسكري مع دعم حزبي.

٦ ـ التيار العروبي الماركسي، وهو تيار يمثل، بصورة رئيسية، الأقليات الدينية والاثنية في البلاد العربية مثل المسيحيين والأرمن والأكراد والأمازيغ. ويقف هذا التيار موقفاً متحفظاً من الوحدة العربية[٦٦].

ولا شك في أن بحث هانف هذا وأبحاث غيره من المختصين الألمان بالشؤون العربية وبعلاقات ألمانيا الاتحادية بالبلاد العربية من أمثال فريدمان بيتنر (Friedmann Buettner) ورانير بيرن (Rainer Bueren) ولوتار بروك (Lothar Brock) وأرنولد هوتنغر (Arnold Hottinger) وبيتر هونزيلر (Peter Huenseler) وتوماس كرامر (Thomas Kramer) وكينيت ليفان (Kenneth M. Lewan) وهورست فون ديرمير (Horst von der Meer) وأوفه ميلنمايستر (Uwe Muellenmeister) ولوتار روتمان (Lothar Rothmann) وهانز يواخيم شبانغر (Hans - Joachim Spanger) وأودو شتاينباخ (Udo Steinbach) وعزيز القزاز (Aziz Alkazaz) وبسام الطيبي (Bassam Tibi)، لها تأثير فاعل في متخذي القرارات في السياسة الخارجية الألمانية نحو البلاد العربية وفي موقف ألمانيا من موضوع التضامن العربي والوحدة العربية.

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢١.

الفصـــل الثالـــث

ألمانيا والوحدة العربية
(١٩٦٥ ــ ١٩٧٣)

أولاً: إعادة النظر في مبدأ هالشتاين

أثارت الأزمة الألمانية ـ العربية سنة ١٩٦٥ نقداً شديداً لمبدأ هالشتاين. وكثر الناقدون له الذين رأوا فيه مصدراً للشرور والمتاعب التي واجهتها ألمانيا الاتحادية في سياستها الخارجية. فقد وقف هذا المبدأ حائلاً دون إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع دول أوروبا الشرقية. وأتاح الفرصة للدول العربية لممارسة ضغوطها على ألمانيا الاتحادية. وتولدت لدى كثيرين من السياسيين الألمان قناعة بضرورة التخلي عن هذا المبدأ او التعامل معه بمرونة أكثر.

ويرتبط هذا المبدأ بادعاء ألمانيا الاتحادية بحق تمثيل جميع الألمان، منذ قيامها سنة ١٩٤٩. وينطلق هذا الادعاء من زعم ألمانيا الاتحادية ان ألمانيا الديمقراطية لا تمثل إرادة سكانها الذين لم تتح لهم الفرصة للتعبير عن إرادتهم بحرية بقيام كيان سياسي منفصل عن ألمانيا الاتحادية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الألمان الذين يعيشون في المنطقة الواقعة بين حدود ألمانيا الديمقراطية وخط الاودر ـ نايسه (Oder -Neisse Linie) الذين بلغ عددهم نحو ١٧ مليون نسمة سنة ١٩٦٥.

وظهرت دعوات بين السياسيين الألمان، أثناء الأزمة العربية ـ الألمانية وبعدها، لإبداء شيء من المرونة في تطبيق مبدأ هالشتاين، من دون التخلي عن حق ألمانيا الاتحادية بتمثيل جميع الألمان، وذلك لأن التخلي عن هذا الحق يعني الاعتراف بتقسيم ألمانيا والقبول به. وكان معظم الألمان الغربيين يرون أن الدول الحليفة قد اعترفت بهذا الحق سنة ١٩٥٤، وقد التزمت حكومة ألمانيا الاتحادية والبندستاغ والمحكمة الدستورية الاتحادية بأن الرايخ الألماني لم يزل

خلال الأحداث التي تمت في نهاية الحرب، أي أن ألمانيا الاتحادية هي وريثة الرايخ الثالث[1].

وقد استعمل مبدأ هالشتاين كأداة لمنع الدول من الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، ونجحت ألمانيا الاتحادية في تطبيقه في الخمسينيات من القرن العشرين، ثم أضافت إليه أداة جديدة في الستينيات هي المعونة التنموية. ولما أقامت كوبا علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، ردت ألمانيا الاتحادية عليها بقطع العلاقات الدبلوماسية معها. غير ان مبدأ هالشتاين والمعونة التنموية لم يكونا كافيين لعزل ألمانيا الديمقراطية عن المجتمع الدولي وفرض الحجر السياسي عليها، فقد استطاعت أن تقيم لها تمثيلاً دبلوماسياً أو تجارياً أو قنصلياً في خمسين دولة حتى آذار/مارس ١٩٦٥[2]. وكان كثير من الدول المحايدة يطمح إلى إقامة علاقات مع دولة ضمن المجموعة الشيوعية الأوروبية، وتعد الدولة الثانية بينها، وتشعر بشيء من الظلم أن تمنعها ألمانيا الاتحادية من إقامة علاقات رسمية معها.

ثانياً: العلاقات العربية ـ الألمانية في ضوء تآكل مبدأ هالشتاين

سعت حكومة ألمانيا الاتحادية لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية، بعد قطع عشر من هذه الدول علاقاتها الدبلوماسية معها في أيار/مايو ١٩٦٥. فقد أعلن المستشار ارهارد في ١٥/٨/ ١٩٦٥ أن حكومته على استعداد لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة عربية، على أن تأتي المبادرة من الدول العربية. وكان يرافق هذه التصريحات مبادرات حسن نية من الجانب الألماني، مثل زيادة المساهمة الألمانية في موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)[3]. وأعلن وزير الخارجية الألماني الاتحادي غرهارد شرودر في ١٥/٩/١٩٦٦ أن الحكومة الألمانية الاتحادية تمد يدها إلى الدول العربية، وعلى استعداد لمواصلة دعم المشاريع التنموية المتفق عليها معها. وأشار إلى اتصالات أجريت مع بعض الشخصيات العربية من أجل تحسين المناخ السياسي بين ألمانيا

---

(١) Wolfgang Wagner, «Ueberpruefung des Deutschen Politischen Instrumentriums, die Halstein Doktrin Nach Ulbrichts Besuch in Aegypte,» *Europa-Archiv*, folge 5 (1965), pp. 157 - 160.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٣) Cérès Wissa - Wassef, «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale,» *Politique étrangère*, vol. 37, no. 5 (1972), pp. 617 - 618.

الاتحادية والدول العربية(٤). وطالب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحكومة بأن تسعى للتقارب مع الدول العربية. وحث النائب الاشتراكي هانز - يورغن فشنفسكي (Hans - Juragen Wischnewski) المعروف بصداقته للعرب، الحكومة الألمانية على دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية للبحث معه في الموضوع(٥). وساهم فشنفسكي، فيما بعد، كوزير للتعاون الاقتصادي في حكومة الائتلاف الكبير، في تحسين العلاقات مع الدول العربية في عام ١٩٦٦.

وقال المستشار كيزنغر، في بيانه الوزاري أمام البندستاغ في ١٣/١٢/ ١٩٦٦: «ما زالت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة مع عشر من الدول العربية، وإننا لعلى ثقة من أن التعاون التقليدي الجيد في صالح الطرفين سوف يستأنف قريباً، ويأخذ طريقه إلى النمو والتطور»(٦). وأعرب نائب المستشار وزير الخارجية، فيلي براندت، عن أمله في عودة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية بأسرع ما يمكن. وأكد أن الحكومة الاتحادية ليس لديها النية في التدخل في أوضاع الشرق الأوسط او في الشؤون الداخلية العربية، وأنها على استعداد لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل لقضية الشرق الأوسط(٧). ولما سئل المستشار كيزنغر في ٢٠/١/١٩٦٧ إذا كان استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية لن يزعج إسرائيل ولن يكون على حسابها، أجاب: «سنحاول بالطبع ذلك فهذه مشكلة سياستنا الشرق أوسطية، ونحن بالطبع نرغب في إقامة علاقات طبيعية مع العالم العربي. وكنت قد أعلنت في بيان حكومتي بوضوح تام أننا، في ما يتعلق بإسرائيل، سنواصل السير في الطريق التي بدأناها»(٨).

---

(٤) Deutsche Presse Agentur [D.P.A.], 15/9/1966.

(٥) Deutsche Presse Agentur [D.P.A.], 16/9/1966.

(٦) *Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland: Dokumente von 1949 bis 1994,* herausgegeben aus Anlass des 125. Jubiläums des Auswärtigen Amts; [herausgeber, Auswärtiges Amt, Referat Öffentlichkeitsarbeit; verantwortlich, Reinhard Bettzuege; redaktion, Georg Gehlhoff] (Köln: Verlag Wissenschaft und Politik, 1995), p. 301.

(٧) Thomas W. Kramer, *Deutsch - Ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart,* Wissenschaftlich - Publizistische Buchreihe des Instituts für Auslandsbeziehungen, Stuttgart; Bd. 13 (Tübingen: H. Erdmann, [1974]), pp. 264 - 265.

(٨) *Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland: Dokumente von 1949 bis 1994,* pp. 303 - 304.

وكان الأردن أول دولة عربية أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية في ٢٧/٢/١٩٦٧(٩). وأحدثت هذه العودة ردود فعل إيجابية في الأوساط السياسية والاعلامية الألمانية الغربية. فقد علق على هذا الحدث بيتر ماير ـ رانكه (Peter Meyer-Ranke) الذي عاش لسنوات مراسلاً للصحف الألمانية في البلاد العربية، وكتب: «مضت سنتان من الإيضاح والتأمل في العلاقات العربية ـ الألمانية. وأصبحت الطريق سالكة إلى سياسة المانية جديدة نحو الشرق الأوسط، لا تتسم بالانفعال، وتراعي المصالح الخاصة، وتبتعد عن أي تقدير خاطئ للحقيقة العربية». وعلى الرغم من الخلافات الداخلية العربية حول إعادة العلاقات مع بون، فإن بعض الدول العربية على استعداد لإعادة هذه العلاقات من خلال قرار لمجلس الجامعة العربية وبصورة ثنائية. وتتوقع بون أن تسعى موسكو وبرلين الشرقية للحيلولة دون ذلك، بعد أن عززتا علاقاتهما مع بعض الدول العربية. وكان وما زال هذا الوضع الجديد للاتحاد السوفياتي، كما نراه في موقف كل من دمشق والقاهرة، عنصراً مهماً في السياسة الشرق أوسطية الألمانية الجديدة. ويبدو أن الألمان والعديد من الدول العربية قد راجعوا مواقفهم السابقة، واكتشفوا الأخطاء التي ارتكبها الطرفان والتي لا بد من تجاوزها في السياسة الجديدة(١٠).

ويعدد ماير ـ رانكه الأخطاء التي وقعت فيها حكومة ألمانيا الاتحادية في أزمة ١٩٦٥، ومنها: «اضطرارها إلى السباحة في المياه الأمريكية» في اتصالها مع الدول العربية، والالتزام بمبدأ هالشتاين الذي كان أداة غير مرنة هيأ الفرصة للرئيس عبد الناصر لاتخاذ القرارات ضد ألمانيا وأيده فيها بقية القادة العرب، وتردد ألمانيا في تمويل المشاريع التنموية العربية الكبرى، باعتبارها وسيلة ضغط سياسية كبيرة، وارتباط السياسة الألمانية في هذه المنطقة بالسياسة الأمريكية، ولا سيما في موقفها من عبد الناصر. ويدعو ماير ـ رانكه الحكومة الألمانية إلى الإفادة من النزاع القائم بين عبد الناصر والملك فيصل آل سعود الذي أدى إلى انقسام حقيقي في صفوف الدول العربية وضعف

---

(٩) Jekutiel Deligdish, *Die Einstellung der Bundesrepublik Deutschland zum Staate Israel: Eine Zusammenfassung d. Entwicklung seit 1949* (Bonn - Bad Godesberg: Verlag Neue Gesellschaft, 1974), p. 127.

(١٠) Peter Meyer - Ranke, «Deutsche Nahost Politik am Neubeginn,» *Aussenpolitik,* jg. 18, heft 4 (April 1967), p. 233.

التضامن العربي بين سنتي ١٩٦٥ و١٩٦٧، والإفادة من رغبة الحكومة المصرية في معونة مالية كبيرة بسبب حاجتها الماسة للعملات الصعبة، والحيلولة دون توسيع وتعميق علاقات ألمانيا الشرقية مع الدول العربية الثورية ـ الاشتراكية (مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن).

ويتساءل ماير ـ رانكه: هل يمكن لالمانيا الاتحادية استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر وسوريا بعد أن تقيما علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية؟ ويقول: «من حق العرب ان يتساءلوا: لماذا يكون في رومانيا ويوغسلافيا سفارة لكل من ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية ولا يكون في بلادهم ذلك؟ وفي هذه الحالة فإما ان نرفض استئناف العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة ودمشق ما دامتا ترغبان في فتح سفارة لكل منهما في برلين الشرقية، وإما ان ندخل هذه الدول العربية في عداد الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية مثل: رومانيا وهنغاريا ويوغسلافيا وبلغاريا»[١١].

وفي أعقاب عودة العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وألمانيا الاتحادية، وجهت الدعوة إلى عبد الخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية، فزار بون في ١٨/٤/١٩٦٧، وأجرى مباحثات مع المستشار كيزنغر ونائبه براندت وزير الخارجية. وفي أيار/مايو ١٩٦٧، طلبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من الحكومة الألمانية بياناً مبدئياً يوضح موقفها من إسرائيل وتقديم معونة مباشرة إلى اللاجئين الفلسطينيين وليس إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، قبل نظر الدول العربية في أمر عودة العلاقات الدبلوماسية معها. غير أن الحكومة الألمانية الاتحادية رفضت هذه الشروط. وغيّر اندلاع حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بين إسرائيل والدول العربية كثيراً من المواقف العربية والألمانية[١٢].

يتضح لنا مما سبق أن التضامن العربي في وجه ألمانيا الاتحادية لم يصمد لأكثر من سنتين، إذ أعاد الأردن علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية في ٢٧/٢/١٩٦٧، وتحركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للحصول على معونة مالية من ألمانيا الاتحادية كشرط لإعادة العلاقات الدبلوماسية العربية

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٩.

(١٢) Deligdish, Ibid., p. 127; Kramer, *Deutsch - Ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart,* p. 264, und Wissa - Wassef, «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale,» p. 618.

معها. وكان للحرب الأهلية في اليمن بين الجمهوريين والملكيين وعجز الدول العربية عن إيقاف هذه الحرب والوصول إلى تسوية سلمية لها أثرها في اتساع شقة الخلاف بين الدول العربية. وساهم الانقلابان اللذان حدثا في العراق وسوريا في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٦٣ على التوالي في تغذية الانقسام بين الدول العربية. وكان وصول البعثيين المتطرفين إلى السلطة في دمشق في شتاء ١٩٦٦ قد زاد من حدة هذا الانقسام إلى فريقين: **أولهما** ثوري راديكالي يتبنى النظام الجمهوري والاشتراكية ويضم مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن، **وثانيهما** ملكي تقليدي بزعامة الملك فيصل آل سعود ويضم العربية السعودية والأردن والمغرب وتونس وليبيا الملكية. وكان الفريق الأول على علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، بينما كان الفريق الثاني حليفاً للغرب الرأسمالي. ورداً على الدعوة القومية العربية التي تبناها الفريق الأول نادى الفريق الثاني بالرابطة الإسلامية وأسس المؤتمر الإسلامي. وقد استغلت إسرائيل حالة الانقسام والتفكك التي يعيشها العرب آنذاك وشنت حربها في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

ثالثاً: أثر حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في الموقف الألماني من الوحدة العربية

أدت مواقف المسؤولين الألمان الغربيين من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى توتر العلاقات العربية ـ الألمانية. فمن المعروف أن إسرائيل قد مهدت للحرب بحملة دبلوماسية وإعلامية لإقناع الرأي العام العالمي بعامة والألماني بخاصة، بأنها تواجه حرب إبادة سيشنها عليها العرب، وزعمت أن العرب سيهاجمونها بقنابل الغازات السامة. وطلبت الحكومة الإسرائيلية أقنعة للحماية من الغازات السامة من ألمانيا الاتحادية. وأعلن المستشار الألماني كيزنغر استعداده لبيع إسرائيل هذه الأقنعة، غير أن وزير الدفاع الألماني غرهارد شرودر رأى أن الأقنعة مواد حربية ولا يجوز تزويد مناطق التوتر بها. ولذا عرض الأمر على مجلس الوزراء بمذكرة تشير إلى ان حلف الأطلسي يمنع إرسال المواد الحربية إلى مناطق التوتر في العالم، ولذا طلب الوزير من المجلس قراراً بشأن الطلب الإسرائيلي. وقام السفير الإسرائيلي في بون بن ناتان (Ben Nathan) في الوقت نفسه، بالاتصال بوزارة الدفاع الألمانية، فاستجاب نائب المفتش العام للقوات المسلحة الألمانية الفريق الطيار بيكز (Buechs) للطلب الإسرائيلي، وسلم الإسرائيليين عشرين ألف قناع من مخازن الجيش. ولما سأل

وزير الدفاع الألماني في اجتماع مجلس الوزراء إذا كان تزويد إسرائيل بأقنعة الغاز لا يتعارض والحياد الألماني في نزاع الشرق الأوسط، ولا يتفق ومبادئ ألمانيا الاتحادية وقرارات حلف الأطلسي، أجاب معظم الوزراء أن أقنعة الغاز ليست مواد حربية. ولما قال شرودر لزملائه الوزراء: إن تزويد إسرائيل بأقنعة الغاز سوف يشجعها على طلب مواد حربية أخرى، لم يعبأ الوزراء بقوله هذا. وكلف مجلس الوزراء وزير الداخلية، باول لويكه (Paul Luecke) بتسليم إسرائيل الأقنعة المطلوبة. وهذا يتناقض مع رواية مجلة **دير شبيغل** *(Der Spiegel)* التي ذكرت «ان نائب المفتش العام للجيش سلم الأقنعة للإسرائيليين»[١٣].

نظر العرب إلى تزويد ألمانيا الاتحادية إسرائيل بالأقنعة كعمل غير ودي. فقد علقت جريدة **فلسطين** الأردنية على ذلك بأن ألمانيا الاتحادية صدقت الدعاية الإسرائيلية بأنها هي الضحية وليس المعتدية[١٤]. واعتبرت جريدة **الحياة** اللبنانية ذلك دليلاً على سياسة ألمانيا الاتحادية المنحازة لإسرائيل[١٥]. واتهمت جريدة **الثورة** السورية ألمانيا الاتحادية بتزويد إسرائيل بالأسلحة اعتماداً على مصادر شرقية[١٦]. وقالت صحيفة **الجمهورية** المصرية إن حكومة بون تساعد إسرائيل على تطوير قنابل نووية[١٧]. وردت وزارة الخارجية الألمانية على ذلك بأن هذه الأنباء لا أساس لها وأنها صادرة عن برلين الشرقية[١٨].

أما ألمانيا الديمقراطية فقد اتخذت موقفاً مناقضاً لموقف حكومة بون. وأصدرت وزارة الخارجية في برلين الشرقية بياناً في ٢٣/٥/١٩٦٧، قبل اندلاع الحرب بأسبوعين، حول حدة التوتر في الشرق الأوسط التي نشأت من حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية. وأكد البيان «وقوف حكومة وشعب ألمانيا الديمقراطية إلى جانب الدول والشعوب العربية لصد الاستفزاز الامبريالي، خلافاً لسياسة الحكومة الألمانية الاتحادية المعادية

---

(١٣) *Der Spiegel* (5 Juni 1967), p. 35.

(١٤) فلسطين، ٣/٦/١٩٧٦.

(١٥) الحياة، ١/٦/١٩٧٦.

(١٦) الثورة: ٢/٦/١٩٧٦، و٣/٦/١٩٧٦.

(١٧) الجمهورية، ٢/٧/١٩٧٦.

(١٨) *Süddeutsche Zeitung:* 12/8/1976, und 16/8/1976.

للعرب»[١٩]. وأصدرت وزارة الخارجية نفسها بياناً آخر في أول أيام الحرب ذكرت فيه أن حكومة ألمانيا الاتحادية زودت إسرائيل بالأسلحة قبيل الحرب، وردت حكومة بون على ذلك بالنفي القاطع في ٤/٧/١٩٦٧[٢٠].

وكان أول موقف للحكومة الاتحادية من التوتر الذي سبق حرب حزيران/يونيو قد أعلنه فيلي براندت في ٣١/٥/١٩٦٧ في مؤتمر صحفي بيّن فيه الأسس التي يقوم عليها وأن الحكومة الاتحادية لا ترغب في التدخل في النزاعات الإقليمية، وأنها ستلتزم بحياد تام في هذه الأزمة. وأوضح أن الحياد لا يعني الوقوف على قدم المساواة، ففي حالة تطور الأزمة إلى صراع بين الشرق والغرب ستقف ألمانيا الاتحادية إلى جانب الغرب. وأيد براندت مبدأ حرية المرور لجميع السفن في البحار، أي تأييد المطلب الإسرائيلي في حرية المرور في خليج العقبة وقناة السويس. وأشار من جديد إلى أن بلاده «لا تتحمل أية مسؤولية في هذا التطور، ولكنها لا تستطيع أن تبقى بعيدة أو غير مبالية حينما يتهدد السلام. وقال إن تأثيرنا محدود، وسوف أسعى، بالوسائل التي لدي، كرئيس للدبلوماسية الألمانية، للحيلولة دون انفجار الأزمة الشرق أوسطية»[٢١].

ولما اندلعت الحرب في ٥/٦/١٩٦٧، أعلن الناطق الرسمي بلسان حكومة بون، كونراد آلرز، أن ألمانيا الاتحادية ستلتزم بالحياد التام في هذه الحرب، باستثناء المعونات الإنسانية التي يمكن أن تقدمها. وقال إن الأردن قد طلب أقنعة غازية وستنظر الحكومة في طلبه. وأعلن المستشار كيزنغر أمام البندستاغ في ٧/٦/١٩٦٧ أن حكومته ملتزمة بعدم التدخل في هذه الحرب، وأنها لن تزود الأطراف المتنازعة فيها بالأسلحة، وستلتزم بهذا الموقف ولكنها لن تمنع المواطنين الألمان من تقديم معونات إنسانية لمنطقة النزاع[٢٢].

---

(١٩) *Dokumente zur Aussenpolitik der Deutschen Demokratischen Republik,* 23 vols. (Berlin: Staatsverlag der Deutschen Demokratischen Republik, 1965 - 1988), vol. 15, teil 2, p. 1030.

(٢٠) Mohammad Abediseid, *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen,* Zeitpolitische Schriftenreihe; 15 (Stuttgart Degerloch: Seewald, 1976), pp. 215 - 216.

(٢١) Deligdish, *Die Einstellung der Bundesrepublik Deutschland zum Staate Israel: Eine Zusammenfassung d. Entwicklung seit 1949,* pp. 131 - 132.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧؛ Abediseid, Ibid., pp. 214 - 215, und Rolf Vogel, *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer* (Stuttgart: Seewald, 1967), pp. 329 - 337.

أما على الصعيد الشعبي والبرلماني، فقد تبارى نواب حزبي الائتلاف الكبير في البندستاغ في التعبير عن تعاطفهم مع إسرائيل. وكان أبرزهم هلموت شميدت، رئيس كتلة نواب الحزب الاشتراكي الديمقراطي، اليهودي الأصل[٢٣] الذي قال: «مع أن الصداقة التقليدية لشعبنا مع الشعوب العربية عزيزة علينا، فيجب علينا أن نعارض عزم قادتها القضاء على إسرائيل. ونحن نستذكر هنا أن إنشاء دولة إسرائيل قد تم بقرار من الأمم المتحدة. لقد نجح هذا الشعب في بناء دولة ديمقراطية، وليس لدينا أي شك في صدق عزمه على تطوير دولته سلمياً. ولا نستطيع أن ننظر إلى تهديد وجود هذه الدولة تهديداً علنياً مخزياً، بدون الإعراب عن مشاركتنا العاطفية العميقة نحوها». ولم يختلف موقف النائب راينر بارتسل زعيم الكتلة النيابية في الاتحاد المسيحي الديمقراطي، عن موقف شميدت. وكان الحزب الحر الديمقراطي المعارض، الحزب الوحيد الذي عارض في البندستاغ صفقة أقنعة الغاز الألمانية لإسرائيل[٢٤].

وكانت التقارير الصحفية والإعلامية الألمانية الغربية متحيزة لجانب إسرائيل، وتتبنى وجهة النظر الإسرائيلية القائلة: إن إسرائيل تواجه تهديداً بإبادتها، ومن حقها أن تدافع عن نفسها أمام أعدائها. ولم يكتف الألمان الغربيون بالتعبير عن تعاطفهم وتأييدهم لإسرائيل، بل سارعوا إلى جمع التبرعات المالية والعينية الفورية وإرسالها إليها[٢٥]. وتشكلت جمعيات تضامن مع إسرائيل في مختلف مدن ألمانيا الغربية. وفي بون العاصمة طالب النائب أدولف آرندت من الحزب الاشتراكي الديمقراطي والأديب الألماني المشهور غونتر غراس (Guenther Grass) بتقديم المساعدات الفورية لإسرائيل. وقررت نقابة العمال الألمان (DBG) تقديم ثلاثة ملايين مارك الماني لإسرائيل. وأعربت الصحف الألمانية عن فرحتها بنصر إسرائيل. وكانت عناوين مجلة **دير شبيغل** ***(Der Spiegel)*** وصحيفة **بيلد تسايتونغ** ***(Bild Zeitung)*** تعبر عن ذلك. وذهب رئيس تحرير مجلة **دير شبيغل** رودلف أوغشتاين (Rudolf Augstein) إلى دعوة الحكومة الألمانية الاتحادية إلى قطع معوناتها للعرب، وقال: «إن من يهدد وجود إسرائيل لا يستحق الحصول على معونة تنموية»[٢٦].

---

(٢٣) Vogel, Ibid., pp. 325 - 327.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٢١ ـ ٣٢٣.
(٢٦) النهار، ٦/٩/١٩٦٧.

وفي ١٩٦٧/٦/٢٣، ألقى المستشار الألماني كيزنغر، محاضرة في الاجتماع السنوي للجمعية الألمانية للسياسة الخارجية (DGFAP)، تناول فيها السياسة الخارجية الألمانية، وقال عن السياسة الألمانية نحو الشرق الأوسط ما يلي: «ما دامت هذه المنطقة ميداناً للصراع على النفوذ بين الدول الكبرى، فمن الصعب، إن لم يكن من المتعذر، أن يسودها السلام. وفي رأينا، لابد من جهد عام من أجل التنمية السلمية للمنطقة بأسرها. فالمشاريع الكبرى ذات الأهداف المحددة التي تتجاوز الحدود الوطنية من أجل تحسين شروط الحياة، ولا سيما إيجاد مستقبل مضمون للاجئين الفلسطينيين، لابد أن يكون لها إطار دولي تنفذ من خلاله، ولابد للأطراف المتصارعة من العمل المشترك من أجل ذلك. وستكون ألمانيا الاتحادية مستعدة للمشاركة في مثل هذا العمل السلمي الكبير، وللمساهمة في تنفيذ مثل هذه المشروعات ذات النطاق الواسع». ورداً على الهجوم الذي تعرضت له السياسة الألمانية نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي قال كيزنغر: «لقد تعرضت سياسة ألمانيا الاتحادية في الأيام الأخيرة لهجوم من الاتحاد السوفياتي، غير أن الحقائق تتكلم عن نفسها». وكرر فيلي براندت ما قاله كيزنغر في خطاب ألقاه في ١٩٦٧/٧/٢٧[٢٧]. وبعد ذلك بيومين قدم السفير فون براون (Von Braun)، المراقب الدائم لألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، مذكرة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية، جاء فيها: «إن اتهامات سخيفة تقول إن جمهورية ألمانيا الاتحادية، من خلال تزويد إسرائيل بالسلاح، قد ساهمت في ظهور أزمة الشرق الأوسط وفي تطوير حدتها منذ آذار/مارس ١٩٦٧. إن هذه الاتهامات غير صحيحة وتكررت باستمرار من دون حق»[٢٨].

أما موقف ألمانيا الديمقراطية من حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فكان على النقيض من موقف ألمانيا الاتحادية. فقد أدانت العدوان الإسرائيلي على مصر والأردن وسوريا، واعتبرت إسرائيل أداة في يد الدول الاستعمارية. وأرسل الصليب الأحمر في ألمانيا الديمقراطية معونات طبية لمعالجة ضحايا العدوان الإسرائيلي. وفتحت أبواب المستشفيات في ألمانيا الشرقية لمعالجة الجرحى العرب من الجنود والمدنيين[٢٩].

---

(٢٧) Vogel, Ibid., pp. 325 - 327.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٢١ ـ ٣٢٣.

قاطعت معظم الدول العربية ألمانيا الاتحادية بسبب دعم الأخيرة لإسرائيل وموقفها من حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وسعت ألمانيا الاتحادية، بعد مرور ثلاثة أشهر على الحرب المذكورة، لتحسين علاقاتها مع الدول العربية. واعتبرت الجامعة العربية عنصراً فاعلاً في هذا المسعى بصفتها الإطار السياسي المنسق للسياسات الخارجية العربية. وقد أدلى فيلي براندت بحديث إلى جريدة **النهار** البيروتية تناول فيه النقاط التالية:

١ ـ إن موقف الحكومة الألمانية الاتحادية من النزاع العربي ـ الإسرائيلي لا يشكل عائقاً لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية. فقد التزمت الحكومة الألمانية، منذ بيان وزير خارجيتها في ١٦/١٢/١٩٦٦ بسياسة عدم التدخل.

٢ ـ لم تزود ألمانيا الاتحادية إسرائيل بالأسلحة منذ سنة ١٩٦٥. ولا تختلف العلاقات الاقتصادية لألمانيا الاتحادية بإسرائيل عن علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى.

٣ ـ إن الاتهامات الموجهة ضد ألمانيا الاتحادية بتحيزها لإسرائيل وعدائها للعرب اتهامات باطلة ومزاعم سخيفة.

٤ ـ تعتبر حكومة ألمانيا الاتحادية جامعة الدول العربية عنصراً مهماً في إعادة العلاقات الطبيعية بين الدول العربية وألمانيا. وهي لا تسعى إلى استعمال دولة عربية ضد أخرى.

٥ ـ تتفق الحكومة الألمانية مع الحكومة الفرنسية في مسألة الاتصال بدول الشرق الأوسط من خلال التعاون الأوروبي[٣٠].

ولم يكن بإمكان السفن الألمانية الغربية زيارة الموانئ العربية بسبب المقاطعة العربية. ونزلت أول باخرة تجارية المانية غربية ميناء الاسكندرية في شباط/فبراير ١٩٦٨. وتحسنت العلاقات مع مصر. وشارك الوزير الألماني للتعاون الاقتصادي هانز ـ يورغن فشنفسكي في احتفالات مصر بأعمال نقل

---

(٣٠) النهار، ٦/٩/١٩٦٧.

معبد أبي سنبل في مصر العليا، بناء على دعوة من وزير الثقافة المصري أنور عكاشة[٣١].

وشهد عام ١٩٦٩ تطوراً جذرياً في علاقات الدول العربية مع ألمانيا الديمقراطية. فقد بذلت حكومة ألمانيا الديمقراطية جهوداً كبيرة، بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، للاعتراف بها، معتمدة في ذلك على سياستها المؤيدة للعرب، وعلى سياسة ألمانيا الاتحادية المؤيدة لإسرائيل، ومغتنمة الغضب العربي على هزيمة ١٩٦٧ ومساندة الغرب لإسرائيل. فقد أعلن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق شمعون بيريس في ١٩/١/١٩٦٩ أن ألمانيا الاتحادية زودت إسرائيل بأسلحة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار[٣٢]. ونجحت جهود ألمانيا الديمقراطية، وتحقق ما كانت تخشاه بون منذ أمد بعيد. وشجع الدول العربية على الإقدام على هذه الخطوة، استئناف العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية ويوغسلافيا في ٣١/١/١٩٦٨، فكانت بلغراد أول عاصمة خارج نطاق دول المنظومة الاشتراكية، يجتمع فيها سفيران ألمانيان. وهكذا قررت الحكومة العراقية في ٢/٥/١٩٦٩ الاعتراف بألمانيا الديمقراطية اعترافاً كاملاً. وتلتها حكومة السودان في ٢٧/٥/١٩٦٩، ثم حكومة سوريا في ٩/٦/١٩٦٩، إثر زيارة رسمية قام بها وزير خارجية ألمانيا الديمقراطية أوتو فينتسر (Otto Winzer) لدمشق في ٣/٦/١٩٦٩. وأعلنت حكومة اليمن الجنوبي اعترافها الكامل بألمانيا الديمقراطية في ٣٠/٦/١٩٦٩، ثم تلتها الحكومة المصرية في ١٠/٧/١٩٦٩. وبذلك انهار مبدأ هالشتاين في المشرق العربي[٣٣].

ردت حكومة ألمانيا الاتحادية على ذلك بالإعراب عن أسفها لاعتراف هذه الدول العربية بألمانيا الديمقراطية. وقطعت معوناتها التنموية عن كل من العراق وسوريا والسودان. وأجلت إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة عدن، وأوقفت مباحثاتها معها حول تقديم معونة مالية لها مقدارها عشرة ملايين مارك في ٢/٧/١٩٦٩. واعتبرت حكومة بون هذه الاعترافات الدبلوماسية

---

(٣١) Kramer, *Deutsch - Ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart*, p. 267.

(٣٢) Pierre Rondot, «L'Arabisme militant et les deux Allemagnes,» *Revue de défense nationale*, 4ème trimestre, no. 19 (1969), p. 1990.

(٣٣) Abediseid, *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen*, pp. 218 - 219.

بألمانيا الديمقراطية عملاً غير ودي تجاهها. ولما أعلنت مصر اعترافها بألمانيا الديمقراطية قطعت بون معوناتها المالية عن مصر، من دون قطع علاقاتها التجارية معها. وزادت صادرات ألمانيا الغربية إلى مصر سنة ١٩٧٠ بنسبة ٤٣ بالمئة عما كانت عليه في السنة السابقة[٣٤]. وحصلت البلاد العربية حتى ١٩٧٣/١٢/٣١ على ٢٣٩٢,١ مليون مارك مساعدات رأسمالية و٤٧٦,٥ مليون مارك مساعدات تقنية من ألمانيا الغربية[٣٥].

أما الدول العربية التي أبقت على علاقاتها الدبلوماسية مع بون، فقد أفادت من المعونات التنموية الألمانية. ففي ١٩٦٩/٦/١٩ وقعت في الرباط اتفاقية ألمانية ـ مغربية قدمت بموجبها ألمانيا الغربية قرضاً للمغرب مقداره ٥٠ مليون مارك سدد على مدى ٢٥ سنة وقرضاً إضافياً مقداره ٢٠ مليون مارك. وأبرمت في الوقت نفسه اتفاقيات بين الدولتين حول التعاون التقني في الزراعة والإعلام والسياحة. وقدمت ألمانيا الغربية قرضاً مالياً لتونس مقداره ٦ ملايين مارك في ١٩٦٩/٧/٢ من أجل بناء مطار في مدينة المنستير، كما ساهمت ألمانيا الغربية في بناء سد للمياه في جندوبة في الجنوب التونسي[٣٦]. هذا وقد بلغت صادرات ألمانيا الغربية إلى البلاد العربية ٥٢٢٧ مليون مارك، أي ما يعادل ١،٨ بالمئة من مجمل وارداتها من النفط من البلاد العربية، وبلغت قيمة وارداتها من البلاد العربية ٥٣١٠ مليون مارك في تلك السنة، وبلغت قيمة استثماراتها في البلاد العربية ٥٦٥,٥ مليون مارك في السنة نفسها[٣٧]. وبلغت قيمة صادرات ألمانيا الغربية إلى البلاد العربية ووارداتها منها خلال أعوام ١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣ كما يلي بملايين الماركات:

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٣٥) Martin Bockmeyer, «Die Wirtschaftsbeziehungen Zwischen der BRD und der Arabischen Welt,» *Zeitschrift für Kulturaustausch*, jg. 24, vj. 2 (1972), pp. 36 und 38.

(٣٦) Rondot, «L'Arabisme militant et les deux Allemagnes,» p. 1991.

(٣٧) Franz Ansprenger, «Der Arabisch - Israelische Konflikt und die Aussenpolitik der BRD,» *NUPI Rapport* (Oslo) (April 1972), pp. 109 - 114.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

قيمة صادرات ألمانيا الغربية إلى البلاد العربية

ووارداتها منها خلال أعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ (ملايين الماركات)

السنة	الصادرات	الواردات مع النفط	الواردات دون النفط	الواردات النفطية فقط
١٩٧١	٢٣٥٩,٤	٦٤٧٦,٩	٦١٣,٥	٥٨٦٣,٤
١٩٧٢	٢٨٧١,٦	٦٠٢٨,٨	٦٢١,٤	٥٤٠٧,٤
١٩٧٣	٣٦١٤,٦	٧٤٥٠,٧	٦٨٦,٧	٦٥٨٣,١

وحصلت البلاد العربية حتى ١٩٧٣/١٢/٣١ على ٢٣٩٣,١ مليون مارك مساعدات رأسمالية و٤٧٦,٥ مليون مارك مساعدات تقنية من ألمانيا الغربية[٣٨].

وبالمقابل قدمت ألمانيا الديمقراطية قرضاً للعراق في ١٩٦٩/٧/٢ مقداره ٣٠ مليون دينار عراقي بفائدة ٢,٥ بالمئة يدفع على أقساط لمدة ١٢ سنة نفطاً من شركة نفط العراق. وقدمت قرضاً مقداره ٥٠ مليون دولار أمريكي لسوريا يسدد على شكل منتوجات صناعية وزراعية سورية. وساهمت ألمانيا الشرقية في بناء ثلاثة مصانع للكوابل الكهربائية، وتجهيز مصنع تصليح ماكنات. كما ساهمت في توسيع ميناء طرطوس في سوريا[٣٩].

واتجهت ألمانيا الاتحادية في عهد حكومة الائتلاف الاشتراكي ـ الليبرالي برئاسة فيلي براندت ونائبه فالتر شيل (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤) إلى تبني سياسة نحو البلاد العربية منسجمة مع سياسات دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولاسيما إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولذا شاركت في وضع ورقة العمل التي أعدتها المجموعة المذكورة حول سياستها نحو الشرق الأوسط في أيار/ مايو ١٩٧١. ونصت هذه الورقة على مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ تاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢. وقد رحبت الدول العربية بهذا الموقف الأوروبي. وفي الوقت نفسه أدت السياسة الشرقية

(٣٨) Bockmeyer, «Die Wirtschaftsbeziehungen Zwischen der BRD und der Arabischen Welt,» pp. 36 und 38.

(٣٩) Wissa - Wassef, «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale,» pp. 619 - 620.

(Ostpolitik) للحكومة الألمانية الجديدة إلى التخلي عن مبدأ هالشتاين، والقبول بوجود سفيرين ألمانيين في العواصم العربية. وسعى الطرفان العربي والألماني إلى تطبيع العلاقات بينهما. ففي ١٤/٣/١٩٧٢ أعطت جامعة الدول العربية الضوء الأخضر لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع بون. وكان الأردن قد أعاد علاقاته الدبلوماسية مع بون سنة ١٩٦٧، كما سبق وبيّنا، وتلته الجمهورية العربية اليمنية في ١٦/٧/١٩٦٩، فالجزائر في ٢١/١٢/١٩٧١، والسودان في ٢٣/١٢/١٩٧١، ولبنان في ٣٠/٣/١٩٧٢، ومصر في ٨/٦/١٩٧٢، والكويت في ٣/٢/١٩٧٣، والعربية السعودية في ١٨/٩/١٩٧٣، والعراق في ٢٨/٢/١٩٧٤، وسوريا في ٧/٨/١٩٧٤، وجمهورية اليمن الشعبية في ٨/٩/١٩٧٤ وسلطنة عمان في ٢١/١/١٩٧٥[٤٠].

ودار نقاش علني بين ممثلي الأحزاب الألمانية الغربية حول العلاقات العربية ـ الألمانية في سنة ١٩٧١. فقد كتب برونو هيك (Bruno Heck) الأمين العام للاتحاد المسيحي الديمقراطي، الحزب المعارض آنذاك، في نشرة الحزب في ١١/١/١٩٧١: «يرحب الاتحاد المسيحي الديمقراطي بتبني الحكومة الحالية لتطور في علاقاتها السياسية مع إسرائيل، وتجنب أية أفكار تكتيكية في هذا الصدد. وأنا واثق من أنه لا يوجد في حكومة براندت من يفكر باللعب بالورقة العربية ضد إسرائيل، ولا يوجد في هذه الوزارة من يرغب في معاملة إسرائيل كغيرها من الدول. لذا على الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن لا يضع العلاقات الألمانية ـ الإسرائيلية بين شقي الرحى، وأن لا تدفعه سياسته الشرقية إلى انتهاج سياسة كهذه. يسعى الاتحاد المسيحي الديمقراطي من أجل سلام في الشرق الأوسط يضمن للدولة اليهودية ولعرب فلسطين مستقبلاً آمناً. وحتى يتحقق هذا، علينا أن نقدم المعونة لإسرائيل وأن ندعمها في نزاعها. ولابد، في النهاية، من الوصول إلى حل تعترف بموجبه الدول العربية بوجود دولة إسرائيل»[٤١].

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢١، و Friedmann Buettner und Peter Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» in: Karl Kaiser und Udo Steinbach, hrsg., *Deutsch - Arabische Beziehungen: Bestimmungsfaktoren und Probleme einer Neuorientierung*, redaktionsassistenz Peter Hünseler, Schriften des Forschungsinstituts der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik e. v., Bonn. Reihe, Internationale Politik und Wirtschaft; Bd. 45 (München; Wein: Oldenbourg, 1981), p. 133.

(٤١) *Deutschland Union - Dienst* (Bonn), jg. 25 (Januar 1971).

وقد رد وزير الخارجية الألماني فالتر شيل، على مقالة هيك في نشرة الحزب الحر الديمقراطي في ١٩٧١/١/٣١. وجاء في رده هذا ما يلي: « حينما صرح هيك أن حزبه يرحب بأن لا تتبنى الحكومة الحالية في علاقتها مع إسرائيل أفكاراً تكتيكية، فإنه يندفع بوضوح إلى التوصية باتخاذ موقف متحيز في نزاع معقد.. لا خلاف على أن إسرائيل تطالب بإقامة علاقة ودية مع ألمانيا الاتحادية، ولكن من يجرؤ في ألمانيا الاتحادية على النظر في حق العودة إلى الوطن لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في خيام بدائية وبيوت من التنك.... ومن هو المعني حقاً بسلام في الشرق الأوسط ويتجنب ذلك، من دون أن يحرك العواطف الجياشة لدى العرب؟»[٤٢].

وأدلى المستشار فيلي براندت بدلوه في هذا الموضوع في ١٩٧١/٣/٢١، وأشار إلى العلاقة الخاصة بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل التي تقوم على قتل ملايين اليهود في أوروبا على أيدي الألمان من جهة، وعلى الثقافة المشتركة الألمانية ـ اليهودية من جهة أخرى، وقال: «إن إسرائيل هي المسعى العظيم لخلق وطن آمن لشعب من الشتات. ومن المؤلم أن ميلاد هذه الدولة كان على حساب ضحية جديدة وآلام جديدة. ومن يستطيع أن يخفي ذلك؟ ومن يريد أن يسكت عن مأساة العرب الفلسطينيين؟»[٤٣].

ومنيت العلاقات الألمانية ـ العربية بهزة عنيفة في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٢، بسبب عملية «منظمة أيلول الاسود» الفلسطينية التي استهدفت احتجاز الفريق الرياضي الإسرائيلي في الألعاب الأولمبية في ميونيخ في ١٩٧٢/٩/٥، وأسفرت عن مقتل معظم أعضاء الفريق المذكور في محاولة لإنقاذهم من قبل الشرطة الألمانية[٤٤]. وكان من نتائج هذه العملية ملاحقة السلطات الألمانية للطلبة والأكاديميين العرب في ألمانيا الغربية. واعتبرت حكومة بون هذا الحادث كارثة وطنية، ليس لأنه عرقل فعاليتها وحسب، وإنما لأنه أساء إلى علاقاتها مع الدول العربية، ووضعها في وضع مؤلم تجاه إسرائيل. غير أن

---

(٤٢) *Frei Demokratische Korrespondenz* (Bonn), jg. 22, nr. 3 (Januar 1971).

(٤٣) Ansprenger, «Der Arabisch - Israelische Konflikt und die Aussenpolitik der BRD,» pp. 119 - 121.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد داود محمود عودة [أبو داود]، **فلسطين من القدس إلى ميونخ** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٩)، ص ٤٤٥ ـ ٥٤٠.

اختطاف طائرة لوفتهانزا (Lufthansa) الألمانية في ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٢، وهي تقوم برحلة بين دمشق وفرانكفورت، على يد أفراد من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، الذي أسفر عن الإفراج عن ثلاثة من الفدائيين الفلسطينيين الذين بقوا على قيد الحياة في عملية ميونيخ، مقابل الإفراج عن الطائرة الألمانية وركابها، أدى إلى انفراج في العلاقات الألمانية ـ العربية»[٤٥].

أدى الانفراج الدولي في أوروبا والاعتراف بألمانيا الديمقراطية إلى تغيير جذري في الإطار العام للسياسة الخارجية والسياسة التنموية للدولتين الألمانيتين مع بداية السبعينيات. وقد كرر المستشار الألماني الغربي، فيلي براندت، في تصريحاته، أن تحسين العلاقات مع موسكو لن يجلب الضرر لأي دولة ثالثة، ومن المؤكد أن لا يكون ذلك على حساب إسرائيل. وكررت الحكومة الألمانية الغربية استعدادها للتعاون مع جميع دول البحر المتوسط ولا سيما العربية منها. وهذا يعني محاولة استعادة العلاقات التقليدية الطيبة مع العرب، ولكن على أسس مغايرة وذات أهداف إيجابية. قال براندت في هذا الصدد: «نحن لا نرغب في تحسين وتطوير علاقاتنا الثقافية والإنسانية التقليدية الطيبة مع العالم العربي فحسب، وإنما أيضاً إقامة علاقات تجارية واقتصادية تخدم مصالحنا المشتركة. وهذا ما أعني بالسياسة المتوازنة (Ausgewogene Politik)». والواقع أن السياسة المتوازنة نتيجة طبيعية للسياسة الشرقية التي تبناها براندت. وهي تأخذ في الحسبان العداء بين الألمانيتين في المنطقة العربية، والتوازن في علاقات ألمانيا الاتحادية بين الدول العربية وإسرائيل. وهي ليست سياسة تحددها عوامل أخلاقية وعاطفية وايديولوجية، وإنما تحددها المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية. فعلى الصعيد الاقتصادي تستورد ألمانيا الاتحادية ٨٠ بالمئة من حاجتها النفطية من البلاد العربية، وعلى الصعيد الأمني يهدد الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي من قبل الاسطول السوفياتي في البحر المتوسط والوجود السوفياتي في مصر وسوريا. كما أن النزاع العربي ـ الإسرائيلي يمكن أن يتطور إلى نزاع عالمي، وبهذا يؤثر في أمن ألمانيا الاتحادية وأمن أوروبا الغربية[٤٦].

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٥١٢ ـ ٥١٣.

(٤٦) Udo Steinbach, «Bemerkingen zur Haltung der BRD Gegenueber dem Nahostkonflikt,» *NUPI Rapport* (April 1972), pp. 129 - 134, European Policies in the Arab - Israeli Conflict.

قام الأستاذ والباحث الألماني الغربي أودو شتاينباخ (Udo Steinbach) بزيارة لكل من القاهرة وبيروت ودمشق والكويت سنة ١٩٧٢، وقدم تقريراً إلى وزارة الخارجية عن جولته هذه. تناول في تقريره موضوع الوحدة العربية، وميثاق طرابلس الغرب الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، وقيام الاتحاد الفدرالي بين مصر وسوريا وليبيا والسودان. رأى شتاينباخ أن هذا الاتحاد يدل على وعي بالتطورات التي مر بها العرب، ومحاولة تجنب أخطاء تجربة الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨. وإذا كان في الوحدة السورية ـ المصرية هيمنة مصرية في كل الميادين، فإن الاتحاد الجديد قد اتسم بالمساواة التامة بين مصر وشريكاتها في مجلس الرئاسة وفي برلمان الاتحاد واللجان المتخصصة. ولاحظ الباحث الألماني الأفكار الشخصية للعقيد معمر القذافي والرؤساء أنور السادات وجعفر النميري وحافظ الأسد في هذا الاتحاد، كما لاحظ اتجاهاً في السياسات الداخلية العربية والسياسات الاجتماعية نحو الأسلمة، باختلاف في الدرجة من بلد إلى آخر. وتناول الأثر الاسلامي في القوانين الخاصة وفي دستور ليبيا ودستور مصر وفي الاتحاد الفدرالي الجديد. ولاحظ أيضاً برودة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وتقديراً للوزن السياسي والدبلوماسي والاقتصادي المستقبلي للصين الشعبية، والسعي لتوثيق العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعها إلى القيام بدور الوسيط في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وأخيراً الانفتاح الدبلوماسي والاقتصادي الحذر على أوروبا الغربية[٤٧].

ومنذ بداية السبعينيات ارتبطت السياسة الألمانية الاتحادية نحو البلاد العربية بالسياسة الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، في نطاق ما عرف بالتعاون السياسي الأوروبي ((Europaeische Politische Zusammenarbeit (EPZ)). تبين لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية في نهاية الستينيات من القرن العشرين أن التكامل الاقتصادي بينها لن يؤدي بالضرورة إلى تعاون سياسي بينها، وأن عليها أن تسعى للتعاون السياسي من خلال إطار سياسي خاص به. وفي مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الست للجماعة الذي عقد في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، ظهرت مبادرة جديدة للاتفاق على الخطوط

(٤٧) Udo Steinbach, «Ein Bericht von einer Reise in den Nahenosten als Hintergrund zu einer Diskussion ueber die Politische Situation in Konfliktraum,» *NUPI Rapport* (1972), pp. 193 - 202.

الرئيسية السياسية لاتحاد أوروبي. وكان الوقت مناسباً، بعد قبول بريطانيا والدنمارك وايرلندا والنرويج في عضوية الجماعة. وكلف مؤتمر القمة وزراء الخارجية بدراسة الموضوع، في ضوء توسيع عضوية الجماعة، وقدم وزراء خارجية الدول الست نتائج مشاوراتهم في تقرير عرف بتقرير لكسمبورغ في ٢٧/١٠/١٩٧٠. وتضمن التقرير ضرورة التشاور وتنسيق المواقف والاقتراع عليها لتحقيق التضامن المشترك في المسائل المهمة في السياسة الخارجية. كما تضمن التقرير اقتراحاً بعقد اجتماع لوزراء خارجية الجماعة مرتين في السنة. وبعد ذلك بثلاث سنوات، قدم وزراء خارجية دول الجماعة التسع تقريرهم الثاني حول الموضوع الذي عرف بتقرير كوبنهاغن في ٢٣/٧/١٩٧٣. وتضمن هذا التقرير التزام كل دولة من دول الجماعة التسع بالتشاور مع شريكاتها في نطاق «التعاون السياسي الأوروبي» لاتخاذ موقف سياسي مشترك. وبإدخال وجوب التشاور بينهم، تقدم وزراء الخارجية خطوة على ما جاء في تقرير لكسمبورغ. وأصبح التشاور بينهم أربع مرات في السنة، واستقرت بنية التعاون السياسي الأوروبي ومؤسساته. إذ أصبح للتعاون السياسي الأوروبي أمانة عامة سياسية ومؤسسات أخرى. ومنذ مؤتمر القمة لرؤساء الحكومات لدول الجماعة التسع الذي عقد في باريس في ٩ و١٠/١٢/١٩٧٤، أصبحت اجتماعات المجلس الأوروبي ثلاث مرات في السنة، ما عزز التعاون السياسي بينها(٤٨).

وبالنسبة إلى السياسة المشتركة للجماعة الأوروبية، التقى وزراء خارجية الدول الست، برئاسة وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، فالتر شيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، لأول مرة، في نطاق «التعاون السياسي الأوروبي» لدراسة مسألتين مهمتين هما: مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ونزاع الشرق الأوسط. وتبين من دراسة المسألة الثانية وجود اختلاف واضح في مواقف هذه الدول من النزاع. فالدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط لها مصالح مهمة في العالم العربي وتختلف في مواقفها عن الدول المطلة على بحر الشمال. كما تختلف مواقف هذه الدول من إسرائيل. ففرنسا وبريطانيا لهما صلة قوية ودائمة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن

(٤٨) Uwe Müllenmeister, *Die Nahostpolitik der Sozial - liberalen Koalition, 1969 - 1982*, Europäische Hochschriften. Reihe XXXI, Politikwissenschaft, 0721 - 3654; Bd. 125 (Frankfurt am Main; New York: P. Lang, 1988), pp. 105 - 107.

الدولي، وتشاركان في مباحثات الدول الأربع الكبرى في نيويورك. لذا لم يتفق وزراء الخارجية على موقف مشترك من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وتقرر في ١٣ و١٤ أيار/مايو ١٩٧١ تقديم ورقة عمل داخلية لوزراء الخارجية لصياغة موقف مشترك للدول الأعضاء من كل نقطة من النقاط الرئيسية في نزاع الشرق الأوسط. وتضمنت الورقة الاعتراف بحق الوجود والحدود الآمنة لإسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها في حزيران/يونيو ١٩٦٧، بناء على التفسير الفرنسي للقرار ٢٤٢ الذي يعني الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة. وتبنت ورقة العمل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١/١٢/١٩٤٨ الخاص باللاجئين الفلسطينيين كأساس لحل مشكلتهم، وليس الوضع الراهن كما كان سنة ١٩٦٧. وتبنت الورقة أيضاً، بشأن القدس، خطة الإدارة الدولية المتفقة مع قرار مجلس الوصاية رقم ٣٢، (٦) الصادر في ٤/٤/١٩٥٠. وأعطت هذه الورقة الأولوية للتشاور كقاعدة مستقبلية للسياسة الشرق أوسطية للجماعة. وعندما أعيد بحث الموضوع في نطاق التعاون السياسي الأوروبي في جنيف في صيف ١٩٧١، جمد الموضوع حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. والسبب في ذلك أن ورقة العمل التي أعدها وزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية سنة ١٩٧١، جوبهت بانتقاد شديد من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، وتحفظ عليها الاتحاد السوفياتي، بينما رحبت بها الدول العربية باعتبارها خطوة متقدمة في موقف الجماعة الأوروبية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد ابتعدت ألمانيا الاتحادية عن ورقة العمل هذه بعد النقد الإسرائيلي الشديد لها. وكانت موافقتها في البداية عليها نابعة من ظنها أنها ورقة عمل داخلية، وليست نصاً معداً للنشر والإعلام. وربما اعتقدت أنها بموافقتها على الورقة، تختفي وراء القرار الأوروبي المشترك حتى لا تصبح سياستها الشرق أوسطية عرضة للنقد من إسرائيل[٤٩].

ومع ذلك اقتضت سياسة التوازن التي انتهجتها حكومة الائتلاف الاشتراكي ـ الليبرالي، بقيادة براندت وشيل، اعتبار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الخاص بتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي أساساً للتوازن، والأمم المتحدة الإطار المؤسسي المختص بحل النزاع، لصالح شعوب المنطقة. وأصبحت إدانة احتلال الأرض بالقوة، وضمان أمن جميع دول المنطقة

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٠٩.

وسيادتها من العناصر الأساسية لسياستها نحو الشرق الأوسط. ووجدت الحكومة الألمانية أن هذه الأسس تتفق تماماً مع الأسس التي تقوم عليها سياسة الانفراج في أوروبا: رفض استعمال القوة كوسيلة في السياسة، والحق في الحياة، والاعتراف والأمن لكل الدول، والالتزام النهائي بالحدود على أساس ضمانات دولية.

لم ترغب الحكومة الألمانية بتقديم حل للنزاع العربي - الإسرائيلي، أو القيام بدور الوسيط بين أطراف النزاع. وأدركت أن القضية الفلسطينية، كما وردت في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ هي قضية لاجئين. ولذا أبدت استعدادها لتقديم مساعدة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (UNRWA). ولم تعترف بالفلسطينيين كعنصر أساسي في تسوية سلمية نهائية. وقد رحبت الدول العربية بهذا التحول في السياسة الألمانية الغربية نحو الصراع العربي - الإسرائيلي، ولكنها وقفت موقف المتحفظ، بل المتشكك من تصريحات براندت القائلة إن حكومته لن تزود إسرائيل بالأسلحة، وذلك لأن خبرتها السابقة القريبة جعلتها لا تثق بتصريحات المسؤولين الألمان في هذا الصدد[٥٠].

رابعاً: اليسار الألماني الغربي الجديد والتعاطف مع العرب

ظهرت حركة احتجاجات بين الطلبة في الجامعات الغربية في النصف الثاني من الستينيات، على الأزمة التربوية والسلاح النووي وقوانين الطوارئ وحرب فييتنام. وأحدثت حرب فييتنام احتجاجات شديدة في الجامعات الأمريكية أول الأمر. ورافق ذلك تظاهرات عامة، وأغان على الغيتار، وتدخين الحشيش، وظهور موضة الشعر الطويل، والملابس الضيقة، وموسيقى الروك التي تستهدف التحريض والإثارة والابتعاد عن العالم البرجوازي. وانتقلت العدوى من أمريكا إلى أوروبا الغربية. وكان الاستعداد في ألمانيا الغربية قوياً، حيث الامتثال والخضوع في ظل الائتلاف الكبير بين أكبر حزبين سياسيين في البلاد، والرضى النفسي عن المعجزة الاقتصادية للألمان. وإزاء شلل الحياة السياسية وجمودها، والنظام التسلطي في المدرسة والأسرة والمجتمع والدولة، تساءل الشباب الألمان: ونحن من نحن؟ وجد الطلبة

(٥٠) Buettner und Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» pp. 130 - 131.

الألمان في أبطال الحرية في العالم الثالث شخصيات قيادية تستحق الإعجاب والاقتداء بها مثل: مؤسس الحزب الشيوعي في فيتنام هوشي منه (Ho Chi Minh) والثوري الأمريكي الجنوبي تشي غيفارا (Che Guevara) ومجدد الصين ماو تسي تونغ (Mao Tse - Tung)، وفي القادة الاشتراكيين الثوريين أمثال كارل ماركس (Karl Marx) وفريدريك انغلز (Friedrich Engels) ولينين(Lenin) والشهيدين الثوريين فيلهلم ليبكنشت (Wilhelm Liebknecht) وروزا لكسمبورغ (Rosa Luxemburg).

بدأت حركة الطلبة الألمان منذ أواخر سنة ١٩٦٤. وقد لاحظ ذلك السفير الأمريكي في بون، جورج ماك غي (George McGhee)، أثناء جولاته على الجامعات في ألمانيا الغربية، لإلقاء محاضرات حول سياسة بلاده الخارجية بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٦. ويذكر السفير في مذكراته أنه واجه متاعب ومضايقات كثيرة من الطلبة أثناء جولاته، احتجاجاً على سياسة بلاده الخارجية بعامة، وعلى تواطئها في حرب فيتنام بخاصة. ولذا كان تحت حراسة شديدة من الشرطة الألمانية حين دخوله كل جامعة وخروجه منها، خوفاً على حياته[٥١]. وكانت زيارة شاه ايران، محمد رضا بهلوي، والشهبانو فرح ديبا، لبرلين في بداية حزيران/يونيو ١٩٦٧، قد أثارت تظاهرات عديدة بين الطلبة الألمان في برلين الغربية. إذ نظمت تظاهرة كبيرة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٢ أمام أوبرا برلين. وانتظر الضيفان الايرانيان في اللوج حتى تمكنت الشرطة من فتح طريق لهما. وفقد قائد شرطة برلين، كارل ـ هاينتس كوراس (Karl - Heinz Kurras) أعصابه، وأطلق النار على المتظاهرين، فأصاب الطالب بينو أونيزورغ (Benno Ohnesorg) البالغ من العمر (٢٦) سنة، والذي كان هارباً ولم يبد أي مقاومة. وحاولت الشرطة وبلدية برلين الغربية التستر على ظروف مقتل الطالب المذكور، ما أدى إلى تصاعد العنف وإلى أزمة ثقة بين الشباب والمؤسسات الرسمية. وعلا نجم رودي دوتشكه (Rudi Dutschke)، الطالب في علم الاجتماع، بين صفوف الطلبة الألمان. وبصفته من أنصار مبدأ عدم اللجوء إلى العنف، دعا اليسار الألماني إلى مسيرة عبر المؤسسات. وتعرض هذا الطالب لمحاولة اغتيال أثارت ردود فعل قوية في أوساط الطلبة. وكانت

---

(٥١) George McGhee, *At the Creation of a New Germany: From Adenauer to Brandt: An Ambassador's Account,* foreword by John J. McCloy (New Haven, CT; London: Yale University Press, 1978), pp. 167 - 172.

صحيفة الطلبة قد أجرت حديثاً مع بيتر (Peter) ابن فيلي براندت، نائب المستشار الألماني ووزير الخارجية في حكومة الائتلاف الكبير آنذاك في ١١/٤/ ١٩٦٨، قال فيه إن دوتشكه قد أصيب في شارع كورفورستندام (Kurfuerstendamm) بثلاث طلقات من مسدس. وأبدى الشاب بيتر براندت تعاطفه مع حركة الطلبة. وقد أثارت مشاركة بيتر براندت في التظاهرات واعتقاله لمدة ١٤ يوماً قلق قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي على مستقبلهم في الانتخابات القادمة. وقال أحدهم وهو هلموت شميدت (Helmuth Schmidt): «يجب على الأب أن تكون له كلمة مؤثرة في أولاده». واقترحت لوسي كورلبام - باير (Lucie Kurlbaum - Beyer)، من قيادات الحزب، على براندت أن يرسل ابنه بيتر إلى خارج ألمانيا لبعض الوقت، وأن يبعده عن التلفزة والصحف. غير أن براندت الأب رفض أن يسمح لأحد بالتدخل في شؤونه الأسرية. وقامت دار النشر والصحافة الألمانية اكسل شبرنغر (Axel Sprenger Verlag) بهجوم على دوتشكه وعلى حركة الطلبة من خلال صحفها ولا سيما صحيفة **بيلد تسايتونغ** *(Bild Zeitung)* اليومية الواسعة الانتشار. كان شبرنغر يصدر ثلث ما يصدر في ألمانيا الغربية من صحف. ومعظم صحفه تصدر في مدينة هامبورغ وهي **دي فيلت** *(Die Welt)* **(العالم)**، **وبيلد تسايتونغ** *(Bild Zeitung)* **(جريدة الصورة)، وهامبورغر آبندبلات** *Hamburger Abendblatt* **(صحيفة هامبورغ المساء)**[٥٢].

تولت قيادة حركة الاحتجاج في الجامعات الألمانية رابطة الطلبة الاشتراكيين ((Sozialistische Deutsche Studentbund (SDS))، التي قطعت صلاتها بالحزب الاشتراكي الديمقراطي منذ سنة ١٩٥٩، بسبب توجهاتها الماركسية. وأطلق على حركة الشباب هذه «المعارضة خارج البرلمان» (Ausserparlamentarischen Opposition(APO))[٥٣]. وقام الطلبة باضطرابات بلغت أوجها في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وفي نيسان/ابريل ١٩٦٨ بالاعتداء على مقر صحافة أكسل شبرنغر في برلين والمحلات التجارية الكبرى[٥٤].

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٥٣) Peter Koch, *Willy Brandt: Eine Politische Biographie* (Bergisch Gladbach: Bastei - Lübbe, 1992) pp. 366 - 371.

(٥٤) Martin W. Kloke, *Israel und die Deutsche Linke: Zur Geschichte eines Schwierigen Verhältnisses*, Schriftenreihe des Deutsch - Israelischen Arbeitskreises für Frieden im Nahen Osten e.v.; Bd. 20 (Frankfurt am Main: Haag + Herchen, 1990), p. 68.

أما بالنسبة إلى موقف اليسار الجديد من الطلبة والمنشقين عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فقد بدأ حيادياً. وكان الناطق باسم منظمات اليسار الجديد أندرياس بورو (Andreas Buro) قد أصدر تعميماً مكتوباً في ٣١/٥/١٩٦٧، دعا فيه إلى التعايش السلمي بين العرب وإسرائيل. وبعد انتهاء حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بأسبوعين، دعت اللجنة المركزية للحملة اليسارية إلى اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل. وأدى هذا الموقف الحيادي من الحرب إلى امتناع عدد من المنظمات اليسارية عن المشاركة في حملات التضامن مع إسرائيل التي نظمها الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الديمقراطي والهيئات المؤيدة لإسرائيل. وأدانت قيادة «اتحاد ملاحقي النظام النازي» ((Vereinigung der verfolgten des Naziregimes (VVN)) بشدة الدعوات المؤيدة لإسرائيل التي تقوم بها المنظمات الشبابية والطلابية، ولكنها أكدت، في الوقت نفسه، حق الدولة اليهودية في الوجود. وصدرت نشرات عن الاشتراكيين اليساريين الألمان تدعو الحكومة الألمانية إلى اتخاذ موقف حيادي صارم من الحرب العربية ـ الإسرائيلية(٥٥).

وقامت الكاتبة الصحفية اولريكه ماري ماينهوف (Ulrike Marie Meinhof) بتحليل جيد للمواقف المتضاربة لليسار الألماني في علاقته بإسرائيل. وبينت أن التضامن مع اليهود الذين اضطهدوا في الماضي ينبغي أن لا يعمي اليسار عن تعاطف الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل، وأن يسير مع حملة صحيفة **بيلد تسايتونغ** *(Bild Zeitung)* المتعاطفة مع إسرائيل. وأضافت أن صحافة شبرنغر (Springer Presse) تعبر عن موقف العناصر القومية المحافظة والبرجوازية المؤيد لإسرائيل والتي وجدت في نجاحها العسكري الباهر حنيناً وشرعية للمشاعر المعادية للشيوعية(٥٦).

واشتد التيار الناقد لإسرائيل في أوساط واسعة من اليسار الألماني، في أعقاب الحرب. وكتب الطالب رايشه (R. Reiche) من رابطة الطلبة الاشتراكيين إلى مجلة **دير شبيغل** *(Der Spiegel)* في ١٣/٦/١٩٦٧: «بالنسبة إلى موقفنا، نحن على حق. إذ ليس من الضروري أن نظهر محبتنا للسامية، لأننا لا نعاني من مشكلة عنصرية، ولأننا لا ندعو إلى اللاسامية. وحينما ننتهي من معضلة برلين الحالية ونبدأ بإدراك أزمة الشرق الأدنى سياسياً، سيغدو موقفنا أكثر

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٠.

حدة بالتأكيد، وكذلك الحال في نقدنا لموقف حلفاء إسرائيل، وفي نقد اللاسامية المضادة التي ظهرت الآن في ألمانيا الاتحادية»[٥٧].

بدأ التحول من نقد إسرائيل وسياستها إلى معاداتها ومعاداة الصهيونية في أوساط رابطة الطلبة الاشتراكيين، إذ كان التركيز في البداية على أن التعايش بين الدول سيؤدي إلى تحول الصراع القومي إلى صراع طبقي. ولصالح السلم العالمي لا بد من إزالة الطابع الصهيوني لدولة إسرائيل، وتحول طابعها اليهودي المتشدد ليسهل اندماجها في اتحاد فدرالي شرق أوسطي. ووجه المحامي المتدرب البرليني ابرهارد زومر (Eberhard Sommer)، المشرف على توزيع المساعدات للعرب (Arabien Hilfe)، كتاباً مفتوحاً إلى الأديب الألماني غونتر غراس في ١٩٦٧/٦/٨ ينتقده على موقفه المؤيد لإسرائيل. وجاء فيه ما يلي: «أنا لست معادياً للسامية... ولا أشعر بالتزام أخلاقي خاص نحو إسرائيل... وأشعر بالخجل، ايها السيد المحترم غراس، لتوقيعك أنت وآخرين على نداء الجمعية الألمانية ـ الإسرائيلية. أنتم الذين عشتم سن الرشد في ألمانيا بين سنتي ١٩٣٣ و١٩٤٥، لم يعد باستطاعتكم ان تتحملوا عنا، نحن الشباب، آثار الشعور بالذنب»[٥٨].

وسعى عدد من أساتذة الجامعات والناشرين والكتاب والسياسيين في ألمانيا الغربية لإضعاف حركة الطلبة الناقدة لإسرائيل خلال شتاء ١٩٦٧/١٩٦٨. واتهموا أولئك الطلبة بتبني مبدأ مكافحة الامبريالية بصورة مجردة، وبأنهم من الحالمين المتطرفين المؤمنين بأصنام من قادة الشيوعية في آسيا وأمريكا الجنوبية. وفي أيار/مايو ١٩٦٨، حدث انقسام في صفوف الطلبة اليساريين الألمان، أثناء مناقشة جمعيات الطلبة الانجيليين الألمان الموقف من إسرائيل. وشارك الناقدون لإسرائيل منهم في بيان ينتقد الصهيونية صدر عن مؤتمر «روابط الطلبة المسيحيين في العالم» ((Christliche Studentenweltbunde(WCSF)) الذي عقد في بيروت (لبنان) في الشهر نفسه[٥٩].

وظهر موقف لبعض جمعيات الطلبة الانجيليين (EGS) قريب من الموقف العربي الفلسطيني من الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ربيع ١٩٦٩، تطور في

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٧٤.

نهاية العام نفسه إلى «حركة التضامن مع فلسطين» (Solidaritaetsbewegung Palaestina)[٦٠].

وانقلب عدد من اليساريين الألمان من مؤيدين متحمسين لإسرائيل إلى أعداء لها، بفضل نشاط الطلبة العرب في ألمانيا. وكان من هؤلاء الألمان القس الفرانكفورتي هانز فيرنر بارتش (Hans Werner Bartsch)، انقلب من متحمس لإسرائيل إلى عدو لها، يرى فيها «دولة معتدية وأداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الاستعمارية». واتهم بارتش إسرائيل بقصر النظر لأنها تعيد التجربة المكابية، ذلك «إن إعادة إنشاء دولة يهودية في البلاد المقدسة ليس وعداً مستقبلياً، وانما مجرد خطوة إلى الوراء تتناقض مع إسرائيل (الوعد)»[٦١].

وفي المؤتمر الثاني والعشرين لاتحاد الطلبة الاشتراكيين الألمان الذي عقد بين ٤ و١٩٦٧/٩/٨، تبنى المؤتمر موقفاً مناهضاً للصهيونية، بناء على مبادرة من ممثلي طلبة جامعتي فرانكفورت وهايدلبرغ. وأدان المؤتمر العدوان الإسرائيلي على الدول العربية. واعتبر إسرائيل رأس جسر للامبريالية الغربية في البلاد العربية. وجاء في البيان الختامي للمؤتمر «أن الاستعمار الصهيوني لفلسطين كان يعني وما يزال تشتيت السكان العرب الذين ولدوا وعاشوا فيها، واضطهادهم على يد طبقة من المستوطنين الذين يتمتعون بالامتيازات»[٦٢].

ولما دعي السفير الإسرائيلي في بون آشر بن ناتان (Asher Ben Nathan) للمشاركة في ندوة بعنوان «السلام في الشرق الأوسط» (Frieden in Nahost) نظمها «اتحاد الطلبة اليهود في ألمانيا» (Bundesverband Juedischer Studenten in Deutschland) في ١٩٦٩/٦/٩، قاطعته مجموعات من الطلبة الألمان المنتمين إلى الحزب المعادي للصهيونية (Matzpen) ولجنة العمل الثوري الإسرائيلي في الخارج (Israelischen Revolutionaeren Aktion Komite im Ausland (ISRACA)) وطلبة «فتح» الفلسطينيين، وهتف الطلبة امام السفير: «كيسنجر وبن ناتان نازيان» و«أيها الصهاينة اخرجوا من فلسطين». وغادر السفير الجامعة من دون أن يتمكن من المشاركة. وشنت الصحف الألمانية المناصرة لإسرائيل هجوماً شديداً على اليسار الألماني الجديد، وأدى ذلك إلى تعزيز علاقات الطلبة

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٥.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٧٦.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

اليساريين مع المقاومة الفلسطينية[٦٣].

وطالب اليسار الألماني الجديد، في آذار/مارس ١٩٧٣، حكومته بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في فلسطين المحتلة، وإيقاف جميع المعونات الاقتصادية والعسكرية للدول المؤيدة لإسرائيل. وظهرت منشورات غزيرة تتبنى مثل هذه الأفكار والمطالب. ودلت استطلاعات الرأي العام في ألمانيا الغربية آنذاك على أن الأكثرية ممن هم في عمر (١٦ ـ ٢٩) سنة تتعاطف مع العرب[٦٤].

يتضح لنا مما سبق، أن الأحزاب السياسية الكبرى في ألمانيا الغربية أبدت تعاطفها مع إسرائيل، وشاركت في حملات الدعاية ضد الدول العربية وفي حملات العون التي قامت بها اللجان المختصة التي تشكلت قبيل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وأثناءها، وهللت للنصر الإسرائيلي، بينما حدث تحول جذري في موقف اليسار الألماني الجديد، المؤلف في أكثريته من الشبان والطلبة، من إسرائيل، واتجه بميوله وعواطفه تدريجياً نحو العرب، بعد أن أدرك طبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها وتحالفها مع قوى الاستعمار العالمي، وأطماع إسرائيل التوسعية وصلتها الوثيقة بالمخططات الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط.

خامساً: أثر حرب رمضان (اكتوبر) ١٩٧٣ في موقف ألمانيا من الوحدة العربية

بيّنا في ما مضى أن حكومة براندت انتهجت سياسة متوازنة، على حد تعبير رئيسها، في علاقتها مع الدول العربية وإسرائيل. وسعت لإقامة علاقات طيبة مع العرب وإسرائيل، فعلاقتها مع إسرائيل تقوم على أسس أخلاقية مستمدة من التاريخ الحديث، وعلاقتها مع العرب تقوم على الصداقة الألمانية ـ العربية التقليدية. ولا شك في أن طبيعة كل من العلاقتين مختلفة عن الأخرى. فالعلاقة مع إسرائيل هي في الأساس علاقة بين دولتين ثقافتهما المشتركة غربية وكذلك نظرتهما للحياة وللعالم. وهما قريبتان في المستويات

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٦٤) Susan Hattis Rolef, *The Middle East Policy of the Federal Republic of Germany*, Jerusalem Papers on Peace Problems, 0334 - 2786; 39 (Jerusalem: Magnes Press; Hebrew University, 1985), p. 31.

العلمية والتكنولوجية. وبالمقابل فإن العلاقات الألمانية ـ العربية هي في الأساس علاقات بين دولة صناعية من جهة ودول نامية من جهة أخرى، وبين دولة ديمقراطية غربية وأنماط متباينة من الحكم الشمولي، بكل ما يعني ذلك ثقافياً واقتصادياً وتكنولوجياً.

ولسياسة التوازن الألمانية هذه مضامين تتجاوز العلاقات الطيبة مع الطرفين. فهي تتضمن الحياد المعلن في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكن هذا الحياد المعلن ظل غطاء للانحياز الألماني لإسرائيل حتى حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ولما تحدث براندت، الذي كان وزيراً للخارجية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ ومستشاراً في حرب أكتوبر ١٩٧٣، عن الحياد الألماني في هاتين الحربين خرج عن جادة الصواب في استعمال هذا المصطلح. ففي حرب ١٩٦٧ قال: «إن عدم تدخلنا ومعه حيادنا في المعنى القانوني الدولي للكلمة لا يعني اللامبالاة او فقدان العاطفة القلبية». وفي حرب ١٩٧٣ قال: «لقد قلت سابقاً: إن كلمة الحياد أسيء تفسيرها، واختلط الأمر، كما يقال، في موضوع عدم تدخلنا في النزاع العسكري المؤلم. لقد أكدت مراراً أنه لا يوجد حياد للقلب والضمير عندنا»[٦٥].

واستمرت وسائل الإعلام الألمانية الغربية في تأييدها لإسرائيل حتى سنة ١٩٧٣. واتفقت في ذلك مع السياسة الرسمية الحكومية، وظلت متحيزة ضد العرب، منطلقة من مركزية أوروبية ذاتية. وبقيت صورة العرب في هذه الوسائل سلبية باعتبارها نتاج أحكام مسبقة تقليدية عن العرب والشرق بعامة. وصورت وسائل الإعلام الألمانية الغربية الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أنه صراع بين داود وجوليات العملاق[٦٦].

أبرزت حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ الأبعاد الدولية الواسعة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ففي ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ اجتازت القوات المصرية قناة السويس وتحصينات خط بارليف، واندفعت نحو سيناء، ودخلت القوات السورية في الوقت نفسه هضبة الجولان المحتلة متقدمة نحو الحدود السورية ـ الإسرائيلية. وحاولت الدول العربية، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، استعمال النفط كسلاح سياسي في المعركة. فعند اندلاع الحرب

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٦٦) Müllenmeister, *Die Nahostpolitik der Sozial - liberalen Koalition, 1969 - 1982*, p. 87.

أعلن فيصل بن عبد العزيز، ملك العربية السعودية، أن على إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وإلا استعمل العرب النفط سلاحاً ضدها. وأكد أن بلاده سوف تخفض إنتاجها من النفط تدريجياً حتى توقفه تماماً. وبعث الملك فيصل برسالة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في يوم اندلاع الحرب للضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. ورد نيكسون على ذلك بتزويد إسرائيل بالأسلحة التي فقدتها خلال الأيام الثلاثة الأولى من القتال. وفي ١٢/١٠/١٩٧٣ بعث فيصل برسالة ثانية إلى نيكسون يحذره فيها بأن العربية السعودية لا تستطيع أن تقف موقف المتفرج، إذا استمرت الولايات المتحدة في المساهمة في الحرب ضد العرب. وفي اليوم التالي أمر نيكسون بجسر جوي لتزويد إسرائيل بالأسلحة. وجرب فيصل محاولته الأخيرة في ١٥/١٠/١٩٧٣. وفي اليوم التالي طالب العراق بتأميم جميع الشركات الأمريكية في البلاد العربية. وفي اليوم نفسه، ردت الدول العربية على الاستفزاز الأمريكي بعقد مؤتمر استثنائي للدول العربية المصدرة للنفط في الكويت، وبمبادرة من حكومتها، في ١٧/١٠/١٩٧٣، للتشاور في كيفية استعمال النفط كسلاح في المعركة. وتقرر في هذا المؤتمر تخفيض الإنتاج العربي من النفط بنسبة ٥ بالمئة كل شهر حتى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ووضع المؤتمرون قائمة بالدول الصديقة وأخرى بالدول العدوة وثالثة بالدول المحايدة لتزويدها بالنفط. فالدول الصديقة تزود بالنفط من دون أي تخفيض، بينما يفرض حظر على الدول العدوة، أما الدول الحيادية فتعطى كميات محدودة من النفط. وبموجب هذا التصنيف دخلت الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وهولندا في قائمة الدول العدوة، ودخلت بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وبلجيكا في قائمة الدول الصديقة، واعتبرت ألمانيا الاتحادية وإيطاليا من الدول المحايدة. كان للخطة العربية هدفان: **أولهما** استعمال النفط أداة للضغط على دول أوروبا الغربية لاتخاذ موقف مؤيد للعرب في الصراع العربي - الإسرائيلي، **وثانيهما** إفادة العرب من المعرفة التكنولوجية الغربية لتمكين الدول النفطية من تطوير اقتصادها(٦٧).

(٦٧) Jeffrey Robinson, *Yamani: The Inside Story* (London: Simon und Schuster, 1988), p. 72, and

غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١١٦ - ٤١٤.

وتسربت أنباء عن تزويد الولايات المتحدة إسرائيل بالأسلحة من قواعدها العسكرية في ألمانيا الغربية، وأن السفن الإسرائيلية نقلت هذه الأسلحة من ميناء بريمن (Bremenhaven) على بحر البلطيق. ونشرت جريدة **الأهرام** المصرية هذه الأنباء، وطالبت بإيقاف النفط العربي عن ألمانيا الاتحادية. وكانت ألمانيا الاتحادية الدولة الأوروبية الوحيدة التي سمحت للولايات المتحدة بنقل الأسلحة إلى إسرائيل جواً عبر أراضيها. وفي ٢٣/١٠/١٩٧٣ أبلغ السفير الأمريكي في بون ان الحكومة الألمانية الغربية لن توافق على نقل الأسلحة الأمريكية بحراً إلى إسرائيل. وطردت السلطات الألمانية الباخرة الإسرائيلية بالماخ من مياهها الاقليمية مدعية أن شحن الأسلحة إلى إسرائيل لا يتفق والحياد الذي تلتزم به ألمانيا في الحرب، وأن الولايات المتحدة لم تستشرها قبل إرسال هذه الأسلحة من قواعدها العسكرية في ألمانيا. وأعلن الناطق بلسان وزارة الخارجية الألمانية فون باشلبل (Von Pachelbel) في ٢٤/١٠/١٩٧٣ الاعتراف بنقل الأسلحة من دون علم حكومته، وأنها أبلغت السفير الأمريكي في بون بأنها تلتزم الحياد التام في نزاع الشرق الأوسط، وأنها لن تسمح بنقل الأسلحة من أراضيها. ومن الجدير بالذكر أن هذا الاحتجاج الألماني على نقل الأسلحة قد جاء بعد وقف إطلاق النار بين القوات العربية والإسرائيلية في ٢٢/١٠/١٩٧٣. ردت السفارة الأمريكية في بون على بيان الحكومة الألمانية بمذكرة شديدة اللهجة في ٢٥/١٠/١٩٧٣ جاء فيها: «إن حكومة الولايات المتحدة تعتقد أن إظهار الغرب لضعفه وانقسامه في وجه العمل العسكري المدعوم من السوفيات ضد إسرائيل قد تكون له نتائج مدمرة». هذا وقد أبلغت ألمانيا الاتحادية بذلك من قبل وزير الدفاع الأمريكي[٦٨]. وعلى أي حال، فقد كان هذا الخلاف الألماني ـ الأمريكي سحابة صيف لا أثر لها في العلاقات بين الدولتين.

أدى الحظر وتخفيض إنتاج النفط إلى رفع أسعاره. وكانت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية أول من استجاب للدعوة العربية. ففي ١١/١١/١٩٧٣ أصدر وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية بياناً مشتركاً جاء فيه أنهم يرون أن التسوية السلمية في الشرق الأوسط يجب أن تقوم على المبادئ التالية:

---

(٦٨) Buettner und Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» pp. 136 - 137, und Rolef, *The Middle East Policy of the Federal Republic of Germany*, p. 14.

١ ـ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

٢ ـ ضرورة إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧.

٣ ـ الاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين.

ولحقت اليابان بالدول الأوروبية الغربية. كما قررت القمة العربية في الجزائر (٢٦ ـ ٢٨/ ١١/ ١٩٧٣) تصنيف الدول المستوردة لنفطها إلى دول صديقة ودول معادية ودول محايدة، مثلما بيّنا ذلك في ما سبق. ولما توقف القتال في ٤ و٥/ ١١/ ١٩٧٣ قرر وزراء النفط العرب إيفاد مبعوثين منهم إلى دول السوق الأوروبية المشتركة لشرح وجهة نظرهم. فقام أحمد زكي اليماني وعبد السلام بلعيد، وزيرا النفط في العربية السعودية والجزائر، بزيارة باريس ولندن وبون، فاستقبلا بالترحاب من قبل جورج بومبيدو (George Pompidou)، رئيس جمهورية فرنسا، وإدوارد هيث (Edward Heath)، رئيس وزراء بريطانيا. أما في بون فقد قابلا المستشار الألماني فيلي براندت الذي أبدى للمبعوثين العربيين تعاطفه نحو إسرائيل، وقال لهما إن للدولة العبرية حق الوجود. ولما قال له اليماني إن للفلسطينيين حقاً في الوجود، شبه براندت الفلسطينيين بالهنود الحمر في أمريكا الشمالية، وقال: إن حكومته تود الالتزام بقرارات الأمم المتحدة وتؤيد الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وبناء على هذا الموقف العلني أعفيت ألمانيا الاتحادية من الحظر النفطي.

وفي مطالع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، عقد وزراء النفط للدول المصدرة للنفط (OPEC) مؤتمراً في طهران، وبضغط من شاه إيران، ارتفع سعر البرميل الواحد من النفط إلى ١١,٦٥ دولاراً، وبذلك تضاعف السعر أربع مرات خلال أشهر قليلة. وكان الشاه محمد رضا بهلوي وهنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي، وراء ارتفاع أسعار النفط. فالأول بحاجة إلى المال من أجل التسلح وتسديد الديون التي تراكمت على إيران، والثاني بحاجة إلى تسليح إيران وجعلها قوة عسكرية مهمة في المنطقة، وإلى دفع الاقتصاد الأمريكي للنمو والتفوق على اقتصاد اليابان وألمانيا بعد حرب فيتنام[٦٩].

(٦٩) Buettner und Hünseler, Ibid., p. 98 - 118, und Abediseid, *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen*, p. 232.

وساد إسرائيل قلق شديد بسبب موقف دول السوق الأوروبية المشتركة. وركزت هجومها على ألمانيا الغربية. وبدأ السياسيون الإسرائيليون في مراجعة علاقات بلادهم معها. وهاجم السفير الإسرائيلي في ألمانيا بن هورين (Ben Horin) سياسة التوازن التي تنتهجها حكومة بون. وأرسلت غولدا مائير، رئيسة وزراء إسرائيل، مبعوثين إلى دول السوق الأوروبية المشتركة التسع للتعبير عن انزعاجها من سياستها نحو الشرق الأوسط. وعلقت صحيفة دافار الإسرائيلية على بيان الدول الأوروبية المذكورة في ١٩٧٣/١١/٧ بأنه «أكبر نصر دبلوماسي للعرب، وأكبر دليل على فعالية سلاح النفط»[٧٠].

أما الصحف العربية، فقد رحبت بالبيان الأوروبي، ووصفته جريدة **الجمهورية** المصرية بأنه نقطة تحول ومعلم بارز على طريق سياسة عالمية مشتركة وفعالة للأوروبيين[٧١]. واعتبرته صحيفة **الأهرام** القاهرية موقفاً عادلاً وحيادياً كان العرب ينتظرونه[٧٢]. ووصفته وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» بأنه خطوة إلى الأمام نحو فهم أوروبي لحقيقة المسألة الفلسطينية، لأنه لأول مرة ينظر إلى الفلسطينيين على أنهم شعب وليسوا مجرد لاجئين[٧٣]. وأكد العديد من المسؤولين العرب أن هدف الدول العربية من الحظر النفطي ليس ممارسة الضغوط ضد أي دولة، وانما التنبيه إلى الوضع الخطير في الشرق الأوسط وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة[٧٤].

واجتمع ممثلو الدول العربية المنتجة للنفط في فيينا في ١٩٧٣/١١/١٨، واتخذوا قراراً برفع تخفيض ٥ بالمئة الذي فرض في بداية الحرب على دول السوق الأوروبية المشتركة باستثناء هولندا. وتقرر في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الجزائر (٢٦ ـ ١٩٧٣/١١/٢٨) الاستمرار في استعمال النفط كأداة سياسية حتى يتحقق تحرير كامل الأراضي العربية المحتلة ويضمن كامل حقوق الشعب الفلسطيني[٧٥].

---

(٧٠) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٤١٧، و Abediseid, Ibid., pp. 232 - 233.

(٧١) الجمهورية، ١٩٧٣/١١/٩.

(٧٢) الأهرام، ١٩٧٣/١١/٩.

(٧٣) الأنوار، ١٩٧٣/١١/٨.

(٧٤) *Frankfurter Allgemeine*, 8/11/1973.

(٧٥) Abediseid, *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen*, p. 235.

وفي ألمانيا الاتحادية، جرت مناقشة عامة في البندستاغ في ٨/١١/١٩٧٣ حول بيان الدول الأوروبية التسع والسياسة الألمانية نحو الشرق الأوسط. وقد انتقد نواب المعارضة من الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاجتماعي سياسة حكومة براندت «المؤيدة للعرب»، استناداً إلى بيان الدول الأوروبية التسع الذي اعتبره هؤلاء النواب بعيداً عن الموضوعية، ولم يأخذ في الاعتبار المصالح الإسرائيلية. ورد براندت بأن حكومته لم تنحز إلى أي طرف من أطراف النزاع. وأكد أن علاقات ألمانيا بإسرائيل ذات طابع خاص لأنها مستمدة من دروس التاريخ، وأن بيان الدول التسع ليس مؤيداً للعرب. هذا وقد بعث فالتر شيل، وزير الخارجية في حكومة براندت، برسالة إلى وزير النفط الجزائري ووزير النفط السعودي، أكد فيهما ما جاء في بيان الدول الأوروبية التسع[٧٦]. وسافر وزير التعاون الاقتصادي الألماني إرهارد إبلر (Erhard Eppler) إلى القاهرة من أجل إيضاح موقف حكومته[٧٧].

أما الحظر النفطي العربي فقد انتهى في ربيع سنة ١٩٧٤. وكان الرئيس المصري محمد أنور السادات من المتحمسين لإنهاء الحظر. وتقرر في مؤتمر عقد في الجزائر في شباط/فبراير ١٩٧٤، ضم الملك فيصل آل سعود والرئيس السادات والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الجزائري هواري بومدين، رفع الحظر النفطي وتكليف وزراء النفط العرب بذلك. غير أن الرئيس الليبي معمر القذافي خالف هذا القرار، ورفض اجتماع وزراء النفط العرب في بلاده، أول الأمر، ثم قبل ذلك، فاجتمعوا في ١٣/٣/١٩٧٤ في طرابلس الغرب، واتخذوا قراراً برفع الحظر النفطي[٧٨].

يتضح لنا من دراسة الموقف الألماني الغربي من هذه الحرب التي أبرزت التضامن العربي في أجلى صوره، أن حكومة المستشار براندت اضطرت إلى إعلان موقف حيادي من الحرب بسبب الحظر النفطي العربي وآثاره السلبية في الاقتصاد الألماني الغربي ولا سيما أن ٧٥ بالمئة من واردات ألمانيا الغربية النفطية هي من البلاد العربية المصدرة للنفط. واضطرت أيضاً إلى تبرئة ذمتها علناً من مسألة تزويد الولايات المتحدة إسرائيل بالأسلحة أثناء الحرب من مستودعات

---

(٧٦) المجاهد (الجزائر)، ٢٠/٣/١٩٧٣.

(٧٧) Buettner und Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» p. 138.

(٧٨) Robinson, *Yamani: The Inside Story*, p. 125.

جيشها المرابط في ألمانيا الغربية. ولم تتخذ هذه الخطوة إلا بعد وقف القتال بين القوات العربية والإسرائيلية، أي بعد ان حققت شحنات الأسلحة الأمريكية هدفها بتعويض إسرائيل من الأسلحة التي فقدتها في بداية الحرب ومكنتها من نجاح عملية اختراق الجبهة المصرية في الدفرسوار ومحاصرة الجيش المصري الثاني، كما مكنتها من دحر القوات السورية في الجولان. وقد فضحت السفارة الأمريكية في بون حكومة براندت حينما أعلنت أن الحكومة الأمريكية أعلمت الحكومة الألمانية بشحن الأسلحة من مستودعات جيشها في ألمانيا إلى إسرائيل. هذا ولم يخف المستشار براندت تعاطفه مع إسرائيل ونظرته العنصرية نحو العرب والفلسطينيين منهم بخاصة، في لقائه بوزيري النفط السعودي والجزائري، في أعقاب وقف إطلاق النار بأيام. واحتمت حكومة براندت بموقف الدول الأوروبية التسع واتخذته ذريعة تستند إليها في مواجهة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، وإرضاء العرب الذين قبلوا بالشكليات والمواقف المعلنة.

سادساً: الحوار العربي ـ الأوروبي وأثره في موقف ألمانيا من الوحدة العربية

يقول إدوارد هول (Edward Hall) في كتابه البعد الخفي: «ما زال الأوروبيون والعرب حتى اليوم لا يفهم أحدهما الآخر، بعد علاقة دامت ما يربو على ألفي عام»(٧٩). والسؤال الذي يثار في هذا الصدد: لماذا تأخر الحوار العربي ـ الأوروبي مع ان المسافة بين الوطن العربي وأوروبا قريبة جداً؟ يرى فولفغانغ سليم فروند (Wolfgang Slim Freund) في مقالة عنوانها «الحوار الثقافي العربي ـ الأوروبي: الحواجز والامكانيات» أن الافكار المسبقة التي تكونت لدى الأوروبيين عن العرب من أهم المعوقات التي تحول دون هذا الحوار. ويرجع فروند كراهية الأوروبيين للعرب إلى خمسة عوامل هي:

١ ـ العداء التاريخي بين روما وبيزنطة من جهة، والإسلام من جهة أخرى، طوال العصور الوسطى. وهو عداء ديني لأن العرب المسلمين لا

(٧٩) Edward T. Hall, *La Dimension cachée*, trad. de l'américain par Amélie Petita; postf. de Françoise Choay (Paris: Essai, 1971), p. 189.

يعترفون بالمسيح المخلص ابناً لله، وإنما نبياً مثل بقية أنبياء اليهود ومثل نبيهم محمد (ﷺ).

٢ ـ الخصومة السياسية والتنافس التجاري بين العرب والعثمانيين من جهة، وأوروبا من جهة أخرى في حوض البحر المتوسط.

٣ ـ وقوع العرب تحت هيمنة الانكليز والفرنسيين في القرنين الأخيرين والنظرة الاستعلائية البريطانية والفرنسية للعرب الناجمة عن هذه الهيمنة.

٤ ـ الموقف المؤيد الذي اتخذه الأوروبيون من إسرائيل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتعاطف الأوروبيين مع اليهود ونظرتهم إلى العرب كمخلوقات شريرة وعدوة لهم.

٥ ـ النظرة الأوروبية للعرب مالكي النفط (الذهب الأسود). وهي نظرة تعتبر العرب لصوصاً ومستغلين وأشراراً، يشترون السيارات الثمينة رولز رويس (Rolls Royce) ومرسيدس (Mercedes) والأثاث الفاخر.

ويرى فرويند أن كل عامل من هذه العوامل يقوم بدوره في الضمير الجمعي الأوروبي بصورة مستقلة، ويساهم في تعزيز كراهية الأوروبيين للعرب[٨٠].

وعززت «صورة العربي المشوهة» لدى الأوروبيين الروايات الغربية مثل روايات كارل ماي (Karl May) في ألمانيا التي تضمنت أحكاماً قاسية على العرب أثرت في أجيال عديدة من الألمان، وكتب الأدب الجميلة التي صورت العربي الكسول، وكتب الرحالة والقصص العلمية الخيالية والمسلسلات التلفزيونية واللوحات الزيتية والمغامرات الأوروبية في الشرق. كل هذه المصادر الثقافية الغربية قدمت العربي بصورة الشهواني الوسخ الغادر الشرير الذي يكره العمل. وساهم العمال العرب الذين هاجروا إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في تثبيت هذه الصورة في أذهان الأوروبيين.

يذكر فرويند في مقالته الآنفة الذكر أن السياسيين الأوروبيين بدأوا فجأة يصدرون تصريحات متعاطفة مع العرب، ويبدون إعجابهم بالثقافة العربية

---

(٨٠) Wolfgang Slim Freund, «Der Euro - Arabishe Kulturadialog: Huerden und Moeglichkeiten,» *Orient* (Hamburg), jg. 21, nr. 2 (Juni 1980), p. 206.

وبحضارة الإسلام، في أعقاب حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. وأقيمت أسابيع ثقافية عربية ومهرجانات إسلامية في لندن وباريس وبون. وكان النفط العربي وراء ذلك كله. وظل الموقف الأوروبي العلني يخفي تحته الموقف الأوروبي الحقيقي. وكانت حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ هي الدافع للحوار العربي - الأوروبي، وهو حوار، في نظر فروينـد، يقوم على النفاق(٨١).

ولا شك في أن دراسة الرأي العام الألماني والاستطلاعات التي أجريت في حربي حزيران/يونيو ١٩٦٧ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ تبين ذلك. ففي دراسة أجراها «معهد دراسة الرأي العام» (Institut fuer Demoskopie) في حزيران/يونيو ١٩٦٧ تبين أن ٥٥ بالمئة من الذين استجوبوا في ألمانيا الغربية يتعاطفون مع إسرائيل. وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٩ بالمئة في تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٦٧. ودل استطلاع قام به معهد إمنيد (Emnid Institut) على أن ٧٧ بالمئة من المستجوبين الألمان حبذوا حياد بلادهم في الصراع العربي - الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٦٧. وأظهرت استطلاعات معهد دراسة الرأي العام في ألمانيا الغربية ان التعاطف الشعبي مع إسرائيل أخذ يتراجع تدريجياً في السنوات الثلاث حتى بلغ ٤٥ بالمئة في أيار/مايو ١٩٧٠ و٤٣ بالمئة في نيسان/ابريل ١٩٧١ و٣٧ بالمئة في نيسان/ابريل ١٩٧٣. ثم ارتفع ثانية إلى ٥٧ بالمئة خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣(٨٢).

أما فكرة الحوار العربي - الأوروبي فقد بدأت في قمة الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي عقدت في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. وطورت هذه الدول التسع الفكرة خلال النصف الأول من سنة ١٩٧٤ بحيث لا يؤثر الحوار في السياسة النفطية العربية ولا يعرقل جهود التسوية السلمية في الشرق الأوسط. وأصر الجانب الألماني في هذا الحوار على الالتزام بمبدأ الاعتماد المتبادل بين الفريقين العربي والأوروبي. وقد أعلن وزير الخارجية الألماني، هانز ديتريش غينشر في افتتاح الحوار العربي - الأوروبي في ١١/٦/١٩٧٤ أن الجماعة الأوروبية ترغب في الحوار مع إسرائيل وأن هذا يتفق مع سياسة التوازن للدول التسع نحو الشرق الأوسط. ومع ذلك انتقدت الحكومة الإسرائيلية افتتاح الحوار، واتهمت الأوروبيين

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٨٢) Rolef, *The Middle East Policy of the Federal Republic of Germany*, p. 28.

بتقديم تنازلات سياسية للدول العربية بسبب اعتمادهم عليها في التزويد بالنفط. ولم ترغب الولايات المتحدة في هذا الحوار أيضاً. فما كان من الجماعة الأوروبية إلا أن أبدت استعدادها لإبلاغ الولايات المتحدة فحوى هذا الحوار، والتزمت بعدم تحويله إلى صيغة مفاوضات حول النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وبدعم المبادرات الأمريكية في هذا الصدد(٨٣).

بدأ الحوار بين الجماعة الأوروبية والتعاون السياسي الأوروبي كمنظمتين أوروبيتين تمثلان الجانب الأوروبي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها عن الجانب العربي. ولما طالب الجانب العربي بإشراك ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية اعترض الجانب الأوروبي وأجّل الحوار إلى صيف ١٩٧٥. وتم الاتفاق على اشتراك ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية في شباط/ فبراير ١٩٧٥. وبدأ الحوار على مستوى الخبراء لتجنب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وتم للمرة الأولى اجتماع اللجنة العامة للحوار العربي ـ الأوروبي في لكسمبورغ في أيار/ مايو ١٩٧٦، على مستوى السفراء. وصدر بيان ختامي عن الاجتماع أكد في بعده السياسي ضرورة أن يقوم الحل السلمي لنزاع الشرق الأوسط على الأسس التالية:

ـ انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

ـ الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ـ مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني في جميع الجهود السلمية الدولية.

وتكررت هذه الأسس في البيان الختامي للاجتماع الثاني للحوار، وفي البيان الختامي للاجتماع الثالث في بروكسل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧، وفي الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار الذي عقد في دمشق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨(٨٤).

---

(٨٣) Müllenmeister, *Die Nahostpolitik der Sozial - liberalen Koalition, 1969 - 1982,* pp. 114 - 117.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١٢١.

كان الحوار العربي ـ الأوروبي عاملاً فاعلاً في انتهاج سياسة متوازنة لدول الجماعة الأوروبية نحو النزاع. واستطاعت ألمانيا الاتحادية أن تحسن علاقاتها مع الدول العربية من خلال هذا الحوار وفي إطاره.

الفصـــل الرابـــع

سياسة التعاون الألمانية ــ العربية
وأثرها في موقف ألمانيا من الوحدة العربية
(١٩٧٤ ــ ١٩٨٩)

أولاً: التحولات الاقتصادية العالمية في ظل الانفراج الدولي وأثرها في العلاقات الألمانية ـ العربية

لخص كارل ـ هاينتس زون (Karl - Heinz Sohn) أغراض المعونة التنموية التي قدمتها ألمانيا الاتحادية لدول العالم الثالث حتى بداية السبعينيات بالعبارات التالية: «لقد استعملتها وزارة الاقتصاد أداة مناسبة لتمويل الصادرات الألمانية، وحولت وزارة الزراعة فائض الإنتاج الزراعي معونة تنموية... ورأت فيها دائرة الصحافة والإعلام في الحكومة الاتحادية أداة ممتازة للدعاية لترويج السياسة الألمانية في العالم الثالث بواسطة مشاريع الإذاعة والتلفزة»[(١)].

ومع إعلان استراتيجية الأمم المتحدة للعقد الثاني للتنمية في مطلع السبعينيات حدث تحول في سياسة ألمانيا الاتحادية نحو العالم الثالث، اذ تولت وزارة التعاون الاقتصادي زمام القيادة في السياسة العامة الألمانية، وتمتعت بدرجة عالية من الاستقلال. ورافق هذا التحول في السياسة الألمانية تبني سياسة الانفراج بين دول المنظومة الاشتراكية والدول الرأسمالية الغربية، وانتهاج السياسة الجديدة نحو دول أوروبا الشرقية (Ostpolitik) من قبل الائتلاف الاشتراكي ـ الليبرالي الحاكم في ألمانيا الاتحادية.

وجاءت الأزمة الاقتصادية في سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧ لتهز الثقة بالتقدم والتفاؤل اللذين سادا ألمانيا الاتحادية في السنوات التي تلت إعادة البناء والمعجزة الاقتصادية. وتعرض النظام النقدي العالمي لأزمات (أزمة الفرنك الفرنسي وأزمة الجنيه الاسترليني والعجز في ميزان المدفوعات الأمريكي). وكان من أهم نتائج هذه الأزمة قرار الحكومة الأمريكية في ١٥/٨/١٩٧١

(١) Karl - Heinz Sohn, *Entwicklungspolitik; Theorie und Praxis der Deutschen Entwicklungshilfe*, Piper Sozialwissenschaft; Bd. 14, 2 aufl. (München: Piper, 1973), p. 21.

فك ارتباط تحويل الدولار إلى ذهب، وفرض ضريبة ١٠ بالمئة على الواردات الأمريكية، وتحرير ميزان المدفوعات. ولذا تساءل الناس عن مصير نظام بريتون وودز (Bretton Woods) لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام النقد الدولي، ما أدى إلى تأرجح النظام الاقتصادي العالمي. وشهدت الدول الصناعية الغربية، لأول مرة، مرحلة من ضعف الثقة بالنفس انعكست آثارها على العالم الثالث. وظهرت الشكوك في النقاش الذي دار حول النمو الاقتصادي، وواجهت السياسة الاقتصادية الغربية نقداً واعياً لتوزيع العمل الدولي وللمساعدات التنموية، ورافق هذا النقد وعي متنام في الدول النامية وحركات احتجاج اجتماعية في البلدان الصناعية الغربية. وكان تقرير بيرسون لسنة ١٩٦٩ أول نقد ذاتي غربي للسياسة التنموية[٢].

أدركت الدول الصناعية الاشتراكية، ومنها ألمانيا الديمقراطية، أن هذا النقد تعبير عن ضعف الغرب وفشل سياسته نحو العالم الثالث. وأسفر هذا الوضع عن حدة التوتر بين دول الشمال ودول الجنوب في العالم في وقت ساد فيه الانفراج بين الشرق والغرب. وتخلت الحكومة الألمانية الاتحادية عن سياستها التنموية التقليدية نحو العالم الثالث. ونشأ في الوقت نفسه حوار بين دول الشمال ودول الجنوب من أجل التوصل إلى نظام جديد للاقتصاد العالمي على أثر أزمة النفط التي نشأت عن حرب أكتوبر ١٩٧٣. وأدى هذا الحوار، في ظل الانفراج الدولي إلى طبع العلاقات الدولية بالطابع الاقتصادي بدلاً من الطابع العسكري والطابع الايديولوجي اللذين طبعا النزاع بين الشرق والغرب[٣].

جاء في **الكتاب الأبيض** الصادر عن وزارة الدفاع الألمانية الاتحادية لسنة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ما يلي: «لقد أبرزت أزمة النفط مدى هشاشة الدول الصناعية الغربية، والهوة بين الشمال والجنوب، والوضع غير المستقر في بلدان العالم الثالث، والمخاطر على الاستقرار في التوازن العالمي بين الدول. وقد أوضحت هذه كلها، أن الفكرة السياسية العسكرية للأمن تقرر وجهات النظر الاقتصادية، وأن التعاون مع البلدان النامية يخدم الأمن. فالاستقرار الاقتصادي

---

(٢) Commission on International Development, *Partners in Development; Report,* chairman: Lester B. Pearson; commissioners: Edward Boyle [and others], Praeger Paperbacks; p - 269 (New York: Praeger, [1969]).

(٣) Hans - Joachim Spanger und Lothar Brock, *Die Beiden Deutschen Staaten in der Dritten Welt: Die Entwicklungspolitik der DDR, eine Herausforderung für die Bundesrepublik Deutschland* (Opladen: Westdeutscher Verlag, 1987), pp. 292 und 294 - 295.

بعد أساسي من أبعاد الأمن». وتبين من خلال المساعي الرامية إلى إزالة الأخطار العسكرية، إن الأمن الغربي أصبح مهدداً بعوامل غير عسكرية. وكثيراً ما ارتبط هذا الأمن بهشاشة الاقتصاد الغربي. ولذا نشأ تخوف في الغرب من استغلال الاتحاد السوفياتي والدول النامية لهذه الهشاشة. ودخل منذئذ اللغة السياسية مصطلح «الأمن الاقتصادي». وخلال أزمة النفط (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) شعرت الدول الغربية بتهديد وجودها الوطني، لذا تعاونت في ما بينها، وكونت جبهة واحدة في وجه منظمة الدول المصدرة للنفط. وبناء على ذلك ظهرت وجهة النظر الغربية القائلة بضرورة توسيع المعونات التنموية لرفع القدرة الاقتصادية في العالم الثالث(٤).

واتخذت ألمانيا الاتحادية موقفاً صلباً في الحوار بين دول الشمال ودول الجنوب، ورفع وزير التعاون الاقتصادي الألماني، إيغون بار (Egon Bahr) شعار «الانفراج الاقتصادي». ونجحت السياسة التنموية الألمانية في تأمين حصولها على المواد الأولية وضمان نمو الاقتصاد الألماني من دون أي معوقات. وسارت هذه السياسة التنموية منذ سنة ١٩٧٥ في هذا الاتجاه. وظهرت استراتيجية الحاجات الأساسية التي تستهدف تحسين شروط الحياة للشعوب الفقيرة (الغذاء والكساء والمأوى والخدمات الصحية وغيرها)، ومناقشة مسألة الفقر في العالم الثالث والسعي لحلها، وتحبيذ مشاركة السكان في تنفيذ المعونة. ولم تطرح استراتيجية الحاجات الأساسية كبديل لاستراتيجية النمو الاقتصادي. وقد فسرت استراتيجية الحاجات الأساسية على أنها تستهدف رفع القدرة الإنتاجية وبلوغ عدالة أعلى في التوزيع. وجاء في التقرير الرابع عن السياسة التنموية للحكومة الألمانية الصادر سنة ١٩٨٠: «إن فكرة الحاجات الأساسية ذات توجه إنتاجي» وتستهدف تعبئة القدرة الذاتية للفقراء واحترام كيان المرأة في البلدان النامية(٥).

ولم يؤثر أي موضوع في العلاقات بين الدول الصناعية والبلدان النامية خلال السبعينيات من القرن العشرين مثلما أثر الخلاف على النظام الاقتصادي العالمي الجديد. من المؤكد أن دول العالم الثالث كانت آنذاك على استعداد للقبول

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١، و Werner Zettelmeier, «L'Aide allemande au développement,» dans: Alfred Grosser, *La République Fédérale d'Allemagne dans les relations internationales*, édité par Henri Ménudier (Paris: Editions complexe, 1990), p. 253.

بتغيرات في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، وتقدمت باقتراح لإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد، ولا سيما أن المعونات التنموية التي قدمتها الدول الصناعية إلى دول العالم الثالث لم تحقق الأهداف المتوخاة منها. وظهر هذا التوجه الجديد في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية السادسة سنة ١٩٧٤: «بيان عن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد»، وفي «ميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول» الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية التاسعة والعشرين، وقرارها في دورتها الاستثنائية السابعة سنة ١٩٧٥ الذي أظهر «عزمها على التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي». وبمطالبتها بنظام اقتصادي عالمي جديد، ربطت الدول النامية هذا الهدف بإصلاح النظام الاقتصادي القائم آنذاك. وهذا يقتضي إيجاد إطار للعمل بخبرات جديدة وقواعد جديدة ومؤسسات جديدة، وضمان علاقات عادلة بين الشركاء الاقتصاديين، وتقوية وضع البلدان النامية، وتحسين فرص التنمية فيها. لقد كانت هذه الدول تطالب بتصفية الاستعمار الاقتصادي من خلال تخفيض الفوائد العالية على نقل البضائع وتقسيم العمل، والتطلع إلى مشاركة كبرى في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية. وفي هذا الصدد طالبت الدول النامية بسلطة مطلقة لا حدود لها على مصادرها الطبيعية، وبحقها في مراقبة الرأسمال الخاص الأجنبي وتأميمه، وباستقرار العائدات من تصدير المواد الخام، وبتحسين بيع المنتجات المصنعة أو نصف المصنعة في الدول الصناعية، وبنقل التكنولوجيا بصورة أكثر فاعلية من الشمال إلى الجنوب، وبتوسيع المعونات المالية من الدول الصناعية، وبإضفاء طابع ديمقراطي على نظام النقد الدولي ومؤسسات الإقراض(٦).

ومن الجدير بالذكر أن ألمانيا الاتحادية قد اقترعت ضد ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٤، من دون أن تترك الانطباع بأنها تعارض قيام اقتصاد عالمي جديد أو إصلاح النظام الاقتصادي العالمي القائم. قال وزير التعاون الاقتصادي الألماني ايغون بار في هذا الصدد: «إن ثلث البشرية تنتج ٩٣ بالمئة من الانتاج الصناعي، بينما ينتج الثلثان الباقيان ٧ بالمئة من هذا الانتاج فقط. ويموت في كل سنة الآلاف من الاطفال واليافعين من الجوع. وهذا يبرر مطالبة البلدان النامية بالاستقلال السياسي والاكتفاء الاقتصادي». ولما أعلنت ألمانيا الاتحادية شعار «المعونة من خلال التجارة» (Hilfe durch Handel) هددتها دول منظمة التعاون الاقتصادي

(٦) Spanger und Brock, Ibid., pp. 340 - 341.

الأوروبي بعزلها. وبلغت علاقات ألمانيا الاتحادية مع دول العالم الثالث أدنى مستوياتها في مؤتمر التجارة العالمية والتنمية (UNCTAD) الرابع الذي عقد في نيروبي (Nairobi) سنة ١٩٧٦. وتم في هذا المؤتمر اتفاق مبدئي على برنامج تثبيت العائدات من المواد الخام. وبذلك فتح الباب لحوار مثمر بين الشمال والجنوب بدأ فعلاً قبيل انعقاد مؤتمر التجارة العالمية والتنمية الخامس في مانيلا (Manila) سنة ١٩٧٩، وتم فيه التوصل إلى تسوية بشأن أسعار المواد الخام. وبخلاف ألمانيا الاتحادية، وقفت ألمانيا الديمقراطية موقفاً مؤيداً لمطالب الدول النامية في المؤتمرين السابقين. وبينما تمسكت ألمانيا الاتحادية، في مؤتمر التجارة العالمية والتنمية السادس الذي عقد في بلغراد سنة ١٩٨٣، بالأسس الاقتصادية العالمية القائمة والاجراءات الخاصة بها، كما جاءت في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT)، وكما تضمنتها أنظمة صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (The World Bank)، ودعت إلى مزيد من تحرير التجارة العالمية، اتخذت ألمانيا الديمقراطية موقفاً مناقضاً تماماً. فقد كانت تتطلع إلى اقتصاد عالمي تنظمه الدولة وتخطط له، لأن ذلك يتفق مع اقتصادها وكيفية عمله. ووقفت ضد قوى السوق الحرة والشركات العابرة للقوميات[٧].

وفي النقاش الذي دار حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، طالبت الدول النامية بإنشاء برنامج تكاملي للمواد الخام، وتم التوصل إلى اتفاقية حول إنشاء صندوق مشترك للمواد الخام سنة ١٩٨٠. وطالبت الدول النامية بتخزين الأموال المرصودة للمعونات التنموية، وإصلاح نظام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحيث تسود الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمسائل النقدية وسياسة القروض[٨].

أما بالنسبة إلى سياسة التعاون الألمانية الاتحادية فقد غدت مرتبطة بالسياسة التجارية، وساهمت في تأمين تزويد ألمانيا الاتحادية بالمواد الأولية. كما ارتبطت، في بداية الثمانينيات، باستراتيجية الحاجات الأساسية، وبعدد من المبادئ الأساسية مثل: دعم حقوق الإنسان، وتركيز المعونة على الطبقات الفقيرة، ومشاركة السكان في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء الاولوية للحاجات الأساسية في برامج المعونة. وهي المبادئ التي وردت في تقرير فيلي براندت، رئيس لجنة الشمال ـ الجنوب[٩].

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٤١ ـ ٣٤٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٩.

(٩) Zettelmeier, Ibid., pp. 253 - 256.

ويبين الجدول رقم (٤ ـ ١) المعونة التنموية التي قدمتها ألمانيا الاتحادية إلى دول العالم الثالث مقدرة بملايين الماركات بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٨٧.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

المعونة التنموية التي قدمتها ألمانيا الاتحادية إلى دول العالم الثالث بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٨٧ (ملايين الماركات)

السنة	مجموع المعونة	من مجمل الناتج القومي PNB (بالمئة)	المعونة الرسمية	من مجمل الناتج القومي (بالمئة)
١٩٦٣	٢٤٨٢,٨	٠,٦٥	١٥٥٥,٩	٠,٤١
١٩٦٤	٢٨٢٥,٧	٠,٦٧	١٨٣٥,٧	٠,٤٤
١٩٦٥	٢٩٢٨,٦	٠,٦٤	١٨٥٢,١	٠,٤٠
١٩٦٦	٣٢٥٤,٠	٠,٦٥	١٦٧٧,٧	٠,٣٤
١٩٦٧	٤٥٨١,٦	٠,٩٣	٢٠٣٤,٨	٠,٤١
١٩٦٨	٦٦٥٣,٧	١,٢٥	٢٢٢٧,٦	٠,٤٢
١٩٦٩	٧٩٥١,٠	١,٣٣	٢٢٧١,٠	٠,٣٨
١٩٧٠	٥٤٥٣,١	٠,٨١	٢٢٠٢,٨	٠,٣٣
١٩٧١	٦٦٨٥,٨	٠,٨٩	٢٥٦٣,٢	٠,٣٤
١٩٧٢	٥٦٥٩,٤	٠,٦٩	٢٦٠٤,٧	٠,٣٢
١٩٧٣	٤٨٢٢,١	٠,٥٢	٢٩٤١,١	٠,٣٢
١٩٧٤	٨٢٢٨,٢	٠,٨٣	٣٧١٥,٢	٠,٤٠
١٩٧٥	١٢٢٢٦,٧	١,١٩	٤١٦٥,٢	٠,٤٠
١٩٧٦	١٣٩٠٠,٨	١,٢٣	٤٠٠٨,٤	٠,٣٦
١٩٧٧	١٤١٢٥,٥	١,١٨	٣٩٨٥,٤	٠,٣٣
١٩٧٨	١٥١٨٥,٤	١,١٨	٤٧١٥,٥	٠,٣٧
١٩٧٩	١٤٤٣٨,٣	٠,٩٦	٦٢١٩,٢	٠,٤٥
١٩٨٠	١٩٣٠٨,٠	١,٣٠	٦٤٧٦,١	٠,٤٤
١٩٨١	١٨٢٨٤,٢	١,١٨	٧١٩٢,٦	٠,٤٧
١٩٨٢	١٦٩,١,٦	١,٠٦	٧٦٥٤,١	٠,٤٨
١٩٨٣	١٧٩٠٣,٩	١,٠٧	٨١١٦,٣	٠,٤٨
١٩٨٤	١٨٥١٥,٨	١,٠٥	٧٩١٦,٣	٠,٤٥
١٩٨٥	١٦٩١٧,٢	٠,٩٢	٨٦٥٦,٧	٠,٤٧
١٩٨٦	١٧١٢٦,٤	٠,٨٨	٨٣١٧,٥	٠,٤٣
١٩٨٧	١٥٩٠١,١	٠,٧٩	٧٨٩٥,١	٠,٣٩

المصدر: Werner Zettelmeier, «L'Aide allemande au développement,» dans: Alfred Grosser, *La République Fédérale d'Allemagne dans les relations internationales*, édité par Henri Ménudier (Paris: Editions complexe, 1990), p. 257.

انتهجت حكومة الائتلاف الاشتراكي ـ الليبرالي بقيادة هلموت شميدت (Helmut Shmidt) وهانز ـ ديتريش غينشر (Hans Dietrich Genscher) التي حلت سنة ١٩٧٤ محل حكومة براندت/شيل، سياسة نحو البلاد العربية لا تختلف في أسسها عن سياسة الحكومة السابقة، غير أن التغيرات السياسية الدولية والضرورات الاقتصادية دفعتها إلى تحديد العناصر المختلفة للتوازن بصورة أدق. ففضيحة ووترغيت (Watergate)، ونهاية حرب فيتنام، والمتاعب الاقتصادية، أثرت في التزامات الولايات المتحدة نحو العالم، وغيرت من العلاقة الأوروبية ـ الأمريكية، وأدى الركود الاقتصادي في أوروبا الغربية بين سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٦ إلى إعطاء الأولوية في هذه المنطقة لضمان تزودها بالنفط العربي. وكانت سياسة ألمانيا الاتحادية نحو العرب محكومة بعناصر أربعة هي: أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وإسرائيل، والدول العربية[١٠]. وانحصرت أهداف هذه السياسة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بما يلي:

- تأمين تزويدها بالنفط من دول الشرق الأوسط.
- تطوير تجارتها مع دول الشرق الأوسط.
- حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.
- تأمين الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.
- الحفاظ على علاقات طيبة مع جميع دول المنطقة.

ولتحقيق هذه الأهداف سعت ألمانيا الاتحادية لتعزيز علاقاتها الثنائية مع كل دولة من دول المنطقة، وحرصت على إعلان مراعاتها لسياسة التوازن بين أطراف النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

وقد لاحظنا أن ألمانيا الاتحادية لم تندفع باضطراب نحو المصدرين العرب للنفط حينما بدأت أزمة النفط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وحتى قبل

---

(١٠) Friedmann Buettner und Peter Hünseler, «Die Politischen Beziehungen Zwischen der B.R.D. und den Arabischen Staaten Entwicklung, Stand und Perspektiven,» in: Karl Kaiser und Udo Steinbach, hrsg., *Deutsch - Arabische Beziehungen: Bestimmungsfaktoren und Probleme einer Neuorientierung*, redaktionsassistenz Peter Hünseler, Schriften des Forschungsinstituts der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik e.v., Bonn. Reihe, Internationale Politik und Wirtschaft; Bd. 45 (München; Wein: Oldenbourg, 1981), p. 39.

الأزمة بعدة أشهر، قابل وزير الاقتصاد الألماني، هانز فريدريكس (Hans Friedrichs)، شاه إيران في منتجع سان موريتس الفرنسي (St. Mauritz) لتأمين أكبر حصة لبلاده من نفط إيران، واستمرت هذه السياسة الألمانية حتى سقوط الشاه سنة ١٩٧٩. وأصبحت إيران المزود الرئيسي لالمانيا الاتحادية بالنفط. وزادت وارداتها من النفط الإيراني من ١٢,٧ بالمئة سنة ١٩٧٣ إلى ١٨,١ بالمئة سنة ١٩٧٨. ولكنها لم تهمل النفط العربي، إذ بقيت العربية السعودية وليبيا مصدرين رئيسيين للنفط تتزود منهما ألمانيا الاتحادية، ووقع كونسورتيوم دمينكس (DEMINEX) الألماني اتفاقية مع الجزائر في ٢٣/١/١٩٧٤ وأخرى مع مصر في ٢/٢/١٩٧٤ حول امتياز التنقيب عن النفط في أراضيهما.

ولما اندلعت الأزمة النفطية الثانية سنة ١٩٧٩، كانت ألمانيا الاتحادية أقل ثقة بنفسها وتفاؤلاً، بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي أصاب ألمانيا الاتحادية أيضاً. كان سبب الأزمة النفطية الثانية انقطاع النفط من إيران المصدر المهم لتزويد ألمانيا منذ سنة ١٩٧٣، ولذا سعت ألمانيا الاتحادية لتعويض النفط الإيراني بشراء النفط من العربية السعودية. وزادت وارداتها من النفط السعودي من ١٥,٣ بالمئة سنة ١٩٧٨ إلى ٣٢,٢ بالمئة سنة ١٩٨١، ثم انخفضت إلى ٢٣,٤ بالمئة سنة ١٩٨٢، وذلك لاعتماد ألمانيا على نفط بحر الشمال (من بريطانيا والنرويج) الذي كانت وارداتها منه ٠,١ بالمئة سنة ١٩٧٤، وارتفعت إلى ٩,٤ بالمئة سنة ١٩٧٨ وإلى ٢٤,٦ بالمئة سنة ١٩٨٢. وانخفضت نسبة استيراد ألمانيا الاتحادية من النفط العربي من ٧٥,٤ بالمئة سنة ١٩٧٠ إلى ٦٨,٤ بالمئة سنة ١٩٧٤ و٥٤,٨ بالمئة سنة ١٩٧٨ و٥٣,٨ بالمئة سنة ١٩٨٢[١١].

وعلى صعيد تطوير التجارة الألمانية الغربية مع البلاد العربية، نمت الصادرات الألمانية من ٣٦٤٩ مليون مارك سنة ١٩٧٣ إلى ٢٩٣٨٧ مليون مارك سنة ١٩٨١، أي بزيادة مقدارها ٨٠٥ بالمئة، مقارنة مع زيادة مقدارها ٢٢٢ بالمئة في جميع الصادرات الألمانية في المدة نفسها. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاحصاءات لا تشمل مداخيل المقاولين الألمان والخدمات التي تقدمها الشركات الألمانية في البلاد العربية.

وعلى صعيد آخر اقترضت ألمانيا الاتحادية حوالى عشرين مليار مارك من

(١١) Susan Hattis Rolef, *The Middle East Policy of the Federal Republic of Germany,* Jerusalem Papers on Peace Problems, 0334 - 2786; 39 (Jerusalem: Magnes Press; Hebrew University, 1985), pp. 36 - 38.

المملكة العربية السعودية سنة ١٩٨٠، واقترضت المصارف الألمانية ٢٥ مليار مارك ألماني من العربية السعودية في العام نفسه. واقترضت من جديد ١٣,٦ مليار مارك من العربية السعودية في نيسان/أبريل ١٩٨١. وساهمت الصادرات الألمانية إلى الدول العربية في انعاش الاقتصاد الألماني الغربي وحل مشكلة البطالة في ألمانيا الاتحادية. وقدر أن الصادرات الألمانية إلى العربية السعودية وحدها قد خلقت ٦٥ ألف فرصة عمل سنة ١٩٨٠. ونشأ لدى الألمان خوف من أن يشتري شيوخ النفط العرب اقتصاد بلادهم. ومنذ آذار/مارس ١٩٧٤ أعرب هلموت شميدت، وزير الاقتصاد الألماني، عن هذا الخوف بقوله: «إذا استطعنا إقناع العرب بشراء أسهمنا فالعاقبة ستكون وخيمة، لأنه سيصبح لهم اهتمام مباشر بمستقبل تطور الدول الصناعية المتقدمة وبرخائها». ولم يقتصر الاستثمار العربي في ألمانيا الاتحادية على العربية السعودية، اذ تشير احصاءات سنة ١٩٧٩ إلى أن الاستثمار الكويتي في ألمانيا الاتحادية قد بلغ في ذلك العام ٢٠٨ ملايين مارك. أما استثمارات ألمانيا الاتحادية في البلاد العربية فقد بلغت ٥٨٦ مليون مارك سنة ١٩٧٠ وارتفعت إلى ١٤٠٢,٤ مليون مارك سنة ١٩٨١[١٢].

لقد جاء في تقرير وزارة الخارجية عن السياسة الألمانية نحو الشرق الأوسط سنة ١٩٨١ ما يلي: «إن تأمين أسواق لصادراتنا وتأمين مصادر طاقتنا يجعل من الضروري إقامة تعاون مشترك بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والدول العربية. ويجب أن تكون العلاقات السياسية بعيدة عن أي ازعاج، كما يجب تشجيعها بطريقة تعطي دفعاً إيجابياً لتطوير العلاقات الاقتصادية». ولا شك في أن ما جاء في هذا التقرير مهم لأن ممثلي ألمانيا الاتحادية اعتادوا التصريح بأنهم يفصلون بين المصالح الاقتصادية والمصالح السياسية. ولعل تصريح سكرتير الدولة في وزارة الخارجية بيتر هرمز (Peter Hermes) القائل «نحن مقتنعون بأن مبدأ الفصل بين السياسة والتجارة سليم وصحته ثابتة»، يناقض ما جاء في التقرير الآنف الذكر. ولا شك في أن تطوير علاقات المقاولين الألمان في البلاد العربية قد تم على يد الممثلين الدبلوماسيين الألمان، ورابطة الشرقين الأدنى والأوسط لرجال الأعمال الألمان، واتحاد الصناعات الألمانية (BDI). وكانت الصيغة الألمانية لسياستها الخارجية في هذه الفترة: «على السياسة أن تهيئ المناخ لتطوير التجارة، ولكن المصالح التجارية لا تملي سياسات»[١٣].

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

ولما أثيرت مسألة المقاطعة الاقتصادية العربية للشركات الألمانية التي تتعامل مع إسرائيل، ردت الحكومة الألمانية الاتحادية على ذلك سنة ١٩٧٥ كما يلي: «كمسألة مبدئية.. تدين الحكومة الاتحادية أي نوع من التهديد بالمقاطعة بسبب الأثر العكسي له في العلاقات الاقتصادية الدولية». وأضافت: «إن على الشركات المعرضة للمقاطعة أن تقرر بنفسها كيف ترد على التهديد بالمقاطعة في كل حالة». ولم ترغب الحكومة الألمانية في إصدار تشريع مناهض للمقاطعة العربية، كما كانت الحال في الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا[١٤].

أما حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي فله صلة بالاعتقاد الألماني أن هذا الصراع يهدد الأمن الأوروبي، وقد يؤدي إلى مجابهة كبرى بين المعسكرين الشرقي والغربي. لقد صرح فيلي براندت، قبيل زيارته لإسرائيل في أيار/مايو ١٩٧٣: «ناضلت حكومتي، لسنوات عدة، من أجل تخفيف التوتر بين الشرق والغرب، إلا أن الأمن في أوروبا لا يمكن ضمانه، ما دام لا يوجد سلام في منطقة البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط». وأكد هذا الاعتقاد هلموت شميدت، خليفة براندت، في حديث صحفي أدلى به لصحيفة دافار الإسرائيلية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، بقوله: «من المؤكد أن الشرق الأوسط أهم بؤرة في النزاع بين الشرق والغرب». وأعرب وزير الخارجية الألماني، غينشر، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ عن أمله في أن تؤدي مفاوضات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل إلى تسوية لنزاع الشرق الأوسط الذي هدد أمن العالم في الثلاثين سنة السابقة». وأكد أن الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية في هذه المنطقة ذات مصلحة حيوية بالنسبة إلى ألمانيا. وتبنت وجهة النظر الرسمية الألمانية مجموعة من المبادئ في سياستها نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي مستمدة من سياسة الجماعة الاقتصادية الأوروبية نحو الشرق الأوسط. وهذه المبادئ هي:

- السلام من خلال المفاوضات بين جميع الأطراف المعنية.
- رفض اللجوء إلى القوة.
- عدم القبول بحيازة الأرض بالقوة.
- تقديم الضمانات الضرورية لتسوية سلمية من قبل الأمم المتحدة.

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

وقد اتخذت ألمانيا الاتحادية موقفاً إيجابياً من مبادرة أنور السادات لزيارة القدس سنة ١٩٧٧ ومن مفاوضات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨. وبرئاسة ألمانيا الاتحادية، أصدر وزراء الخارجية الدول الأوروبية التسع بياناً في ١٩/٩/١٩٧٨، هنأوا فيه القادة المصريين والإسرائيليين والأمريكيين على ما أنجزوه في كامب ديفيد، وأعربوا عن أملهم في أن تكون اتفاقية كامب ديفيد خطوة على طريق السلام العادل الشامل. ولذا اعتبرت ألمانيا الغربية اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية سنة ١٩٧٩ فشلاً لأنها لم تؤد إلى سلام شامل وعادل. وصرح المستشار الألماني هلموت شميدت في أواخر نيسان/أبريل ١٩٨١ أن «عملية كامب ديفيد لم تكن ناجحة لأنها عزلت مصر عن العالم العربي، ولم تفض إلى حل لبقية عناصر النزاع العربي - الإسرائيلي، ولا سيما قضية فلسطين»[١٥].

ولما أثير موضوع مثول ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٤، أوضح مندوب ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة البارون فون فيشمار (Baron von Wechmar) أن حكومته «ترى أن من المفيد والمهم أن تسمع وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية بشأن إقامة سلام عادل وشامل». ولكن ألمانيا الاتحادية لم توافق في ١٠/١١/١٩٧٥ على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتعلقة بنزاع الشرق الأوسط التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وفي شباط/فبراير ١٩٧٥، كرر شميدت الموقف الألماني بقوله: «ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية لا توافق على حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ولا ترفض أعمال العنف والإرهاب، فلا يمكن أن تكون شريكاً مفاوضاً لألمانيا الاتحادية». ومنذ سنة ١٩٧٠، قابل مسؤولون ألمان غربيون بعض ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية. فقد التقى هانز - يورغن فشنفسكي عرفات لأول مرة في سنة ١٩٧٠. وقابل غرهارد شرودر، وزير الخارجية الألماني الأسبق، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البندستاغ، عرفات في بيروت لتبادل الرأي. واعترف نائب وزير الخارجية في رد على سؤال في البندستاغ في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ أن دبلوماسيين ألماناً قد أقاموا صلات غير رسمية مع موظفي منظمة التحرير الفلسطينية في عدة دول. وقال «إن مثل

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٤.

هذه الاتصالات جزء من واجبات ممثلينا في الخارج وفي الشرق الأوسط. ويجب أن يكونوا على معرفة وافية بمختلف جوانب النزاع العربي - الإسرائيلي والأزمة اللبنانية». وقابل فيلي براندت المستشار الألماني السابق وبرونو كرايسكي (Bruno Kreisiky)، المستشار النمساوي، ياسر عرفات في تموز/يوليو ١٩٧٩. وقال هلموت شميدت في مقابلة تلفزيونية في ٣٠/٤/١٩٨١: «إذا كنا في الغرب سنعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية في المقام الأول، ولم نتعلم كيف نميز بين فصائلها العديدة... فهذا أضمن أسلوب لدفعها إلى أحضان موسكو»[١٦].

وحددت وزارة الخارجية الألمانية، في صيف ١٩٨١، النقاط السبع التالية بشأن مشاركة الشعب الفلسطيني في عملية السلام:

١ - الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في نزاع الشرق الأوسط الذي تحول من نزاع عربي - إسرائيلي إلى نزاع فلسطيني - إسرائيلي.

٢ - للشعب الفلسطيني وحده حق تقرير من سيمثله.

٣ - الشعب الفلسطيني مؤهل لتقرير مصيره.

٤ - من الخطأ الاعتراف بأي منظمة أو مجموعة من الفلسطينيين ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني.

٥ - لقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عاملاً سياسياً مهماً في البحث عن حل للنزاع الشرق أوسطي.

٦ - لا مجال لاعتراف ألمانيا الاتحادية بمنظمة التحرير الفلسطينية لأن ألمانيا تعترف بدول وليس بمنظمات.

٧ - يعتمد موقف ألمانيا الاتحادية من منظمة التحرير الفلسطينية على موقفها من الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها[١٧].

كانت ألمانيا الاتحادية هي التي أدخلت في بيان البندقية الصادر في ١٨/ ٧/ ١٩٨٠ المادة الخاصة بعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها. وكانت هي التي أثارت حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في خطاب مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في ١٤/ ١٠/ ١٩٧٤، وتحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني باعتبارها حقوقاً غير قابلة للتصرف. وكان فون فيشمار

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٥ - ٤٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٧.

أول مندوب لدولة من الجماعة الاقتصادية الأوروربية يستعمل مصطلح «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»[١٨].

وحذر المستشار الألماني شميدت من أخطار سياسة الاستيطان الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٧٩ بقوله: «إنني لا أفهم إطلاقاً سياسة بيغن الاستيطانية... إن إسرائيل تسير في طريق خطر». والواقع إن القول إن المستوطنات الإسرائيلية عقبة في طريق السلام قد ورد لأول مرة في بيان الجماعة الاقتصادية الأوروبية الصادر في ١٨/٦/١٩٧٩ الذي اعتبر «سياسة الحكومة الإسرائيلية بإقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة خرقاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام». وجاء في بيان البندقية الصادر عن الجماعة نفسها في ٣١/٧/١٩٨٠ «ان الدول التسع قلقة جداً لأن المستوطنات الإسرائيلية تؤلف عقبة خطيرة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتعتبر الدول التسع أن هذه المستوطنات والتغيير في السكان والملكية في الأراضي العربية المحتلة غير شرعية بموجب القانون الدولي».

كما أن مسألة القدس لها صلة وثيقة بمبدأ عدم قبول حيازة الأرض بالقوة، منذ أن ضمت إسرائيل القدس الشرقية ودمجتها بالقسم الإسرائيلي منها سنة ١٩٦٧. ودخلت القدس، لأول مرة، في بيانات الجماعة الاقتصادية الأوروبية في بيان البندقية الآنف الذكر. وجاء فيه رفض لأية مبادرة من جانب واحد تستهدف تغيير وضع القدس[١٩]. وتضمن البيان نفسه وجوب تقديم ضمانات لتسوية سلمية من قبل الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن. وأعلنت هذه الدول التسع استعدادها للمشاركة في نظام الضمانات الدولية في نطاق تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي[٢٠].

ولم يختلف موقف ألمانيا الاتحادية من الحرب الأهلية اللبنانية ومن غزو إسرائيل للبنان عن موقف الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فقد عبرت الجماعة عن قلقها بعد عدوان إسرائيل على لبنان في عملية الليطاني سنة ١٩٧٨. وذكرت لبنان لأول مرة في بيانها الصادر في ١٨/٦/١٩٧٩. وأعربت الجماعة عن أسفها لأية أعمال تهدد أمن السكان او تعيق إعادة السلطة للحكومة اللبنانية على كل أراضيها، ولا سيما الجزء الجنوبي من البلاد. وجدد بيان

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٩.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥١.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٢.

البندقية في ٣١/٧/١٩٨٠ نداء الدول التسع إلى جميع الدول والأطراف المعنية لوضع حد لكل الأعمال التي تضر باستقلال لبنان وبسيادته ووحدة أراضيه وبسلطة حكومته. وأهابت بها إلى دعم «أي عمل أو مبادرة قد تضمن عودة السلام والاستقرار إلى لبنان». وأدانت حكومة ألمانيا الاتحادية العدوان الإسرائيلي على لبنان في بداية حزيران/يونيو ١٩٨٢[٢١].

ولم تقتصر علاقات ألمانيا الاتحادية مع العرب في السبعينيات على العلاقات الثنائية مع كل دولة عربية، وإنما شملت علاقات الجماعة الاقتصادية الأوروبية بدول البحر المتوسط التي أخذت اتجاهاً جديداً. وبدأ اهتمام ألمانيا بدول البحر المتوسط نتيجة تطورات استراتيجية وسياسية واقتصادية مهمة. كان أول هذه التطورات دخول الأسطول السوفياتي الثالث إلى البحر المتوسط بصورة كثيفة غير الوضع الاستراتيجي في المنطقة. ولما كانت ألمانيا الاتحادية حريصة على تعزيز الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، بصفتها عضواً فعالاً في حلف الأطلسي وحليفاً موثوقاً للولايات المتحدة، فقد أعارت الوجود العسكري السوفياتي اهتماماً بالغاً. وثاني هذه التطورات نهوض الأحزاب الشيوعية في دول الشواطئ الشمالية للبحر المتوسط وهي البرتغال وأسبانيا وإيطاليا الذي أدى إلى خلق أوضاع سياسية أثرت في الأوضاع الداخلية السياسية الألمانية ولا سيما في الحزب الاشتراكي الديمقراطي والنقابات المهنية التابعة له. وثالث هذه التطورات الاتجاه نحو ربط البلدان الواقعة على الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط بالجماعة الاقتصادية الأوروبية، وإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يتفق والنمو الاقتصادي في ألمانيا الاتحادية. ورابع هذه التطورات نشاط منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC) في رفع أسعار النفط وتخصيص الفرق في الريع لدعم دول العالم الثالث بالتمويل ودعم المستهلكين لتصدير المواد الأولية، وحرص ألمانيا على التزود بالنفط العربي[٢٢].

وفي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (KSZE) الذي عقد في هلسنكي

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٢) Hartmut Elsenhans, «La République Fédérale d'Allemagne et une nouvelle politique européenne en Méditerranée,» *Revue d'intégration européenne* (centre d'études et de documentation européennes de l'université de Montréal), vol. 1, no. 2 (janvier 1978), pp. 201 - 210.

في ١/٨/١٩٧٥، تضمن البيان الختامي إشارة إلى الجوانب الجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية في علاقات الدول المشاركة فيه مع دول البحر المتوسط غير الأعضاء في المؤتمر، وإلى ارتباط أمن أوروبا الوثيق بأمن منطقة البحر المتوسط بأكملها، وإلى أهمية العلاقات الاقتصادية مع دولها غير المشاركة في المؤتمر وتطوير التعاون معها. كما تضمن البيان نية الدول المشاركة في المؤتمر في تطوير علاقات ودية مع دول البحر المتوسط غير المشاركة في المؤتمر، وتطوير الثقة المتبادلة بين الطرفين، والتعاون المثمر في مختلف المجالات الاقتصادية، على المستوى الثنائي والمتعدد الطرف. ناهيكم عن العمل المشترك من أجل حماية البحر المتوسط من التلوث، وتطوير الاتصالات مع دوله[(٢٣)].

ولما عقد اجتماع الخبراء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في فاليتا (Valetta)، عاصمة مالطا، في ٢٦/٣/١٩٧٩، لبحث سبل التعاون مع دول البحر المتوسط غير الأعضاء في المؤتمر، لم يحضره من الدول العربية سوى مصر، بسبب حضور إسرائيل الاجتماع. وكرر الخبراء ما ورد في البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي الآنف الذكر بشأن التعاون الاقتصادي مع دول البحر المتوسط غير الأعضاء في المؤتمر. أما التعاون العلمي مع هذه الدول فتناول مكافحة مرض التلاسيميا (Thalassemia) وأمراض الشيخوخة (Gerontology) والتعاون في تبادل المعلومات عن الزلازل وحماية التراث الثقافي والتاريخي[(٢٤)].

نلاحظ مما سبق أن ألمانيا الاتحادية تاثرت بالتحولات الاقتصادية العالمية في علاقاتها مع الدول العربية وفي موقفها من التضامن العربي الذي برز بوضوح في الصراع العربي - الإسرائيلي. وتضامنت مع دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية التسع ومع الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في موقفها من العرب وقضاياهم بعامة. وبقيت سياستها نحو البلاد العربية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، تقوم على ضمان التزود بالنفط العربي، وزيادة صادراتها إلى الأسواق العربية، والاقتراض المالي من الدول العربية المصدرة للنفط.

(٢٣) *Dokumente der Konferenz ueber Sicherheit und Zusammenarbeit in Europa*, edited by Theodor Schweisfurth und Karin Oellers - Frahm (München: Deutscher Taschenbuch Verlag, 1993), pp. 43 - 44.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٧ و٨٢.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية الألمانية ـ العربية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٩)

١ ـ ألمانيا الاتحادية

لعل أهم ما يسم العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية التباين الكبير بين الاقتصاد الألماني الصناعي المتطور والاقتصاد العربي النامي الذي يقوم على تصدير المواد الأولية. فألمانيا الاتحادية دولة مصدرة للمنتجات الصناعية وتحتاج إلى سوق واسعة ومضمونة، كما تعتمد على التزود المستمر ومن دون قيود بالمواد الأولية، وتمتلك خبرات تقنية وعلمية متطورة ومنظمة وتكنولوجيا عصرية ترغب في بيعها. وتصدر ألمانيا الاتحادية ٨٥ بالمئة من إنتاجها المصنع تصنيعاً كاملاً وربع مجمل إنتاجها القومي، وتستورد كل حاجتها من النفط والمواد الأولية تقريباً. ومن جهة أخرى، تمتلك البلاد العربية مواد أولية غنية وكثيرة أهمها النفط والغاز الطبيعي والفوسفات وخامات الحديد والكبريت وغيرها، وترغب في استخراجها وتطويرها بالتعاون مع الدول الصناعية. ومعظم هذه المواد يصدر بصورة غير مصنعة. وقد ارتفعت إيرادات النفط للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، التي تؤلف الدول العربية أكثريتها، من ٩ مليارات دولار سنة ١٩٧٢ إلى حوالى ١٠٠ مليار دولار سنة ١٩٧٩. وقدر احتياطي الأموال المرصودة في الخارج لست دول عربية منتجة للنفط هي: العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والعراق وليبيا والجزائر، بحوالى ١٢٠ مليار دولار سنة ١٩٨٠ تدخل في استثمارات مختلفة من دون أن تحقق أرباحاً مرتفعة، إذ بلغت أرباحها ١٥,٥ مليار دولار(٢٥).

وعلى صعيد التبادل التجاري زاد حجم التجارة الألمانية ـ العربية سنة ١٩٧٤ ١٢٤ بالمئة، إذ بلغ ٢٤,٩ مليار مارك الماني، واستمر في الزيادة حتى بلغ ٣٥,٩ مليار مارك سنة ١٩٧٩. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٢) حركة السلع الألمانية إلى البلاد العربية بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٩. كما يدل على زيادة قيمة هذه السلع من ١,٦ مليار مارك سنة ١٩٧٠ إلى ١٧,٣ مليار مارك سنة ١٩٧٩، أي تضاعفت هذه السلع أربع عشرة مرة خلال هذا العقد من الزمن.

---

(٢٥) Aziz Alkazaz, «Die Deutsch - Arabischen Beziehungen,» *Orient* (Hamburg), jg. 21, nr. 1 (Januar 1980), pp. 58 - 60.

والجدول رقم (٤ ـ ٢) يدرج صادرات ألمانيا الاتحادية إلى البلاد العربية ووارداتها منها بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٩:

الجدول (٤ ـ ٢)
صادرات ألمانيا الاتحادية إلى البلاد العربية ووارداتها منها بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٩

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
صادرات ألمانيا الاتحادية إلى البلاد العربية (بمليارات الماركات)	١,٦	٢,٤	٢,٩	٣,٦	٧,٤	١١,٣	١٤,٦	١٦,٢	١٥,٩	١٧,٣
نسبتها من مجموع الصادرات الألمانية (بالمئة)	١,٨	١,٧	١,٩	٢	٣,٢	٥,١	٥,٧	٥,٩	٥,٦	٥,٥
واردات ألمانيا الاتحادية من البلاد العربية (بمليارات الماركات)	٣,٩	٦,٥	٦	٧,٥	١٧,٥	١٤	١٧	١٦,٨	١٢,٩	١٨,٦
إلى مجموع الواردات الألمانية (بالمئة)	٤,٩	٥,٤	٤,٧	٥,١	٩,٧	٧,٦	٧,٦	٧,٢	٥,٣	٦,٤
نسبة النفط من هذه الواردات مع البلاد العربية (بالمئة)	٠,٦	٠,٥	-	٠,٦	٠,٧	-	-	٠,٧	٠,٧	٠,٧
الميزان التجاري الألماني مع البلاد العربية	١,١+	١,٨+	٢,٣+	٢,٧+	٦,١+	١٠,٣+	١٣,٢+	١٤,٥+	١٤,٣+	١٥,٣+
حجم التجارة الألمانية ـ العربية (بمليارات الماركات)	٥,٥	٨,٩	٨,٩	١١,١	٢٤,٩	٢٥,٣	٣١,٦	٣٣	٢٨,٨	٣٥,٩

المصدر: Aziz Alkazaz, «Die Deutsch - Arabischen Beziehungen,» *Orient* (Hamburg), jg. 21, nr. 1 (Januar 1980), pp. 61 - 62.

وعند مقارنة هذه التجارة وحجمها مع تجارة ألمانيا الاتحادية مع دول العالم الثالث تبرز بوضوح أهمية الاسواق العربية بالنسبة إلى ألمانيا الاتحادية. فقد زادت صادرات ألمانيا الاتحادية إلى الدول النامية خارج أوروبا من ١٤,٩ مليار مارك سنة ١٩٧٠ إلى ٤٧,٥ مليار مارك سنة ١٩٧٨ وبصورة مطردة. وزادت نسبة المساهمة العربية في هذه الزيادة من ١١ بالمئة إلى ٣٣ بالمئة،

وزادت واردات ألمانيا الاتحادية من البلاد العربية، من دون النفط من ٣,٩ مليار مارك سنة ١٩٧٠ إلى ١٨,٦ مليار مارك سنة ١٩٧٩ وتراوحت نسبة النفط بين ٤,٧ بالمئة إلى ٩,٧ بالمئة من مجمل الواردات الألمانية[٢٦].

ويعكس تبادل السلع الألمانية ـ العربية البنية التقليدية للتجارة بين دولة صناعية متطورة ومنطقة متخلفة اقتصادياً. فألمانيا الاتحادية تستورد المواد الأولية بصورة رئيسية وتصدر السلع المصنعة الجاهزة مثل الماكنات والسيارات والأجهزة الحديدية والفولاذية، بينما تصدر البلاد العربية اليها بالمقابل النفط ٩٠ بالمئة وبعض المواد الخام مثل الغاز الطبيعي والفوسفات والقطن وكبريتات الحديد وبعض الفواكه. وتمارس ألمانيا الاتحادية تجارتها مع الدول العربية بصورة غير مباشرة من خلال السوق الأوروبية المشتركة.

وفي ما يلي الجدول رقم (٤ ـ ٣) الذي يبيّن مبادلة السلع بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية المصدرة للنفط بملايين الماركات كواردات (Cif) وصادرات (Fob):

الجدول رقم (٤ ـ ٣)
مبادلة السلع بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية المصدرة للنفط
(ملايين الماركات)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١ ـ العربية السعودية					
الواردات الألمانية	٣٩٧٥	٤٥١٦	٤٤٦٣	٣٠٨٨	٤٣٠٩
الصادرات الألمانية	١٣٩٦	٢٩٩٥	٣٩٥٧	٤١٦٠	٤٤١٧
الميزان التجاري	٢٥٧٩-	١٥٢١-	٥٠٦-	١٠٧٢+	١٠٨+
٢ ـ العراق					
الواردات الألمانية	٢٩٥	٣٨٩	٢٩٥	٤١٢	٦١١
الصادرات الألمانية	٢٥٦٦	٢٢٥٧	١٨١٢	١٦٠٧	٢٠٨٦
الميزان التجاري	٢٢٧١+	١٨٦٨+	١٥١٧+	١١٩٥+	١٤٧٥+
٣ ـ الجزائر					
الواردات الألمانية	٢٥٢٧	٢٨٨٢	٢٧٢٩	٢٣٤١	٣٠٩٦
الصادرات الألمانية	١٥٠٣	١٨٥٨	٢٥٠٢	٢٥٥٢	٢٢٧٧
الميزان التجاري	١٠٢٤ ـ	١٠٢٣-	٢٢٧-	٢١١+	٨١٩-

يتبع

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٣، و Bernd Eisenblaetter, «The Federal Republic in the Middle East,» in: Peter H. Merkl, ed., *West German Foreign Policy: Dilemmas and Directions* (Chicago, IL: Chicago Council on Foreign Relations, 1982), pp. 125 - 126.

تابع

٤ ـ ليبيا					
الواردات الألمانية	٣٤٤٧	٥٢٧٢	٥٠٢٧	٣٤١٧	٥٥٤١
الصادرات الألمانية	١٣٢١	١٣١٥	١٥٠٨	١٦٣١	٢١٥٧
الميزان التجاري	-٢١٢٦	-٣٩٥٧	-٣٥١٩	-١٧٨٦	٣٣٨٤ ـ
٥ ـ الكويت					
الواردات الألمانية	٥٤٩	٤٦٠	٣٧٠	٥٣٠	٩٩٧
الصادرات الألمانية	٥٠٠	٧٦٢	٨٥٨	٦٩٣	٦٩٢
الميزان التجاري	-٤٩	+٣٠٢	+٤٨٨	+١٦٣	-٣٠٥
٦ ـ الإمارات العربية المتحدة					
الواردات الألمانية	١٨٢٥	١٧٣٨	٢١١٢	١٣٩٦	٢١٠٩
الصادرات الألمانية	٣٥٨	٥٨٤	٨٥١	٨٥٨	٨٦٤
الميزان التجاري	-١٤٦٧	-١١٥٤	-١٢٦١	-٥٣٨	-١٢٤٥
٧ ـ قطر					
الواردات الألمانية	٣٠٦	٣١٠	٢٣٨	١٤٠	١٥٣
الصادرات الألمانية	١١٧	١٧٠	٢١٠	١٧٥	١٥٣
الميزان التجاري	-١٨٩	-١٤٠	-٢٨	+٣٥	-
٨ ـ البحرين					
الواردات الألمانية	٢٥	٤	٣٠	١٤	١٣
الصادرات الألمانية	٥٠	٧٢	١٥٦	١٤٣	١٣٦
الميزان التجاري	+٢٥	+٦٨	+١٢٦	+١٢٩	+١٢٣
٩ ـ عمان					
الواردات الألمانية	٥	١٤١	٨٥	٩٢	٩٥
الصادرات الألمانية	١٩٦	١٢٥	٢١٠	٩٨	١٥١
الميزان التجاري	+١٩١	-١٦	+١٢٥	+٦	+٥٦
١٠ ـ مصر					
الواردات الألمانية	١٢٨	١٤٥	١٩٣	٢٧٣	٣٤٥
الصادرات الألمانية	١٠٤٤	١٤٧١	١٣٦٤	١٣٥١	١٥٠٩
الميزان التجاري	+٩١٦	+١٣٢٩	+١١٧١	+١٠٧٧	+١١٦٤
١١ ـ تونس					
الواردات الألمانية	٢٨٢	١٩٦	٣٨٥	٤٤٤	٤٠٠
الصادرات الألمانية	٢٥٨	٣٩٣	٥٢٨	٥٦٩	٦٥١
الميزان التجاري	-٢٤	+١٩٧	+١٤٣	+١٢٥	+٢٥١
١٢ ـ سوريا					
الواردات الألمانية	١٦٠	٢٥٣	٢٩٠	٢٩٥	٢٥٧
الصادرات الألمانية	-	٩١٨	٦٣٦	٥٢٨	٦٥٥
الميزان التجاري	-	+٦٦٥	+٣٤٦	+٢٣٣	+٤٣١

وفي ما يلي الجدول رقم (٤ ـ ٤) الذي يبيّن حجم التبادل التجاري بملايين الماركات بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية غير النفطية:

الجدول رقم (٤ ـ ٤)
التبادل التجاري بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية غير النفطية
(ملايين الماركات)

الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١ ـ المغرب						
الواردات الألمانية	٣٩٥	٣٢٤	٤٢٢	٤١٠	٤٠٩	٤٩٣
الصادرات الألمانية	٤٢٥	٤٥٤	٥٤٤	٤٨٦	٤١٧	٤١٨
الميزان التجاري	+٣٠	+١٣٠	+١٢٢	+٧٦	+٨	+٧٥
٢ ـ الأردن						
الواردات الألمانية	٥٩	٥٠	٢٧	٢١	١٩	١٤
الصادرات الألمانية	٥٣٧	٣٩٤	٨٧	٢٦٦	٢٤٩	٣٥٠
الميزان التجاري	+٤٧٨	+٣٤٤	+٦٠	+٢٤٥	+٢٣٠	+٣٣٦
٣ ـ السودان						
الواردات الألمانية	١	٤	٩	٨	٩	١١
الصادرات الألمانية	١٢٦	٢١٢	٥٢١	٣٩٧	٣٢٣	٣٨٥
الميزان التجاري	+١٢٥	+٢٠٨	+٥٠٣	+٣٨٩	+٣١٤	+٣٧٤
٤ ـ اليمن الشمالي						
الواردات الألمانية	١١٣	٩٣	١٠٥	١٢٣	٧٩	٦٥
الصادرات الألمانية	١٢٩	٢٢٣	٢٩١	٣٠٠	٢٨٩	١٩٥
الميزان التجاري	+١٦	+١٣٠	+١٧٦	+١٧٧	+٢١٠	+١٣٠
٥ ـ اليمن الجنوبي						
الواردات الألمانية	٢	١	–	–	–	١
الصادرات الألمانية	–	–	–	١٢٣	١٢١	١٢٥
الميزان التجاري	–	–	–	+٣٣	+١٢١	+١٢٤
٦ ـ موريتانيا						
الواردات الألمانية			٢٥	٥٥	٢٦	٥٣
الصادرات الألمانية			٣٠	٤٨	٣٩	٢٤
الميزان التجاري			−٢٢	−٧	+١٣	+٢٢
٧ ـ الصومال						
الواردات الألمانية				–	–	٢
الصادرات الألمانية				٣١	٤٠	٣٥
الميزان التجاري				+٣١	+٤٠	+٣٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ٦٧.

ونمت التجارة الخارجية الألمانية مع البلاد العربية في الثمانينيات ولا سيما مع دول الخليج العربية. فقد نما حجم التجارة الألمانية مع الإمارات العربية المتحدة وزادت الواردات الألمانية منها من ٣,٢٤ ملايين مارك سنة

١٩٨٠ إلى ٤٠٩ ملايين مارك سنة ١٩٨٧. وزادت قيمة صادراتها إلى الإمارات العربية من ٣٥٠ مليون مارك سنة ١٩٨٠ إلى ٥٢٧ مليون مارك سنة ١٩٨٧[٢٧]. وعقدت اتفاقية للتعاون الاقتصادي والصناعي مع ألمانيا الاتحادية في ٢٥/١١/١٩٧٨. كما أبرمت اتفاقاً آخر معها لتنظيم الاستثمار في ٢٥/٦/١٩٧٩، واتفاقاً للتعاون التقني والثقافي في نهاية سنة ١٩٨٧[٢٨]. وعقدت اتفاقية تعاون بين مجلس التعاون الخليجي والجماعة الاقتصادية الأوروبية في لكسمبورغ في ١٥/٦/١٩٨٨. وشملت الاتفاقية التعاون في الصناعة والزراعة وصيد السمك والطاقة والتجارة والخدمات والاستثمار والبحث العلمي والتنمية والمحافظة على البيئة[٢٩]. وتجاوز حجم التجارة بين دول الخليج العربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية ٣٠ مليار دولار أمريكي. وكان مجلس التعاون الخليجي ثالث سوق في الاتساع بعد الولايات المتحدة وبلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية (European Free Trade Assocition(EFTA))[٣٠].

وبلغ حجم التجارة الألمانية مع دول الشرق الأوسط ٣٨٠٤ ملايين مارك سنة ١٩٨٣، أي ٢٥,٢ بالمئة من مجموع التجارة الألمانية مع دول العالم الثالث[٣١]. وعلى الصعيد الثنائي نجد أن التعاون التنموي الرسمي بين بعض الدول العربية وألمانيا الاتحادية انخفض في الثمانينيات كما يبين الجدول رقم (٤ ـ ٥):

---

(٢٧) Erhard Gabriel, «Zu Den Beziehungen Zwischen den Vereinigten Arabischen Emiraten und der BRD,» in: Ghazi Shanneik, hrsg., *Die Beziehungen Zwischen der BRD und Den Arabischen Golfstaaten* (Bonn: [n. pb.], 1990), p. 54.

(٢٨) Eckhard Freyer, «Aspekte der Deutsch - Kuwaitischen Beziehungen,» in: Ibid., p. 13.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣٠) Martin Bangemann, «Relations between the European Community and the Countries of the Gulf Cooperation Council,» *Kooperation* (Wachtberg - Liessen), vol. 3, nb. 6 (Autumn 1988), pp. 13 - 17.

(٣١) Federico Gaidi, «The Prospects of Economic Cooperation with the Gulf Countries,» *Kooperation*, vol. 3, nb. 6 (Autumn 1988), pp. 25 - 27.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

التعاون التنموي الرسمي بين بعض الدول العربية وألمانيا الاتحادية

(نسبة مئوية)

الدولة / السنة	التعاون التنموي الرسمي ODA			حجم التعاون		
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مصر	٥,٤٥	٤,٦٠	٧,٤٣	٢,٢٠	٢,٢٠	٢,٥٠
السودان	٢,٤٩	٣,٢٠	٢,٥٥	٠,١٨	٠,٢٠	٠,٢٧
الأردن	٠,٦٥	٠,٦٨	٠,٥٠	٠,٥٧	٠,٣٩	٠,٣٥

المصدر: Hans - Joachim Spanger und Lothar Brock, *Die Beiden Deutschen Staaten in der Dritten Welt: Die Entwicklungspolitik der DDR, eine Herausforderung für die Bundesrepublik Deutschland* (Opladen: Westdeutscher Verlag, 1987), p. 324.

وزادت صادرات ألمانيا الاتحادية إلى البلاد العربية في سنة ١٩٨٨ بنسبة ٦,٢ بالمئة، بعد أن تراجعت في السنوات التي قبلها، وبلغت قيمتها ١٣,٩ مليار مارك، بينما كانت في السنة التي قبلها أقل منها بنسبة أقل من ذلك. أما واردات ألمانيا من البلاد العربية فقد بلغت ٨,٦ مليار مارك في سنة ١٩٨٨، وكان النفط يؤلف ٥,٦ مليار مارك منها. وتحسنت علاقات ألمانيا الاتحادية مع مصر سنة ١٩٨٨، فبلغ حجم تجارتها ٢,٣ مليار مارك. وجاءت مصر بعد السعودية التي كانت ثاني سوق للمنتجات الألمانية في المنطقة العربية وتضاعفت واردات العراق من ألمانيا الاتحادية بعد وقف إطلاق النار مع إيران، من ٠,٨ مليار مارك إلى ١,٦ مليار مارك. وبلغ عدد الشركات الألمانية الغربية التي شاركت في معرض بغداد الدولي سنة ١٩٨٨ ٨٠ شركة[٣٢].

أما المعونات الاقتصادية التي قدمتها ألمانيا الاتحادية إلى الدول العربية بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٧٨ فيوضحها الجدول رقم (٤ ـ ٦):

(٣٢) *Nahost Jahrbuch, 1988* (Opladen: Leske + Budrich, 1989), pp. 17 - 18.

الجدول رقم (٤ ـ ٦)
المعونات الاقتصادية التي قدمتها ألمانيا الاتحادية إلى الدول العربية بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٧٨ (ملايين الماركات)

الدولة	المعونات الرسمية والخاصة	المعونات الرسمية	الدولة	المعونات الرسمية والخاصة	المعونات الرسمية
الجزائر	٤١٤٨	٣٦٠	الأردن	٤٧٠	٤٣٤
مصر	٢٥٧٠	٣٠٤	السودان	٤٣٨	٤٢٢
تونس	٩١٤	٨١٦	عمان	٣٥٢	-
المغرب	٨٦٠	٧٤	العراق	٣١٨	٢٥
ليبيا	٥٨٣	١٨	اليمن الشمالي	٢٧٦	٢٦١
اليمن الجنوبي	٨	٣	قطر	٢	-
الإمارات العربية	١٩٧	-	الكويت	١	-
سوريا	٩٦	-	البحرين	-	-
السعودية	٩	-	موريتانيا	٩٦	-
لبنان	٧٠	-	الصومال	٢٢٠	-

المصدر: Alkazaz, Ibid., pp. 74 - 75.

وقد زادت هذه المعونات الاقتصادية للبلاد العربية في مجملها من قروض ومنح وتحويلات من ٢٤٦ مليون مارك سنة ١٩٧١ إلى ٦١١ مليون مارك سنة ١٩٧٨. وزاد نصيب البلاد العربية من المعونات الرسمية الألمانية من ١٠,٧ بالمئة إلى ٢٢,١ بالمئة كما يبين الجدول رقم (٤ ـ ٧):

الجدول رقم (٤ ـ ٧)
نصيب البلاد العربية من المعونات الرسمية الألمانية

السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الدول العربية كلها (بملايين الماركات)	٢٤٦	٢٦٠	٢٤٢	٥١٥	٥٥٩	٧٢٥	٥٨٢	٦١١
الدول النامية كلها (بملايين الماركات)	١٩٦٦	١٩٨٦	٢٢٦١	٢٨٤٤	٢٩٦٤	٣٢٨٥	٢٩٨٠	٣٦٢٨
نسبة الدول العربية إلى الدول النامية (بالمئة)	١٢,٥	١٣,١	١٠,٧	١٨,١	١٨,٩	٢٢,١	١٩,٥	١٦,٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٥.

والجدول رقم (٤ ـ ٨) يوضح مقدار المعونات المالية والتكنولوجية الألمانية للدول العربية خلال أعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠. وقد بلغت قيمة

جميع المعونات المالية لسنة ١٩٧٨ ٩٦٤ مليون مارك، وانخفضت سنة ١٩٨٠ إلى ٨٨٤ مليون مارك. وكذلك الحال بالنسبة إلى المعونات التقنية التي بلغت ١٦٤ مليون مارك سنة ١٩٧٨ انخفضت إلى ١٥٤ مليون مارك سنة ١٩٨٠. ويلغت نسبة المعونات المالية للبلاد العربية إلى مجموع المعونات المالية المقدمة إلى الدول النامية سنة ١٩٧٨ ٣١ بالمئة. أما المعونات التقنية المقدمة إلى الدول العربية بالنسبة إلى المعونات المقدمة للدول النامية في السنة نفسها فبلغت ٢٠ بالمئة. وما لبثت هذه النسبة أن انخفضت بالنسبة إلى المعونة المالية سنة ١٩٨٠ فبلغت ٢٦ بالمئة. كما انخفضت نسبة المعونة التقنية إلى ١٦ بالمئة سنة ١٩٨٠.

الجدول رقم (٤ ـ ٨)
المعونات المالية والتكنولوجية الألمانية للدول العربية
خلال أعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠
(ملايين الماركات)

الدولة	المعونة المالية			المعونة التقنية			المجموع		
السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
مصر	٣١٠	٢٥٠	٢٥٠	١٤	١٣	١٣	٣٢٤	٢٦٣	٢٦٣
تونس	١٥٠	-	١٥٠	٢٢	-	١٠	١٧٢	-	١٦٠
السودان	٨٠	٩٠	١٠٥	٤٧	٣٦	٤٠	١٢٧	١٢٦	١٤٥
سوريا	١٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١١	١١١	١٣٠	١١١	١١١
المغرب	١٦٠	-	٧٥	١٧	-	١٠	١٧٧	-	٨٥
الأردن	٧٠	-	٧٠	١١	١٠	٩	٨١	١٠	٧٩
اليمن الشمالي	١٧	٢٠	٢٥	١٦	١٣	١٣	٣٣	٣٣	٣٨
موريتانيا	١٤	١٤	١٤	٧	٦	٦	٢١	٢٠	٢٠
الجزائر	-	-	٠	٨	٦	٩	٨	٦	٩
الصومال	٤٣	٤٠	٩٥	١٢	١٥	٣٣	٥٥	٥٥	١٢٨
المجموع	٩٦٤	٥١٤	٨٨٤	١٦٤	١١٠	١٥٤	١١٢٨	٦٢٤	١٠٣٨
لجميع الدول النامية	٣١٤٨	٣٤٦٢	٣٤٥٠	٨٢٨	٨٠٠	٩٥٠	٣٩٧٦	٤٢٦٢	٤٤٠٠
نسبة نصيب الدول العربية (بالمئة)	٣١	١٥	٢٦	٢٠	١٤	١٦	٢٨	١٥	٢٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٦.

وكانت ألمانيا الاتحادية من أهم الدول المستثمرة في العالم في السبعينيات من القرن العشرين، واحتلت المقام الثالث في استثماراتها في البلدان النامية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (حتى سنة ١٩٨٠). وبلغ مجمل

الاستثمارات المباشرة الألمانية الغربية منذ سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٩ حوالى ٦٦ مليار مارك. وتوزعت هذه الاستثمارات بحيث كان نصيب الدول الصناعية منها ٧٢,٥ بالمئة والدول النامية ٢٧ بالمئة وبلدان الكتلة الاشتراكية ٠,١ بالمئة. وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات الألمانية الغربية المباشرة في البلدان النامية من ١,٩ مليار مارك سنة ١٩٦٢ إلى ١٨ مليار مارك سنة ١٩٧٩. وتركزت الاستثمارات الألمانية المباشرة في البلاد العربية على التنقيب عن المعادن وبناء الطرق والسكك الحديدية ومصانع الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والتنقية الكهربائية والتجارة ومؤسسات القروض. لذلك كان جزء كبير من هذه الاستثمارات موجهاً للحصول على المواد الأولية والتنقيب عنها من أجل خدمة الاقتصاد الألماني. وتم التركيز على النفط الخام والغاز الطبيعي. وظهرت الاستثمارات الألمانية المباشرة في ليبيا والإمارات العربية المتحدة وعمان في النفط الخام والغاز الطبيعي. ففي ليبيا كانت مساهمة الشركة الألمانية غيلزنبرغ (Gelsenberg AG) في امتياز إنتاج النفط وتطويره الذي حصلت عليه من شركة موبيل اويل (Mobil Oil) الأمريكية بنسبة ٣٥ بالمئة أي حوالى ٥٠٠ مليون مارك بين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦١. وكانت أول شركة المانية غربية تخوض هذا المضمار في الخارج، وحصلت الشركة نفسها في سنة ١٩٧٨ على إنتاج ٨٠٠ الف طن من النفط. وفي الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، استطاعت هذه الشركة ان تسترد أرباحاً مقدارها ٨٨ مليون مارك من مساهمتها. وقد أممت هذه الشركة مع غيرها من شركات النفط بنسبة ٥١ من أسهمها للحكومة الليبية. ولم يؤثر هذا التأميم فيها، إذ كانت قد استعادت ٨٣ بالمئة من رأسمالها المستثمر، ودفعت لها الحكومة الليبية ٤٥ مليون مارك تعويضات عن التأميم، وبقي لها ١٧,٥ بالمئة من أسهمها. وبلغت الاستثمارات الألمانية المباشرة في الإمارات العربية المتحدة ٤٢,٥ مليون مارك، أي ٩٣ بالمئة من الاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز فيها. وكان هذا نصيب الشركة الألمانية للنفط (Deutsche Erdoel AG (DEA)) التي اشترتها الشركة الأمريكية تكساكو (Texaco) منذ سنة ١٩٦٦. ثم شاركتها الشركة الألمانية فنترهال (Winterhall AG) وكانتا تنتجان نحو ثلاثة ملايين طن من النفط سنة ١٩٨٠. وبلغت الاستثمارات المالية الألمانية المباشرة في سلطنة عمان ١٢ مليون مارك في التنقيب عن النفط. وأبرمت الشركة الحكومية الألمانية (Deutsche Oelverbeitungsgsellschaft (DEMINEX)) اتفاقية مع الحكومة العمانية في ١٢/١٠/١٩٧٧ للتنقيب عن النفط في منطقة ظفار، واشتمل تنقيب هذه

الشركة على النحاس، فاكتشفت الكروم بكميات تجارية(٣٣).

وساهمت الشركات الألمانية في التنقيب عن المواد الأولية في الجزائر، بموجب اتفاقية وقعت مع الحكومة الجزائرية في ١٩/ ١/ ١٩٧٤ حيث تولى كونسورتيوم (DEMINEX) الألماني بالتعاون مع الشركة الجزائرية سوناتراك (SONATRACH) التنقيب عن النفط في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية. ودفع الكونسورتيوم الألماني ٩٠ مليون مارك في هذا المشروع. وقام الكونسورتيوم الألماني نفسه بالتنقيب عن النفط في خليج السويس بمصر بموجب عقد أبرمه مع الحكومة المصرية في سنة ١٩٧٤. واشترك الكونسورتيوم الألماني مع شركة النفط البريطانية (British Petroleum (BP)) وشركة شل (Shell) الهولندية في هذا المشروع ولمدة ثماني سنوات. وحصلت الشركة الألمانية للنفط (DEA) على امتياز للتنقيب عن النفط في سوريا في مطلع الستينيات، ولما اكتشف النفط سنة ١٩٦٥ أممت الشركة الألمانية. ولم تعد الشركات الألمانية إلى سوريا الا سنة ١٩٧٩، بعد أن تحسنت شروط الاستثمار. وقامت شركات المانية بالاستثمار المباشر في التنقيب عن النفط في تونس واليمن الشمالي بالاشتراك مع شركات عالمية أخرى. وتأسست في العربية السعودية شركة المانية لتجميع السيارات الشاحنة والحافلات للركوب (Nutzfahrzeug Montagegesellschaft Daimler- Benz AG) سنة ١٩٧٥ في جدة برأسمال ٢١,٥ مليون مارك، أي بنسبة ٢٦ بالمئة من رأسمال المشروع. وأصبحت تنتج خمسة آلاف سيارة وحافلة في السنة. وبلغ عدد العاملين فيها نحو ٥٠٠ شخص. وأخذت تعد ٨٠ فنياً سعودياً في السنة. وأنشأت شركة سيارات فولكسفاغن (Volkswagen) الألمانية مجمعاً لإنتاج السيارات بمعدل عشرة آلاف سيارة سنوياً. وبلغت المساهمة الألمانية الغربية في هذا المشروع الذي تمت موافقة الحكومة المصرية عليه في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ ٥١ بالمئة من رأسماله. ونشطت الشركة الألمانية كلوكنر ـ همبولدت ـ دويتس (Kloeckner- Humboldt-Deutz) للآلات الزراعية في البلاد العربية. فقد أبرمت منذ سنة ١٩٥٩ اتفاقاً مع شركة النصر للصناعات الآلية التي تملكها الدولة المصرية لإنتاج السيارات الشاحنة والحافلات. وأبرمت الشركة نفسها مع الحكومة

(٣٣) Aziz Alkazaz, «Die Deutsch - Arabischen Wirtschaftsbeziehungen, Entwicklung und Zukunftsperspektiven,» in: Kaiser und Steinbach, hrsg., *Deutsch - Arabische Beziehungen: Bestimmungsfaktoren und Probleme einer Neuorientierung,* pp. 173 - 176.

المصرية اتفاقاً سنة ١٩٧٧ لإنتاج السيارات الشاحنة والمضخات المائية. واتجه الاستثمار المالي الألماني إلى الحديد الخام والصلب، فوقعت الشركة الألمانية كورف ـ شتال (Korf-Stahl AG) مع الشركة السعودية بيسك (BASIC) اتفاقاً سنة ١٩٧٩ لبناء مصنع للحديد الصلب في جبل علي على الخليج العربي (دولة الإمارات العربية المتحدة). وأبرمت الشركة نفسها اتفاقاً مماثلاً لبناء مصنع للحديد في قطر سنة ١٩٧٨[٣٤].

واتجه الاستثمار المالي المباشر الألماني إلى قطاع المصارف. فقد استثمر البنك الألماني التجاري (Commerzbank AG) مع البنك الأمريكي تشيز منهاتن (Chase Manhattan Bank) بشراء ٥٠ بالمئة من رأس مال البنك التجاري في دبي (Commercial Bank of Dubai)، وشراء ٣١ بالمئة من رأسمال ريف بنك (Rifbank) في بيروت. كما ساهم البنك الألماني التجاري الآنف الذكر وبنك الاتحاد البافاري (Bayerische Vereinbank) وبنك (Westdeutsche Landesbank) بثلاثين مليون مارك في رأسمال اتحاد المصارف العربية والأوروبية (Union des banques arabes et européennes(UBAE)) ومقره في لكسمبورغ وفرانكفورت. وساهم البنك التجاري الألماني أيضاً في رأسمال الاتحاد الدولي للبنوك (Union international des banques) في تونس والشركة اللبنانية الأوروبية لإدارة الأعمال (Société libano-européenne pour la gestion privée) بنسبة ٥ بالمئة من رأسمالها، والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية (Banque nationale pour le développement économique) في الرباط، والبنك المغربي للتجارة الخارجية (Banque marocaine du commerce extérieur) في الدار البيضاء[٣٥].

ومع أن الاستثمار الألماني المباشر في الخارج قد سجل زيادة مطردة بين سنتي ١٩٨١ و١٩٩١، بحيث زاد من ٨٣,٩ مليار مارك سنة ١٩٨١ إلى ٢٥٣,٧ مليار مارك سنة ١٩٩١، فقد كانت حصة البلدان العربية من هذا الاستثمار المباشر ضئيلة جداً لم تتجاوز ١ بالمئة عام ١٩٩١، أي ما مجموعه ٣,٤٧ مليار مارك. والجدول رقم (٤ ـ ٩) يوضح ذلك بملايين الماركات.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

الجدول رقم (٤ ـ ٩)

حصة البلدان العربية من الاستثمار الألماني في الخارج (ملايين الماركات)

البلد / السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المجموع
الجزائر	-	٢٥٣	٥	٢٩	٣	٤	-	-	-	-	-	صفر	-	٢٩٤
مصر	١٩٦	٢٢٦	١١٩	٢٨٤	٢٦٤	٢٥٧	٢٤٤-	٨٠	٦-	٨٠-	٥١-	٨	٨٢-	٧٧٦
ليبيا	-	٣٦٤	٤٥	٦٤	٢١	١٤	١١-	٨-	-	١٧٥	١١٠	صفر	٧	٧٨٢
المغرب	-	٥٣	صفر	٦	٦	٥	١	-	٥	٧	١	٦	٦	٩٥
تونس	-	٧٥	٨	٢٠	٩	٦	٣٢	٤	١	٢	٥	-	٣	١٦٥
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	٣	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر	-	٣
الأردن	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	٤	٥	صفر	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر	-	٥
لبنان	١٣	١٣	-	صفر	١	١-	٤-	-	-	-	-	صفر	-	٩
عمان	-	-	٧	-	٣	-	-	-	٢	-	١٠	صفر	-	٢١
العربية السعودية	٨٩	١١٨	٢٩	٤٦	٧	٥٠	٣٣	٤-	-	٢	١-	-	١	٢٨١
قطر	١١	١١	٧	٧	٤	-	١٢١	١٣٩	١٤	٩٩	٥٧	٤	٢٢	٤٨٥
الإمارات العربية	٥٦	٥٧	١٧	٣٣	٢٥	٤٧	٥٨-	٧٠	١٧٠	١٢٦	٧٥	٥	١-	٥٦٥
المجموع	٧١٧	٧١٤	٥٩	٧٨	٣٧	٨٣	٨٨	٢٠٤	١٨٦	٢٥٠	١٣٩	٩	٢٢	١٨٦٨
النسبة المئوية إلى مجموعة الاستثمارات الألمانية	١	١	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٩	٠,٦	١,٢	١,٥	١,٤	٠,٧	٠,٠	٠,١	٠,٧

المصدر: بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد، نقله إلى العربية حسن عبد الكريم قبيسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

الجدول رقم (٤ ـ ١٠)

الواردات الألمانية من البلدان العربية بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩١ (ملايين الماركات)

البلد / السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الجزائر	٤١٤٨	٥٢٩٦	٨٨٢٦	٨١٦٧	٢٧٩٨	٤١١٢	١٩١٧	١٩٨٤	١٦٤٣	١٥١٥	١٦٠١	١٨٧٤
مصر	٣٨٧	٦٣٤	١٠٥٣	٧٦٧	١٣٦٥	١٥٧٧	٤٢٩	٥٥٠	٤٠٠	٥٥٩	٤٦٣	٤٤٧
ليبيا	٧٨٦٦	٧٤١٧	٧٢٣٢	٦٣١٧	٦١٦٦	٦٢٧٥	٢١٥٥	٢٠٧٩	٢٦٨٩	٣١٤٢	٣٥٤٢	٣٥٣٨
المغرب	٥٠٧	٥٠٧	٤٨٢	٥٣٥	٥٨٠	٦٠٣	٥٩١	٦١٥	٧٠٦	٨٣٧	٨٤٨	٩٥٤
تونس	٥٧٢	٤٩٥	٥٨٤	٦٣١	٦٦٣	٦٠٦	٦٥٢	٧٠٧	٧٠٣	٨٤٠	٩٥٤	١٢٣٧
البحرين	١١	١٢	٥٨	٢٢	٢٤	٥٢	٦٩	١٥	٢٧	١٧	١٣	٢٤
العراق	٣٣٨٢	١٥٢٧	١٧٣٩	١٥٧١	١٨٤٩	١٨٣٢	١١٢٦	٨٩٨	١٢٣٠	١٣١٧	١٢٩٦	١٤٨٩
الأردن	١٨	١٤	١٣	٢٠	٥٣	٥١	٣٠	٣٢	٣٨	٣٢	٤٣	٣٨
الكويت	٦٨٦	٢٦٣	٥١٧	٩٣١	٩٨٦	٧٤١	٣٧٧	٢٤٩	١٧٠	٢٩٨	١٨٣	٧
لبنان	١٦	١٣	١٠	١٣	١٦	٢٣	١٥	١٩	٢١	٢٤	٢٩	٢٥
عمان	٥٩٥	١٥٥٨	١٠٧٢	١٤٠	٥٩	٢٦	١٥	١٥	٦٠٨	٥	٢٦	١٣
العربية السعودية	٩٩٠٧	١٤٥٠٣	١٠٥٦٨	٤٠٠١	٢٨٢٨	٢١٨٦	١٨٩٤	١٠٧٤	١١٦٤	١٥٠٩	١٨٧٤	٢٠٧٢
سوريا	٢٣٦	٣٣٨	٢٥٠	٣٢٢	٧٤٧	٨٤١	٢٢١	٢٤٤	٢٥٤	٦٤٣	١٠٠٤	١٢٠١
الإمارات العربية	٢٧٢٧	٢٢٨١	١٥٧٣	١١٤٣	٧٨٦	٢٣٥	٩٨	٤٢٣	١٥٣	٣٧٩	٣٢٧	٣٢٤
المجموع	٣١٥٨	٣٥٢٤٨	٢٨٩٧٣	١٩٧٣٥	٢٠٥٢١	١١٩٣١	٩٦٨٠	٩١٠١	١٠٥٥٨	١١٦٣	١٢٨٤٥	١٣٢٣٣
النسبة المئوية من الواردات الألمانية	٥,٤	٥,٦	٤,٢	٢,٢	١,٩	١,٤	١	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

الجدول رقم (٤ ـ ١١)
الصادرات الألمانية إلى البلدان العربية بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩١ (ملايين الماركات)

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الجزائر	٢٥٠١	٢٨١٦	٢٤٧٩	٢٤٩١	٢٨٩٨	١٨٠١	١٢٠٤	١٤٣٥	١٥٠٦	١٥٢٩	١٢٢٠	١٢٢٠
مصر	١٨٥٨	٢٥٤٠	٢٧٧٤	٢٩٥٢	٣٢١٤	٣١٥٠	٢٥١٣	١٩٢٥	٢٠٥٣	٢٠٤٥	١٩٤١	١٨١٥
ليبيا	٢٢٨٣	٣٣٨٠	٢٨٣٥	٢١٤٢	٢٢٨٥	١٥٤١	١١٠٨	٩١٥	١٠٩٨	١٣٢٦	١٢٢٦	١١٤٨
المغرب	٤٣١	٤٩٢	٥٢٢	٤٨٥	٥١٦	٦٤٦	٦٥٥	٦٥١	٧٠٢	٩٥٤	١٠٠٨	٩٩٥
تونس	٦٧٨	٨٠٦	٩٧٧	٩١٩	٩٤٧	٩٣٤	٨٠٣	٧٠٨	٨٠٨	٩٣٣	١٠٣٨	١٢١١
البحرين	٨٣	١٩٦	٣٢٣	٣٨٤	٣٢٨	٢٩٦	٢٨١	٣٨٢	١٥٥	٢٩٦	١٧٩	٢٤٣
العراق	٣٢٧٦	٦٥٦٨	٧٦١٠	٣٦٨٤	٢٤٤٩	٢٤٥٢	١٤٣٦	٨٢٣	١٧٤٣	٢٢٦١	١٢٧٧	٢٢
الأردن	٤٦٩	٩٦٥	٩٧٤	٥٧٦	٥٢٦	٥٨٤	٣٩٨	٤١٦	٣١٦	٣١٣	٢٤٨	٢٦٧
الكويت	٨٩٩	١٤٠٩	١٩٧٧	١٧٧٢	١٧٩٠	١٤٨٣	١٠٤٤	٧٣١	٧١٦	٨٦٨	٥٥٦	٤٥٣
لبنان	٤٤٦	٥٠٢	٥٩٤	٥٨٢	٤٩٠	٣٨٣	٣١١	١٨٤	٣٥٨	٣٠٤	٢٤٥	٣٨٠
العربية السعودية	٤٢٧٦	٦١٩٦	٨٥٤١	٧٦٠٦	٦٣٠٧	٥٢٣٥	٣٣٧٠	٢٥٨٠	٢٦٩٩	٢٨٥٤	٢٧٤١	٤٠٢٢
سوريا	٨١٩	٩٩٢	٨٨٦	٨٢٢	٦٨١	٨٣٧	٤٦١	٣٣٢	٣٣٦	٤٨٣	٤٢٥	٤٥٧
الإمارات العربية	٨٦٠	١٤٠١	١٧٥٥	١٣٠٧	١٢١١	١٢١٥	١٠٥٨	١٣٢٤	١٠٤١	١٣٤٩	١٨٥٢	١٧١٤
المجموع	١٩٠٣٢	٢٨٤٨٥	٣٣٤٤٥	٢٦١٤٣	٢٣٨٤٣	٢٢٢٦٧	١٥٦١١	١٢٥٠١	١٣٦٢٧	١٥٦٨١	١٤٤٦	١٤٢٢٠
النسبة المئوية للصادرات الألمانية العامة	٣,٩	٥,٥	٦,١	٥,٧	٧,٢	٣,٢	٢,٢	١,٨	١,٨	١,٠	١,٨	٢,١

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٦١.

ويلاحظ من الجدول رقم (٤ ـ ٩) أن مصر والعربية السعودية قد حظيتا بنصيب كبير من هذه الاستثمارات الألمانية المباشرة. يبين الجدول رقم (٤ ـ ١٠) الواردات الألمانية من البلاد العربية بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩١ بملايين الماركات:

وواضح من الجدول رقم (٤ ـ ١٠) أن معظم الواردات الألمانية هي من الدول المصدرة للنفط.

أما الصادرات الألمانية إلى البلاد العربية بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩١ فيوضحها الجدول رقم (٤ ـ ١١) بملايين الماركات.

ونظراً إلى الأهمية التي احتلتها البلاد العربية على الصعيد العالمي خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، تألفت مجموعة من الخبراء الألمان الغربيين في العلوم والنشر والإدارة والبرلمان في معهد البحوث التابع للجمعية الألمانية للسياسة الخارجية(Forchungsinstitut der Gesellschaft fuer Auswaertige Politik). وعقدت سلسلة من الجلسات بين تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ وصيف ١٩٨٠، دارت خلالها مناقشات، وأجريت تحقيقات وتحليلات للمشكلات الراهنة في المنطقة العربية بين سنتي ١٩٧٣ و١٩٨٠[٣٦]. وصدرت نتائج هذه الدراسة في مجلد من تحرير الاستاذين كارل كايزر وأودو شتاينباخ سنة ١٩٨١[٣٧].

---

(٣٦) ضمت المجموعة من البندستاغ النواب: لينلوتي فون بوتمير (Lenelotte von Bothmer) من بون، ود. أورزولا براون (Ursula Braun) ود. راينر بويرن (Rainer Bueren) من مؤسسة العلم والسياسة في ابنهاوزن (Ebenhausen) ود. أمية علوان من جامعة هامبورغ، ود. هلموت مايشر (Helmut Meicher) ود. اودو شتاينباخ (Udo Steinbach) ، ود. راينر غلاغوف (Rainer Glagow) من معهد الاستشراق في هامبورغ، وتوماس غير (Thomas Geer) من شركة فريدريش كروب (Friedrich Krupp Gmbh) في إسن (Essen)، ود. إديث هاغنغوت (Edith Hagenguth)، ود. اكسل هورشتمان (Axel Horstmann)، ود. فولفغانغ فيتفر (Wolfgang Wittwer) من مؤسسة مصانع فولكسفاغن في هانوفر (Hannover)، ود. بياتة ليندمان (Beate Lindemann) من معهد البحوث التابع للجمعية الألمانية للسياسة الخارجية، وكارل كايزر (Karl Kaiser) مدير المعهد المذكور، ود. عارف عجاج، ود. أولريش شوينر (Ulrich Scheuner) من بون، ود. ألبرخت نوت (Albrecht Noth) من معهد اللغات الشرقية في بون، ود. فريتس أوشمان (Fritz Oschmann) والمهندس بيتر شفاينهاغي (Peter Schweinhage) من شركة النفط الألمانية (Deutsche Erdoel Versorgungsgesellschaft) في إسن، وبرنهارد إيجلر فون دير بلانيتس (Bernhard von der Planitz) والمستشار يورغن فايس (Juergen Weiss)، ود. فيرنر روف (Werner Ruf) من جامعة إسن، وهيربرت زالمان (Herbert Sahlmann) من مكتب التنمية الألماني في برلين، ود. كنوت شلونباخ (Knut Schloenbach) من وزارة الدفاع، وفريتس شميدت (Fritz Schmidt) من وزارة الاقتصاد.

(٣٧) Kaiser und Steinbach, hrsg., Ibid., pp. 1 - 13.

تدور هذه الدراسة حول العلاقات العربية ـ الألمانية. وقد نشرت من أجل تعريف الرأي العام الألماني بأهمية هذه العلاقات وبالتطورات التي شهدتها المنطقة العربية. وشارك في المؤتمر الذي عقد في بون ثلاثة من النواب في البندستاغ هم: هانز كلاين (Hans Klein) ويورغن موليمان (Juergen Moellemann) وهانز ـ يورغن فشنفسكي (Hans-Juergen Wischnewski). وقد تناول كلاين، النائب عن الاتحاد المسيحي الديمقراطي، الصداقة التقليدية العربية ـ الألمانية، وحاول أن يرجعها إلى جذورها القديمة. وتحدث عن صورة العرب والألمان عند كل منهما، والكليشيهات المستعملة في المقالات الصحفية والإذاعة والتلفزة. ورأى أن سياسة ألمانيا الاتحادية نحو الشرق الأوسط ينبغي أن تقوم على المبادئ التالية:

١ ـ دعم كل جهد يرمي إلى حل سلمي شامل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي.

٢ ـ ضمان حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٣ ـ منح الفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم ضمن القانون الدولي ووفق مراحل زمنية واعتراف ألمانيا الاتحادية بذلك، مع رفض التهديد باستعمال القوة في هذا الصدد.

٤ ـ تقديم الضمانات لإزالة عدم الثقة والحقد بين العرب وإسرائيل.

٥ ـ على ألمانيا الاتحادية أن تتعاون مع شريكاتها في الجماعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال المعونات الاقتصادية والعسكرية والسياسية[٣٨].

وهو في هذه المبادئ لم يخرج عن السياسة الخارجية الألمانية نحو الشرق الأوسط. أما يورغن موليمان، النائب عن الحزب الديمقراطي الحر، فقد كرر ما ذكره وزير الخارجية الألماني غينشر، ممثل الحزب نفسه في الحكومة، في محادثاته مع ممثلي الدول العربية، حول موقف ألمانيا من الوحدة العربية ورغبتها

(٣٨) Karl Kaiser und Klaus Becher, *Deutschland und der Irak - Konflikt: Internationale Sicherheitsverantwortung Deutschlands und Europas nach der Deutschen Vereinigung*, Arbeits-papiere zur Internationalen Politik, 0344 - 9815; 68 (Bonn: Forschungsinstitut der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik; Vertrieb: Europa Union Verlag, 1992), pp. 1 - 2 und 6 - 10.

في حل الخلافات بين الدول العربية. وأكد موليمان أنه من المتعذر تصور حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط من دون إقامة اتصال رسمي مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية. وطالب حكومته بإقامة تعاون مع الفلسطينيين على أساس رسمي، وبما يتفق وروح بيان البندقية في ٣١/٧/١٩٨٠. ودعا إلى إنعاش الحوار العربي ـ الأوروبي الذي بدأ سنة ١٩٧٣ بحيث يصبح لهذا الحوار دور في الميدان السياسي. وقال موليمان إن حزبه يؤيد اتفاقية كامب ديفيد ويدعم كل خطوة نحو توثيق علاقات ألمانيا الاتحادية مع الدول العربية، ويؤيد بيان وزراء خارجية الجماعة الأوروبية الصادر في ١٥/١/١٩٨٠ الذي يقترح العمل على إبرام اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع دول الخليج العربية[٣٩].

ورأى فشنفسكي، النائب عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أن العلاقات الألمانية ـ العربية عميقة الجذور تعود إلى العصور الوسطى. وتساءل: ما هو العالم العربي؟ وقال: إن بين نواكشوط ومسقط ٢٢ دولة عربية، والفلسطينيون يعيشون في أسرة عربية كبيرة. ويربو عدد سكان هذه المنطقة على ١٥٠ مليون نسمة. صحيح أن هذه الدول مختلفة في أنظمتها السياسية ومتباينة في تطورها الاقتصادي وبينها نزاعات صعبة، غير أن الأمور المشتركة بينها لها أهمية كبيرة جداً. فبينها لغة مشتركة ودين مشترك، وتبذل جهود لتنسيق مصالحها المشتركة من خلال جامعة الدول العربية. ورأى فشنفسكي أن الدول العربية لا تريد أن تبحث مع ألمانيا العلاقات الثنائية ولا المسائل الخاصة بالمنطقة، وإنما تريد أن تبحث معها السياسة الدولية التي ينبغي أن تتحمل فيها ألمانيا مسؤولية أكبر. ودعا إلى إعطاء الحوار العربي ـ الأوروبي دفعاً جديداً وأن يشمل ميادين أوسع. وأكد أن صادرات ألمانيا الغربية إلى البلاد العربية قد أوجدت فرص عمل كثيرة للألمان. ودعا إلى تعاون اقتصادي حقيقي مع العالم العربي يستهدف التطوير الصناعي للدول العربية، ونقل التكنولوجيا الألمانية إليها. واقترح فشنفسكي، في مجال التعاون الثقافي، إنشاء معهدين لتعليم اللغة العربية في ألمانيا الاتحادية. وقال في هذا الصدد: «إن المعرفة الألمانية بالإسلام مشوشة وغير سليمة، وفي بلادنا يعيش ما يربو على مليون مسلم». وحيا المبادرة التي تمت في فرانكفورت بإنشاء معهد إسلامي، ومبادرة دار النشر الألمانية الرامية إلى تأليف قاموس عربي كبير. وحذر السياسيين الألمان من الكلام مع العرب والإسرائيليين بلسانين مختلفين، لأن هذه الممارسات

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٤.

أوصلت ألمانيا إلى أزمة سياسية سنة ١٩٦٥. كما رجا العرب أن يتفهموا تاريخ ألمانيا وتطلعاتها نحو تطبيع علاقاتها مع إسرائيل[٤٠].

نلاحظ من آراء ممثلي الأحزاب الألمانية الثلاثة إجماعاً على المبادئ الأساسية للسياسة الألمانية نحو العرب، مع اختلافات بسيطة وثانوية. ومن الجدير بالذكر أن النواب الثلاثة السابقي الذكر، يعدون من النواب المتعاطفين مع العرب وقضاياهم.

٢ ـ ألمانيا الديمقراطية

استهدفت المعونة التنموية والتعاون العلمي ـ التقني بين ألمانيا الديمقراطية ودول العالم الثالث مساعدة هذه الدول للسير في الاتجاه الاشتراكي. والمقصود بالتوجه الاشتراكي هو «اقتداء البلدان النامية بالأنموذج السائد في الاتحاد السوفياتي وألمانيا الديمقراطية، والأخذ بالتغيرات السياسية ـ الإدارية والمجتمعية والاقتصادية التي تفتح الطريق نحو الاشتراكية». وينبغي أن تخلق حزباً ثورياً طليعياً، وأن تتبنى سلطة دولة ديمقراطية ـ مركزية موثوق بها، وأن تقوم بإصلاح زراعي، وتفرض رقابة الدولة على قطاعات الاقتصاد الرئيسية، وأن تستمر في عملية التأميم. والسياسة المعلنة لألمانيا الديمقراطية في هذا الصدد أن التعاون مع العالم الثالث يجب أن يكون من حيث المبدأ لصالح الطرفين. ولا يجوز أن تكون المعونة والتضامن سياسياً واقتصادياً في طريق ذات اتجاه واحد.

كانت ألمانيا الديمقراطية ترى أن الدول الاشتراكية ليست مسؤولة عن مشاكل البلدان النامية، وإنما المسؤول عنها الاستعمار القديم والامبريالية والاستعمار الجديد. وإن على الدول الصناعية الغربية، وريثة هذه الأنماط المختلفة من الاستعمار، أن تتحمل الأضرار التي لحقت بالبلدان النامية. واحتلت ألمانيا الديمقراطية المرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفياتي في قائمة الدول المانحة من المعسكر الاشتراكي حسب تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وبلغت قيمة المعونات التنموية التي قدمتها للبلدان النامية، حسب تقديرات مؤتمر التجارة والتنمية الدولي (UNCTAD) كما يلي:

- ٤٥٦,٨ مليون دولار أمريكي لسنة ١٩٨١.

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ٢٠.

ـ ٤٧٤ مليون دولار لسنة ١٩٨٢.

ـ ٤٩٦,٥ مليون دولار لسنة ١٩٨٣.

ـ ٥٣٧ مليون دولار لسنة ١٩٨٤.

هذا وقد أرسلت ألمانيا الديمقراطية ١٥ ألف خبير إلى العالم الثالث بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٨٠. وارتفع هذا العدد إلى ٢٠ ألف خبير سنة ١٩٨٢ وإلى ٢٠,٨٠٠ خبير سنة ١٩٨٣. وبلغ عدد القوى العاملة من العالم الثالث التي تدربت في ألمانيا الديمقراطية بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٨٠ ٣٩ ألف فني. وزاد هذا العدد حتى بلغ ٥٠ ألف فني سنة ١٩٨١ و٥٤ ألف فني سنة ١٩٨٢ و٦٠,٥٠٠ فني سنة ١٩٨٣. أما الطلبة من العالم الثالث الذين درسوا في المعاهد والجامعات الألمانية الشرقية فقد بلغ عددهم ١٠ آلاف طالب بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٨٠. وزاد هذا العدد إلى ١٣ ألف طالب سنة ١٩٨١ وإلى ١٤,٥٠٠ طالب سنة ١٩٨٢ و١٦,٠٥٠ طالب سنة ١٩٨٣. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة من العالم الثالث بين سنتي ١٩٥٣ و١٩٨٣ حوالى ٢٠ ألف طالب درسوا في ألمانيا الديمقراطية. أما معونات التضامن التي قدمتها لجان التضامن في ألمانيا الديمقراطية إلى بلدان العالم الثالث بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٨٠ فقد بلغ مجموع قيمتها ١,٤ مليار مارك[٤١].

أما في البلاد العربية فقد بلغ عدد الأطباء والممرضين الألمان الشرقيين في ليبيا نحو المئة. وساهمت ألمانيا الديمقراطية بإنشاء خمسة مصانع للاسمنت في سوريا، وبلغ عدد الخبراء الفنيين الألمان الشرقيين الذين يعملون فيها سنة ١٩٨٤ ١٢٠ خبيراً. وتدرب من سوريا ٢٣٦ فنياً فيها، بينما كان يدرس نحو ٦٠٠ طالب سوري في برامج الدكتوراه سنة ١٩٨٤. وأنشأت ألمانيا الديمقراطية مصنعاً للحديد الصلب في مدينة تيارت في الجزائر. وبلغ عدد الخبراء الألمان الشرقيين في هذا المصنع ٣٨٠ خبيراً سنة ١٩٨٤. وبلغ عدد الفنيين الجزائريين الذين تدربوا في ألمانيا الديمقراطية ٣٥٠ فنياً سنة ١٩٨٤، ودرس ١٨٠ طالباً جزائرياً في المعاهد والجامعات الألمانية الشرقية. وبلغ عدد

---

(٤١) Spanger und Brock, *Die Beiden Deutschen Staaten in der Dritten Welt: Die Entwicklungspolitik der DDR, eine Herausforderung für die Bundesrepublik Deutschland*, pp. 199 - 209.

الجزائريين الذين تدربوا في ألمانيا الديمقراطية بين سنتي ١٩٧٤ و١٩٨٤ نحو ٦١٥٠ فنياً[٤٢].

وكانت لجان التضامن في ألمانيا الديمقراطية تتولى تقديم المساعدات الفورية والتزود بالمواد والأجهزة، وتقديم البعثات العلمية، ولكنها لا تقدم منحاً مالية أو قروضاً. وتقوم أيضاً بتنسيق أعمال التضامن بين المنظمات الاجتماعية والمؤسسات والمواطنين الألمان. ومن الدول العربية التي أفادت من معونات هذه اللجان الجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقامت «كتائب الصداقة لتنظيم الشباب الألمان الأحرار» (Freie Deutsche Jugend Brigaden der Freundschaft) بنشاط واسع لدى منظمات الشبيبة في العديد من بلدان العالم الثالث. وقد أنشىء هذا التنظيم سنة ١٩٦٤ رداً على «فرق السلام (Peace Corps) التي أنشأها الرئيس الأمريكي جون كينيدي سنة ١٩٦١. وقد أرسلت كتائب الصداقة الألمانية إلى الجزائر سنة ١٩٦٤. وبلغ عدد هذه الكتائب ٥٥ كتيبة ضمت ٤٠٠٠ شاب موزعين على ٢٢ بلداً. وعملت هذه الكتائب في اليمن الجنوبي سنة ١٩٧٦، وفي الجزائر بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٨٢[٤٣].

وقد أفاد اليمن الجنوبي والأحزاب الشيوعية العربية من الدعم السياسي والإداري الذي كان يقدمه لها حزب الوحدة الاشتراكي (SED) الحاكم في ألمانيا الديمقراطية[٤٤]. وأفادت الجزائر من التعاون الزراعي والصناعات اليدوية مع ألمانيا الديمقراطية. كما أفاد العراق واليمن الجنوبي من التعاون معها في إنشاء البنية التحتية. وزودت ألمانيا الديمقراطية مصر والعراق وسوريا والكويت ولبنان برافعات الموانىء، كما زودت مصر والعراق وسوريا بعربات سكك الحديد وإشارات التوجيه للقطارات. وكان لألمانيا الديمقراطية تعاون وثيق مع تونس واليمن الجنوبي وسوريا والكويت في مجال الرياضة البدنية[٤٥].

والتزمت ألمانيا الديمقراطية سنة ١٩٧٠ بالمساهمة في الخطة الخمسية

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢١٩.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٠، ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ٢٣٧ و٢٤٣.

الثالثة المصرية ببناء مصنع للبوليثلين (Polyethylene) بقيمة ٧٠ مليون جنيه مصري، وبقدرة إنتاجية مقدارها ٤٥ ألف طن. وهو مصنع يعتبر جزءاً من مجمع بتروكيماوي في الاسكندرية. وبلغت صادرات مصر إلى ألمانيا الديمقراطية ١٩,٧ مليون جنيه مصري سنة ١٩٧٠، بينما بلغت وارداتها منها ١٥,٥ مليون جنيه. واستوردت مصر من ألمانيا الديمقراطية التجهيزات لصناعة النسيج وصناعة المعادن والآلات الزراعية وبناء الطرق والمنتجات الالكتروميكانيكية والميكانيك الدقيق والبصريات والمنتجات الكيماوية المختلفة والصيدلانية. أما صادرات مصر إليها فتشمل الأرز والحمضيات والنفط والخيوط والمنسوجات القطنية(٤٦).

ويبين الجدول رقم (٤ ـ ١٢) حجم التجارة الخارجية لالمانيا الديمقراطية مع الدول العربية بملايين الماركات الألمانية الشرقية بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٨٤.

يتضح لنا من هذا الجدول أن العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية بين ألمانيا الديمقراطية وبعض الدول العربية لا تقارن من حيث حجمها واتساعها وقوة تأثيرها مع علاقات ألمانيا الاتحادية مع الدول العربية. ومع ذلك فقد اعترفت معظم الدول العربية الواردة اسماؤها في الجدول رقم (٤ ـ ١٢) بألمانيا الديمقراطية في السبعينيات من القرن الماضي وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة. وبالمقابل لم تتوان ألمانيا الديمقراطية عن دعم الدول العربية المذكورة وعن تأييد القضايا العربية ومساندة التضامن العربي الذي يعد أبسط أشكال الاتحاد العربي وأدنى مستوياته.

---

(٤٦) Cérès Wissa - Wassef, «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale,» *Politique étrangère*, vol. 37, no. 5 (1972), p. 637.

الجدول رقم (٤ ـ ١٢)
التجارة الخارجية لألمانيا الديمقراطية مع الدول العربية بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٨٤
(مليون مارك ألماني شرقي/نسبة مئوية)

الدولة	١٩٥٥		١٩٦٠		١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٤	
مصر	٤٣,٦	٤,١	٢٦١,٧	١٢,٤	٢٣٤,٩	١٠,١	٣٨٩,٧	١١,٨	٦٣٩,٦	٩,٧	٣٠٦,٨	٢,٤	٦٥٠,٤	٤,٣
الجزائر	-	-	٠,٤	-	١,٧	٠,١	٢٣,١	٠,٧	٧٢,٩	١,١	٥٣٨,٩	٤,١	٢٩٦,٩	٢
ليبيا	-	-	٠,٥	-	٣,٢	٠,١	٦,٤	٠,٢	١٢,١	٠,٢	٥,٢	٣,٩	٩٣	٠,٦
المغرب	-	-	١٠,٧	٠,٥	٩,٦	٠,٤	٢٠,٣	٠,٦	٤٨,٦	٠,٧	٦١,٤	٠,٥	٣٨,٣	٠,٣
السودان	٢,٩	٠,٣	١١,١	٠,٥	٩,٩	٠,٤	٢٥	٠,٨	٣٣,٣	٠,٥	٢٦,٧	٠,٢	٩٩,٨	٠,٧
تونس	-	-	٠,٣	-	١١,٧	٠,٥	١٠,٣	٠,٣	١٣,٤	٠,٢	٦٠,٧	٠,٥	٣١,١	٠,٢
العراق	٠,٤	-	١٤,٧	٠,٧	١٤,٧	٠,٦	٤٨,٧	١,٥	٧٦٤,٢	١١,٦	١٥٠٢,٤	١١,٥	١١٩٥,٨	٨
الكويت	-	-	٠,٨	-	٢,٢	٠,١	٨,٩	٠,٣	٣١	٠,٥	٣٥,٨	٠,٣	١٧,٩	٠,١
لبنان	٣,٧	٠,٣	١٣,٢	٠,٦	٢٧,١	١,٢	٣٢,٧	١	٥٨,٢	٠,٩	١٠٧,٢	٠,٨	٨٤,٩	٠,٦
سوريا	٣,٤	٠,٣	١٣,٩	٠,٧	١٥,٦	٠,٧	٦٧	٢	٢١١,١	٣,٢	٣٨٨,٣	٣	٣٣٠,٩	٢,٢
المجموع	٥٤	٥	٣٢٧,٣	١٥,٤	٣٣٠,٦	١٤,٢	٦٣٢,١	١٩,٢	١٨٨٤,٤	٢٨,٦	٣٥٣٠,٢	٢٧,٢	٢٨٣٦	١٩

المصـــــــــدر: Spanger und Brock, *Die Beiden Deutschen Staaten in der Dritten Welt: Die Entwicklungspolitik der DDR, eine Herausforderung für die Bundesrepublik Deutschland*, pp. 248 - 251.

ثالثاً: الصراع العربي ـ الإسرائيلي وموقف ألمانيا من الوحدة العربية في الثمانينيات

في السادس من حزيران/يونيو ١٩٨٢، أي بعد أيام قليلة من محاولة اغتيال الدبلوماسي الإسرائيلي شلومو أرغوف (Shlomo Argov) في لندن، شنت إسرائيل عدوانها على لبنان تحت شعار «السلام للجليل». واحتلت القوات الإسرائيلية بيروت الشرقية، وضربت بيروت الغربية بالصواريخ والمدافع بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان وإخراجها منه. وقد أثار هذا الاجتياح ردود فعل كثيرة في ألمانيا الاتحادية، وأدانت الأوساط السياسية العدوان. وارتفعت الأصوات فيها تطالب بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان، وقامت مظاهرات عديدة في مختلف المدن الألمانية تدين العدوان. وطالب بعض الألمان بفرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل لإجبارها على الانسحاب من لبنان(٤٧). ووجه «حزب الخضر» نقداً لإسرائيل ولسياستها العدوانية. ولكنه تراجع عن موقفه هذا بعد زيارة وفد منه لإسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤(٤٨). واكتفت الحكومة الألمانية الاتحادية بالإدانة اللفظية، مثلها في ذلك مثل بقية دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ولما سئلت الحكومة في البندستاغ عن موقفها من الغزو الإسرائيلي للبنان وعن نيتها في إيقاف المعونة المالية التي تقدمها لإسرائيل حتى تسحب الأخيرة قواتها من لبنان، أجاب الوزير كورترير (Corterier) في ١٩٨٢/٧/٣٠ بأن حكومته «تتمسك بقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠٨ و٥٠٩ الصادرين بتاريخ ٥ و٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ على التوالي، وأنها أدانت مع شريكاتها الأوروبيات الغزو الإسرائيلي للبنان، وكررت هذه الإدانة بشدة. أما بشأن المعونة المالية التي تقدمها ألمانيا لإسرائيل فهي معونة سنوية تدفعها ألمانيا بانتظام، وليس في نيتها التوقف عن دفعها بسبب العلاقة الخاصة بين الدولتين»(٤٩).

وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢، تشكلت حكومة جديدة في ألمانيا الاتحادية، من ائتلاف الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاجتماعي

---

(٤٧) Martin W. Kloke, *Israel und die Deutsche Linke: Zur Geschichte eines Schwierigen Verhältnisses*, Schriftenreihe des Deutsch - Israelischen Arbeitskreises für Frieden im Nahen Osten e.v.; Bd. 20 (Frankfurt am Main: Haag + Herchen, 1990), p. 137.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٤٩) *Deutscher Bundestag* (August 1982), 9/1904.

والحزب الحر الديمقراطي. وتولى منصب المستشار هلموت كول (Helmut Kohl) واستمر هذا الائتلاف في الحكم حتى سنة ١٩٨٩. وفي هذه المدة عادت الحرب الباردة ثانية بين الشرق والغرب، ولا سيما بعد وصول رونالد ريغان (Ronald Reagan) إلى الرئاسة الأمريكية. وعاد التسابق بين العملاقين الأمريكي والسوفياتي في ميدان الأسلحة النووية، ونصب صواريخ بيرشنغ ـ ٢ (Pershing-II) وكروز (Cruise) في أوروبا في خريف ١٩٨٣. وفشلت المفاوضات حول القوات النووية المتوسطة المدى (Intermediate-range Nuclear Forces (INF)) ولم تتحسن العلاقات بين الشرق والغرب إلا سنة ١٩٨٥ بوصول غورباتشوف إلى السلطة، كأمين عام للحزب الشيوعي السوفياتي[٥٠].

لم يغير هلموت كول من سياسة ألمانيا الاتحادية نحو العرب[٥١]. ويذكر فرانتس يوسف شتراوس، زعيم الاتحاد المسيحي الاجتماعي، في مذكراته أن محادثات جرت حول موقف الحكومة الجديدة من الوضع في الشرق الأوسط، وأنه اختلف مع وزير الخارجية في الحكومة الجديدة هانز ـ ديتريش غينشر، الذي اقترح أن يقوم الموقف الألماني على المبادئ التالية:

١ ـ احترام حق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٢ ـ الاعتراف بحق الفلسطينيين في ممارسة تقرير المصير الوطني.

٣ ـ التوصل إلى اتفاق يمتنع فيه الطرفان عن اللجوء إلى القوة.

٤ ـ إيجاد ضمانات لاستمرار هذه التسوية.

ويلاحظ أن هذه الأفكار نفسها كانت قد تبنتها الحكومة السابقة. ويذكر شتراوس أنه سأل غينشر عن الحدود الآمنة وأين تنتهي. وهل تشمل الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس؟ وأن غينشر لم يستطع الإجابة عن سؤاله. كما سأله عن حق تقرير المصير للفلسطينيين الذي أبدى موافقته عليه، ولكنه تساءل: كيف يجب أن يمارس هذا الحق؟ فهل يعني، كما يفهمه العرب: حق بناء الدولة الوطنية المستقلة ذات السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، واحتمالاً، تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية؟ أم أنه يعني جزءاً من

---

(٥٠) Heinrich Potthoff, *Die «Koalition der Vernunft»: Deutschlandpolitik in den 80 er Jahren,* DTV Dokumente (München: Deutscher Taschenbuch Verlag, 1995), pp. 13 und 27.

(٥١) Udo Steinbach, «Germany's Attitude toward the Middle East,» *Arab American Affairs Bulletin* (Washington), no. 10 (Fall 1984), pp. 103 - 104.

اتحاد فدرالي مع مملكة الأردن؟». ورد غينشر على شتراوس بقوله: «ليس مطلوباً من الحكومة الألمانية أن تقدم تفصيلات كهذه». وسأل شتراوس: ومن الذي سيلتزم بالامتناع عن اللجوء إلى القوة؟ وعلق على مقترحات غينشر بقوله: «إن هذه المبادئ في السياسة الخارجية لا تسعف، وإن كانت تبدو شيقة في وسائل الإعلام».

ويذكر شتراوس أنه بيّن رأيه في الموضوع حينما سأله المستشار كول وحدده بما يلي:

١ ـ تأييد التسوية السلمية على نمط اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ تخلي إسرائيل عن احتلال الضفة الغربية وعن سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة.

٣ ـ تقديم ضمانة للإسرائيليين بعدم استخدام الضفة الغربية منطلقاً للهجوم العسكري عليها، بإيجاد مركز مراقبة عسكري لهذا الغرض.

٤ ـ تحويل الضفة الغربية إلى منطقة حكم ذاتي كجزء من المملكة الأردنية تحظر فيها مرابطة القوات المسلحة(٥٢).

وعلى أي حال، لم تتخذ حكومة كول موقفاً من القضايا العربية ومن الصراع العربي ـ الإسرائيلي مختلفاً عن موقف الحكومة السابقة. وامتنعت عن المشاركة في القوات المتعددة الجنسية في لبنان (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣). وحجتها في ذلك أن الدستور الألماني لا يسمح بنشر القوات المسلحة الألمانية خارج منطقة حلف الأطلسي. وظل العرب ينظرون إلى السياسة الألمانية على أنها غير متحررة من الانحياز، وأن مستوى العلاقات السياسية مع الدول العربية ما زال دون مستوى العلاقات الاقتصادية والمكانة الدولية لألمانيا الاتحادية، وأن حكومة بون تريد الإفادة من التعاون الاقتصادي من دون أن تدفع شيئاً من كلفته السياسية. ولم يتمكن المستشار كول في زيارته للأردن ومصر والعربية السعودية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ من إرضاء العرب ولا سيما عن

(٥٢) Franz Josef Strauss, *Die Erinnerungen*, 4 aufl. (Berlin: Siedler, 1989), pp. 387 - 388.

طريق مشاركة ألمانيا الاتحادية في جهود السلام. وظهرت خيبة الأمل في السعودية حينما اعتذرت حكومة كول عن تزويد السعودية بدبابات ليوبارد (Leopard)(٥٣).

وعلى صعيد مسائل الشرق الأوسط، لم تأخذ بون موقفاً مستقلاً أو مختلفاً عن المواقف الواردة في البيانات الأوروبية (الجماعة الاقتصادية). وساد شعور لدى العرب، في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، بأن الغرب قد فقد الصدقية، وأن سياسته نحو البلاد العربية قد انتهت إلى طريق مسدود. وانتقد أصدقاء أمريكا من العرب سياستها نحو الصراع العربي - الإسرائيلي. وبلغ الغضب العربي أوجه عند إبرام التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣. وتطلع العرب إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية لملء الفراغ في المنطقة العربية، أو لإحداث توازن في ميزان القوى في المنطقة. ولكن الدول الأوروبية المذكورة لم تقم بالدور المنتظر منها، واكتفت بإصدار بيان في ٢٧/ ٣/ ١٩٨٣، كررت فيه الأفكار التي وردت في بيان البندقية في ٣٠/ ٦/ ١٩٨٠، وأيدت ما ورد في مبادرة ريغان في ١/ ٩/ ١٩٨٢ وقرارات مؤتمر القمة العربية في فاس الصادرة في ٨/ ٩/ ١٩٨٢(٥٤). وساد اعتقاد لدى الأوروبيين أن الولايات المتحدة تنظر إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية كقوة إقليمية ليس لها دور تقوم به في الشرق الأوسط، الأمر الذي يشكك في صدقية السياسة الأوروبية نحو هذه المنطقة، ما دامت الجماعة الأوروبية تظهر تحفظاً نحو تحمل أية أعباء أو تكاليف لأية تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي(٥٥).

رابعاً: موقف ألمانيا الاتحادية من الحرب العراقية - الإيرانية

منذ اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، لم يتوان الغرب بعامة عن غض النظر عن تزويد شركاته العراق بالمواد

(٥٣) APD, Sozialdemokratische Service Presse, Funk, TV., nr. 514/83, Datum 10/8/1983, Informationen Sozialdemokratischen Bundestagsfraktion, Ausgabe 1559, Datum 11/10/1983, und Steinbach, Ibid., p. 42.

(٥٤) Steinbach, Ibid., pp. 42 - 43.

(٥٥) Renate Windeck, «Moeglichkeiten und Grenzen Deutscher und Europaeischer Nahost - Politik,» paper presented at: Arbeitspapier eines Kolloquims, November 1983, p. 11.

والتجهيزات العسكرية والأسلحة المتطورة. فقد خففت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية من القيود التي تفرضها على شركاتها التي تنتج الأسلحة والمواد والتجهيزات العسكرية أو تتاجر بها، بسبب المواجهة بين العراق وإيران الثورة الإسلامية، وسعيه للحيلولة دون تصدير ثورتها إلى الأقطار المجاورة. وأمل الغرب من هذه الحرب الطاحنة أن يُنهَكَ الطرفان وتبقى مصالحه آمنة ومضمونة في المنطقة.

ولما أخذت الحرب مداها الواسع بعد مرور عام على نشوبها، شرعت الحكومة العراقية بالتخطيط والاستعداد لحرب طويلة الأمد. ومنذ سنة ١٩٨١ بدأت شركة المانية غربية ببناء مجمعات سكنية للوقاية من القنابل والغازات السامة في أحياء اليرموك وبدر وسعد في بغداد لاستعمالها من قبل الحكومة عند الحاجة. وزودت هذه المساكن بتهوية متطورة وأنظمة حديثة لتنقية الهواء. وزودت شركة دايملر بنز (Daimler Benz) لصناعة السيارات والشاحنات العراق بأعداد كبيرة من الشاحنات. وزودت البرازيل بمحركات من أجل صناعة مصفحات بيعت للعراق. كما زودت شركة موجيروس دويتس (Mogirus Deutz) الألمانية الغربية العراق بشاحنات كثيرة خلال مدة الحرب ١٩٨٠ - ١٩٨٨[٥٦].

لقد صدرت دراسات ومؤلفات عديدة بمختلف اللغات الأوروبية حول دور الشركات الغربية في تسليح العراق ورفع مستوى قدرته القتالية والحربية، بعد غزو العراق للكويت، لتبرير ضربه والقضاء على قدرته العسكرية. وعلى الرغم مما ورد فيها من مبالغات فمن المتعذر على أي باحث في هذا الموضوع أن يتجاهلها. ولا بد من ذكر ما جاء فيها من معلومات عن دور الشركات الألمانية في تطوير الأسلحة العراقية بانتظار أن تتمكن الجهات العراقية المختصة من بيان رأيها بما جاء فيها من معلومات.

من بين الشركات المئتين والثماني التي تعاونت مع العراق وزودته بالسلاح وساهمت في تطوير أسلحته، بلغ عدد الشركات الألمانية الغربية ٨٦ شركة. لقد كان هدف العراق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في صناعة الأسلحة والتزود بالأجهزة والمصانع والمواد التي تحقق له الاكتفاء الذاتي في

---

(٥٦) Adel Darwish and Gregory Alexander, *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War* (London: Victor Gollancz Limited; New York: St. Martin's Press, 1991), p. 146.

إنتاج الأسلحة المتطورة(٥٧).

ساهمت الشركات الألمانية الغربية في ثلاثة ميادين هي: تطوير صناعة الصواريخ العراقية، وإنشاء مصانع الأسلحة الكيماوية، وتزويد العراق بالأجهزة المتطورة للبحث العلمي ولا سيما أجهزة الكمبيوتر المتطورة. ففي نهاية السبعينيات عمل الأرجنتينيون على تطوير صاروخ كوندور ١ (Condor 1)، وساعدهم في ذلك الشركة الألمانية الغربية مسرشميت ـ بولكوف ـ بلوم (Messerschmitt-Bolkow-Blohm)، ووصلوا إلى مرحلة احتاجوا فيها إلى معونة فنية ومالية، فاتجهوا إلى مصر من أجل المعونة الفنية. واتصل المصريون بالعراق الذي أيد المشروع وأبدى استعداده للمشاركة فيه وتمويله. وسمي المشروع الجديد المشترك كوندور ٢ (Condor 2) بهدف تطوير صاروخ بالوقود الصلب وبحمولة ٥٠٠ كيلوغرام من المتفجرات ومداه ألف كيلومتر. واتجه المسؤولون عن المشروع إلى الدول الغربية بحثاً عن التكنولوجيا الحديثة، فالصاروخ يحتاج إلى دافعات بالوقود الصلب وأنظمة توجيه متقدمة ودقيقة ومواد كربونية لصناعة رأس الصاروخ المخروطي. وكانت مصر تجري دراسات على صواريخ متنوعة. واستعملت الحرب العراقية ـ الإيرانية ميداناً للتجارب. وقامت مصر بدور الوسيط بين بغداد وبيونس آيرس. وبينما كان العمل على تطوير صاروخ كوندور ٢ جارياً في الأرجنتين على يد فنيين ألمان وايطاليين في قاعدة جوية قرب مدينة قرطبة (Co'rdoba)، تواصل البحث والتطوير على الصاروخ نفسه في مصر في مكان قرب القاهرة يعرف بالمصنع ١٧ واضطرت الأرجنتين إلى الانسحاب من المشروع سنة ١٩٨٧ بسبب نقص المال. وترك للمصريين والعراقيين متابعة تطوير الصاروخ. وقد عدل المصريون أنظمة التوجيه ومحركات الدفع الذاتي المقدمة من شركة مسرشميت ـ بولكوف ـ بلوم، وصدروا كميات من هذا الصاروخ المعدل للعراق(٥٨).

سعى العراق للحصول على التكنولوجيا الحديثة في صناعة الصواريخ سنة ١٩٨٧، عن طريق شبكة من الشركات الغربية ذات الاختصاص. وخصص المال اللازم لذلك. وربط المشروع بـ«المنشأة الفنية للمشاريع الخاصة» (Tech Corp). وهي هيئة رسمية تملكها الدولة وتتبع وزارة الصناعة والتصنيع

(٥٧) Pierre Salinger et Eric Laurent, *Guerre du Golfe: Le Dossier secret* (Paris: O. Orban, 1991), pp. 29, 295 et 298 - 302.

(٥٨) Darwish and Alexander, Ibid., pp. 85 - 87.

العسكري. وكانت شركة (CPA) من ميونخ في ألمانيا الغربية عضواً في الشبكة المذكورة مع شركات أوروبية وأمريكية جنوبية أخرى. وشارك في الشبكة نفسها شركة مسرشميت - بولكوف - بلوم التي زودت المشروع بأنظمة التوجيه وتكنولوجيا الصواريخ، كما زودته شركة مان (MAN) الألمانية الغربية بقاعدة الإطلاق وحامل الناقل للصاروخ (Transporter-Erecter-Launcher) وساهمت شركة فيغمان (Wegmann) الألمانية بتقديم أنظمة الصواريخ المضاعفة(٥٩).

وأثناء العمل في مشروع كوندور ٢، قامت الشركة الألمانية الغربية (Induplan Chemicals) بتزويد العراق بمخطط لبناء محطة وقود. وظل يدير هذه الشركة الألماني البافاري هلموت رايزر (Helmut Raiser) الذي تولى في ما بعد رئاسة منظمة كونزن (Consen) السويسرية التي زودت العراق بتكنولوجيا متقدمة في صناعة الأسلحة. وكان يعمل في هذه الشركة ألمانيان هما: فيرنر شوفل (Werner Schoeffel) ولودفيغ آنماير(Ludwig Anmayr). وتولى الأخير منهما إدارة شركة دلتا كونسلت (Delta Consult Gmbh) التي تأسست في زالتسبورغ (Salzburg) كفرع من مجموعة كونزن السويسرية. أما شوفل فقد أصبح وكيل شركة تنكوم المحدودة (Tencom Ltd) التي لها صلة بمجموعة كونزن السابقة الذكر(٦٠).

وساهمت شركات المانية في مشروع عراقي آخر لتطوير الصواريخ عرف بمشروع دي. أو. تي (DOT Project) الذي بدأ سنة ١٩٨٦، وقامت ببناء المشروع شركات أوروبية منها الشركة الألمانية بي بي سي براون بوفري (BBC Brown Boveri) من مدينة مانهايم (Mannheim) التي تولت الأعمال الكهربائية(٦١).

هذا وقد أغمضت ألمانيا عينيها عن مشاركة الفنيين الألمان في مشاريع التسلح العراقية حتى سنة ١٩٨٧، حينما بدأ العراق بضرب إيران بالصواريخ البعيدة المدى. ومنذئذ اتخذت الحكومة الألمانية قراراً بمنع تصدير أي مواد أو تجهيزات أو تكنولوجيا لها صلة بصناعة الصواريخ وتطويرها. ولكن هذا

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٩٧.

القرار لم يردع الشركات الألمانية عن مواصلة أعمالها في برنامج الصواريخ العراقية[٦٢].

وخلال وجود المستشار الألماني هلموت كول في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، أطلعه الأمريكيون على معلومات سرية وصور من الأقمار الصناعية عن مساهمة الشركات الألمانية في برنامج الصواريخ العراقية. وكانت هذه المعلومات والوثائق قد سلمها وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز (George Schultz) لوزير خارجية ألمانيا الاتحادية هانز ـ ديتريش غينشر. وظل الفنيون الألمان في صناعة الأسلحة يعملون في الخارج من دون إذن رسمي من حكومتهم حتى تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩، حينما حظرت الحكومة الألمانية على هؤلاء الفنيين العمل في الخارج من دون إذن رسمي مسبق[٦٣].

وشرع العراق بصناعة الأسلحة الكيمياوية أثناء حربه مع إيران، وساهمت الشركات الأوروبية والأمريكية في هذه الصناعة. وزودت العراق بمواد كيماوية وتجهيزات لتطوير هذه الصناعة. وعلم الغرب بذلك في مطلع سنة ١٩٨٤، وبدأت منذئذ مخابراته بمتابعة الموضوع. وفرضت الحكومة الألمانية الغربية رقابة على تصدير المواد الكيمياوية، غير أن شركاتها لم تتقيد بهذه الرقابة[٦٤].

وزعمت المجلة الألمانية الغربية **دير شبيغل** *(Der Spiegel)* أن الشركة الألمانية الغربية مسرشميت ـ بولكوف ـ بلوم زودت العراق بسلاح جوي مدمر يماثل في قوته قنبلة ذرية صغيرة[٦٥]. وقالت المجلة إن الشركة قد أجرت الاختبار على السلاح في موقعها في شروبهاوزن (Schrobhausen) في ألمانيا الغربية قبل إرسال تصاميمه وأجهزة الاختبار لمصر التي كانت آنذاك المورد الرئيسي للأسلحة العراقية. ويبدو أن المخططات أرسلت إلى العراق حيث بدئ بإنتاج السلاح. وورد في المجلة المذكورة أن العراق يمتلك تكنولوجيا متقدمة اشتراها من ألمانيا الغربية ساعدته على إنتاج حامض أزرق (Blue Acid) مركز قادر على اختراق كمامات الغاز التي تستعملها القوات الحليفة لألمانيا[٦٦].

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ٩٧.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٠٧.
(٦٥) *Der Spiegel* (24 September 1990).
(٦٦) Darwish and Alexander, Ibid., pp. 135 - 136.

بدأت السلطات الألمانية، في تموز/يوليو ١٩٩٠، بالتحقيق في عقد أبرم بين شركة فيروشتال (Ferrostaal) في إسن والحكومة العراقية، لتزويد العراق بمصنع لإنتاج الفولاذ أنشئ في بلدة تاجي شمال بغداد. ويؤلف هذا المصنع جزءاً من مجمع كبير لإنتاج الفولاذ. وقد قام كونسورتيوم من الشركات الألمانية ضم شركة كلوكنر إي. إن. آ.(Klockner INA) في ديزبورغ (Duisburg)، وشركة فروشتال وشركة إس.إم.إس هازنكلفر (SMS Hasenclever) في ديسلدورف (Duesseldorf)، وشركة تسوبلين (Zublin) في شتوتغارت، وشركة آ.بي.بي. (A. B. B.) في مانهايم، وشركة إم. دي. هـ. (MDH) في ديزبورغ، وشركة مان (MANN) في نورمبرغ (Nuremberg)، وشركة مانيسمان ديماغ (Mannesmann Demag) في ديزبورغ، وشركة تيسن راينشتال (Thyssen Rheinstaal) . وساعدت هذه الشركات العراق في بناء مصنع مماثل في مدينة سلمان باك[٦٧].

ولم يقتصر عمل الشركات الألمانية على تطوير الصواريخ وصناعة الأسلحة الكيمياوية ومصانع الفولاذ والحديد الصلب لصناعة المدافع، وإنما تجاوزها إلى الأجهزة الدقيقة كالحواسيب الرقمية (Digital Computers) فقد زودت شركة (EAI) في ميونخ العراق بحاسوب رقمي مؤلف من جهازين من صنع الشركتين الأمريكيتين (Gold Concept 32/2705/2, EAI 2000) عن طريق شركة غيلدمايستر بروجكتا (Gildemeister Projecta) سنة ١٩٨٦، بحجة استعماله في مركز أبحاث جامعي. وأرسل الحاسوب إلى بريطانيا حيث ركب في بيرجيس (Burgess) وسيسكس (Sussex)، ثم نقل إلى ألمانيا الغربية إلى فرع شركة (EAI) في اخن (Aachen) حيث سلم إلى شركة مسرشميت - بولكوف - بلوم - ترانستكنيكا (MBB-Transtechnica) لإرساله إلى العراق. ووصل إلى العراق وركب في مركز سعد (١٦)، وهو مركز للأبحاث وتطوير الصواريخ والأسلحة الكيماوية، إلى الغرب من مدينة الموصل. ومن الشركات الألمانية التي زودت مركز سعد (١٦) بالتكنولوجيا الحديثة شركة مصانع ماوزر (Mauser Werke) المختصة بالأسلحة الخفيفة، ومصانع فريتس فيرنر للأسلحة (Fritz Werner Armament Industries) في غايزنهايم (Geisenheim)، وشركة كارل كولب (Karl Kolb)، وشركة فوست (Voest)، وشركة مسرشميت - بولكوف - بلوم، وشركة تسايس (Zeiss) في بادن

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٤٥ - ١٤٦.

فورتمبرغ، وشركة ديغوسا (Degussa) في شتوتغارت[٦٨].

أما على الصعيد السياسي فقد اتخذت ألمانيا الاتحادية موقف الحياد من الحرب العراقية ـ الإيرانية. وسعت الشركات الألمانية إلى بيع منتجاتها وخبراتها إلى الفريقين المتحاربين. وتبنت موقف الجماعة الاقتصادية الأوروبية من هذه الحرب، وهو موقف يقوم على الحياد المعلن.

خامساً: الحوار العربي ـ الأوروبي

لا شك في أن الأزمة النفطية التي شهدتها أوروبا الغربية، إبان تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها، قد أظهرت بجلاء اعتماد أوروبا الغربية على النفط العربي، وعززت الشعور عند الأوروبيين الغربيين وعند العرب بضرورة إقامة تعاون فعال بين الطرفين على المدى البعيد. وبعد مرور بضع سنوات على تلك الحرب سعى الطرفان لتوثيق العلاقات بينهما.

بدأت فكرة الحوار بين العرب ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية نتيجة للاجتماع الذي تم في كوبنهاغن بين وزراء من دول الجماعة الأوروبية وبعض الدول العربية في كانون الأول/ديسمبر١٩٧٣. كان الأوروبيون على عجلة من أمرهم، ويريدون ضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى بلادهم، بينما كان العرب يسعون إلى تفاهم سياسي بين الطرفين، وهو ما لا يريده الأوروبيون.

بدأ الحوار على صعيد الخبراء أولاً سنة ١٩٧٥ في ثلاثة اجتماعات عقدت في القاهرة في شهر حزيران/يونيو، وفي روما في شهر تموز/يوليو، وفي أبو ظبي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. ثم استؤنف الحوار على صعيد لجنة عامة على مستوى السفراء منذ سنة ١٩٧٦، حيث عقد الاجتماع الأول في لكسمبورغ في أيار/مايو ١٩٧٦، وتلاه الاجتماع الثاني في تونس في شباط/فبراير ١٩٧٧ ثم الاجتماع الثالث في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، والاجتماع الرابع في دمشق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. وعند بدء الحوار اكتشف العرب الهوة السحيقة التي تفصلهم عن الأوروبيين. وكان من الصعب على المشاركين العرب في هذا الحوار أن يوفقوا بين مصالح دولهم والمصلحة القومية على الصعيد العربي، كما كان من الصعب على الأوروبيين المشاركين في الحوار التوفيق بين مصالح دولهم

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٩٤.

والمصلحة الأوروبية المشتركة. كان هدف كل فريق تدبير الأمر مع الآخر حتى يستطيع أن يعمل من دونه. فالأوروبيون يسعون للتخلص من الاعتماد على النفط العربي، والعرب يسعون للتخلص من الاعتماد على التكنولوجيا الأوروبية[٦٩].

وعلى الرغم من النيات الطيبة لدى الطرفين، فقد كانت نتائج الحوار متواضعة، ولم يتمكنا من تجاوز الخلافات القائمة بينهما، وظلت قضية فلسطين مثار اختلاف بينهما وتثقل مناخ التفاوض بينهما في البداية.

عقدت اللجنة العامة للحوار العربي ـ الأوروبي اجتماعها الأول في لكسمبورغ بين ١٨ و٢٠/٥/١٩٧٦. وكان الاجتماع على مستوى السفراء وحضره الأمين العام لجامعة الدول العربية، وركز الطرفان في البيان الختامي على القرب الجغرافي بين أوروبا والعالم العربي، وعلى التبادل بين الحضارتين العربية والأوروبية في مختلف الميادين. كما أكد أن أمن أوروبا والبحر المتوسط والمنطقة العربية مترابط، وأن الحالة خطيرة في الشرق الأوسط وتهدد السلم العالمي والأمن الدولي. وأكد الجانبان التزامهما بالسلام والأمن والعدل، واعترفا بأن حل المسألة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عنصر حاسم لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة، وأن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا بد من أن يقوم على المبادئ التالية:

ـ انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة.

ـ الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ـ إشراك منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني في جهود السلام الدولية[٧٠].

وعقدت اللجنة العامة للحوار اجتماعها الثاني في تونس بين ١٠ و١٢

---

(٦٩) أحمد صدقي الدجاني، «دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الأوروبي،» المستقبل العربي، السنة ٥، الأعداد ٤٢ ـ ٤٤ (آب/أغسطس ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٩٠، وJamal Mohamed Ahmed, «Euro - Arab Dialogue - Introductory Notes,» paper presented at: *The Euro - Arab Dialogue* (Conference), edited by Hubert Dobbers and Ulrich Haarmann (St. Augustin: Institut Fuer Internationale Solidaritaet der Konrad Adenauer Stiftung, 1983), p. 223.

(٧٠) *Europa - Archiv*, jg. 31, heft 18 (1976), pp. D 492 - 493.

شباط/فبراير ١٩٧٧، وافتتحه وزير الخارجية التونسي، الحبيب الشطي، وجاء في البيان الختامي للاجتماع ارتياح الطرفين لبيان وزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية الذي عقد في لندن في ١٩٧٧/١/٣١. وتكرر ما جاء في بيان بروكسل الآنف الذكر. وأضيف في هذا البيان الإعراب عن قلق الطرف الأوروبي تجاه سياسة الاستيطان الإسرائيلية ومعارضته لها، ومعارضته للإجراءات الإسرائيلية التي تمت في مدينة القدس العربية(٧١).

وعقدت اللجنة العامة للحوار اجتماعها الثالث في بروكسل بين ٢٦ و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧. وتكرر في بيانها الختامي ما جاء في البيانين السابقين. ودعا الجانب العربي الدول الأوروبية إلى الأعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني(٧٢).

وعقد الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار العربي ـ الأوروبي في دمشق بين ٩و١٩٧٨/١٢/١١. وجاء بيانه الختامي تكراراً لما جاء في البيانات السابقة(٧٣).

هذا وقد أصدر وزراء خارجية الدول الأوروبية التسع بياناً في ٢٦/٣/ ١٩٧٩ بمناسبة توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، رحبوا فيه بالمعاهدة واعتبروها خطوة أولى نحو حل شامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي(٧٤). وأصدر رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية للدول الأوروبية التسع في اجتماعهم الذي عقد في البندقية في ١٩٨٠/٦/٣٠ بياناً حول الشرق الأوسط أعلنوا فيه تأييدهم لقراري مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٤٢ و٣٣٨، واكدوا ما جاء في البيانات السابقة الصادرة في ١٩٧٧/٦/٢٩ و١٩٧٨/٩/١٩ و١٩٧٩/٣/٢٦ و١٩٧٩/٦/١٨. ولأول مرة أكد المجتمعون أن القضية الفلسطينية لم تعد مجرد قضية لاجئين، وإنما يجب أن يوجد للشعب الفلسطيني وضع خاص في نطاق تسوية شاملة بحيث يمارس حقه في تقرير مصيره. وأكد البيان ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات التسوية السلمية. وأكد رفضه لأي تغيير في الوضع القائم في القدس، وأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تعرقل عملية السلام وتخالف

---

(٧١) *Europa - Archiv*, jg. 32, heft 7 (1977), pp. D 182 - 184.

(٧٢) *Europa - Archiv*, jg. 33, heft 10 (1978), pp. D 325 - 326.

(٧٣) *Europa - Archiv*, jg. 34, heft 6 (1979), pp. D 161 - 163.

(٧٤) *Europa - Archiv*, folge 20, heft 18 (1980), p. D 555.

القانون الدولي[٧٥]. استؤنف الحوار العربي ـ الأوروبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، بعد انقطاع دام نحو سنتين. وتقرر عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية يقترن به الاجتماع الخامس للجنة العامة للحوار في صيف ١٩٨١، غير أن الاجتماع المذكور لم يعقد. ركز الجانب العربي منذ البداية على البعد السياسي للحوار بينما ركز الجانب الأوروبي على البعد الاقتصادي والفني له. واتسم الموقف الأوروبي بالغموض السياسي منذ البداية. وطالب الجانب العربي بعقد مؤتمر وزاري للحوار العربي ـ الأوروبي، وإجراء مشاورات بين الجانبين في الأمم المتحدة، ومشاركة الجانب العربي في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في بلغراد في حزيران/ يونيو ١٩٧٧، وإنشاء تنظيم مناسب للتشاور السياسي في إطار الحوار. غير أن الجانب الأوروبي لم يعر بالاً للمقترحات العربية. وفي الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار الذي عقد في دمشق طالب الجانب العربي بمناقشة أمن البحر المتوسط، وأمن البحر الأحمر، والأمن الأوروبي، ومسألة جيبوتي، ومسألة الصحراء الغربية، والحالة في لبنان. واقترح الجانب العربي في الاجتماع نفسه فكرة تأليف لجنة سياسية دائمة، وعقد اجتماع دوري لوزراء الخارجية، وتبادل الرأي في القضايا المشتركة، وإنشاء تمثيل دبلوماسي متبادل بين المنطقة العربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وعقد مؤتمر قمة عربي ـ أوروبي، ولكن الجانب الأوروبي تجاهل هذه المطالب والمقترحات العربية[٧٦].

ويعزى هذا التعثر الذي مني به الحوار إلى أسباب خارجية وأخرى داخلية. فقد كان لموقف الولايات المتحدة الأمريكية المعارض للحوار أثره في تعثر مسيرته. وقد قاد هنري كيسنجر، بصفته مستشاراً للرئيس الأمريكي للأمن القومي ووزيراً للخارجية الأمريكية، المعارضة للحوار، وحذر الأوروبيين منه، وطلب منهم أن لا يتناول المسائل السياسية وموضوع الطاقة. وأنشأت الولايات المتحدة بالتعاون مع الدول الأوروبية «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وقدم كيسنجر مشروع ميثاق جديد لحلف الأطلسي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣. وتأثر الموقف الأوروبي في الحوار بالموقف الأمريكي.

---

(٧٥) *Europa - Archiv*, folge 14, heft 18 (1980), pp. D 382 - 383.

(٧٦) أسامة الغزالي حرب، «البعد السياسي في الحوار العربي ـ الأوروبي (دراسة تحليلية لاجتماعات الحوار: ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠)،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ٧ ـ ١٢.

وهذا ما حدا بعض العرب على القول: إن أوروبا الغربية الواقعة تحت المظلة النووية الأمريكية لا تملك إرادة سياسية مستقلة عن الولايات المتحدة، ولا تقدر على حوار تعبر فيه عن ذاتها وعن مصالحها. كما تحفظ الاتحاد السوفياتي على الحوار لاعتقاده بأنه قد يحرمه من جزء مهم من السوق العربي، وان هذا الحوار يتعارض مع الاستراتيجية السوفياتية في البحر المتوسط. وقامت إسرائيل والصهيونية بعرقلة الحوار العربي ـ الأوروبي باعتبار إسرائيل شريكة للغرب في المنطقة العربية وحليفة مخلصة له(٧٧).

أما الأسباب الداخلية لتعثر الحوار العربي الأوروبي فمنها: اختلاف السياسات الخارجية للدول الأوروبية واختلاف مصالحها الاقتصادية. فبريطانيا لم تكن متحمسة للحوار بسبب علاقاتها مع أمريكا ودول الخليج. أما ألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا فكانت متحمسة للحوار، وإن كانت الأولى تخشى اتخاذ موقف متقدم من قضية فلسطين خوفاً من الابتزاز الصهيوني لها. ووقفت هولندا موقفاً متحفظاً من الحوار بينما اتخذت ايرلندا والدانمارك ولكسمبورغ مواقف وسطية. كما تفاوتت الدول العربية في مواقفها من الحوار، فالدول النفطية حرصت على إبعاد النفط عن موضوعات الحوار بينما كانت دول عربية أخرى ترى توظيف النفط لخدمة الحوار(٧٨).

ودعا بعض المفكرين والأكاديميين العرب إلى وقف الحوار العربي ـ الأوروبي. وساقوا الحجج التالية لتسويغ دعوتهم هذه:

١ ـ لم يؤثر الحوار في تغيير الموقف الأوروبي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتجاه القضايا العربية بوجه عام.

٢ ـ تسليم أوروبا الغربية بتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية.

٣ ـ رغبة أوروبا الغربية في العودة إلى مناطق النفوذ كقوة مساندة للاستعمار الأمريكي.

٤ ـ قناعة معظم المسؤولين العرب بأن قضاياهم الأساسية يمكن أن تحل على موائد الحوار الدولي.

٥ ـ غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى الدول الأوروبية لخوض تجربة الحوار الجاد مع العرب.

٦ ـ سعي أوروبا الغربية لتطويع الموقف العربي ـ من دون أدنى رغبة

(٧٧) الدجاني، «دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الأوروبي،» ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

من الجماعة الأوروبية في تغيير موقفها من القضايا العربية.

٧ ـ رغبة أوروبا الغربية في استخدام الأموال العربية لدعم النفوذ الأوروبي في أفريقيا.

٨ ـ التعامل الأوروبي مع العرب انطلاقاً من «عقدة الاستعلاء»[٧٩].

وحدد بعض الأكاديميين العرب الأهداف الأوروبية من الحوار مع العرب بإنشاء صندوق مشترك برأسمال مبدئي مقداره مليار دولار يقدم الجانب العربي ٨٠ بالمئة منه، من أجل إقامة مشاريع مشتركة، وتدوير البترودولارات لسد عجز موازين المدفوعات الأوروبية، والاحتفاظ بالعوائد النفطية في المصارف الأوروبية مقابل بيع بعض التكنولوجيا للعرب. هذا بعد أن حلت الجماعة الاقتصادية الأوروبية قضية التزود بالنفط والغاز وضبط أسعارهما من خلال «الوكالة الدولية للطاقة» بقيادة الولايات المتحدة، وأنشأت نظام التخزين للنفط والغاز، والإقلال من استعمال النفط وإحلال طاقات جديدة محله، وتعطيل قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) وتخفيض أسعار النفط. وبعد أن أمنت أوروبا الغربية ذلك كله لم يبق أمامها سوى المناورة حول القضية الفلسطينية بحسب مقتضيات الظروف ودواعي التوازن في المنطقة. ويرى هذا الفريق من الأكاديميين العرب أن الحوار العربي ـ الأوروبي «تجذير حقيقي للاستغلال الذي تمارسه الرأسمالية الأوروبية»[٨٠].

ورداً على قرار الكنيست الإسرائيلي بضم القدس إلى إسرائيل في ٣٠/ ٧/ ١٩٨٠ أصدرت الحكومة الألمانية الاتحادية بياناً في اليوم التالي بعدم اعترافها بقرار الكنيست وبتمسكها ببيان البندقية السابق الذكر. وأيدت الحكومة نفسها مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان في ٨/ ٩/ ١٩٨٢ القاضية بسحب جميع القوات الأجنبية من لبنان والحفاظ على كامل التراب اللبناني تحت إدارة حكومته المركزية، وحل نزاع الشرق الأوسط حلاً سلمياً مع الالتزام بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم والاعتراف بوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها[٨١].

---

(٧٩) سامي منصور، «دعوة العرب لوقف الحوار مع أوروبا الغربية،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ١٣٩ ـ ١٤٩.

(٨٠) اسماعيل سفر، «الحوار العربي ـ الأوروبي،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٣٥ ـ ٤٠.

(٨١) *Bulletin des Presse und Informationsamtes der Bundesregierung*, 8/9/1982.

هذا وقد عقد مؤتمر ضم ممثلين للاتحاد البرلماني العربي والجمعية البرلمانية للتعاون العربي ـ الأوروبي في بون يومي ٢٣ و٢٤/٩/١٩٨٢، وكانوا ٥٢ برلمانياً عربياً وأوروبياً يمثلون ١٣ دولة عربية و١٠ دول أوروبية، وقد أدانوا في بيانهم الختامي مذابح مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة في لبنان، وحملوا إسرائيل المسؤولية، وطالبوا بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، وحثوا الدول الأوروبية التسع على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني[٨٢].

وقامت المؤسسات العلمية والثقافية الألمانية الغربية بدور فاعل في هذا الحوار، بعد أن مني على الصعيد الرسمي بالتعثر والفشل. وبدأ معهد العلاقات الخارجية (Institut Fuer Auslandsbeziehungen) في شتوتغارت بالتعاون مع دار النشر الألمانية هورست إردمان (Horst Erdmann) ومكتب جامعة الدول العربية في بون، بتنظيم أسبوع ثقافي ألماني ـ عربي بين ٩ و١٥/٩/١٩٧٤. وقد افتتح هذا الأسبوع الدكتور أدولف تايز (Adolf Theis) رئيس جامعة توبنغن (Tuebingen) ورئيس وزراء ولاية بادن فورتمبرغ الدكتور هانز فيلبنغر (Hans Filbinger) ونائب وزير الخارجية كارل مورش (Karl Morsch) والأمين العام لجامعة الدول العربية، محمود رياض. وقدم ٣٥ بحثاً وورقة في هذا الأسبوع تناولت العلاقات الثقافية العربية ـ الألمانية من منظور سياسي ومن منظور اقتصادي ومن منظور علمي وإعلامي. وشارك في هذا الأسبوع السفير غونتر شودل (Guenther Shoedel)، رئيس دائرة السياسة الثقافية في وزارة الخارجية الألمانية، وارنست فرايهر فون لوتفيتس (Ernst Freiherr von Luettwitz) رئيس رابطة الشرقين الأدنى والأوسط في هامبورغ (Noh -und Mittel Ost Veroin)، والاستاذ الدكتور هانز رويمر (Hans Roemer) من جامعة فرايبورغ، والدكتور راينر بويرن (Rainer Buerren) من معهد الشرق الألماني في هامبورغ، والاستاذ الدكتور فيشر (W. Fischer) من جامعة ايرلانغن (Erlangen) وغيرهم كثيرون[٨٣].

---

(٨٢) الاتحاد البرلماني العربي ـ الأوروبي، الجمعية البرلمانية للتعاون العربي ـ الأوروبي، بون، ٢٣ ـ ٢٤/٩/١٩٨٢.

(٨٣) *Dialog mit der Arabischen Welt: Die Deutsch - Arabische Kulturwoche in Tuebingen 1974: Eine Dokumentation* (Konferenz), zusammengestellt von Oskar Splett, Buchreihe Deutsch - ausländische Beziehungen des Instituts für Auslandsbeziehungen, Stuttgart; Bd. 13 (Tübingen: H. Erdmann, 1975), pp. 5 - 27.

وقامت مؤسسة كونراد اديناور بالتعاون مع معهد الشرق في هامبورغ بتنظيم أسبوع للحوار العربي - الأوروبي بين ٢١ حزيران/يونيو والأول من تموز/يوليو ١٩٨٢ منها ثمانية أيام في بون وثلاثة أيام في بروكسل. ونشرت أعمال هذه الأيام من الحوار في مؤلف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. وضم هذا الحوار علماء وباحثين من الطرفين العربي والاوروبي[٨٤].

ويبدو أن العرب لم يدركوا أن أوروبا قد فقدت وزنها الدولي الذي تتمتع به قبل الحرب العالمية الثانية، وأنها أصبحت ضعيفة ومقسمة إلى قسمين: غربي وشرقي، وتواجه مشكلات على أرضها نفسها وفي مناطق أخرى من العالم. لقد لخص هنري كيسنجر وضع أوروبا الجديد بهذه العبارات: «لقد أكملت الحرب العالمية الثانية وفترة تصفية الاستعمار عملية اهتزاز الثقة بالنفس في أوروبا، وضيقت الآفاق، وضاعفت من الشعور بالعجز. وأدركت الحكومات الأوروبية فجأة أن أمنها ورخاءها يعتمدان على قرارات تصنع بعيداً عنها، من دون أن تكون اللاعب الرئيسي فيها بل أصبحت لاعباً مساعداً»[٨٥]. لم يدرك العرب هذه الحقيقة، وظلوا يعتقدون أن أوروبا الغربية التي استعمرتهم وفرضت هيمنتها عليهم عشرات السنين ما زالت قادرة على إحداث توازن في علاقات العرب مع الدولتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولذلك سارعوا إلى فتح الحوار معها على أمل أن تحقق لهم ما لم تحققه الدولتان العظميان. فأوروبا كانت تبحث عن دور لها في العالم بين هاتين القوتين، ولكنها لم تتمكن من استعادة موقعها السابق. ومع أن المجابهة الروحية والتكنولوجية ما تزال قائمة بين العرب وأوروبا، فما زال العرب أسرى تصفية الاستعمار، مع أن القرارات الاقتصادية لبلادهم تتخذ في أوروبا.

لم تؤد العلاقات التجارية بين العرب وأوروبا إلى العداء او إلى المحبة والصداقة. أما العلاقات الروحية والفكرية فقد أدت إلى الكراهية وسوء النية، لأنها تولدت من السلوك السياسي وشحنت بالحماس الديني والتعصب المذهبي عند الطرفين.

---

(٨٤) *The Euro - Arab Dialogue,* pp. 5 and 302 - 305.

(٨٥) Derek Hoopwood, «Europe, the Super Powers and the Middle East after the Second World War,» paper presented at: Ibid., p. 132.

سادساً: الوحدة العربية والمثقفون الألمان

تناول موضوع الوحدة العربية في مطلع الثمانينيات الباحث الألماني الغربي ايكرت شتتر (Eckert Stetter) في نطاق دراسة عامة للعلاقات العربية ـ الألمانية صدرت في سنة ١٩٨١. وكان عنوان بحث شتتر «عوامل التكامل في البلاد العربية». يؤكد شتتر وجود خلافات داخلية في العالم العربي تعود إلى عشرات السنين، ويرى أنه على الرغم من هذه الخلافات ظهرت محاولات جادة لانتهاج سياسة وحدوية تستهدف التكامل بين أقطار هذه المنطقة من العالم. وأساس هذه المحاولات والجهود الرامية إلى التكامل العربي هو الشعور لدى العرب بأن العالم العربي، على الرغم من تنوعه الجغرافي والثقافي والتطور السياسي الخاص بكل دولة من دوله، يؤلف كلاً واحداً هو «الأمة العربية».

أما الإطار المؤسسي لهذا الشعور القومي العربي فهو جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها. وهي ما زالت، في نظره، النبض الدائم للتكامل الذي يعد هدفاً للطموحات الوحدوية العربية. ويحلل شتتر الأسس التي يقوم عليها التكامل العربي ويجملها في خمسة أسس هي:

أ ـ **وحدة الأرض**: فجغرافية المنطقة العربية لها خصائصها المتماثلة باعتبارها منطقة شبه مدارية جافة، يحيط بها حزام من الصحارى والهضاب التي تمتد من الخليج العربي ـ الفارسي إلى شمال أفريقيا وحتى المحيط الأطلسي، ولهذه الخصائص الجغرافية أثرها الواضح في خصائص العرب وعقليتهم ولغتهم.

ب ـ **الشعب والعرق**: إن الوحدة الإثنية أو العرقية لسكان البلاد العربية برهان على وحدة البلاد العربية وتكاملها. فالأنموذج العرقي للعرب هو عرب شبه الجزيرة العربية، مهد الهجرات العربية، الذي يمتد إلى الهلال الخصيب. ولما التقى العرب بالأقوام الأخرى ذوي الثقافات المتعددة اندمجوا بهم بسرعة، وظهر نموذج عرقي جديد لا يختلف في خصائصه عن العرب إلا بفروق تكاد لا تذكر.

ج ـ **التاريخ المشترك**: ويقصد به التاريخ الروحي والثقافي الذي له صلة بالمشاعر القومية والذي يساهم في الجهود الرامية إلى الوحدة والتكامل.

د ـ **الدين**: الإسلام دين الدولة في جميع الدول العربية، باستثناء لبنان.

يبلغ عدد العرب المسلمين نحو خمس المسلمين في العالم. وتعد البلاد العربية مهد الإسلام ونواته، فيها الأماكن المقدسة وجميع رموز الإسلام من لغة عربية ومؤلفات دينية باللغة العربية. ويقوم الإسلام في ضمائر معظم العرب مقام الايديولوجيا كعامل توحيد وتكامل.

هـ ـ اللغة والثقافة: تعد اللغة العربية الرابطة المشتركة الأقوى بين العرب، فهي ليست مجرد لغة وأداة اتصال، وإنما هي الوعاء الذي يحوي الثقافة العربية الإسلامية[٨٦].

ولا بد لهذه الدراسة وأمثالها من تأثير في الخبراء الألمان في الشؤون العربية، وفي الأجيال الألمانية المثقفة.

وفي المقابل نجد دراسات عن الوحدة العربية أكثر تعاطفاً مع العرب في ألمانيا الديمقراطية. ونقدم نموذجاً منها الدراسة التي كتبها فولفغانغ كيزيفتر (Wolfgang Kiesewetter)، نائب وزير خارجية ألمانيا الديمقراطية في مجلة **السياسة الخارجية الألمانية** *(Deutsche Aussenpolitik)* حول التحولات العميقة في العالم العربي. ينطلق الكاتب من النظرية الماركسية في تحليله السياسي، ويرى أن النضال من أجل الوحدة العربية هدف من أهداف حركة التحرر الوطني العربية. إذ تسعى هذه الحركة لمجابهة السياسة الامبريالية في المنطقة العربية، القائمة على مبدأ «فرق تسد»، والمتحالفة مع الأوساط الرجعية العربية. ويرى أيضاً ان مشاركة الطبقات والفئات الاجتماعية في حركة التحرر الوطني العربية يعطي نضالها محتوى يتضمن مصالحها الاجتماعية. ولهذا تتغير أهداف النضال من أجل الوحدة العربية بتغير علاقات القوى بين هذه الحركة والامبريالية في كل تطور عربي على حدة. ويرى كيزيفتر أن الماركسيين العرب يلتقون في مجموعتين رئيسيتين هما: البرجوازية الوطنية والديمقراطية الثورية. ويسهم في تحقيق النضال من أجل الوحدة العربية وحدة الأراضي العربية واللغة المشتركة والدين المشترك والثقافة المشتركة والتاريخ المشترك لجميع الأقطار العربية. وما يوحد الشعوب العربية حالياً (في الستينيات) إنما هو النضال ضد الامبريالية، وما يميز هذه الشعوب بعضها عن بعضها الآخر إنما هو التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي ومدى نضوج الحركة الوطنية في كل قطر. ويلاحظ

---

(٨٦) Eckert Stetter, «Faktoren der Integration,» in: Kaiser und Steinbach, hrsg., *Deutsch - Arabische Beziehungen: Bestimmungsfaktoren und Probleme einer Neuorientierung,* pp. 97 - 98.

الكاتب أن النضال ضد الامبريالية والرجعية في حركة التحرير العربية أقوى مما هو من أجل الديمقراطية والاشتراكية(٨٧).

ويرى الكاتب أيضاً أن الدول الاستعمارية، ومن بينها ألمانيا الغربية، تسعى لعرقلة التعاون بين الدول العربية، وتستغل الخلافات القائمة بينها لخدمة أغراضها. ويعلن ترحيب حكومته بكل خطوة تعزز الوحدة العربية وتساعد في تحقيق حق تقرير المصير للدول العربية وتقوي استقلالها. ويؤكد أن ألمانيا الغربية والولايات المتحدة تسعيان لدعم إسرائيل مالياً وعسكرياً لمواجهة حركة التحرر الوطني العربية(٨٨).

ويشير الكاتب إلى علاقات ألمانيا الديمقراطية مع الدول العربية والزيارات التي قام بها كبار المسؤولين فيها إلى كل من مصر وسوريا والعراق واليمن ولبنان والمملكة المغربية والجزائر والسودان، واتفاقيات التعاون بينها وبين هذه الدول. كما يشير إلى وجود قنصليات عامة لبلاده في القاهرة وبغداد ودمشق وبعثات تجارية في الرباط والجزائر وتونس وبيروت والخرطوم(٨٩).

(٨٧) Wolfgang Kiesewetter, «Tiefgehende Wandlungen in der Arabischen Welt,» *Deutsche Aussenpolitik*, jg. 20, heft 7 (Juli 1965), pp. 1450 - 1454.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٤٥٥ ـ ١٤٥٦.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ١٤٦٣ ـ ١٤٦٤.

الفصل الخامس

ألمانيا الموحدة وموقفها من الوحدة العربية
(١٩٩٠ ـــ ١٩٩٥)

أولاً: إعادة توحيد ألمانيا

من المعروف أن الامبراطورية الألمانية القديمة قد انتهت سنة ١٨٠٦ باحتلال نابليون بونابرت (Napoleon Bonaparte) الأراضي الألمانية، وانحل معها اتحاد الراين الكونفدرالي. غير أن هزيمة نابليون سنة ١٨١٥، وعقد مؤتمر فيينا في السنة نفسها أسفرا عن قيام اتحاد كونفدرالي ألماني ضم جميع الدول الألمانية التي تحررت من الامبراطورية القديمة. وحافظ الاتحاد الجديد على وحدة الأمة الألمانية منذ قيامه حتى انحلاله سنة ١٨٦٦، وتوحيد الدول الألمانية على يد مملكة بروسيا سنة ١٨٧١ بما عُرف باسم «الرايخ الثاني» (Zweite Reich) ومنذئذ أصبحت ألمانيا الموحدة مشكلة كبيرة تثير قلق الدول الأوروبية. وشهدت أوروبا حربين عالميتين للحد من الطموحات والأطماع الألمانية. وعلى نقيض ما حدث بعد الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى، لم تتفق الدول الحليفة المنتصرة على تحديد مستقبل ألمانيا وأوروبا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقسمت ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال، كما بيّنّا سابقاً. وجاء تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية سنة ١٩٤٩، نتيجة لتطور نظام دولي ثنائي القطب تهيمن عليه القوتان العظميان: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

واندمجت كل من الدولتين الألمانيتين في معسكر القوة التي تحميها. وظلت مشكلة الأمن الأوروبي الغربي عاملاً حاسماً وأساسياً في جميع الاقتراحات الرامية إلى دمج ألمانيا الاتحادية في أوروبا الغربية. كما بقيت صورة ألمانيا العدوانية المستمدة من التجربة التاريخية الماضية التي مر بها جيرانها منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ماثلة في أذهان

السياسيين والمفكرين الأوروبيين، كلما طرحت المسألة الألمانية على بساط البحث، وكلما نوقش مركز ألمانيا في أوروبا ودورها المستقبلي في أي بناء أوروبي يراد تشييده[١].

وقد أدرك بناة ألمانيا الاتحادية هذه الحقائق، لذا ربطوا الوحدة الألمانية بالاندماج في أوروبا، وضمنوها في القانون الأساسي (الدستور) للدولة، وتمسكوا بمبدأ تمثيل دولتهم لجميع الألمان، طالما أنهم لا يستطيعون كلهم الإفصاح بحرية عن رغبتهم في تقرير مصيرهم. لذا لما تفاوضت ألمانيا الاتحادية على معاهدة روما سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، طلبت من الدول الأخرى عدم اعتبار «منطقة الاحتلال السوفياتي» بلداً أجنبياً. ونص بروتوكول معاهدة روما على أن التجارة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية ومنطقة الاحتلال السوفياتي (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) تعتبر «تجارة ألمانية داخلية». واعتباراً من سنة ١٩٥٨ أصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية «دولة عضواً غير مرئية» في الجماعة الاقتصادية الأوروبية»[٢].

ظلت الوحدة الألمانية من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لألمانيا الإتحادية، طوال الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين. واتخذت منحى جديداً من عهد فيلي براندت حتى عهد هلموت كول. وقد استبعد الجنرال ديغول، رئيس الجمهورية الفرنسية، سنة ١٩٦٥ قيام هذه الوحدة في المستقبل بالعبارات التالية «أما الوحدة الألمانية فيمكن تحقيقها فقط نتيجة لإعادة توحيد أوروبا». ولذا سعت الحكومات الألمانية الاتحادية المتعاقبة، بين سنتي ١٩٦٩ و١٩٨٩ للاعتراف بألمانيا الديمقراطية وبحدودها، ولربط الشرق والغرب في عملية متعددة الأطراف من أجل تخفيف التوتر، وبناء التعاون بينهما من أجل خدمة مصالح ألمانيا المجزأة والحفاظ على نواة الأمة الواحدة[٣].

عادت المسألة الألمانية إلى الظهور، منذ أوائل الثمانينيات على جدول

---

(١) فولف د. غرونر، توحيد ألمانيا وآثاره على الوحدة الأوروبية (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩١)، ص ٣ - ٢١، ويحتوي الكتاب على نصوص بالعربية والإنكليزية.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٣.

(٣) Karl Kaiser, *Deutschlands Vereinigung: Die Internationalen Aspekte,* mit den wichtigen dokumenten bearbeitet von Klaus Becher, 2 aufl. (Bergisch - Gladbach: Gustav - Lübbe, 1993), p. 40.

أعمال السياسة الأوروبية، وعادت معها كل المخاوف والأحقاد والآمال المصاحبة للإطار التاريخي لهذه المسألة. وقد أشار إلى هذه المخاوف والآمال ريتشاد فون فايتسزيكر (Richard von Weizsaecker) رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، في خطاب ألقاه في مؤتمر الكنيسة الإنجيلية بألمانيا سنة ١٩٨٥ إذ قال: «إذا كان لدينا سؤال نوجهه فإننا نريد أن نكون في مركز يخولنا الإجابة عنه والبت فيه. فإذا لم يكن بالإمكان الإجابة عنه فإن من الأفضل أن ننكر وجوده. هذه سجية البشر لكن الأسئلة لا تختفي لمجرد أننا لا نستطيع الإجابة عنها. وقد أثبت التاريخ ذلك غير مرة. أثناء وجودي في برلين، طرح أحدهم المسألة ببراعة فائقة: ستبقى المسألة الألمانية من دون إجابة، طالما ظلت بوابة براندنبورغ مغلقة»(٤).

وهو بذلك يشير إلى خطاب الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan) الذي ألقاه أمام بوابة براندنبورغ (Brandenburg)، أثناء زيارته لبرلين الغربية في حزيران/يونيو ١٩٨٧ وقال فيه: «يا سيد غورباتشوف إفتح هذه البوابة، يا غورباتشوف حطم هذا السور»(٥).

وكان قيام حركة قومية سلمية وحزب الخضر في ألمانيا الاتحادية من الظواهر الجديدة في مطلع الثمانينيات. وقد احتج هؤلاء على قرار حلف الأطلسي بنشر صواريخ كروز (Cruise) وبيرشنج (Pershing-2) في ألمانيا الغربية، ما أثار الاهتمام العام بالمسألة الألمانية في ألمانيا نفسها وفي أوروبا وبقية العالم. وخشي الألمان الغربيون والشرقيون أن تصبح بلادهم ميداناً لصراع نووي بين القوتين العظميين. وطالب اليسار الجديد واليمين الجديد في ألمانيا بإعادة توحيد شطريها عن طريق تحييدها. وكثر الحديث عن الفرص الضائعة في هذا الصدد. وشد انتباه المراقبين النجاح الذي حققته حركة السلام الألمانية وحزب الخضر في برلمانات الولايات في ألمانيا الاتحادية. وعاد الحديث في أوروبا والولايات المتحدة عن «القومية الألمانية» وعن «الانتقام» و«الخطر الألماني» وظهور «الرايخ الرابع» والبحث عن «الهوية الألمانية»(٦).

---

(٤) غرونر، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥) Margarita Mathiopoulos, «The U.S. Presidency and the German Question during the Adenauer to Kohl Chancellorships,» *Aussenpolitik* (english edition), vol. 39, 4th quarter (1988), pp. 36 -37.

(٦) غرونر، المصدر نفسه، ص ٢٤.

كان السبيل الوحيد للخروج من معضلة التحييد ونشر الصواريخ أن تتوصل الدولتان الألمانيتان وجيرانهما وحلفاؤهما إلى اتفاق لإيجاد حل سلمي للمشاكل الألمانية والأوروبية المتداخلة والمعقدة، بحيث يتيح التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة الألمانية. وقد أحدثت القروض السخية التي قدمتها حكومة هلموت كول لألمانيا الديمقراطية قلقاً في أوروبا وأمريكا حول ولاء ألمانيا الاتحادية للتحالف الغربي. كما أثارت تصريحات كول حول غورباتشوف في خطاب ألقاه في اجتماع لرابطة الألمان النازحين من سيليزيا (Selisien)، التي احتلتها بولندا بعد الحرب العالمية الثانية، وشبه فيه الزعيم السوفياتي بوزير الدعاية النازي غوبلز (Goebels)، وحديثه إلى مجلة **نيوزويك** *(Newsweek)* الأمريكية، حفيظة المسؤولين السوفيات الذين اتهموا ألمانيا الاتحادية بالرغبة في الثأر. وأدت زيارة رئيس ألمانيا الديمقراطية إريش هونيكر (Erich Hoeniker) لبون في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ إلى قلق واشنطن والصحافة الأمريكية. كما أن أصوات بعض النواب الألمان من الاتحاد المسيحي الديمقراطي التي طالبت بتقديم الوحدة الألمانية على الوحدة الأوروبية في السياسة الخارجية الألمانية[(٧)]، ومناداة بعضهم بالحياد ثمناً أو سبيلاً لاعادة توحيد ألمانيا[(٨)]، وترداد بعضهم الآخر شعار برهارد فريدمان (Berhard Friedmann): الوحدة بدلاً من الصواريخ (Einheit Statt Raketen) وتحقيق الوحدة الألمانية عن طريق نزع السلاح، كما طالب بذلك الجنرال الألماني المتقاعد كيزلينغ (Kiesling)[(٩)]، أثارت قلق الدول الحليفة لألمانيا الاتحادية. وجاء طلب المجلس التنفيذي في ولاية شليزفيغ - هولشتاين، المؤلف من الاتحاد المسيحي الديمقراطي، من المستشار كول أن يبدأ مباحثات جادة مع موسكو وواشنطن والدول الأخرى من أجل إبرام معاهدة صلح مع الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، واتخاذ الخطوات للتغلب على تقسيم ألمانيا بتأليف لجنة تعين هذه الخطوات، وتضع أجندة واقعية لذلك، ليثير مزيداً من القلق والمخاوف[(١٠)].

غير أن انهيار النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية، على أثر بداية انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، والهجرة الجماعية الكبيرة منها إلى ألمانيا

---

(٧) *Frankfurter Allgemeine*, 16/3/1988.

(٨) *Die Welt*, 8/4/1988.

(٩) *Frankfurter Allgemeine*, 2/5/1988.

(١٠) Mathiopoulos, «The U.S. Presidency and the German Question during the Adenauer to Kohl Chancellorships,» pp. 42 - 43.

الغربية ونمو الحركة الشعبية فيها من أجل الوحدة مع ألمانيا الاتحادية، وفرت الفرصة المناسبة لأول مرة منذ قيام ألمانيا الاتحادية لتحقيق الوحدة الألمانية. ولذا طورت المستشارية ووزارة الخارجية استراتيجيا لتحقيق الوحدة. وأجريت مباحثات ثنائية ومتعددة الأطراف بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وآذار/مارس ١٩٩٠. واقترح دستور موحد للدولتين، وأجريت انتخابات حرة لمجلس الشعب في ألمانيا الديمقراطية في آذار/مارس ١٩٩٠ وقرر المجلس الجديد السير في طريق الوحدة بين الألمانيتين(١١).

وقد اعتبر قرار الحكومتين الألمانيتين بأن ألمانيا الموحدة يجب أن تكون دولة اتحادية على غرار جمهورية ألمانيا الاتحادية قراراً صحيحاً وسليماً من وجهة النظر الأوروبية الغربية. وبذلك انضمت إلى ألمانيا الغربية خمس ولايات تؤلف ألمانيا الشرقية هي: سكسونيا (Sachsen) وبراندنبورغ (Brandenburg) ومكلنبورغ (Mecklenburg) وسكسونيا ـ آنهالت (Sachsen-Anhalt) وتورنغن (Thuringen). ونظمت أول انتخابات في الولايات في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٠(١٢).

أما بالنسبة إلى مواقف حلفاء ألمانيا من عملية الوحدة فقد اتسمت بالتحفظ في البداية، لأن المستشار كول لم يجر اتصالات مسبقة مع زملائه في الدول الحليفة. وفوجئ هؤلاء باقتراحه أمام البندستاغ في ٢٨/ ١١/ ١٩٨٩ بتوحيد ألمانيا على أسس كونفدرالية وفدرالية. وعارضت رئيسة وزراء بريطانيا مرغريت ثاتشر (Margaret Thatcher) الوحدة الألمانية علناً. كذلك فعل فرانسوا ميتران (François Mitterand)، الذي اقترح إنشاء كونفدرالية أوروبية من أجل مقاومة الإسراع بعملية توحيد ألمانيا، وذلك في ٢٥/ ٣/ ١٩٩٠. وسارعت ألمانيا الاتحادية إلى عقد مؤتمرات الأربعة + اثنين (أي الدول الأربع: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا + ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية) لنيل موافقة الدول الكبرى على عملية التوحيد. وبعد ذلك تغيرت مواقف الدول الحليفة والاتحاد السوفياتي. وتمت الوحدة بين الدولتين الألمانيتين في ٣/ ١٠/ ١٩٩٠(١٣).

---

(١١) Kaiser, *Deutschlands Vereinigung: Die Internationalen Aspekte,* pp. 42 - 43.

(١٢) غرونر، توحيد ألمانيا وآثاره على الوحدة الأوروبية، ص ٢٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٧.

ثانياً: موقف ألمانيا الموحدة من حرب الخليج الثانية

حينما زحفت القوات العراقية على الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ كانت مفاوضات المرحلة النهائية المعروفة بمفاوضات (٤+٢) بين الدول الكبرى والدولتين الألمانيتين قد بدأت ببحث مسألة الوحدة الألمانية. وقد طالبت ألمانيا في نطاق توحيدها، بحق السيادة وفقاً للقانون الدولي. وكان لهذا التوافق الزمني بين الأزمة العراقية ـ الكويتية وتوحيد ألمانيا تأثير واضح في الموقف الألماني من الأزمة المذكورة. فالغزو العراقي لدى متخذي القرار في ألمانيا يعني إزعاجاً له تأثير سلبي في الترتيبات العديدة التي اتفق عليها الغربيون مع القيادة السوفياتية من أجل تحقيق آمال الألمان بالوحدة وزوال تقسيم ألمانيا وبرلين. وهما نقطتان ملتهبتان في المجابهة بين الغرب والشرق طوال الحرب الباردة، وظلتا تحتلان مكانة مهمة في جدول أعمال السياسة العالمية.

وحتى بعد قيام الوحدة الألمانية في ٣/ ١٠/ ١٩٩٠، وانتهاء الوضع الخاص للدول المنتصرة الأربع في ألمانيا، ظل رد الفعل الألماني على الأزمة العراقية ـ الكويتية في أقصى مداه متأثراً بموروث حقبة الحرب الباردة. فالاتفاقيات بين ألمانيا والدول المنتصرة لم تصدق بعد، ولا بد من الأخذ في الحسبان السياسة الداخلية السوفياتية وما فيها من توترات، وتجنب أي حركة أو إشارة خاطئة قد تؤثر في خصوم الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف ووزير خارجيته إدوارد شيفرنادزه (Eduard Schewardnadse) وتؤدي إلى تعديل في سياسة موسكو نحو ألمانيا.

وتأثر الموقف الألماني أيضاً بالتجربة التاريخية الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية. فالطبقة السياسية الألمانية تعرف الماضي الألماني جيداً، ولا سيما التطرف في استعمال القوة العسكرية، وتدرك أن ألمانيا الاتحادية ولدت سنة ١٩٤٩ مجردة من القوة العسكرية ومن السلطة في اتخاذ القرارات في ميادين السياسة الخارجية والأمنية. وكان العديد من السياسيين الألمان، من اليمين واليسار يعارضون بناء القوة العسكرية الألمانية. ونقل عن فرانتس يوسف شتراوس، أحد مهندسي إعادة تسليح ألمانيا أنه قال مرة: «على كل ألماني أن يقطع اليد التي ستحمل سلاحاً». ومن المعروف أن الحلفاء الغربيين أعادوا تسليح ألمانيا الاتحادية للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي، وبسبب وجود قوات عسكرية ضاربة على الأرض الألمانية الغربية والشرقية، واحتمال الصدام

بينها. ونشأت قناعة لدى السياسيين الألمان، على مختلف الصعد بضرورة الحيلولة دون نشوب الحرب على أرضهم، وأن الهدف الرئيسي للجيش الألماني الاتحادي (Bundeswehr) هو الحيلولة دون قيام الحرب من خلال الردع. وحينما كان المسؤولون الألمان يواجهون أزمة خارج منطقة حلف الأطلسي، كانوا يتخذون موقفاً مختلفاً عن موقف حلفائهم، ويرفضون المشاركة العسكرية في أي حملة غربية. ويتذرع المسؤولون الألمان دوماً بالدستور الألماني الاتحادي لأنه لا يتضمن أحكاماً واضحة لمثل هذه الحالات. ومع تنامي قوة ألمانيا الاتحادية الاقتصادية والعسكرية قويت التوقعات من حلفائها حول مشاركتها في معالجة الأزمات الدولية خارج أوروبا. غير أن المسؤولين الألمان امتنعوا عن الاستجابة لمطالب حلفائهم، وحجتهم في ذلك أنه ما دامت ألمانيا مقسمة والمجابهة بين الشرق والغرب متوقعة على الأرض الألمانية، فان أي شكل من أشكال المشاركة الألمانية في الأزمات خارج أوروبا يهدد بخطر توسيع نطاق النزاع على يد الاتحاد السوفياتي في وسط أوروبا. واعتادت الحكومات الألمانية الاحتماء بالدستور الاتحادي في الامتناع عن المشاركة في العمليات العسكرية خارج نطاق الدفاع الوطني(١٤).

ولجأت الحكومة الألمانية إلى تقديم المعونات إلى حلفائها والدول الواقعة في الأزمة تعويضاً من مشاركتها العسكرية. وفي أوج الحرب العراقية ـ الإيرانية، رفضت الحكومة الألمانية، في صيف ١٩٨٧، المشاركة في تنظيف الخليج العربي من الألغام، مع أن لديها تقنية متطورة جداً وقدرة كبيرة على إزالة الألغام لا تتوافر لدى أي دولة بحرية أخرى في العالم. ووجه حلفاء ألمانيا الغربية اليها لوماً شديداً بسبب هذا الموقف(١٥).

والواقع أن المسؤولين الألمان فوجئوا بالغزو العراقي للكويت وبردة الفعل الغربية عليه. وكان السياسيون الألمان منشغلين بالحملة الانتخابية النيابية. كما كانت ألمانيا الموحدة بحاجة إلى الوقت الكافي لتطوير سياستها

---

(١٤) Karl Kaiser und Klaus Becher, *Deutschland und der Irak - Konflikt: Internationale Sicherheitsverantwortung Deutschlands und Europas nach der Deutschen Vereinigung*, Arbeitspapiere zur Internationalen Politik, 0344 - 9815; 68 (Bonn: Forschungsinstitut der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik; Vertrieb: Europa Union Verlag, 1992), pp. 7 - 11.

(١٥) Christian Hacke, *Weltmacht Wider Willen: Die Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland*, Zeitgeschichte, aktualisierte und erw. neuausg. (Berlin: Ullstein, 1997), p. 391.

الخارجية بحيث تستجيب لمصالحها وحاجتها الجديدة، وتتفق مع التوقعات المشروعة للمجتمع الدولي[١٦].

وفي اليوم التالي لإعلان الوحدة الألمانية (٤/ ١٠/ ١٩٩٠)، صرح المستشار كول أمام البندستاغ في مبنى الرايخستاغ في برلين بقوله: «تتطلع ألمانيا إلى مسؤولية أكبر في المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على السلام العالمي وصونه». وتكوّن انطباع من هذا التصريح ان الألمان قد وسعوا أفق سياستهم الأمنية. وكان وزير الدفاع الأمريكي، ديك تشيني (Dick Cheney)، قد طلب من زميله الألماني غرهارد شتولتنبرغ (Gerhard Stoltenberg)، في أوج أزمة الخليج الثانية في ٢٠/٨/ ١٩٩٠، الدعم للحملة العسكرية على العراق، وإرسال قوات ألمانية مقاتلة، وتقديم وسائل النقل الجوية والبحرية، وإعداد مساكن متحركة وتجهيزات للكهرباء والماء من أجل القوات المرابطة في الصحراء السعودية، والاستعداد لتقديم أجهزة (ABC) الدفاعية، وتقديم معونة مالية لتركيا، غير أن الحكومة الألمانية ردت على الطلب الأمريكي باستعدادها لتقديم المعونات المالية والمادية والامتناع عن إرسال قوات عسكرية ألمانية. وتذرعت بالحجج التالية:

١ ـ الظروف الخاصة بتوحيد ألمانيا والتحول العميق في النظام الداخلي في لحظة حرجة تتم فيها تجربة دمج مجتمعين مختلفين.

٢ ـ لم تأخذ القوات المسلحة الألمانية في حسابها إشراك قوات مقاتلة منها في حرب الخليج الثانية وتخشى ردود الفعل السوفياتية على هذه المشاركة، ولا سيما أن استمرار غورباتشوف في السلطة لم يعد مضموناً.

٣ ـ إن إرسال وحدات مقاتلة ألمانية إلى أرض مجهولة لديها وغير مستعدة تسليحاً وتدريباً وإعداداً سياسياً ونفسياً سيكون له نتائج وخيمة عليها وعلى ألمانيا، وهي تمر في مرحلة حاسمة من مراحل تحقيق وحدتها السياسية.

٤ ـ إن الرأي العام في الخارج وفي الدول الحليفة ليس مستعداً لتقبل دور عسكري لألمانيا خارج نطاق حلف الأطلسي، وقد تكون لديه ردود فعل سلبية وناقدة لإرسال قوات ألمانية إلى الخليج.

٥ ـ إن إرسال قوات مقاتلة من الجيش الألماني إلى الخليج لا يتفق مع

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧.

فهمه لدوره ولا مع التقاليد العسكرية ولا مع الأحوال السياسية في ألمانيا[١٧].

واستناداً إلى هذه الحجج طورت الحكومة الألمانية استراتيجيا مزدوجة تقوم على دعمها لحرب التحالف ضد العراق من جهة، وعلى بذل المساعي الدبلوماسية من أجل إخراج القوات العراقية من الكويت من جهة أخرى. ولما تبين أن انسحاب القوات العراقية من الكويت لن يتم إلا بالقوة العسكرية تصاعد الضغط على ألمانيا للمشاركة في الحملة العسكرية لدول التحالف على العراق. وهذا ما دعاها إلى زيادة حجم دعمها المالي للحملة حتى بلغ ثلث تكاليفها. ولم تشارك ألمانيا الموحدة في التخطيط السياسي للحرب ولا في اتخاذ القرارات السياسية الغربية المتعلقة بهذه المنطقة المهمة من العالم. وخوفاً من نقد سياستها هذه في الداخل لم تزعج الحكومة الألمانية نفسها بإعلام الصحف ووسائل الإعلام الأخرى عن مساعدتها المالية والمادية التي قدمتها في هذه الحرب. ولم تعلق على التظاهرات المعادية للأمريكيين وللحملة على العراق التي اجتاحت المدن الألمانية أثناء هذه الحرب[١٨].

هذا وقد سمحت الحكومة الألمانية للقوات الأمريكية بالطيران والهبوط على الأرض الألمانية، ونقل جزء من القوات الأمريكية المرابطة في ألمانيا. وقدمت ألمانيا دعماً مالياً لنقل مواد عسكرية من الولايات المتحدة إلى منطقة الخليج العربي، ودفعت تكاليف نقل حاملات الطائرات التي تتسع لنقل حوالى ثمانين طائرة حربية إلى منطقة الخليج التي قدرت بـ ٥٩ مليون مارك، وتكاليف البواخر الكبيرة لعشرين رحلة بلغت ٢٤ مليون مارك، كما أنها دفعت تكاليف شحن الدبابات الكاشفة (Spuerpanzer) من نوع فوكس (Fuchs)، وقدرت بـ ١٢٥,٣ مليون مارك[١٩].

وقد غضب الأمريكيون بسبب امتناع الحكومة الألمانية عن المشاركة في الحملة العسكرية على العراق. ولما التقى جيمس بيكر (James A. Baker) وزير الخارجية الأمريكي، بالمستشار الألماني كول في منزل الأخير في اوغرزهايم (Oggersheim) في ١٥/٩/١٩٩٠، سعى كول لإرضاء ضيفه فوعده بدعم مالي

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٣ - ٣٩٤، و Michael J. Inacker, *Unter Ausschluss der Öffentlichkeit?: Die Deutschen in der Golfallianz* (Bonn: Bouvier, 1991), pp. 84 - 86.

(١٨) Hacke, Ibid., p. 395.

(١٩) Inacker, Ibid., pp. 86 - 87.

للحملة مقداره ٣,٣ مليار مارك، وقد فوجئ بيكر بهذا المبلغ الذي كان أكثر مما توقع بكثير. وقد وصف هذه المعونة بأنها «جديرة بالاعتراف». وكان صاحب القرار في هذا الأمر المستشار كول الذي قرر صرف ١,٢ مليار مارك على عمليات النقل، ودفع مليار مارك ونيف مباشرة إلى خزانة الحرب الأمريكية و٤٢٠ مليون مارك إلى الجماعة الأوروبية، لبرنامج معونات الدول المتضررة من حرب الخليج والمجاورة مثل مصر وتركيا والأردن[٢٠].

وأهدت ألمانيا إلى الولايات المتحدة ٨٠ دبابة كاشفة مع تدريب الأمريكيين على استعمالها. وقدر ثمنها وتكاليف التدريب بـ ٢٠٠ مليون مارك. كما قدمت ألمانيا تجهيزات عسكرية مثل أجهزة اتصال، ومواد استكشاف، ورافعات متحركة، ومولدات كهربائية، وسيارات نقل للمياه، ومواد نووية وبيولوجية وكيماوية (ABC) بقيمة ٢٤٠ مليون مارك من المخازن العسكرية الألمانية ومواد مماثلة من مخازن الجيش الوطني الشعبي (Nationale Volksarmee (NVA)) (جيش ألمانيا الديمقراطية سابقاً). وبلغت تكاليف نقل هذه المواد ٤٠٠ مليون مارك. وطلب المستشار كول من وزير دفاعه أن يتصل بالجهات التركية المعنية لبحث تقديم معونة عسكرية إليها بقيمة بضعة مليارات من الماركات، لضمان دور تركيا في الحرب. وبوجه عام كانت الخزانة المالية الألمانية مفتوحة لدعم الحلفاء في حرب الخليج. وتردد في الكواليس السياسية في بون القول: «بالمال تسير كل الأمور» (Mit Geld Geht Alles). ونتيجة لذلك خف نقد الحلفاء الغربيين لألمانيا وتلاشى تدريجياً. وبلغ ما قدمته ألمانيا من دعم حتى بداية غزو العراق ٥,٣ مليار مارك. فقد تلقت فرنسا ألفي قطعة غيار للدبابات من نوع هوت (Hot)، و١٧٠٠ قطعة غيار لدبابات من نوع ميلان (Milan)، بلغت قيمتها ١١٠,٨ مليون مارك. وحصلت بريطانيا على ١١ دبابة من نوع فوكس (Fuchs) كهدية قيمتها ٤٤,٣ مليون مارك. كما حصلت على ذخيرة مدفعية من عيار ١٥٥ ملم. وتسلمت الولايات المتحدة قطع غيار لدباباتها من نوع أبرامس (Abrams) مع مدفع ليوبارد ـ ٢ (Leopard-2) وكميات كبيرة من قنابل لمدافع الدبابات من عيار ١٢٠ ملم[٢١].

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨، و Kaiser und Becher, *Deutschland und der Irak - Konflikt: Internationale Sicherheitsverantwortung Deutschlands und Europas nach der Deutschen Vereinigung*, pp. 13 - 19.

(٢١) Inacker, Ibid., pp. 88 - 89.

وتلقت ألمانيا بين ٢٩/٨/١٩٩٠ و١٦/١/١٩٩١ عشرة طلبات من القوات الحليفة قامت بتلبيتها. ولبت أربعة وثلاثين طلباً بين ١/١٧ و٢٠/٢/١٩٩١، وبلغت قيمة المساعدات الألمانية التي قدمت للولايات المتحدة ٨,٧٣٥ مليار مارك، وتلك التي قدمت إلى بريطانيا ٨٠٠ مليون مارك، والمعونة المقدمة إلى مصر مليار مارك ونيف. وبذلك بلغت مساهمة ألمانيا في حرب الخليج الثانية حوالى ثلث موازنة الدفاع الألمانية السنوية. وبلغت فاتورة التضامن الألماني مع التحالف في هذه الحرب، منذ نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وحتى ٣١/٣/١٩٩١ عشرة ملايين مارك يومياً[٢٢].

وزود الألمان القوات الأمريكية الخليج بأجهزة رادار متطورة من نوع (HF) للكشف عن العدو. وتلقى الخبراء الأمريكيون تدريباً على نظام الدفاعات الجوية السوفياتية من خلال مدربين من الجيش الوطني الشعبي (الألماني الشرقي). وسهل هذا على القوات الأمريكية عمليات الاستكشاف ومعرفة اتجاهات الاتصالات العراقية قبل بدء القتال. ومن دون المساعدة العسكرية الألمانية ما كان بالإمكان إتمام الاستعدادات الأرضية لضرب المواقع العراقية. وتلقت القوات الأمريكية بالخليج حتى ٣٠/١/١٩٩١ ٥٦٢٥٠ قنبلة من عيار ١٢٠ ملم، كما تلقت القوات البريطانية ٦٧,٠٠٠ قنبلة من عيار ١٥٥ ملم و٩٠,٠٠٠ لغم أرضي من مختلف العيارات من ألمانيا. وتلقت القوات الفرنسية منها أيضاً ٣٧٠٠ صاروخ للطائرات من نوعي هوت (Hot) وميلان (Milan) الخارقة للدروع و٧٠٠ قنبلة زنبركية من نوع (Mk82).

ويبين الجدول رقم (٥ ـ ١) ما أخذته دول الحلفاء من الأسلحة والتجهيزات العسكرية الألمانية حتى ٣٠/١/١٩٩١:

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

الجدول رقم (٥ ـ ١)
الأسلحة والتجهيزات العسكرية الألمانية التي زودت بها الدول الحليفة

أنواع الأسلحة والأجهزة والمواد والذخائر	عدد القطع	سعر القطعة	مجموع الثمن (بآلاف الماركات)
١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية:			
أ ـ المعدات التي قدمت هدية			
دبابات فوكس (Fuchs) الكاشفة	٨٠	٣٣٣٠	٢٦٦٤٠٠
سيارات شحن ونقل من نوع (Tarta)	٧٠	٣١٥	٢٢٠٥٠
سيارات شحن قديمة من نوع (Tarta)	١٥٠	١٨٠	٢٧٠٠٠
سيارات شاحنة طويلة وثقيلة	٢٠٠	٧٥	١٥٠٠٠
سيارات نقل ماء من نوع (Tarta)	١٠٠	٤٥٠	٤٥٠٠٠
سيارات شحن وزن خمسة أطنان	٢٥٠	٢١٠	٥٢٥٠٠
سيارات نقل ماء وزن ١٨ طناً	٥٠	٤٠٠	٢٠٠٠٠
سيارات تنك للطيران ٨ أطنان	٢٠	٢١٠	٤٢٠٠
حمامات لغسل المواد النووية والكيميائية والبيولوجية (Duchkfz)	٦٠٠	١٢٥	٧٥٠٠٠
أجهزة راديو (SEM 52 A)	٢٠٠٠	٦	١٢٠٠٠
قواعد ومساند (Sattel Aufliger)	١٢٠	٤٠	٤٨٠٠
سلالم متحركة (AS 12 B)	٣٠	٢٤٥	٧٣٥٠
قواعد متشعبة	١٠٠	٥٥	٥٥٠٠
جرافات	١٠٠	٣٢٠	٣٢٠٠٠
ورشة صيانة سيارات شحن	٤٩	٨٠٠	٣٩٢٠٠
حاويات مياه ٤,٨ م^3	٢٠٠	٥٥	١١٠٠٠
عازلات حرارة	٣٠٠	٦٠	١٨٠٠٠
أكياس رمل	٤٥٠٠٠٠	٠,٠٠٤	٠٠١٨٠
(Gefechtsstand Kfz)	٤٠	١٨٥	٠٧٤٠٠
أجهزة قتال ميدانية	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠٠٠
ناقلات جنود بثمانية مقاعد(VW)	١٢٠	١٨	٠٢١٦٠
حاويات ماء نقي	٤٠٠٠٠	٠,٠٤	٠١٦٠٠
خيام قياس ٨ × ٥ متراً	٢٠٠	٧	٠١٤٠٠
دهون ضد الشمس	٢٠٠٠٠٠	ـ	٠٠٢٠٨
مشفى عسكري بألف سرير	١	ـ	٠٤٢٠٠
ذخيرة دبابات ١٢٠ ملم	٢٤٢٥٠	ـ	٦٠٠٠٠
ذخيرة مدفعية ١٢٠ ملم	٣٢٠٠٠	ـ	٨٠٠٠٠
رادارات من نوع (HF)		ـ	٨٠٠٠
المجموع	ـ	ـ	٨٩١٦٤٨
٢ ـ بريطانيا:			
أجهزة للكشف عن أسلحة (AB)	٢٤٠	ـ	١٢٠٠٠
دبابات فوكس الكاشفة	١١	ـ	٤٤٣٥٠
مشوش رادار(VHF)	٦	ـ	٣٦٠٠٠

يتبع

تابع

ذخيرة مضيئة لمدفع ١٥٥ ملم	٢٢٠٠٠	-	٧٦٥٠٠
ذخيرة معتمة لمدفع ١٥٥ ملم	٤٥٠٠٠	-	٥٧٠٠٠
مشوش للراديو	١	-	٠٣٤٠٠
قطع غيار لطائرات (Tornado)	متنوعة	-	١٣٦٠٠٠
قنابل لقاذف صواريخ (Mars)	٧٦٥٠	-	٣٤٧٦٠٠
المجموع	-	-	٧١٢٨٥٠
٣ ـ فرنسا:			
(KMT 5)	١٠	-	٢٨٦٠
(KMT 6 M2)	١٠	-	
صواريخ للطائرات من نوع (Milan)	١٧٠٠	-	٣٧٤٠٠
صواريخ للطائرات من نوع (Hot)	٢٠٠٠	-	٧٣٤٠٠
قنابل زنبركية من نوع (MK 82)	٧٠٠	-	٠٢٣٨٠
المجموع	-	-	١١٦٠٤٠
٤ ـ إيطاليا:			
صواريخ للطائرات من نوع (Komran)	١٢	-	٢٤٠٠٠
قطع غيار لطائرات (Tornado)	متنوعة	-	٢٠٠٠
المجموع	-	-	٢٦٠٠٠
٥ ـ تركيا:			
دبابات ليوبارد (Leopard)	٨٠	-	٤٨٢٠٠
دبابات للعبور (M48)	١٠	-	٠٥٠٠٠
دبابات جبلية (M88)	٢٠	-	١٨٠٠٠
ذخيرة مدافع دبابات ١٠٥ ملم	١٠٠٠٠	-	١٧٥٣٠٠
أجهزة للجسور	١٦	-	٨٦١٠٠
ذخيرة لمدافع ٢٠٣ ملم	٣٠٠٠٠	-	٦٦٠٠٠
ذخيرة مدافع محمولة ١٠٢ ملم	٢٠٠٠٠٠٠	-	١٧٠٠٠
أقنعة حماية من قنابل (ABC)	١٧٥٠٠٠	-	٤٧٠٠٠
ناقلات دبابات من نوع (Ural)	٩٠	-	١١٧٠٠
حاملات دبابات (T55)	١٥٠	-	٤٨٠٠٠
مسكن للجنود سعة ٢٠٠ سرير	٣	-	٠٩٠٠٠
قاذفات من نوع (RPG 7)	١٢٠٠٠	-	١٩٢٠٠
ذخيرة لهذه القاذفات	٢٥٠٠٠٠	-	٢٣٠٠٠
المجموع	-	-	٥٧٣٥٠٠

المصـــــــدر: Michael J. Inacker, *Unter Ausschluss der Öffentlichkeit?: Die Deutschen in der Golfallianz* (Bonn: Bouvier, 1991), pp. 94 - 97.

وعلى أثر ضرب القوات المسلحة العراقية لإسرائيل بصواريخ سكود (Scud) أصبحت ألمانيا الدولة الوحيدة الملامة على تسليح العراق بالتكنولوجيا الحديثة، وغدت مسؤولة عن تهديد إسرائيل بالخطر العراقي. ولما ضربت تل

أبيب بأول الصواريخ العراقية، انطلقت التظاهرات المعادية لالمانيا في إسرائيل. ورفضت إسرائيل المعونة المالية الفورية، وطالبت بأسلحة ألمانية، ولا سيما نظام صاروخ باتريوت (Patriot)، ولكن هذا النظام الصاروخي الألماني يستعمل ضد الطائرات فقط. ومع ذلك طلبت إسرائيل هذا النوع المتطور جداً من الصواريخ. وطلبت أيضاً دبابات فوكس وألغاماً ضد الدبابات. وبلغت قيمة الأسلحة التي أهدتها ألمانيا إلى إسرائيل ٧٧ مليون مارك. وحصلت إسرائيل، بالإضافة إليها، على غواصتين وعلى صواريخ باتريوت الأمريكية التي دفعت ألمانيا ثمنها، وبذلك ارتفعت قيمة المعونة الألمانية لإسرائيل إلى ١,٠٣ مليار مارك.

ووافقت جميع الأحزاب الألمانية في البندستاغ على هذه المعونة لإسرائيل، من دون أن تعير بالاً إلى أن إسرائيل تقع في منطقة توتر دولي وألمانيا ملتزمة بعدم إرسال أسلحة إلى مناطق التوتر الدولي، كما صرح المسؤولون فيها مراراً. كما أن الحكومة الألمانية لم تعر اهتماماً إلى أن هذه الأسلحة سوف تضر بمصالح ألمانيا في البلاد العربية. وحاول وزير الخارجية الألماني إرضاء الدول العربية بتسليم شيكات لكل من مصر وسوريا والأردن[٢٣]. وبررت الحكومة الألمانية معوناتها هذه لإسرائيل أمام البندستاغ في ١٩٩١/١/٣٠، وجاء في بيانها: «يجب أن تعرف إسرائيل أنها قد نالت تضامننا الكامل معها في هذه الأيام العصيبة. ونود أن نؤكد هذا التضامن، وقد زودنا إسرائيل بالأسلحة والمواد الحربية لحماية أراضيها وشعبها»[٢٤].

لم يقتصر الجهد الألماني في عملية «درع الصحراء» على تزويد الحلفاء بالأسلحة والذخيرة والتجهيزات والأموال، وانما أشرفت ألمانيا على عملية نقل الجنود وشحن المواد والأسلحة في عملية واسعة وشاملة وسريعة جداً. وتولت قيادة الجيش الألماني الشرقية عملية النقل من مخازنه إلى موانئ النقل والشحن. وتولى الجيش الألماني القيادة والتنسيق والحراسة والإرشاد لعملية النقل كلها. وهكذا تمت ١٥٠٠ عملية نقل للجنود وشحن لمعدات الحلفاء طوال مدة

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٩.

(٢٤) *Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland: Dokumente von 1949 bis 1994,* herausgegeben aus Anlass des 125. Jubiläums des Auswärtigen Amts; [herausgeber, Auswärtiges Amt, Referat Öffentlichkeitsarbeit; verantwortlich, Reinhard Bettzuege; redaktion, Georg Gehlhoff] (Köln: Verlag Wissenschaft und Politik, 1995), p. 784.

الحرب. ونظمت حركة سير الجنود من قبل حرس الحدود والشرطة الألمانية. وشغلت مصلحة سكك الحديد الألمانية ٩٠٠ رحلة قطار من أجل نقل المواد العسكرية من مخازن الحلفاء إلى الموانئ الألمانية وفي الدول المجاورة. وسهلت عملية الشحن في الموانئ الألمانية الرئيسية: بريمرهافن (Bremerhaven) ونوردنهام (Nordenham) وإمدن (Emden) وروستوك (Rostock)، وقامت ٤٥٠ باخرة عبر الراين بنقل المواد والتجهيزات والأسلحة من مانهايم إلى الموانئ على البحر بمعدل ٧٥٠ نقلة يومياً. وقامت الطائرات الألمانية بنقل ٧٢,٣٧٨ جندياً إلى الخليج العربي من مطارات فرانكفورت وشتوتغارت ونورنبرغ وهامبورغ وكولون/بون وأنغولشتات. وقام سلاح الجو الألماني بـ ١٧٧ رحلة إلى منطقة الخليج نقل خلالها ٨٥٠٠ جندي أمريكي. كما نقل ١٥٠٠ جندي بريطاني إلى الخليج أيضاً. وقدرت تكاليف عملية النقل للجنود والأسلحة بـ ٥٤٠ مليون مارك[٢٥].

وكانت الحكومة الألمانية قد أصدرت في ١٩٩١/٢/١٣ تقريراً أولياً لمشاركتها في حرب الخليج الثانية، وأجريت على هذا التقرير تعديلات في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩١. وجاء في هذا التقرير أن المساهمة الألمانية قد بلغت ١٧,٢ مليار مارك، منها ٣,٥ مليار مارك معونات عسكرية مباشرة للحلفاء، ونصف مليار مارك للنقل والشحن. وقدرت المشاركة العسكرية الألمانية في نطاق حماية الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي بواسطة سلاح الجو الألماني بـ ٣٠٨ مليون مارك. وقدرت تكاليف كاسحات الألغام الألمانية في الخليج بـ ١٢٠ مليون مارك، وتكاليف الحفاظ على المواد العسكرية للجيش الألماني والحلفاء بـ ١٣٢ مليون مارك. أما مساعدة الأكراد في شمال العراق في نيسان/أبريل ١٩٩١ فقدرت بـ ١٣٣ مليون مارك. وفي ما يلي الجدول رقم (٥ ـ ٢) الذي يبين مجمل الدعم العسكري الألماني خلال حرب الخليج حتى نيسان/أبريل ١٩٩١:

(٢٥) Inacker, Ibid., p. 100, und Kaiser und Becher, *Deutschland und der Irak - Konflikt: Internationale Sicherheitsverantwortung Deutschlands und Europas nach der Deutschen Vereinigung*, p. 46.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
الدعم الألماني العسكري للدول الحليفة خلال حرب الخليج

نوع الدعم	بملايين الماركات
الولايات المتحدة الأمريكية	
الدعم العسكري والتقني من خلال الجيش الألماني	١٠٨٦
الدعم اللوجستي والنقل	٠٤٩٠
الدعم المالي	٨٧٣٥
المجموع	١٠٣١١
بريطانيا	
الدعم العسكري والتقني من خلال الجيش الألماني	٢٣٧
الدعم اللوجستي والنقل	٠٠٧
الدعم المالي	٨٠٠
المجموع	١٠٤٤
فرنسا	
الدعم العسكري والتقني من خلال الجيش الألماني	٨٠
الدعم المالي	٣٠٠
المجموع	٣٨٠
إيطاليا	
الدعم العسكري والتقني	٣
هولندا	
الدعم اللوجستي	١٨
تركيا	
الدعم العسكري واللوجستي من خلال الجيش الألماني	٧٦٢
الدعم اللوجستي والنقل	٠١٩
الدعم المالي	٢٦٠
المجموع	١٠٤١
إسرائيل	
الدعم العسكري والتقني من خلال الجيش الألماني	٧١
الدعم اللوجستي والنقل	٦
الدعم المالي (نقدي وشراء صواريخ باتريوت وغواصتين)	١٢٨٥
المجموع	١٣٦٢
مصر	
معونة عسكرية وتقنية من الجيش الألماني	٣
معونة مالية	١١٥٥
المجموع	١١٥٨
الدعم المالي الألماني للدول والمؤسسات (سوريا والأردن وتونس والصليب الأحمر والأمم المتحدة):	
المساهمة الألمانية في مساعدات الجماعة الأوروبية لتركيا ومصر والأردن	٣٢٦
تكاليف وحدات الجيش الألماني في البحر المتوسط وتركيا	٣٠٨
تكاليف وحدات تنظيف الخليج العربي من الألغام	١٢٠
تكاليف الحفاظ على المواد للجيش الألماني والقوات الحليفة خلال عملية النقل	١٣٢
مساعدات اللاجئين الأكراد	٤٣٠
مجموع الدعم الألماني كله	١٧٢٠٠
ومنه دعم مالي	١١٣٨٠
ومنه دعم عسكري وتقني	٠٣٦٨٦
ومنه دعم لوجستي ونقل	٠٥٤٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٦.

صحيح أن ألمانيا لم تشارك في قوات التحالف ضد العراق، إلا أنها أرسلت قوة جوية مؤلفة من ١٨ طائرة مقاتلة من نوع ألفا جت (Alpha Jet) كجزء من القوات الحليفة المتنقلة، إلى القاعدتين الجويتين التركيتين «إرهاج» و«ديار بكر» في جنوبي الأناضول. وكانت أول مشاركة ألمانية منذ الحرب العالمية الثانية في منطقة أزمة بعيدة عن أوروبا(٢٦). وأعلنت الحكومة الألمانية في بيانها أمام البندستاغ في ٣٠/١/١٩٩١ أنها ستقوم بوضع وحدات من أنظمتها الدفاعية رولاند وهوك (Roland and Hawk) في القاعدتين الجويتين التركيتين(٢٧).

لقد أظهرت ألمانيا تضامنها مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في حرب الخليج الثانية، مقابل تضامن هذه الدول مع ألمانيا في مسألة وحدتها السياسية. وعلى الصعيد الداخلي ظهر اتجاه في ألمانيا يدعو إلى الامتناع عن تقديم العون «للشريف (Sheriff) الأمريكي الذي يقوم بدور الشرطي العالمي». وكان هذا الاتجاه يرى أن الحملة على العراق عن طريق التحالف الدولي عملية قذرة باعتبار أنها دفاع عن النظام العالمي الجديد بالعدوان المسلح(٢٨).

وكانت الحكومة الألمانية أولى الحكومات التي فرضت الحظر الذي قرره مجلس الأمن الدولي على العراق والكويت المحتلة. وأيدت جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ضد العراق في الهيئات والمنظمات الدولية. وكان لها دور مؤثر في الجماعة الأوروبية والتعاون السياسي الأوروبي (EPZ) واتحاد أوروبا الغربية (WEU) وحلف الأطلسي والمؤسسات العالمية للتعاون الاقتصادي. ولم تتخذ الدبلوماسية الألمانية موقفاً سلبياً من التحالف الدولي ضد العراق، طوال مدة الأزمة والحرب. وأرسلت المستشار السابق فيلي براندت إلى بغداد لإقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت(٢٩).

ومع وقف إطلاق النار بين العراق وقوات التحالف في نهاية شباط/فبراير ١٩٩١، أمرت الحكومة الألمانية مجموعة كاسحات الألغام المرابطة في جزيرة كريت بالمشاركة في تنظيف المنطقة البحرية المواجهة للكويت من

---

(٢٦) *Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland: Dokumente von 1949 bis 1994*, p. 793, und Kaiser und Becher, Ibid., pp. 114 - 122.

(٢٧) *Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland: Dokumente von 1949 bis 1994*, p. 783.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٨٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٧.

الألغام. وبررت الحكومة الألمانية هذه المشاركة بدوافع إنسانية وإعادة السلام إلى الخليج وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ الصادر بتاريخ ٢٨/١١/١٩٩٠. وجاء هذا التبرير رداً على المعارضة السياسية الألمانية التي رفضت إرسال وحدات عسكرية ألمانية إلى خارج منطقة حلف الأطلسي. وشارك الجيش الألماني في نيسان/أبريل ١٩٩١ في الجهود الرامية إلى تغذية اللاجئين الأكراد في منطقة الحدود التركية والإيرانية الشمالية مع العراق من خلال جسر جوي باتجاه باتمان في تركيا وبختران في إيران(٣٠).

وساهم خبراء عسكريون ومدنيون ألمان منذ حزيران/يونيو ١٩٩١، في الجهود الدولية لإزالة قدرات العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، في نطاق أعمال لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق (UNSCOM) المؤلفة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ الصادر في ٣/٤/١٩٩١. وزودت حكومة ألمانيا الأمانة العامة للأمم المتحدة بثلاث طائرات عمودية عسكرية من نوع (CH-53)، وطائرتي نقل عسكريتين من نوع (Transall C-160) من أجل التفتيش والمراقبة في العراق، والطائرات البيض التي تحمل إشارة الأمم المتحدة مع ٤٨ طياراً وملاحاً ورجال خدمات من الجيش الألماني يتولون قيادة طائرات التسلح في العراق. وتمكنت الطائرات العمودية الألمانية من اكتشاف ١٦ موقعاً عراقياً لإخفاء الصواريخ من نوع سكود في غربي العراق في يوم واحد(٣١).

وإذا أضفنا هذه المساهمة إلى المساهمات الألمانية السابقة في حرب الخليج ارتفعت مساهمة ألمانيا في هذه الحرب إلى ٨٦,٥ مليار مارك(٣٢).

ثالثاً: نتائج حرب الخليج الثانية على ألمانيا

أثيرت أسئلة كثيرة في أعقاب حرب الخليج الثانية حول الدور الجديد للجماعة الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية الذي يشمل جميع الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية باستثناء الدانمارك واليونان وإيرلندا، وحول الدور الجديد لحلف الأطلسي. وسعت ألمانيا وفرنسا لتفعيل دور اتحاد أوروبا الغربية،

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٧ و٤٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

وقدمتا مقترحاً ليصبح الاتحاد جسراً بين الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي، وأن يكون نواة مؤسسية من أجل رسم سياسة أمنية ودفاعية لدول الجماعة الاثنتي عشرة. وواجه هذا المقترح تحفظات من حكومتي بريطانيا وهولندا اللتين عبرتا عن معارضتهما لكل تخفيض للوجود العسكري الأمريكي في أوروبا، وأيدتهما في هذا الرأي حكومتا الدانمارك والبرتغال(٣٣).

وعلى الصعيد الألماني، كانت حرب الخليج أول نزاع دولي جابهته ألمانيا بعد وحدة دولتيها وانتهاء الحرب الباردة في أوروبا. واتضح أثناء هذه الحرب وفي أعقابها أن تحديات جديدة ظهرت على الساحة الدولية مثل: التناقض بين دول الشمال ودول الجنوب في العالم وتصاعد التسلح في العالم الثالث، والأخطار البيئية التي تهدد البشرية، والتخلف والجوع وموجات الهجرة من دول آسيا وأفريقيا. وتبين أن المنظمات والمؤسسات الدولية القائمة غير مستعدة للتغلب عليها. وتساءل كثيرون في ألمانيا عن المسؤوليات الجديدة لألمانيا الموحدة بعد أن امتلكت كامل السيادة على أراضيها، وما هو دورها في بناء أوروبي ودولي متغير؟

وقد اختلفت الصحافة الألمانية في موقفها من هذه الإشكالية، أثناء حرب الخليج وبعدها، ودار موضوع المسؤولية الألمانية حول الأعمال العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها. وظهر التحيز وضيق الأفق في النقاش والاستقطاب للمواقف، وإثارة عواطف الرأي العام الألماني بصورة غير سليمة، بحيث أصبح الوصول إلى اتفاق على دور ألمانيا المستقبلي متعذراً(٣٤).

وكاد المسؤولون الألمان يجمعون على أن الدور الدولي لألمانيا الموحدة مقيد بالشروط والاعتبارات التالية:

١ ـ انتماء ألمانيا بسبب قوتها الاقتصادية إلى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، إذ تعد من أقوى الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية اقتصادياً ومالياً، هذا مع العلم أنه لا يمكن مقارنتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ على الرغم من عظم قوة ألمانيا الاقتصادية والمالية فهي دون

---

(٣٣) Siegfried Schwarz, «Konsequenzen des Golf Konflikts Fuer Westeuropa,» *Potsdamer Blätter*, nr. 1 (1991), pp. 55 - 59.

(٣٤) Claus Montag, «Nach dem Golfkrieg: Debatte und die Groessere Verantwortung Deutschlands,» *Potsdamer Blätter*, nr. 1 (1991), pp. 36 - 37.

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في قدراتها العسكرية، بسبب تطورها الخاص في هذا الميدان بعد الحرب العالمية الثانية واعتمادها لمدة طويلة على الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الأمنية.

٣ ـ لم تكن ألمانيا الاتحادية حرة طليقة في سياستها الدولية، بسبب تجربتها التاريخية والأعباء التي ترتبت عليها بعد الحرب العالمية الثانية. ولذلك التزمت بالاندماج الأوروبي في ظل التقسيم والوحدة. ومارست ألمانيا الاتحادية القديمة وتمارس ألمانيا الاتحادية الموحدة دورها الدولي من خلال الاندماج الكامل في الجماعة الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية وحلف الأطلسي. والمقارنة بين الدور السياسي والأمني لألمانيا ودور كل من بريطانيا وفرنسا لا تتم إلا من خلال عملية اندماج عميقة في هذه المنظمات الدولية. وكل إضعاف لعملية التكامل والاندماج أو عودة إلى السياسة القومية من شأنهما إضعاف الوزن الدولي لألمانيا.

٤ ـ على الرغم من قدرة ألمانيا الاقتصادية فليس من مصلحتها أن تأخذ دور الدولة العالمية أو القوة الأوروبية المهيمنة. وهي تتجنب نمو قوتها العسكرية، وتسعى لصياغة السياسة الأمنية من خلال التعاون مع حلفائها. وترى أن من مصلحتها خلق الضمانات لنمو أوروبا لتصبح عامل استقرار دولي، بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية ونهاية المجابهة بين الشرق والغرب[٣٥].

وظهرت الحاجة في ألمانيا بعد حرب الخليج إلى الوفاء بالتزاماتها السياسية والأمنية الناجمة عن عضويتها في الأمم المتحدة. وهذا يشمل الاستعداد للمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ومع أن ألمانيا ترحب من حيث المبدأ بالمشاركة في وحدات عسكرية متعددة الجنسية تحت غطاء الأمم المتحدة، غير أنها ترى أن التوسع في نطاق العمل العسكري للأمم المتحدة في مناطق خارج أوروبا، لا بد من الحد منه، لأنه قد يؤدي إلى وضع دولي معقد في العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب[٣٦].

ذكرنا في ما سبق نتائج حرب الخليج الثانية على ألمانيا من خلال آراء الحكومة والخبراء الرسميين الألمان، أما المناقشات العامة والعلنية فقد اختلفت

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

في التحليل والنتائج وفي تصورات المستقبل. ولقد أشار الخبير الألماني في الشؤون العربية من الحزب الاشتراكي الديمقراطي هانز يورغن فشنفسكي في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى خطورة التصعيد العسكري الغربي ضد العراق. ورأى أن الحل العسكري للأزمة العراقية ـ الكويتية سيكون كارثة من مختلف الأبعاد العالمية(٣٧).

وقد أدرك كثيرون من الألمان الذين ينتمون إلى حركة السلام أن حشد القوات في هذه الأزمة يختلف عنه في غيرها من الأزمات والأحداث الدولية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت حركة السلام هذه تدعو إلى إنعاش دور الأمم المتحدة. وقبلت بتحفظات كثيرة بالسياسة الجديدة للتدخل العسكري، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، ولكن أنصار هذه الحركة وغيرهم كثيرين اعتقدوا أن الجهود السياسية والدبلوماسية المنسقة في المجتمع الدولي الرامية إلى سحب القوات العراقية من الكويت لم تستنفد، وكان بالإمكان أن تبوء بالفشل. ولا شك في أن مظاهرات السلام الكبرى التي شهدتها المدن الألمانية، أثناء الهجوم الجوي للدول المتحالفة على العراق في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ استنكاراً لهذا الهجوم، كانت دليلاً على الأمل الذي راود هؤلاء الألمان في عدم اللجوء إلى الحل العسكري للأزمة(٣٨).

وكان كثير من الشباب الألمان من الذين نشأوا في حقبة ما بعد الحرب في مناخ روحي لا يبرر الحرب نظرياً وأخلاقياً. وكان قرار إدارات المدارس بإرسال التلاميذ أثناء ساعات الدراسة، إلى التظاهرات ضد الحرب وضد ضرب العراق قد أدهش المراقبين الأجانب. وكان كثير من المعلمين والمربين الألمان الذين أيدوا هذه التظاهرات يرون أن من واجبهم أن لا يقع الشباب الألماني في شباك الغطرسة العسكرية وإساءة استعمال القوة. وعبّر أصحاب هذا الموقف عن احتجاجهم بشعارات كتبت على لافتات كبيرة تحمل كلمة (لا Nein) واختلط هذا الموقف بالعداء الذي يكنه الألمان للأمريكيين وللسياسة الأمريكية. ويمثل هذا الاتجاه أسقف الكنيسة الانجيلية في برلين ـ براندنبورغ، غوتفريد فورك (Gottfried Forck) الذي شارك في التظاهرات

(٣٧) *General - Anzeiger* (Bonn): 1/9/1990, und 2/9/1990, p. 17.

(٣٨) Kaiser und Becher, *Deutschland und der Irak - Konflikt: Internationale Sicherheitsverantwortung Deutschlands Europas nach der Deutshen Vereinigung*, p. 22.

السلمية في بون في ٢٦/١/١٩٩١[٣٩].

لم تكن وسائل الإعلام الألمانية ومعظم السياسين الألمان راغبين في نقل الأخبار حول الموقف الحقيقي للحكومة الألمانية ونشره بوضوح وبصراحة، ولم يكن بيان الحكومة الألمانية في البندستاغ في ١٤/١/١٩٩١ كافياً لتفسير موقفها. كما شاب مواقف السياسيين في البندستاغ صباح يوم ١٧/١/١٩٩١ الغموض والاضطراب والتشتت، فقد أعلن بعض نواب الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الديمقراطي أن تركيا قد تحرشت بالعراق لتمكن الطائرات الحربية الأمريكية من العمل في القواعد العسكرية الجوية التركية. ورأوا أن هجوماً انتقامياً محتملاً من العراق ضد تركيا لا يفرض على ألمانيا التزاماً بالمشاركة في الدفاع عن تركيا، وفقاً للمادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي. وقال الناطق بلسان الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البندستاغ يوخن فوجل (Jochen Vogel): لقد تحول حلف شمال الأطلسي من حلف دفاعي إلى حلف لمساندة العمليات العسكرية العدوانية[٤٠].

وتعرض موقف الحكومة الألمانية من حرب الخليج للنقد من الأوساط المثقفة والأكاديمية الألمانية واتجه النقد إلى دبلوماسية الشيكات المكلفة جداً والتي مردودها السياسي أقل بكثير من نفقاتها. وأخذ بعضهم على الحكومة التبذير في الأموال العامة التي كان من الواجب أن تنفق على الولايات الألمانية الشرقية الخمس التي اتحدت حديثاً مع ألمانيا الغربية[٤١]. ورأى بعضهم أن حرب الخليج أعادت الرعب إلى العالم من جديد، ذلك أن إنشاء قوات التدخل السريع الوطنية والدولية للسيطرة على الأزمات خارج أوروبا تطور خطير جداً ومرعب لكل الأطراف.

لقد كانت الهجمات الجوية على الأهداف المدنية والعسكرية العراقية التي تجاوزت مئة ألف هجمة، لا تستهدف تحرير الكويت فحسب وإنما تستهدف تدمير العراق[٤٢]. وذهب آخرون إلى القول إن حرب الخليج لم تشهد تصعيداً

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٣٢.

(٤١) *Conference Report on Germany's Foreign Policy after Unification*, edited by Jeff Thines (Berlin: Aspen Institute, 1991), p. 7.

(٤٢) Elmar Schmaeling, «Moralische und Rechtliche Aspekte des Golfkrieges und Konsequenzen fuer die BRD,» in: Georg Stein, hrsg., *Nachgedanken zum Golfkrieg*, mi teinem vorwort von Robert Jungk; mit beiträgen von Johan Galtung... [et al.] (Heidelberg: Palmyra, 1991), p. gl.

ولكنها كانت حرباً منظمة تنظيماً مسبقاً ومحسوبة سياسياً بدقة. وقد نفذت من دون التفكير بحل النزاع سياسياً وسلمياً. وكانت هذه الحرب ضد الشعب العراقي كله، لأنها استهدفت تدمير البنية التحتية وأسس الحياة للسكان، ولم تستهدف التجهيزات العسكرية العراقية. وتلغي هذه الحقيقة منطق تطبيق قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي. كما أنها تفضح الدعم الأمريكي للشيعة في جنوبي العراق وللأكراد في شماله من أجل تحقيق طموحاتهم السياسية(٤٣).

ورأى محللون ألمان أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض بشدة تفعيل اتحاد أوروبا الغربية، وتصر على حلف الأطلسي وعلى هيمنتها عليه(٤٤). وذهب بعضهم إلى أن حرب تحرير الكويت امتحان للنظام العالمي الجديد، وأنها كانت الرد على أولئك الذين يقللون من دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ويقولون بنهاية العصر الأمريكي، كما أنها رد على هزيمة فييتنام وما أحدثته من آثار نفسية. ويرى هؤلاء أن تأثير هذه الحرب في ألمانيا وفي ثقافتها السياسية أكبر بكثير من تأثير ألمانيا في الأزمة ومجرى الحرب نفسها. وكان تمويل الحرب صيغة للتأثير ولكنه أكبر من مساهمة ألمانيا السياسية في حلها(٤٥).

وخرج الكتاب الألمان في تحليلهم للأزمة بدروس وعبر وتوصيات للمستقبل حول السياسة الألمانية نحو الشرق الأوسط نذكر أهمها في ما يلي:

١ ـ التوجه نحو حلول سلمية للنزاعات في المنطقة، أي على السياسة الألمانية والأوروبية في الشرق الأوسط أن تكون سياسة سلمية في المقام الأول. لقد كررت دول الجماعة الأوروبية دعوتها إلى حل شامل لنزاع الشرق الأوسط يعطي الحق لجميع دول المنطقة «في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة»، ويضمن للشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره. وقد

---

(٤٣) Horst Van der Meer, «Der Golfkrieg Konsequenzen Fuer die Welt und fuer uns Selbst,» *Potsdamer blätter*, nr. 1 (1991), p. 5.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥.

(٤٥) Volker Perthes, *Regionale Auswirkungen des Zweiten Golfkr.eges: Probleme der Sicherheit und Zusammenarbeit im Arabischen Raum und die Optionen Europaeischen Politik, Reihe Interdependenz Materialen und Studien* (Duisburg: Stiftung Entwicklung und Frieden; Institut fuer Entwicklung und Frieden, 1991), p. 5.

أكدت هذه الدول على قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ بخصوص النزاع العربي ـ الإسرائيلي ورقم ٤٢٥ و٥٠٩ بخصوص لبنان، وعلى عدم مشروعية امتلاك أراضي الغير بالقوة. وطلبت من إسرائيل إنهاء احتلالها للأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ وما بعدها، وإعلان بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مخالفة للقانون الدولي. أما حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم فيجب أن يتضمن احتمال بناء دولة فلسطينية مستقلة أو فكرة قيام اتحاد كونفدرالي أردني ـ فلسطيني أو اتحاد أردني فلسطيني ـ إسرائيلي، إذا نال موافقة الفلسطينيين.

ولما كانت السياسة الأوروبية والغربية، بوجه عام تعتبر دوماً استقرار منطقة الخليج العربي من أهدافها الأولى، فيجب على السياسة الأوروبية أن لا تنطلق من مصالحها في تأمين التزود بالنفط فحسب، وإنما أيضاً من دافع سياسي سلمي عام يقوم على علاقات حسن الجوار بين الدول، وحل النزاعات الداخلية في كل دولة. وفي هذا المجال لا بد من الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي. ولبلوغ هذا الحق يبدو من المنطق في البلدان التي توجد فيها تجمعات كردية كبيرة (تركيا والعراق وإيران) المطالبة بحكم ذاتي واسع، وفي بلاد أخرى الاعتراف بالأكراد كأقلية إثنية، وعلى الدول الأوروبية نفسها أن تعترف بقومية كردية مستقلة.

٢ ـ أكدت حرب الخليج الثانية المصالح المشتركة لأوروبا والشرق الأوسط. ولذا لا بد من بحث النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ومسألة لبنان ومسألة التسلح الكثيف في المنطقة، وحقوق الإنسان، وإشكالية التنمية، في نطاق مؤتمرات الأمن والتعاون حول الشرق الأوسط، وذلك لأن الشرق الأوسط والبحر المتوسط لهما اتصال مباشر بأوروبا، ولا بد من متابعة الأفكار التي طرحت في المؤتمر المذكور.

٣ ـ استئناف الحوار العربي ـ الأوروبي كمنبر للاتصال المنظم بين دول الجامعة العربية ودول الجماعة الأوروبية لما له من فائدة. ولا بد من مأسسة علاقات العمل بين الأقسام والدوائر المختصة في الجماعة الأوروبية وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

٤ ـ وفي حالة نجاح مؤتمر السلام المنوي عقده بين الدول العربية المعنية وإسرائيل، ينبغي أن لا توضع حقوق الشعب الفلسطيني وهي جوهر القضية تحت مائدة التفاوض. كما ينبغي على ألمانيا والجماعة الأوروبية أن تعلنا عن

استعدادهما لضمان السلام المأمول اقتصادياً، ذلك أن معونة مالية طويلة الأمد وسخية ومعونة تقنية لمواجهة المشاكل الاقتصادية للدولة الفلسطينية الناشئة وللاتحاد الأردني ـ الفلسطيني، وتعويض إسرائيل من انسحابها من المناطق المحتلة، سيدعم عملية السلام.

٥ ـ على الدول الأوروبية أن تعلن عن العقبات التي تواجه عملية السلام وأن تطالب بإزالتها. وأولى هذه العقبات المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة التي لا بد من إيقاف بنائها، مقابل رفع المقاطعة العربية لإسرائيل.

٦ ـ على الجماعة الأوروبية وألمانيا أن لا تفرض عقوبات على الدول الصديقة في المنطقة، ولكن لا بد من تجميد المعونات المالية لإسرائيل ما دامت الأخيرة مستمرة بسياسة الاستيطان ولا تحيد عنها.

٧ ـ ويجب أن لا تؤدي الهجرة اليهودية إلى إسرائيل إلى توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة. وعلى ألمانيا والجماعة الأوروبية أن لا تدعم سياسة الهجرة اليهودية، وعلى ألمانيا أن لا تساعد اليهود فيها على الهجرة منها.

٨ ـ على ألمانيا والجماعة الأوروبية الامتناع عن تزويد دول المنطقة بالأسلحة وتكنولوجيا الأسلحة.

٩ ـ ينبغي أن يستهدف التعاون الاقتصادي الألماني والأوروبي مع دول المنطقة تنميتها اقتصادياً واجتماعياً تنمية متوازنة ودائمة، والتغلب على الفقر والبؤس وتطوير الاعتماد على النفس، ودعم التعايش السلمي بين الشعوب.

١٠ ـ مساعدة الدول التي تضررت من الحرب العراقية ـ الكويتية مالياً من خلال تقديم المنح والقروض الميسرة للأردن واليمن والضفة الغربية وقطاع غزة ومصر وسوريا.

١١ ـ إن قرار نادي باريس بإعفاء مصر من نصف ديونها ينبغي أن يشمل الأردن وتونس والمغرب واليمن.

١٢ ـ ينبغي إلغاء إجراءات الحماية التي تمارسها الجماعة الأوروبية ضد بعض دول الشرق الأوسط.

١٣ ـ يجب تشجيع دول الشرق الأوسط على إنشاء مناطق حرة وسوق مشتركة في ما بينها.

١٤ ـ على ألمانيا والجماعة الأوروبية أن لا تمارس الضغوط من أجل تخفيض أسعار المواد الخام.

١٥ ـ على ألمانيا والجماعة الأوروبية تجنب الرغبة في الانتقام والعقاب في التعويضات العراقية، وأن تفكر بالمصالح البعيدة المدى، وفي إعادة العراق إلى وضع معيشي مقبول. ويجب رفع الحظر الاقتصادي عن العراق ووضع قيود صارمة على تسليحه. ولا بد من التخلي عن فكرة تعويض الخسائر في حرب الخليج من العراق، ولا بد من تقديم معونة تقنية لإعادة بناء العراق.

١٦ ـ على ألمانيا والجماعة الأوروبية أن تركزا في تعاونهما مع دول الشرق الأوسط على ضرورة نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وعليها دعم الدول التي تسير في طريق التغيير الديمقراطي مثل: الأردن ومصر واليمن والجزائر. وعليها مقاطعة أنظمة الحكم التي تشن حروباً على جيرانها أو على جزء من شعبها مقاطعة سياسية وعزلها دولياً.

١٧ ـ على ألمانيا والجماعة الأوروبية فتح باب الحوار مع المعارضة الديمقراطية في الدول الصديقة في الشرق الأوسط، عن طريق الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية، ولا بد من تمويل المعارضة الديمقراطية في هذه الدول[٤٦].

رابعاً: ألمانيا الموحدة والوحدة العربية بعد حرب الخليج الثانية

انتهجت ألمانيا الموحدة سياسة ثنائية المسار، أي ألمانية ـ أوروبية في آن واحد، نحو الدول العربية والتضامن العربي. وأخذت في الحسبان خصوصيات بعض الأطراف العربية مثل: العلاقة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، ومجلس التعاون الخليجي، والحركات الأصولية الإسلامية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والهجرة الجماعية من مناطق الأزمات إلى أوروبا. وأدركت الحكومة الألمانية أن تأييد جميع الحكومات العربية للوحدة الألمانية دليل على التعاطف التقليدي العربي نحو ألمانيا. كما أدركت أن العرب ينظرون إلى ألمانيا كقوة كبرى مستقبلية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وينتظرون منها التدخل لحل مشاكلها السياسية والاقتصادية والمساهمة في الحد من الهيمنة الأمريكية على المنطقة، والاستقلال عن الولايات المتحدة في سياستها نحو

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٥٩.

المنطقة. كما يأمل العرب في أن تصبح ألمانيا عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي(٤٧).

وكان من أهم الأحداث التي أثارت اهتمام الحكومة الألمانية والبندستاغ فوز «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الانتخابات البلدية والنيابية في الجزائر سنة ١٩٩١. فقد اعتبر هذا الفوز تحدياً للغرب، وبداية لعدم الاستقرار في المغرب العربي في ظل تنامي الحركات الأصولية الإسلامية فيه. وعقد الحزب الحاكم في ألمانيا (الاتحاد المسيحي الديمقراطي) ندوات في نطاق الحزب ومجموعته البرلمانية ولجنة الشؤون الخارجية، حول السياسة الألمانية والأوروبية المستقبلية في المغرب العربي. وقام حزب المعارضة (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) بعقد ندوات مماثلة، أصدر في ختامها في حزيران/يونيو ١٩٩٢ تقريراً عن «أسس السياسة الاشتراكية الديمقراطية نحو الشرقين الأدنى والأوسط».

وقام المسؤولون الألمان بنشاط ملحوظ في سنة ١٩٩٢ في البلاد العربية، فقد زار رئيس الجمهورية الألمانية، ريتشاد فون فايتسزيكر (Richard von Weizsaecker) اليمن بين ٢٧ حزيران/يونيو والأول من تموز/يونيو ١٩٩٢ وتباحث مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح حول تجربة الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه، مقارنة مع وحدة ألمانيا الغربية مع ألمانيا الشرقية. وزار وزير الاقتصاد الألماني يورغن مولمان (Juergen Moellemann) الرياض في شباط/فبراير وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. كما زارها وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية هلموت شيفر (Helmut Schaefer) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقام شيفر بزيارة دمشق في ٢٨/ ٩/ ١٩٩٢. وزار وزير الدفاع الألماني غرهارد شتولتنبرغ القاهرة بين ٤و٧/ ٢/ ١٩٩٢ لبحث التعاون الثنائي مع مصر(٤٨).

هذا وكان وزير خارجية ألمانيا غينشر قد حدد في خطابه أمام الجمعية

---

(٤٧) Udo Steinbach, «Interessen und Handlung Smoeglichkeiten Deutschlands im Nahen und Mittleren Osten,» pp. 189 - 190 und Gudrun Kraemmer, «Fremde Nachbarn: Der Nahe und Mittlere Osten,» pp. 157 - 178, in: *Deutschlands neue Aussenpolitik,* herausgegeben von Karl Kaiser und Hanns W. Maull; unter mitarbeit von Gabriele Brenke; autoren, Walter L. Bühl... [et al.], Schriften des Forschungsinstituts der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik e.v., Bonn. Reihe Internationale Politik und Wirtschaft; Bd. 59, 61 - 63, 4 vols. (München: Oldenbourg, 1994 - 1998), Bd. 2: *Herausforderungen* und Bd. 3: *Interessen und Strategien.*

(٤٨) *Nahost Jahrbuch, 1996* (Opladen: Leske + Budrich, 1997), pp. 13 - 15.

العامة للأمم المتحدة في ١٩٩١/٩/٢٥ شروط تعاون حكومته مع دول العالم الثالث. وأول هذه الشروط أن تبدي الدول المتلقية للمعونات الألمانية استعدادها لتطبيق التعددية السياسية، وقيام دولة القانون، وتبني اقتصاد السوق، وأن تعنى بمواطنيها وبرخائهم أكثر من عنايتها بجيوشها وتسليحها، ذلك أن نفقات دول العالم الثالث السنوية على التسلح تبلغ نحو مئتي مليار دولار أمريكي، وأن هذه النفقات الباهظة وراء حالة الجوع والبؤس في هذه الدول(٤٩).

وظل الاهتمام الألماني بالمنطقة العربية نابعاً من اعتبارات استراتيجية واقتصادية بالدرجة الأولى. فالاستقرار السياسي في المنطقة العربية ضروري لأمن أوروبا وأمن ألمانيا حتى يتم الحصول على المواد الأولية من هذه المنطقة من دون عائق، ويتم تصدير انتاجها الصناعي إلى أسواق عربية مستقرة(٥٠). ولعل أهم ما يقلق ألمانيا الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة العربية، وانتشار التسلح على نطاق واسع، والهجرة الكثيفة من المنطقة العربية إلى أوروبا، ولا سيما من أقطار المغرب العربي، وهي هجرة سببها عدم الاستقرار السياسي(٥١). ومن الجدير بالذكر أن الصادرات الألمانية إلى البلاد العربية قد ارتفعت قيمتها سنة ١٩٩٢ بنسبة ٣,٧ بالمئة فبلغت ١٥,٥ مليار مارك، بينما زادت وارداتها من الأقطار العربية بنسبة ٣,١ بالمئة فبلغت ١٢,١ مليار مارك. وبذلك كان الميزان التجاري لصالح ألمانيا بزيادة مقدارها ٣,٤ مليار مارك(٥٢).

أما بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فقد حافظت ألمانيا على علاقتها الخاصة بإسرائيل، واحتلت المكانة الثانية في التعاون الاقتصادي والتكنولوجي معها في التسعينيات من القرن العشرين. وإذا عدنا إلى حساب المساعدات الألمانية لإسرائيل بين سنتي ١٩٥٢ و١٩٩٥ فإننا نجد أنها بلغت ٩٥,٦٤ مليار مارك ألماني. ويبلغ ما استلمته إسرائيل من ألمانيا حكومة وأفراداً ٣١ مليار دولار من هبات وقروض(٥٣). ويبلغ إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٩٦ ٧٧,٧٢٦ مليار دولار، ولا يدخل في هذا المبلغ

---

(٤٩) *Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland: Dokumente von 1949 bis 1994*, p. 824.

(٥٠) Kraemmer, «Fremde Nachbarn: Der Nahe und Mittlere Osten,» p. 158.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٥٢) *Nahost Jahrbuch, 1992* (Opladen: Leske + Budrich, 1993), p. 17.

(٥٣) *Link* (Americans for Middle East Understanding) (January 1998), p. 2.

ضمانات القروض الأمريكية لبناء مساكن للمهاجرين اليهود السوفيات إلى إسرائيل البالغة ٩,٨ مليار دولار(٥٤). وتعمق التعاون الألماني - الإسرائيلي بعد بدء عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. كما تحسنت علاقات ألمانيا مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وافتتحت مكتباً ألمانياً للتنسيق في أريحا في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٤، وقدمت معونة مالية وتقنية للسلطة الفلسطينية(٥٥).

قدمت أوراق كثيرة ودراسات عديدة إلى وزارة الخارجية الألمانية، بعد حرب الخليج الثانية، حول دور ألمانيا المقبل في المنطقة العربية، وهل هو دور ثنائي أم يندرج في نطاق الاتحاد الأوروبي؟ وذهب بعض الباحثين الألمان في هذا الموضوع إلى أن المنطقة العربية تنقسم إلى ثلاث مناطق فرعية هي: أفريقيا الشمالية (المغرب العربي)، ومنطقة الصراع العربي - الإسرائيلي، ومنطقة الخليج العربي. ويرى هؤلاء أن هدف السياسة الألمانية في المنطقة العربية كلها هو المساهمة في الحفاظ على الاستقرار السياسي فيها. وهذا يعني ضمان عمليات التغيير السياسية والاجتماعية من خلال التعاون الاقتصادي، وتقديم المعونات، وحل النزاعات الاقليمية. إن تحقيق هذه الأهداف لا يضمن حماية المصالح الاقتصادية الألمانية فحسب وإنما يضمن المصالح الأمنية والسياسية الألمانية أيضاً. وذلك لأن النزاعات وعدم الاستقرار والنضال لها تأثير عكسي في أوروبا من خلال النشاط الإرهابي المستورد، ومن خلال حركات الهجرة التي تقلب الموازين الاجتماعية في أوروبا، وتثير التوترات الاجتماعية والسياسية الداخلية فيها. وقد شهدت ألمانيا الإرهاب والعنف الناجم عن المشكلة الكردية في تركيا وإيران على أراضيها، كما زادت من الهجرة التركية إليها، فأثارت العداء للأجانب بين مواطنيها(٥٦).

وحدث تطور إيجابي في العلاقات الثنائية مع دول المغرب العربي في نطاق التعاون الأوروبي مع دول البحر المتوسط في مؤتمر برشلونة (Barcelona) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وكان محور النقاش إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط حتى سنة ٢٠٠١، وخلال رئاسة

---

(٥٤) شون ل: تيونج، «المساعدات الأمريكية لإسرائيل، دليل شامل،» قضايا شرق أوسطية (مركز دراسات الشرق الأوسط)، العددان ٣ - ٤ (نيسان/أبريل ١٩٩٧)، ص ١٦٧.

(٥٥) Kraemmer, «Fremde Nachbarn: Der Nahe und Mittlere Osten,» p. 161.

(٥٦) Udo Steinbach, «Der Nahe Osten in der Deutschen Aussenpolitik,» *Aus Politik und Zeitgeschichte* (Beilage zur Wochenzeitung das Parlament) (13 März 1998), pp. 25 - 26.

ألمانيا للاتحاد الأوروبي تم إبرام اتفاقية شراكة بين الاتحاد وتونس، كما أن دور ألمانيا في المغرب العربي ما زال ضعيفاً لأسباب تاريخية وجغرافية، وكذلك الحال فإن دورها في منطقة الخليج العربي ما زال محدوداً بسبب الهيمنة الأمريكية عليها وعلى شبه الجزيرة العربية(٥٧).

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ارتفعت واردات البلاد العربية من المنتجات الصناعية الألمانية سنة ١٩٩٦ بنسبة ٤ بالمئة، فبلغت ١٦,٤١ مليار مارك ألماني، وباستثناء النفط هبطت صادرات البلاد العربية إلى ألمانيا إلى ١,٢ بالمئة، أي بقيمة ٣,٨٥ مليار مارك. أما واردات ألمانيا من النفط العربي فتراوحت بين ٢٨,٩ و٣٠ مليون طن، أي ما يعادل ٢٧,٩٢ بالمئة و٢٩,٨٨ بالمئة من مجمل واردات ألمانيا من النفط(٥٨).

وفي سنة ١٩٩٦، قدمت ألمانيا للأردن معونة مالية مقدارها ٥٠ مليون مارك، واستقر حجم التبادل التجاري بين ألمانيا وسوريا حول ١,٥ مليار مارك، بسبب عدم تسوية الديون القديمة على سوريا البالغة ١,٢ مليار مارك، منها ٥٥٠ مليون مارك لألمانيا الديمقراطية سابقاً. ومنذ سنة ١٩٩٢، توقفت ألمانيا عن تقديم معونات تنموية لسوريا. وباستثناء شركة (Deminex) الألمانية التي تعمل في قطاع النفط، لا يوجد في سوريا استثمارات ألمانية مباشرة. أما لبنان فقد بلغت قيمة المشاريع الألمانية فيه حوالى ٩٥٠ مليون دولار أمريكي، شملت مطار بيروت الدولي بـ ٤٠٠ مليون دولار والجامعة اللبنانية ٢٢٠ مليون دولار. وانخفضت صادرات مصر إلى ألمانيا في السنة نفسها بنسبة ١٨ بالمئة فبلغت ٢,٥٥ مليار مارك. وحصلت الشركات الألمانية على امتيازات للتنقيب عن النفط في تونس. وكان لألمانيا في تلك السنة ١٠٢ مليون مارك استثمارات مالية مباشرة و١٩٠ شركة ممثلة في تونس تشغّل حوالى ربع مليون عامل، وبذلك ساهمت في تخفيض نسبة البطالة في البلاد. وبلغ حجم المعونة المالية للمملكة المغربية ٦٥ مليون مارك سنة ١٩٩٦(٥٩).

وعلى أية حال، لا تقارن المعونات الألمانية للبلاد العربية بمعونات ألمانيا

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٥٨) *Nahost Jahrbuch, 1996,* pp. 13 - 17.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

لإسرائيل في سنة ١٩٩٦. فقد بلغ حجم التعويضات لإسرائيل في ذلك العام ٨٦٨ مليون دولار، يضاف إليها معونة مالية مقدارها ١٠٠ مليون مارك. وازداد حجم التجارة بين ألمانيا وإسرائيل حتى بلغ ٥,٥٧ مليار مارك في ذلك العام. وبلغ حجم الاستثمارات الألمانية المباشرة في إسرائيل ٤٢٧ مليون دولار(٦٠).

هذا وقد تناول الباحثون الألمان أثر حرب الخليج الثانية في التضامن العربي والوحدة العربية. وذهبوا إلى أن الانتماء العربي الإسلامي ما زال قوياً بين العرب، وأن القومية العربية ما تزال حية ومؤثرة، ولكنها تفتقر إلى البنية السياسية. ورأوا أن مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ما زال دورهما في التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي محدوداً، ولم ينجحا في حل المنازعات بين الدول الأعضاء. كما أن جامعة الدول العربية أثبتت، لمدة طويلة، أن قدرتها على معالجة القضايا والمنازعات العربية محدودة، ولم تستطع تطوير مؤسساتها لتحقيق اتحاد عربي. ورأى بعض المسؤولين الألمان أن التحديات الداخلية في كل دولة عربية أخطر بكثير من العلاقات بين هذه الدول. فالأخطار الداخلية في هذه الدول هي: الفقر وزيادة عدد السكان ونمو المدن على حساب الريف، والأرض، والمياه، ومحدودية الموارد الطبيعية، وعدم احترام حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والمحسوبية، والفساد بمختلف أنواعه. أما العلاقات بين الدول العربية فضعيفة، والتنسيق السياسي بينها غير كاف، والعلاقات الأساسية بينها علاقات ثنائية في المقام الأول. ولهذا يسعى الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة اقتصادية اجتماعية وسياسية متوسطية (نسبة إلى البحر المتوسط). وقدمت فرنسا مشروعاً في هذا الصدد يشمل فرنسا والبرتغال واسبانيا وايطاليا من جهة، والمغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا من جهة أخرى، واقترح ضم مالطا إليها بحيث تؤلف هذه الدول منطقة اقتصادية وأمنية خارج نطاق الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي(٦١).

وهكذا يتضح لنا أن الوحدة الألمانية وحرب الخليج الثانية التي تزامنت معها لم تغيرا من الموقف الألماني نحو التضامن العربي والوحدة العربية في ظل

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٦١) Kraemmer, «Fremde Nachbarn: Der Nahe und Mittlere Osten,» p. 173.

الانقسام الألماني. وظلت ألمانيا ملتزمة بالسياسة الأمريكية نحو القضايا العربية، مثلما التزمت بالسياسة العامة للاتحاد الأوروبي نحو القضايا العربية بعامة، ونحو التضامن العربي بخاصة. وبقي موقف الاتحاد الأوروبي موقفاً لفظياً نظرياً لم يترجم إلى واقع عملي وإجراءات وتدابير ملموسة.

خاتمــــة

خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الثانية مدمرة ومهزومة. وخضعت للاحتلال العسكري المباشر وللتجزئة السياسية، وفقدت أجزاء من أراضيها ضمت إلى الدول المجاورة. واقتضت ظروف الاستقطاب الدولي والصراع بين المعسكر الرأسمالي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، قيام دولتين على الأرض الألمانية هما: ألمانيا الاتحادية (الغربية) وألمانيا الديمقراطية (الشرقية). وادعت الأولى حق تمثيل جميع الألمان، ولم تعترف بألمانيا الشرقية لعقدين ونيف من الزمن. وتبنت مبدأ هالشتاين للحيلولة دون اعتراف الدول بألمانيا الشرقية. وظل هدف ألمانيا الغربية الاندماج في أوروبا الغربية والسعي لقبول حكوماتها وشعوبها عضواً فاعلاً فيها، ونسيان الماضي النازي، والقبول بالوجود العسكري لقوات حلف الأطلسي على أراضيها، حماية لها من الخطر السوفياتي الماثل على حدودها الشرقية في ألمانيا الديمقراطية. وأفادت ألمانيا الاتحادية من مشروع مارشال ومن الدعم السياسي والاقتصادي الأمريكي لها، فانتعش اقتصادها بسرعة وتجاوزت جاراتها من دول أوروبا الغربية، وشهدت، في مطلع الستينيات من القرن الفائت، معجزة اقتصادية حقيقية. وظلت، طوال نصف قرن ونيف من الزمن حريصة، في سياستها الخارجية مع العالم الثالث، على الالتزام بالخطوط العامة للسياسة الأمريكية والسياسة العامة للجماعة الاقتصادية الأوروبية وخليفتها الاتحاد الأوروبي. أما ألمانيا الديمقراطية، فقد التزمت في سياستها الخارجية بمبادئ وأهداف السياسة الخارجية السوفياتية، وسعت لدى دول العالم الثالث للاعتراف بها وتوثيق علاقاتها بها لمجابهة سياسة ألمانيا الاتحادية وللتخلي عن مبدأ هالشتاين. واعترف بألمانيا الديمقراطية في مطلع السبعينيات من القرن الماضي. وقبلت الدولتان الألمانيتان في الأمم المتحدة عضوين كاملين، في ظل الانفراج الدولي الذي ساد العلاقات بين المعسكرين

المتصارعين منذ أواخر الستينيات.

تأثرت الدولتان الألمانيتان في علاقاتهما مع الدول العربية وفي موقفهما من الوحدة العربية بمواقف كل واحد من المعسكرين الذي تنتمي اليه كل منهما. والواقع أن ألمانيا الغربية لم تتخذ موقفاً واضحاً، على الصعيدين الرسمي والشعبي من مشاريع الوحدة العربية التي طرحت على بساط البحث على الساحة السياسية العربية أو تلك التي أخذت طريقها إلى التنفيذ وعاشت لمدة قصيرة من الزمن مثل: مشروع سوريا الكبرى، أو مشروع الاتحاد العراقي ـ السوري، أو مشروع الاتحاد الأردني ـ العراقي، وقيام الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) والاتحاد العربي (١٩٥٨)، ومباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا سنة ١٩٦٣، ومشاريع الاتحاد العربي في مطلع السبعينيات بين مصر وليبيا وسوريا والسودان، وبين ليبيا وتونس، ومجلس التعاون بين دول الخليج العربي سنة ١٩٨١، ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي سنة ١٩٨٩. ولم يصدر عن الحكومات الألمانية الغربية المتعاقبة أو عن أحزابها السياسية مواقف واضحة من هذه المشاريع والتجارب الوحدوية العربية. لقد قام عدد من الباحثين الألمان بدراسة هذه المشاريع والتجارب، ولا ندري إلى أي مدى كان لهذه الدراسات أثر في المواقف السياسية الألمانية الحكومية والحزبية أثناء الأزمات والمواجهات بين العرب وألمانيا الغربية، بسبب مواقف الأخيرة من إسرائيل ودعمها العسكري والاقتصادي لها.

لقد كشفت هذه الدراسة عن حقيقة المواقف الرسمية الألمانية من التضامن العربي، وعن محاولات المانيا الغربية لإضعافه وتفكيكه. وتتضح هذه المحاولات في التصدي للموقف العربي من اتفاقية التعويضات الألمانية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٥٢، والموقف من العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، والأزمة العربية ـ الألمانية سنة ١٩٦٥، ومن حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ومن حرب تشرين/ اكتوبر ١٩٧٣، والأزمة النفطية التي رافقتها، والموقف الألماني الغربي من الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، ومن غزو إسرائيل للبنان سنة ١٩٨٢، ومن الأزمة العراقية ـ الكويتية، وضرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للعراق سنة ١٩٩١. وكانت ألمانيا الاتحادية في كل هذه المواقف ملتزمة بالموقف الأمريكي والغربي بصورة عامة. ولم يكن لما يسمى بـ«الصداقة التقليدية العربية الألمانية» أثر رادع أو مخفف للاندفاع الألماني وراء السياسة الأمريكية. ولا عجب أن أثارت هذه السياسة الألمانية ردود فعل سلبية في أوساط الشباب المثقف

الألماني ولا سيما طلبة الجامعات في أواخر الستينيات وفي السبعينيات من القرن المنصرم. وظهر اليسار الألماني الجديد الذي تعاطف مع العرب وقضاياهم، ولاسيما قضية فلسطين، وشن هجوماً شديداً على سياسة الحكومة الألمانية الاتحادية المعادية للعرب والمؤيدة لسياسة الهيمنة الأمريكية. وأقامت ألمانيا الاتحادية «علاقة خاصة» مع إسرائيل، تبارى سياسيوها وقادة أحزابها في تسويغها والدفاع عنها أمام الرأي العام الألماني والرأي العالمي. وكانت هذه العلاقة على حساب العرب، وعاملاً أساسياً في تقوية إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً، وتعزيز سياستها التوسعية والعدوانية، وتمسكها بالأراضي العربية التي احتلتها.

وأوضحت هذه الدراسة أن البيانات الرسمية الألمانية والتصريحات الصادرة عن بعض قادة الأحزاب الألمانية الغربية التي تتضمن تعاطفاً مع العرب أو اقتراباً من الحياد الذي ينادي به العرب، يقصد منها الاستهلاك المحلي العربي، ولا يتبعها أي إجراء عملي يحقق فحواها. ولم تمارس ألمانيا الاتحادية أية ضغوط أو القيام بأي إجراء يلبي المطالب العربية في أية قضية.

كما أبانت هذه الدراسة أن حقيقة العلاقات العربية ـ الألمانية تقوم على أساسين هما: تأمين التزود بالنفط العربي بسهولة ويسر ومن دون أية عوائق وبأسعار منخفضة، وفتح الأسواق العربية للبضائع والمنتجات الألمانية. ولتحقيق هذين الهدفين، لا بد من توفير الأمن والاستقرار في المنطقة العربية والحفاظ على دولة إسرائيل كقوة مهيمنة في هذه المنطقة. وما الحديث عن الصداقة التقليدية العربية ـ الألمانية والمعونات التنموية للبلاد العربية ونقل التكنولوجيا الألمانية إلا وسيلة لتسهيل تحقيق الهدفين الأساسيين. لقد سعت ألمانيا الاتحادية دوماً للفصل بين التعاون الاقتصادي مع البلاد العربية والتعاون السياسي. وحاولت ربط مواقفها السياسية بالمواقف السياسية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولا سيما بعد أن تخلت عن مبدأ هالشتاين واعترفت بألمانيا الديمقراطية. ولعل فشل الحوار العربي ـ الأوروبي خير دليل على تناقض الهدف منه لدى طرفي هذا الحوار.

لقد نشأ وهم لدى معظم الساسة والمثقفين العرب بأن ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية استمرار لألمانيا ما قبل تلك الحرب، وأن التدمير والهزيمة والاحتلال العسكري والتجزئة السياسية قد فعلت فعلها في الألمان وفي أجيالهم الناشئة ليشعروا بالقهر والظلم والابتزاز إزاء الدول والأمم

المنتصرة عليهم، وأن الألمان لا يختلفون في مشاعرهم هذه عن العرب في مشاعرهم نحو الدول الغربية التي استعمرتهم ودمرت اقتصادهم وجزأت بلادهم وأنشأت كياناً سياسياً غريباً وتوسعياً وعدوانياً على أرضهم ليحول دون تقدمهم وتنمية مجتمعاتهم. وظن هؤلاء العرب أن التشابه في المصير بين العرب والألمان لا بد من أن يقرب بينهم ويدفعهم إلى التعاون استناداً إلى الصداقة التقليدية بين الأمتين. واستمر هذا الوهم مسيطراً لعقود من الزمن، من دون أن يدرك العرب ما جرى في ألمانيا الغربية من غسل للأدمغة وتحول في التربية والتعليم وتطور اقتصادي وتغيير اجتماعي أدى إلى نقيض ما تصوروه من نتائج. ولذا فوجئ العرب باتفاقية التعويضات الألمانية ـ الإسرائيلية، وبصفقات الأسلحة الكبيرة لإسرائيل، وبموقف ألمانيا الغربية من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مثلما فوجئوا بمواقف الأحزاب السياسية الألمانية وبالمواقف الشعبية المؤيدة لإسرائيل. أما ألمانيا الديمقراطية فقد أيدت العرب في قضاياهم القومية، وساندت التضامن العربي، انطلاقاً من التزامها بالموقف السوفياتي، وسعياً لاعتراف الدول العربية بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

ولم يؤثر توحيد المانيا في تحسين موقفها من التضامن العربي، على الرغم من التأييد العربي للوحدة الألمانية ودعوة العرب إلى أن تكون ألمانيا الموحدة عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي. وهذه المشاعر الودية العربية مبنية على وهم آخر بأن تصبح ألمانيا مستقلة في سياستها الخارجية عن السياسة الأمريكية، أو أن تحدث توازناً لصالح العرب في القرارات الدولية والقرارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. غير أن تجربة السنوات العشر الماضية على قيام الوحدة الألمانية أثبتت عكس ما توهمه العرب، من حيث التزام ألمانيا الموحدة بالسياسة الأمريكية نحو العرب.

المـراجـــع

١ ـ العربيـة

كتب

بوداغوفا، بيير. **الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦**. ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني. دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧.

خضر، بشارة. **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد**. نقله إلى العربية حسن عبد الكريم قبيسي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠. (الدراسات الاستراتيجية؛ ٣)

عبد الرحمن، أسعد. **المساعدات الأميركية والألمانية الغربية لإسرائيل**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦. (سلسلة حقائق وأرقام؛ رقم ٦)

عبد الناصر، جمال. **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس**. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [-١٩٦].

عودة، محمد داود محمود [أبو داود]. **فلسطين من القدس إلى ميونخ**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٩.

غرونر، فولف د. **توحيد ألمانيا وآثاره على الوحدة الأوروبية**. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩١.

هيكل، محمد حسنين. **١٩٦٧: الانفجار**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠. (حرب الثلاثين سنة)

ـــــ . **عبد الناصر والعالم**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.

دوريات

الأنوار: ١٩٧٣/١١/٨.

الأهرام: ١٩٦٥/١/٢٤، و١٩٧٣/١١/٩.

تيونج، شون ل. «المساعدات الأمريكية لإسرائيل، دليل شامل.» **قضايا شرق أوسطية** (مركز دراسات الشرق الأوسط): العددان ٣ ـ ٤، نيسان/أبريل ١٩٩٧.

الثورة: ١٩٧٦/٦/٢، و١٩٧٦/٦/٣.

الجمهورية: ١٩٧٣/١١/٩، و١٩٧٦/٧/٢.

حرب، أسامة الغزالي. «البعد السياسي في الحوار العربي ـ الأوروبي (دراسة تحليلية لاجتماعات الحوار: ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠).» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

الحياة: ١٩٧٦/٦/١.

الدجاني، أحمد صدقي. «دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الأوروبي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، الأعداد ٤٢ ـ ٤٤، آب/أغسطس ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢.

روز اليوسف: ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤.

سفر، اسماعيل. «الحوار العربي ـ الأوروبي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

فلسطين: ١٩٧٦/٦/٣.

المجاهد (الجزائر): ١٩٧٣/٣/٢٠.

منصور، سامي. «دعوة العرب لوقف الحوار مع أوروبا الغربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

النهار: ١٩٦٧/٩/٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abediseid, Mohammad. *Die Deutsch - Arabischen Beziehungen: Probleme U. Krisen.* Stuttgart Degerloch: Seewald, 1976. (Zeitpolitische Schriftenreihe; 15)

Abelein, Manfred. *Die Kulturpolitik des Deutschen Reiches und der Bundesrepublik Deutschland. Ihre Verfassungsgeschichtliche Entwicklung und Ihre Verfassungsrechtlichen Probleme.* Köln; Opladen: Westdeutscher Verlag, 1968. (Ordo Politicus; Bd. 8)

Adenauer, Konrad. *Erinnerungen.* Stuttgart: Deutsche Verlags-Anstalt, [1965-]. 4 vols.

Vol. 1: *1945-1953.*

Vol. 2: *1953-1955.*

Vol. 3: *1955-1959.*

Vol. 4: *1959-1963.*

Aluko, Olajide (ed.). *Africa and the Great Powers in the 1980s.* Lanham, MD: University Press of America, 1987.

Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland: Dokumente von 1949 bis 1994. Herausgegeben aus Anlass des 125. Jubiläums des Auswärtigen Amts; [herausgeber, Auswärtiges Amt, Referat Öffentlichkeitsarbeit; verantwortlich, Reinhard Bettzuege; redaktion, Georg Gehlhoff]. Köln: Verlag Wissenschaft und Politik, 1995.

Ben Gourion, David. *Regards sur le passé.* Traduit de l'anglais par Jean Rouger. Monaco: Editions du rocher, 1965.

Besson, Waldemar. *Die Aussenpolitik der Bundesrepublik; Erfahrungen und Massstäbe.* München: R. Piper, [1970].

Blumenwitz, Dieter [et al.] (hrsg.). *Konrad Adenauer und Seine Zeit: Politik und Persönlichkeit des ersten Bundeskanzlers: Beiträge von Weg-und Zeitgenossen.* Stuttgart: Deutsche Verlags-Anstalt, 1976.

Bgeholz, Hartwig. *Die Deutschen Nach dem Krieg: Eine Chronik.* Reinbeckbei Hamburg: Rowohlt, 1995. (Rororo Aktuell)

Brandt, Willy. *Aussenpolitik, Deutschlandpolitik, Europapolitik. Grundsätzliche Erklärungen Während des ersten Jahres im Auswärtigen Amt.* [Berlin]: Berlin-Verlag, [1968].

———. *Erinnerungen.* Frankfurt/Main: Ullstein, 1991.

Brentano, Heinrich von. *Deutschland, Europa, und die Welt; Reden zur Deutschen Aussenpolitik.* Hrsg. von Franz Böhm. Bonn: Siegler, [1962].

Breuel, Brigit und Ludwig Erhard Andre. *Ein Festschrift zum Hundersten Geburtstag von Ludwig Erhard.* Bonn: Ludwig Erhard Stiftung, 1997.

Brzezinski, Zbigniew. *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981.* New York: Farrar, Straus, Giroux, 1983.

Chubin, Shahram (ed.). *Germany and the Middle East: Patterns and Prospects.* London: Pinter, 1992.

Commission on International Development. *Partners in Development; Report.* Chairman: Lester B. Pearson; commissioners: Edward Boyle [and others]. New York: Praeger, [1969]. (Praeger Paperbacks; p- 269)

Darwish, Adel and Gregory Alexander. *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War.* London: Victor Gollancz Limited; New York: St. Martin's Press, 1991.

Deligdish, Jekutiel. *Die Einstellung der Bundesrepublik Deutschland zum Staate Israel: Eine Zusammenfassung d. Entwicklung seit 1949.* Bonn-Bad Godesberg: Verlag Neue Gesellschaft, 1974.

Deutschland und Europa und die Welt. Gütersloh: Bertelsmann-Lexikon-Verlag, 1986.

Deutschlands neue Aussenpolitik. Herausgegeben von Karl Kaiser und Hanns W. Maull; unter mitarbeit von Gabriele Brenke; autoren, Walter L. Bühl... [et al.]. München: Oldenbourg, 1994 - 1998. 4 vols. (Schriften des Forschungsinstituts der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik e.v., Bonn. Reihe Internationale Politik und Wirtschaft; Bd. 59, 61-63)

Bd. 1: *Grundlagen.*

Bd. 2: *Herausforderungen.*

Bd. 3: *Interessen und Strategien.*

Bd. 4: *Institutionen und Ressourcen.*

Dokumente zur Aussenpolitik der Deutschen Demokratischen Republik. Berlin: Staatsverlag der Deutschen Demokratischen Republik, 1965-1988. 23 vols.

Duroselle, J.-B. *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours.* 7ème éd. rév. et prolongée jusqu'en 1978. Paris: Dalloz, 1978. (Etudes politiques, économiques et sociales)

Ersil, Wilhelm. *Aussenpolitik der BRD, 1949-1969.* Berlin: Staatsverlag der Deutschen Demokratischen Republik, 1986.

Gaulle, Charles de. *Mémoires d'espoir.* [Paris]: Plon, [1970-].

Vol. 1: *Le Renouveau, 1958-1962.*

Vol. 2: *L'Effort, 1962-.*

Genscher, Hans-Dietrich. *Deutsche Aussenpolitik: Ausgewählte Reden und Aufsätze, 1974-1985.* Stuttgart: Bonn Aktuell, 1985.

Gerstenmaier, Eugen. *Streit und Friede hat Seine Zeit: Ein Lebensbericht.* Frankfurt/M.; Berlin; Wien: Propyläen, 1981.

Giscard d'Estaing, Valéry. *Le Pouvoir et la vie.* Paris: Cie. 12, 1988-.

Goldmann, Nahum. *Das Judische Paradox.* Köln: [n. pb.], 1978.

Gotto, Klaus [et al.]. *Konrad Adenauer: Seine Deutschland und Aussenpolitik, 1945-1963.* München: Deutscher Taschenbuch Verlag, 1975.

Grosser, Alfred. *La République Fédérale d'Allemagne dans les relations internationales.* Edité par Henri Ménudier. Paris: Editions complexe, 1990.

———. *Was ist Deutsche Aussenpolitik?.* Konstanz: Universitätsverlag, 1975. (Konstanzer Universitätsreden; 74)

Hacke, Christian. *Weltmacht Wider Willen: Die Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland.* Aktualisierte und erw. neuausg. Berlin: Ullstein, 1997. (Zeitgeschichte)

Hall, Edward T. *La Dimension cachée.* Trad. de l'américain par Amélie Petita; postf. de Françoise Choay. Paris: Essai, 1971.

Hentschel, Volker. *Ludwig Erhard: Ein Politikerleben.* München: Olzog, [1996].

Hutchinson, George. *Edward Heath: A Personal and Political Biography.* Harlow: Longmans, 1970.

Inacker, Michael J. *Unter Ausschluss der Öffentlichkeit?: Die Deutschen in der Golfallianz.* Bonn: Bouvier, 1991.

Kaiser, Karl. *Deutschlands Vereinigung: Die Internationalen Aspekte.* Mit den wichtigen dockumenten bearbeitet von Klaus Becher. 2 aufl. Bergisch-Gladbach: Gustav-Lübbe, 1993.

——— und Klaus Becher. *Deutschland und der Irak-Konflikt: Internationale Sicherheitsverantwortung Deutschlands und Europas nach der Deutschen Vereinigung.* Bonn: Forschungsinstitut der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik; Vertrieb: Europa Union Verlag, 1992. (Arbeitspapiere zur Internationalen Politik, 0344 - 9815; 68)

——— und Udo Steinbach (hrsg.). *Deutsch-Arabische Beziehungen: Bestimmungsfaktoren und Probleme einer Neuorientierung.* Redaktionsassistenz Peter Hünseler. München; Wein: Oldenbourg, 1981. (Schriften des Forschungsintituts der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik

e.v., Bonn. Reihe, Internationale Politik und Wirtschaft; Bd. 45)

Khrouchtchev, Nikita. *Souvenirs*. Traduction du russe de Strobe Talbott [et al.]. Paris: Editions Robert Laffont, 1971.

Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon and Schuster, 1994.

———. *White House Years*. Boston, MA: Little Brown, 1979.

Kloke, Martin W. *Israel und die Deutsche Linke: Zur Geschichte eines Schwierigen Verhältnisses*. Frankfurt am Main; Haag + Herchen, 1990. (Schriftenreihe des Deutsch-Israelischen Arbeitskreises für Frieden im Nahen Osten e.v.; Bd. 20)

Koch, Peter. *Willy Brandt: Eine Politische Biographie*. Bergisch Gladbach: Bastei-Lübbe, 1992.

Kohl, Helmut (hrsg.). *Konrad Adenauer, 1876-1976*. 2., erw. und verb. aufl. Stuttgart: Belser, 1976.

Köhler, Henning. *Adenauer: Eine Politische Biographie*. Berlin: Propyläen, 1997.

Kramer, Thomas W. *Deutsch - Ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart*. Tübingen: H. Erdmann, [1974]. (Wissenschaftlicth - Publizistische Buchreihe des Instituts für Auslandsbeziehungne, Stuttgart; Bd. 13)

Lacouture, Jean. *Pierre Mendès France*. Paris: Seuil, 1981.

Markov, Walter M. *Die Nationale Befreiungsbewegung 1965. Bilanz, Berichte, Chronik*. Leipzig: Karl Marx Universität, 1966.

McGhee, George. *At the Creation of a New Germany: From Adenauer to Brandt: An Ambassador's Account*. Foreword by John J. McCloy. New Haven, CT; London: Yale University Press, 1978.

Merkl, Peter H. (ed.). *West German Foreign Policy: Dilemmas and Directions*. Chicago, IL: Chicago Council on Foreign Relations, 1982.

Müllenmeister, Uwe. *Die Nahostpolitik der Sozial - liberalen Koalition, 1969-1982*. Frankfurt am Main; New York: P. Lang, 1988. (Europäische Hochschriften. Reihe XXXI, Politikwissenschaft, 0721-3654; Bd. 125)

Müller, Helmut M. *Schlaglichter der Deutschen Geschichte*. In zusammenarbeit mit Karl Friedrich Krieger, Hanna Vollrath und der Fachredaktion Geschichte des Bibliographischen Instituts. Mannheim: Bibliographisches Institut; [Leipzig]: F.A. Brockhous, 1990.

Müller, Konrad R. *Konrad Adenauer*. Mit einem essay von Golo Mann. Bergisch Gladbach: Bastei-Lübbe, 1992.

Nahost Jahrbuch, 1988. Opladen: Leske + Budrich, 1989.

Nahost Jahrbuch, 1992. Opladen: Leske + Budrich, 1993.

Nahost Jahrbuch, 1996. Opladen: Leske + Budrich, 1997.

Nixon, Richard. *The Real War*. New York: Warner Books, 1980.

———. *RN, the Memoirs of Richard Nixon*. New York: Warner Books, [1979]. 2 vols.

Osterheld, Horst, Terence Prittie und François Seydoux. *Konrad Adenauer, Leben und Politik*. Stuttgart: Bonn Aktuell, 1981.

Peres, Shimon. *Battling for Peace: A Memoir*. Edited by David Landau. London: Weidenfeld and Nicolson, 1995.

Perthes, Volker. *Regionale Auswirkungen des Zweiten Golfkrieges: Probleme der Sicherheit und Zusammenarbeit im Arabischen Raum und die Optionen Europaeischen Politik, Reihe Interdependenz Materialen und Studien*. Duisburg: Stiftung Entwicklung und Frieden; Institut fuer Entwicklung und Frieden, 1991.

Potthoff, Heinrich. *Die Koalition der Vernunft»: Deutschlandpolitik in den 80er Jahren*. München: Deutscher Taschenbuch Verlag, 1995. (DTV Dokumente)

The Press and Information Office of the Government of the Federal Republic of Germany. Bonn: Documentation Relating to the Federal Government's Policy of Detente, 1974.

Presse und Inforamtionsamt der Bundesregierung, Tatsachen ueber Deutschland. Bonn: Franz Steiner Verlag, 1974.

Rat der Europaeischen Gemeinschaft, Samlung von Texten, VI, 101, 31/12/1989. Luxemburg: Amt für Amtliche Veröffentlichungen der Europäischen Gemeinschaften, 1991.

Robinson, Jeffrey. *Yamani: The Inside Story*. London: Simon and Schuster, 1988.

Rolef, Susan Hattis. *The Middle East Policy of the Federal Republic of Germany*. Jerusalem: Magnes Press; Hebrew University, 1985. (Jerusalem Papers on Peace Problems, 0334 - 2786; 39)

Salinger, Pierre et Eric Laurent. *Guerre du Golfe: Le Dossier secret*. Paris: O. Orban, 1991.

Scheel, Walter. *Neue Wege Deutscher Entwicklungspolitik*. Bonn: [n. pb.], 1966.

Schendel, Peter. *Dokumente zum Nahost Konflikt*. Maerz: Forschungsinstitut Friedrich Ebert Stiftung, 1987.

Schlesinger, Arthur M. (Jr.). *A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House*. New York: Fawcett Premier, 1971.

Schröder, Gerhard [et al.] (hrsg.). *Ludwig Erhard; Beiträge zu Seiner Politischen Biographie. Festschrift zum Fünfundsiebzigsten Geburtstag.* Frnakfurt am Main: Propyläen, [1972].

Shanneik, Ghazi (hrsg.). *Die Beziehungen Zwischen der BRD und Den Arabischen Golfstaaten.* Bonn: [n. pb.], 1990.

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World.* New York; London: W.W. Norton, 2000.

Sohn, Karl - Heinz. *Entwicklungspolitik; Theorie und Praxis der Deutschen Entwicklungshilfe.* 2 aufl. München: Piper, 1973. (Piper Sozialwissenschaft; Bd. 14)

Spanger, Hans - Joachim und Lothar Brock. *Die Beiden Deutschen Staaten in der Dritten Welt: Die Entwicklungspolitik der DDR, eine Herausforderung für die Bundesrepublik Deutschland.* Opladen: Westdeutscher Verlag, 1987.

Stein, Georg (hrsg.). *Nachgedanken zum Golfkrieg.* Mit einem vorwort von Robert Jungk; mit beiträgen von Johan Galtung... [et al.]. Heidelberg: Palmyra, 1991.

Strauss, Franz Josef. *Die Erinnerungen.* Berlin: Siedler, 1989.

Truman, Harry S. *Memoirs.* Garden City, NY: Doubleday, 1955-1956. 2 vols.

Vol. 1: *Year of Decisions.*

Vol. 2: *Years of Trial and Hope.*

United States Department of State. *Documents on Germany, 1944-1985.* 4th ed. rev. [Washington, DC?]: The Department, Office of the Historian, Bureau of Public Affairs, 1985. (Department of State Publication; 9446)

Verhandlungen; Stenographische Berichte. Bonn: Deutscher Bundesrat, 1949-1995.

Vogel, Rolf. *Deutschlands weg Nach Israel: Eine Dokumentation mit einem Geleitwort von Konrad Adenauer.* Stuttgart: Seewald, 1967.

Wolfsohn, Michael. *Deutsch-Israelosche Beziehungen: Umfragen und Interpretation, 1952-1986.* München: Bayerische Landeszentrale für Politische Buildungsarbeit, 1986.

Periodicals

Adenauer, Konrad. «Le Rôle de l'Allemagne en Europe.» *Bulletin européen* (Rome): nos. 15 - 16, octobre - novembre 1950.

Alkazaz, Aziz. «Die Deutsch - Arabischen Beziehungen.» *Orient* (Hamburg): jg. 21, nr. 1, Januar 1980.

Allemann, Fritz René. «The Changing Scene in Germany.» *World Today:* February 1967.

Altmann, Rüdiger. «Der Nahe Osten Rueckt Naeher.» *Merkur:* jg. 25, heft 273 - 284, 1971.

Ansprenger, Franz. «Der Arabisch-Israelische Konflikt und die Aussenpolitik der BRD.» *NUPI Rapport* (Oslo): April 1972.

Archiv der Gegenwart: 1949.

Astakhov, S. «Bonn-Tel Aviv Axis.» *International Relations:* November 1968.

Aussenpolitik: Juni 1965.

Baade, Fritz. «Neugestaltung Unserer Politik in Nah-und Mittelost.» *Aussenpolitik:* jg. 16, heft 4, April 1965.

Bangemann, Martin. «Relations between the European Community and the Countries of the Gulf Cooperation Council.» *Kooperation* (Wachtberg-Liessen): vol. 3, nb. 6, Autumn 1988.

Bator, Angelika. «Die Unterstuetzung der Aggression Israels Durch den Westdeutschen Imperialismus.» *Schweizer Monatshefte* (Gesellschaft Schweizer Monatshefte, Zuerich): jg. 46, April 1966 - März 1967.

Blücher, Franz. «L'Allemagne et les pays arabes.» *Documents* (Revue des questions allemandes): vol. 10, avril 1955.

Bockmeyer, Martin. «Die Wirtschaftsbeziehungen Zwischen der BRD und der Arabischen Welt.» *Zeitschrift für Kulturaustausch:* jg. 24, vj 2, 1972.

Brandt, Willy. «Zehn Jahre Soziasldemokratische Aussenpolitik.» *Internationale Politik* (Bonn): 1974.

Bulletin des Presse und Informationsamtes der Bundesregierung: 14/3/1961; 8/4/1961, und 8/9/1982.

Büren, Rainer. «Bemerkungen zum Stellenwert der Arabischen Staaten in der Aussenpolitischen Konzeption der BRD.» *Zeitschrift für Kulturaustausch:* jg. 24, vj. 2, 1974.

Daily Express: 24/11/1959.

Der Spiegel: 23 Januar 1952; 16 januar 1957; 1963; 1965; 5 Juni 1967, und 24 September 1990.

Deutscher Bundestag: Bd. 32, 1956, und August 1982.

Deutschland Union-Dienst (Bonn): jg. 25, Januar 1971.

«Die Deutschen und die VAR.» *Deutsche Aussenpolitik:* jg. 10, 1965.

Die Welt: 25/3/1963; 6/3/1965, und 8/4/1988.

Elsenhans, Hartmut. «La République Fédérale d'Allemagne, et une nouvelle politique européenne en Méditerranée.» *Revue d'intégration européenne* (centre d'études et de documentation européennes de l'université de Montréal): vol. 1, no. 2, janvier 1978.

Europa - Archiv: Juli-Dezember 1956; jg. 31, heft 18, 1976; jg. 32, heft 7, 1977; jg. 33, heft 10, 1978; jg. 34, heft 6, 1979; folge 14, heft 18, 1980, und folge 20, heft 18, 1980.

Frankfurter Allgemeine: 20/2/1965; 8/11/1973; 16/3/1988, und 2/5/1988.

Frei Demokratische Korrespondenz: (Bonn): jg. 22, nr.3, Januar 1971.

Freund, Wolfgang Slim. «Der Euro-Arabishe Kulturadialog: Huerden und Moeglichkeiten.» *Orient:* jg. 21, nb. 2, Juni 1980.

Gaidi, Federico. «The Prospects of Economic Cooperation with the Gulf Countries.» *Kooperation:* vol. 3, nb. 6, Autumn 1988.

General-Anzeiger (Bonn): 6/11/1956; 1/9/1990, und 2/9/1990.

Hager, Wolfgang. «A Mediterranean Policy for the Enlarged Community.» *NUPI Rapport:* 1972.

Heradstveit, Daniel. «EEC and the Mediterranean.» *NUPI Rapport:* 1972.

Hettwer, Roderich. «Oekopolitische Ueberlegungen zum Golfkrieg.» *Potsdamer Blätter:* nr. 1, 1991.

Hottinger, Arnold. «Die Arabischen Laender auf der Suche nach dem weg in die Moderne Welt: Wandlungen der Gesellschaftsstrukturen.» *Europa-Archiv:* jg. 22, folge 6, 1967.

———. «Die Hintergruende der einladung Ulbrichts nach Kairo.» *Europa-Archiv:* jg. 20, folge 4, 1965.

———. «Die Innerarabischen Auseinandersetzungen um die Beseitigung der Folgen der Aggression.» *Europa-Archiv:* folge 15, 1967.

Imhoff, Christoph von. «Die Araber-Liga der Nahost Krise.» *Aussenpolitik:* jg. 16, heft 7, Juli 1965.

Kiesewetter, Wolfgang. «Tiefgehende Wandlungen in der Arabischen Welt.» *Deutsche Aussenpolitik:* jg. 20, heft 7, Juli 1965.

Kiesinger, Kurt G. «La Politique étrangère de la République Fédérale en 1955.» *Politique étrangère:* vol. 20, no. 3, juin - juillet 1955.

King, Anthony. «Political Parties in Western Democracies.» *Polity:* 1969.

Koelnische Runschau (Köln): 9/2/1965.

Lavrichenko, M. «Who is Responisble for Third World Economic Backwardness.» *International Affairs* (Moscow): August 1968.

Lefèvre, Sylvie. «Projets franco-allemands de développement économique en Afrique du Nord, 1950-1955.» *Revue de L'Allemagne et des pays de langue allemande* (Strasbourg): vol. 25, no. 4, octobre-décembre 1993.

Lewan, Kenneth M. «How West Germany Helped to Build Israel.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 4, no. 4, Summer 1975.

Link (Americans for Middle East Understanding): January 1998.

Lorenzen, Jahn N. «Die Haltung der DDR zum Suez-Krieg.» *Orient:* jg. 31, nr. 2, Juni 1990.

Lui (Paris): août 1979.

Malsch, Thomas. «Investitions-und Management Strategien Deutscher Firmen in Aegypten.» *Orient:* jg. 21, nr. 4, Dezember 1980.

Markowski, P. «Die Niederlage der Bonner Nahostpolitik.» *Deutsche Aussenpolitik:* juli 1965.

Mathiopoulos, Margarita. «The U.S. Presidency and the German Question during the Adenauer to Kohl Chancellorships.» *Aussenpolitik* (english edition): vol. 39, 4th quarter, 1988.

Meer, Horst van der. «Der Golfkrieg Konsequenzen fuer die Welt und fuer uns Selbst.» *Potsdamer Blätter:* nr. 1, 1991.

Meyer-Ranke, Peter. «Deutsche Nahostpolitik am Neubeginn.» *Aussenpolitik:* jg. 18, heft 4, April 1967.

Montag, Claus. «Nach dem Golfkrieg: Debatte und die Groessere Verantwortung Deutschlands.» *Potsdamer Blätter:* nr. 1, 1991.

Necker, Tyll. «Europe and the Gulf Region: Economic Partners.» *Kooperation:* vol. 3, nr. 6, Autumn 1988.

Neue Presse (Frankfurt/Main): 6 November 1956.

New York Times: 31/10/1964.

Noreng, Oestein. «A Comparative Analysis of the French and the West German Attitudes to the Arab Israeli Conflict.» *NUPI Rapport:* April 1972.

Papcke, Sven. «Zur Neuorientierung Deutscher Aussenpolitik.» *Aus Politik und Zeitgeschichte* (Beilage zur Wochenzeitung das parlament): 13 März 1998.

Plate, Bernard von. «Scope and Interest in the GDR's Foreign Policy.» *Aussenpolitik* (english edition): vol. 37, 2nd quarter, 1986.

Rondot, Pierre. «L'Arabisme militant et les deux Allemagnes.» *Revue de défense nationale:* 4ème trimestre, no. 19, 1969.

Saarbruecken Zeitung: 15/4/1957.

Scheel, Walter. «La Politique de la République Fédérale d'Allemagne en matière d'aide au développement.» *Politique étrangère:* vol. 28, no. 2, 1963.

——— . «Technologie als Element der Aussenpolitik.» *Aussenpolitik:* jg. 16, heft 6, Juni 1965.

Schwarz, Siegfried. «Konsequenzen des Golf Konflikts fuer Westeuropa.» *Potsdamer Blätter:* nr. 1, 1991.

Shouber, Barik. «Stellenwert und Bedeutung des Aussenhandels fuer die Industrialisierungs Strategie des Irak.» *Orient:* jg. 21, nr. 4, Dezember 1980.

Sohnenhol, G. A. «Die Maghrebstaaten, Deutschland und Europa.» *Aussenpolitik:* jg. 18, heft 2, Februar 1967.

Staden, Berndl von. «Perspectives of German Foreign Policy.» *Aussenpolitik:* vol. 36, 1st quarter, 1985.

Steinbach, Udo. «Bemerkingen zur Haltung der BRD Gegenueber dem Nahostkonflikt.» *NUPI Rapport:* April 1972.

——— . «Der Nahe Osten in der Deutschen Aussenpolitik.» *Aus Politik und Zeitgeschichte:* 13 März 1998.

——— . «Ein Bericht von einer Reise in den Nahenosten als Hintergrund zu einer Diskussion ueber die Politische Situation im Konfliktraum.» *NUPI Rapport:* 1972.

——— . «Germany's Attitude toward the Middle East.» *Arab American Affairs Bulletin* (Washington): no. 10, Fall 1984.

——— . «Wohin entwickelt sich die Arabische Welt?.» *Aussenpolitik:* jg. 27, 1st quarter, 1976.

Süddeutsche Zeitung: 12/8/1976, und 16/8/1976.

Times: 29/10/1964.

Tuganova, O. «Political Trends in the Arab East.» *International Affairs:* March 1966.

Vorwärts: 8 November 1956.

Wagner, Wolfgang. «Der Rueckschlag der Bonner Politik in der Arabischen Staaten.» *Europa-Archiv:* folge 10, 1965.

——— . «Ueberpruefung des Deutschen Politischen Instrumentriums, die Halstein Doktrin Nach Ulbrichts Besuch in Aegypten.» *Europa-Archiv:* folge 5, 1965.

Wasser, Hartmut. «Israel die Arabische Welt und die BRD.» *Schweizer Monatshefte:* jg. 46, April 1966 - März 1967.

Weiss, Dieter. «Zum Verhaeltnis der BRD zu den Arabischen Staaten.» *Europa-Archiv:* folge 2, nr. 21, 1965.

Werner, Freimut. «Warum Gibt der Westen Entwicklungshilfe?.» *Aussenpolitik:* jg. 18, heft 4, April 1967.

White, John. «West German Aid to Developing Countries.» *International Affairs:* vol. 41, 1965.

Wissa - Wassef, Cérès. «Les Relations entre l'Egypte et les deux états allemands depuis la seconde guerre mondiale.» *Politique étrangère:* vol. 37, no. 5, 1972.

Conferences

Arbeitspapier eines Kolloquims, November 1983.

Conference Report on Germany's Foreign Policy after Unification. Edited by Jeff Thines. Berlin: Aspen Institute, 1991.

Dialog mit der Arabischen Welt: Die Deutsch-Arabische Kulturwoche in Tuebingen 1974: Eine Dokumentation. Zusammengestellt von Oskar Splett. Tübingen: H. Erdmann, 1975. (Buchreihe Deutsch-ausländische Beziehungen des Instituts für Auslandsbeziehungen, Stuttgart; Bd. 13)

Dokumente der Konferenz ueber Sicherheit und Zusammenarbeit in Europa. Edited by Theodor Schweisfurth und Karin Oellers-Frahm. München: Deutscher Taschenbuch Verlag, 1993.

The Euro-Arab Dialogue. Edited by Hubert Dobbers and Ulrich Haarmann. St. Augustin: Institut fuer Internationale Solidaritaet der Konrad Adenauer Stiftung, 1983.

European Foreign Policy-making and Arab-Israeli Conflict. Edited by David Allen and Alfred Pijpers; with a preface by Max Kohnstamm. Hague; Boston, MA: M. Nijhoff, 1984.

Nach-Denken, Ludwig Erhard und Seine Politik. [Redaktion, Regina Krane]. Bonn: Haus der Geschichte; Berlin: Argon, 1997.

Political Studies Association Conference, Exeter, UK, April 1980.

Stand und Zukunft der Deutsch-Arabischen Beziehungen: Beiträge und Diskussion einer Konferenz vom 19 Februar 1981 in Bonn. Bonn: Das Institut; Vertrieb: Europa Union Verlag, 1981. (Arbeitspapiere zur Internationalen Politik, 0344 - 9815; 15)

West German Foreign Policy, 1949-1979. Edited by Wolfram F. Hanrieder. Boulder, CO: Westview Press, 1980. (Westview Special Studies in West European Politics and Society)

Theses

Atek, Wageh. «Probleme der Ägyptisch-Deutschen Beziehungen, 1952-1965.» (Dissertation zur Doktors der Philosophie, Universität Essen-Gesmathochschule, 1983).

Bischof, Detlef. «Die Aussenpolitische Konzeption der CSU und Ihre Durchsetzung in der Grossen Koalition, 1966-1969.» (Ph. D. Dissertation in Politische Wissenschaft, Freie Universität Berlin, 1972).

Damm, Ulrich. «Die BRD und die Entwicklungslaender.» (Ph. D. Thesis in Politische Wissenschaft, institut universitaire des hautes études internationales, Coburg, 1965).

Documents

Hanf, Theodor. «Die Politische Lage in Vorderen Orient aus der Perspektive Europaeischer Interessen.» Köln: Sozialwissenschaftlisches Forschungsinstitut Konrad Adenauer - Stiftung, 1972.

فهـــرس

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

الدكتور علي محافظة

- من مواليد الأردن عام ١٩٣٨.
- حصل على دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة السوربون الأولى ـ باريس عام ١٩٨٠.
- دبلوماسي في وزارة الخارجية الأردنية (١٩٦٢ ـ ١٩٧١).
- رئيس جامعة مؤتة (١٩٨١ ـ ١٩٨٩)، ورئيس جامعة اليرموك (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣).
- يعمل حالياً أستاذاً للتاريخ الحديث ـ الجامعة الأردنية.
- له عدة مؤلفات، من أهمها:

ـ **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣).

ـ **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة (١٩٢١ ـ ١٩٤٦)** (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٣).

ـ **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤**، ٥ طبعات (بيروت: الأهلية للنشر، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧).

ـ **العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١).

ـ **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

ـ **الحركة الفكرية في فلسطين وشرق الأردن (١٧٧٥ ـ ١٩٢٥)** (بيروت: الأهلية للنشر، ١٩٨٧).

ـ **الفكر السياسي في فلسطين، من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (١٩١٨ ـ ١٩٤٨)** (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩).

ـ **أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨).

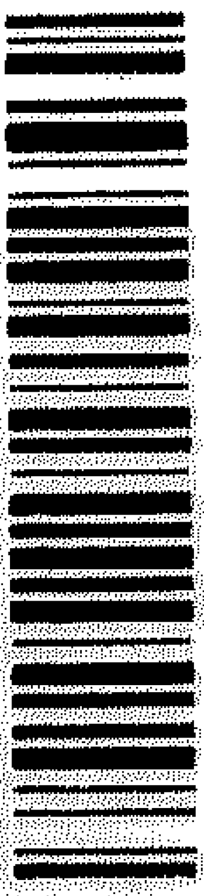
ـ **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb



الثمن: ٨
أو



ISBN 9-953-43124-8
9 789953 431246